المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا

الواقع والتحديات والطموح

تحرير/ د. عبدالناصر محمد أبوزقية

كتاب المؤتمر العلمي المصاحب لملتقى ليبيا
الدولي للمشروعات الصغرى والمتوسطة
خلال الفترة من 1 إلى 4 نوفمبر 2021

المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا

الواقع والتحديات والطموح

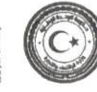
تحرير/ د. عبدالناصر محمد أبوزقية

كتاب المؤتمر العلمي المصاحب لملتقى ليبيا الدولي للمشروعات الصغرى والمتوسطة

خلال الفترة من 1 إلى 4 نوفمبر 2021







شكر وتقدير

نتقدم بجزيل الشكر والتقدير الى كل من ساهم في انجاز هذا العمل العلمي ضمن ملتقى ليبيا الدولي للمشروعات الصغرى والمتوسطة، ونخص بالذكر كل من اللجنة التحضيرية واللجان الفنية المساندة، كذلك اللجنة العلمية، على ما بذلوه من جهد في تقييم وتحكيم الورقات، والاشراف على المؤتمر العلمي المصاحب للملتقى.

وأخيرا وليس أخرا نتقدم بالشكر والتقدير لشركة عربيا التي ساهمت في تنظيم الملتقى صحبة البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة ولكافة الرعاة والمشاركين، حيث كان لدورهم الاثر الملموس في ان يكون حدثا فريدا اقتصاديا وعلميا جامعا شاملا.

د. عبدالناصر محمد أبوزقية
رئيس المؤتمر

فهرس الورقات البحثية

مقدمـــة

تمثـل المشـروعات الصـغرى والمتوسـطة إحـدى القطاعـات الاقتصـادية الـتي تسـتحوذ علـى اهتمـام واسـع في كافـة دول العـالم سـواء علـى مسـتوى الحكومـات أو المنظمـات والهيئـات الدوليـة والإقليميـة والبـاحثين، بسـبب دورهـا الفعـال في التشـغيل والإنتاج وزيادة الدخل والابتكار والتقدم التكنولوجي، علاوة على دورها في تحقيق الأهـداف الاقتصـادية والاجتماعيـة ، كمـا أنهـا تسـاهم في عمليـات التنميـة بمفهومهـا الشـامل باعتبارهـا تمثـل إحـدى حلقـات التـوازن في الهياكـل الاقتصـادية بمـا تتمـيز بـه مـن مرونـة وسـرعة اسـتجابة لمتغـيرات الأسـواق المحليـة والعالميـة، كـذلك تسـاهم في اسـتخدام واستثمار المدخرات ورؤوس الأموال المحلية وتلبي بذلك الطلـب علـى تنشـيط الاسـتثمار الإنتاجي والتصـنيعي، ولتحقيق أفضل أداء لخدمة المجتمع تسـتوجب بحوثًـا علميـة ذات طابع خاص، تطرح المشـكلات، وتقـدم الحلـول وتسـعى جميـع الـدول إلى تحقيـق أهـدافها التنموية، وتقديم أفضل الخدمات على كافة المستويات، ووسيلتهم في ذلك إيجاد شـراكة من نوع خاص تتضافر فيه الجهود لتحقيق تلك الأهداف.

ولا يغيـب عـن فكـر أحـد الـدور المهـم الـذي تقـوم بـه الجامعـات والمؤسسـات البحثيـة لتعزيز تلك التنمية؛ حيث أن الجامعات، والمؤسسات التعليمية، والبحثيـة تمثـل قـاطرة التنميـة في العصـر الحـديث؛ كمـا أن البحـث العلـمي لـه دور رئيسي في منظومـة التنمية وخدمة المجتمع، وهو وسيلة أي بلد من البلدان تنشد الرقي والتقدم، خصوصـا إذا ما صاحبه تخطيطًا واضحًا، ورؤية جيدة.

وإيمانا بأهمية المشروعات الصغرى والمتوسطة ودورها في خلق التنميـة والتغيـير، تقرر عقد ملتقى المشروعات الصغرى والمتوسـطة ودورهـا في دعـم الاقتصـاد الليـبي ، تحـت شـعار (الواقـع والطمـوح) والـذي عقـد خـلال الفـترة مـن 1 - 4 /11/ 2021م بمدينـة طـرابلس، تحـت اشـراف وتنظـيم البرنـامج الـوطني للمشـروعات الصـغرى والمتوسـطة ، كمحاولة لإثراء هـذا الموضـوع ، بغيـة تسـليط الضـوء علـى اهـم القطاعـات الفاعلـة للـدفع بعجلـة الاقتصـاد الليـبي، وخلـق فـرص عمـل والتقليـل مـن معـدلات البطالـة، ومثـل هـذا المؤتمر فرصة كبيرة لتوظـف البحـث العلـمي في خدمـة المجتمـع مـن خـلال مشـاريع بحثيـة

وتعاون وثيق بين الوزارات (الحكومة) والجامعات (المؤسسات التعليمية والبحثية) وأرباب الصناعة والإنتاج.

وإدراكاً من البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة كمؤسسة حكومية تعنى بالمشروعات الصغرى والمتوسطة وحاضنات الاعمال والترويج للريادة والابتكار بمدى أهمية البحث العلمي في تحقيق التقدم والتطور الحضاري واستمراريته لاستخدامه في معالجة المشكلات التي تواجه المؤسسات العامة والخاصة المتمثلة في المشروعات الصغرى والمتوسطة، فقد تم عقد مؤتمر علمي محكم مصاحب للملتقى الأول للمشروعات الصغرى والمتوسطة بعنوان (**المشروعات الصغرى والمتوسطة ودورها في دعم الاقتصاد الليبي**) (الواقع والطموح)، حيث استهدف المؤتمر تحقيق مايلي:

1. تشخيص واقع المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا.
2. إبراز دور المشروعات الصغرى والمتوسطة في دعم الاقتصاد الليبي.
3. الرائدة في مجال المشروعات الصغرى والمتوسطة والدروس المستفادة. تبيان أهم المعوقات والتحديات التي تواجه المشروعات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الليبي.
4. التوصل الى آليات شاملة للنهوض بالمشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا.
5. استعراض بعض التجارب

هذا وقد رأت اللجنة العلمية أن يخصص وقت كاف لعرض الأوراق البحثية تعقبها فترات مناسبة للتعليقات والملاحظات مع مراعاة تقسيمها الى محاور رئيسية يتناول كل منها إحدى القضايا التالية:

المحور الأول: واقع المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا.

المحور الثاني: دور المشروعات الصغرى والمتوسطة في دعم الاقتصاد الليبي.

المحور الثالث: المعوقات والتحديات التي تواجه المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا.

المحور الرابـــع: آليات النهوض بالمشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا.

المحور الخامس: التجارب الرائدة في مجال المشروعات الصغرى والمتوسطة والدروس المستفادة.

وقد تم تصنيف الأوراق البحثية في كل محور، وقد انعقد المؤتمر في الوقت والمكان المقررين له وشارك فيه عدد كبير من المسئولين بالدولة الليبية والمختصين والباحثين والمهتمين بالشأن الاقتصادي الى جانب نخبة من خبراء الاقتصاد والمالية ولفيف من الأساتذة والطلبة بالجامعات والمعاهد العليا بليبيا.

حيث شكلت له لجنة علمية من ثلة من الاساتذة والبحاث بعدد من الجامعات الليبية، من ذوي التخصص والخبرة في المجالات الاقتصادية والمالية والقانونية المختلفة، حيث شكل السيد /رئيس المؤتمر لجنة علمية للمؤتمر، كانت:

- د. عبد الناصر محمد أبوزقية — رئيسا للمؤتمر
- د. محمود جمعة المحجوب — رئيس اللجنة العلمية
- د. حنان البيباص — نائب لرئيس اللجنة العلمية
- د. وائل محمد جبريل — عضوا
- د. الحسين رمضان السريتي — عضوا
- د. محمد عمر الشويرف — عضوا
- د. شكري احمد عامر — عضوا
- د. مصباح سالم حمودة — عضوا
- د. علي منصور عطية — عضوا
- د. عمر ابوالقاسم جبريل — عضوا
- د.موسى بلقاسم الطويل — عضوا
- د. اشرف عمران محمد — عضوا ومقررا

ويأتي هذا الكتاب ليقدم للقاري الكريم خلاصة هذا الجهد ويضع بين يديه مجمل الورقات العلمية المشاركة في فعاليات هذا المؤتمر، والذي احتوى عرض خمسة عشرة ورقة علمية تناولت جونب عدة لها علاقة بالمشروعات الصغرى والمتوسطة، وقد خلص المشاركون الى عدد من الاستنتاجات والتوصيات التي من شأنها الدفع بعملية الاهتمام بهذا القطاع، والتي كان أهمها:

- منح القروض بشروط ميسرة، والاتجاه نحو تفعيل أشكال التمويل الحديثة (كالتأجير التمويلي) بالشكل الذي يسهم في التوسع لإقامة المشروعات الصغرى والمتوسطة، والحد من المعوقات التي تحول دون مساهمتها الحقيقية في دعم الاقتصاد الوطني، والاهتمام بمشروع بورصة المشروعات الصغرى والمتوسطة لما له من أهمية بالغة.
- اتباع سياسة اعفائية من الضرائب على المشروعات الصغرى والمتوسطة القائمة بالشكل الذي يسهم في توزيع حجم الاستثمارات فيها.
- دمج كافة الخطط والبرامج التي تستهدف تطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة، من أجل وضع رؤية مستقبلية موحدة ومتكاملة من كل الجهات المعنية بهذا القطاع.
- نشر ثقافة الريادة وخلق رائد الأعمال القادر على ادارة مشروعه الصغير أو المتوسط من الأمور الواجب أن تحتل صدارة اهتمامات البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة والمؤسسات التعليمية في قطاع التعليم العالي والتقني.
- التوسع في تأسيس حاضنات ومراكز الأعمال بما يتناسب والرقعة الجغرافية الواسعة والكثافة السكانية للدولة الليبية.
- ضرورة العمل على إنشاء قاعدة بيانات موحدة تضبط الإجراءات التنظيمية والتمويلية للمشروعات الصغرى والمتوسطة وفقاً لأحدث الأساليب العلمية في هذا المجال.
- احداث شراكة حقيقة مع القطاع الخاص في كل ما يتعلق بمسائل انشاء وتمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة وتدريب العاملين فيها.

- العمل على تحقيق مؤشرات الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بهدف التغلب على أهم المعوقات التي تواجه هذه المؤسسات، وهي حصولها على التمويل الكافي بالتكلفة المعقولة.
- التوسع في اقامة المعارض التي تعرف برواد الأعمال واصحاب المشروعات الصغرى والمتوسطة لما لها من أثر بالغ في تبادل الخبرات وتكوين الرصيد المعرفي في هذا المجال.
- إجراء المزيد من الدراسات البحثية على البيئة المحلية والمؤتمرات وورش العمل التي تهتم بمعرفة كافة العراقيل والمشاكل المتعلقة بالمشروعات الصغرى والمتوسطة.

وفي النهاية يبقى إن نشير إلى إن المادة العلمية في هذا الكتاب هي عبارة عن مقالات علمية محكمة تم تقديمها للجنة العلمية وفق شروط مسبقة وقامت اللجنة العلمية بتحكيمها وإجازتها للعرض في المؤتمر العلمي ومن ثم صدر قرار بتضمين هذه الورقات في كتاب للاستفادة منه، ونأمل أن نكون قد وفقنا في تحرير وصياغة مادة هذا الكتاب الذي نضعه بين أيدي القراء والباحثين مساهمة منا في تطوير قطاع المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا من جانب وإثراء البحث العلمي من جانب أخر، ولا يفوتنا ان نتقدم بالشكر الجزيل كرئيس للمؤتمر للسيد أ. رمضان الفرجاني رئيس اللجنة التحضيرية لدوره الهام في نجاح الملتقى عموما والمؤتمر العلمي خصوصا، د. محمود جمعة المحجوب رئيس اللجنة العلمية للمؤتمر وكافة اعضاء اللجنة العلمية، لما بذلوه من جهد وعمل في الاشراف وتحكيم الورقات بكل مهنية وحرفية، واخيرا وليس أخرا لا يفوتني أن أشكر كل من مد يد العون وساهم في تحرير الكتاب ومراجعته ليكون مرجعا لطالبيه من الطلبة في الجامعات والمعاهد العليا والمهتمين بجانب المشروعات الصغرى والمتوسطة، وهنا الشكر موصول لكل من د. موسى الطويل، و أ. زينب بن عمران.

د. عبدالناصر محمد ابوزقية



الأوراق البحثيــــة

المشروعات الصغيرة في ليبيا : بين واقعها ومستقبلها، ورقة عملية إجرائية لمكافحة تدني دخل الفرد

د. ميلاد مفتاح ميلاد الحراتي

Abstract.

This procedural paper aims to shed light on small enterprises in in Libya، identify factors behind their success and growth، as well as to identify the difficulties، problems and constraints that face them and limit their development. The study discusses the concept of small enterprises only، and then clarifies their importance in economic development. In order to achieve the study objectives، this paper mainly depends on the descriptive approach، and the importance of introducing new one. Simple Lending banks is the paper's initiative. This paper reaches a number of results: the most important one is that factor of the success of small enterprises is the development of them administratively، technically. and financially independently away from the intervention of the state's institutions; the most important constraints are the inability to provide capital and appropriate information. Also، it is clear that small enterprises are of great importance to economic development. From the results، the researcher recommends a set of recommendations

مقدمة

يقصد بالمنشأة الصغيرة كل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطا اقتصاديا، إنتاجيا أو تجاريا أو خدميا. ويقصد بالمنشأة متناهية الصغر كل منشأة فردية لها نشاطا اقتصاديا إنتاجيا أو خدميا أو تجاريا. في هذا السياق التعريفي تحاول الورقة الإجرائية إن

تقدم توصيفا عمليا لكيفية التعامل مع برامج المشروعات الصغيرة المتعثر في التجربة الليبية بسبب عدة متغيرة منها اقتصادية وظروف الحروب، والانقسام السياسي والاقتصادي الذي تشهده الحالة الاقتصادية الليبية. تنحاز هذه الورقة الإجرائية إلي أهمية الفصل التام بين المشروعات الصغرى والمتوسطة نظرا لاختلاف طبيعة كل منهما من حيث بيناتها ورأسمالها ودورها في الدورة الاقتصادية في ليبيا.

هذه الورقة الإجرائية تعالج علاقة المشروعات الصغيرة من حيث علاقتها بمكافحة تدني مستوي الدخل لدي الإفراد، من خلال تقديم تأصيل معرفي ومفاهيمي للدخل والفقر، وربط ذلك بدالة مكافحة فقر الدخل وأصل الائتمان، وتحليل مرتكزات الورقة الإجرائية من خلال عرض وتحليل المشروعات الصغيرة من خلال شرح فكرة مصارف الإقراض البسيط، والفئات، والمهن والحلول، منهية الورقة بجملة من التوصيات.

تأصيل معرفي ومفاهيمي للدخل والفقر:

ليس هناك ما يمنع مناقشة مصطلح الفقر في إي مجتمع من المجتمعات، فالفقر ظاهرة مصاحبة دائما لظاهرة النمو وذلك منذ القدم، والمقصود بالفقر هنا هو تدني مستوى الدخل للفرد، وتدني مستوى دخل الفرد في المجتمع مهما وصلت درجات النمو فيه ليس عيبا لكنه مؤشر لابد له من الوجود والعيب هو في عدم وجود آليات لمكافحته.

التطور والتمدن واختلاف قدرات الأفراد والنهضة الصناعية واختلاف مالكات الإبداع لدى الإنسان وسوء توزيع الثروة والتحولات الاجتماعية كلها لها نصيبها في تكوين ظاهرة الفقر من منظور الدخل.

التفاوت في الدخل للأفراد شكل تحدي لصانع القرار والعديد من الدول، وارتبط هذا التفاوت في الدخول للعديد بالسياسات التنموية والاقتصادية، ولم يبدأ تناول هذه الإشكالية في تفاوت الداخل للأفراد إلا أخيراً في بعض الدول وبالشكل العلمي، وتحديد ماهية الفقير وماهية الغني ؟

وهذا يعني أهمية التصدي للتفاوت الكبير في الدخل العام للأفراد والذي يرتبط بدالة الفقرة والغني والأمر يتطلب اتخاذ التدابير اللازمة لوضع حدٍ للحرمان الاجتماعي،

وعدم المساس بكرامة الإنسان. وينبغي أن ننظر إلى التفاوت في الدخل لفرد بمعناه الإنماني وانعكاساته على التنمية الاقتصادية، فتدني الدخل للفرد يعني هناك فقر في الدخل إلى جانب أبعاده الاجتماعية والثقافية، ومن هنا يجب التركيز على العناية بمساءلة الفقر في دخول الأفراد ورفع الأثر السلبي من عليه، حيث الأثر السلبي لفقر الدخل يُضعف الحالة المادية ويساهم في نشر الأمية وتعثر الخدمات الصحية والتعليم وينعدم الاهتمام بمظاهر الحياة العامة للأفراد .

إن محاصرة الفقر في دخل الفرد ومعالجة أسبابه ليس فقط حاجة إنسانية، بل هو صمام أمان اجتماعي وثقافي وسياسي ومن العوامل التي قد تهدد المجتمع في يوم من الأيام، أو على الأقل تشويه الممارسة التنموية المكانية العادلة والمتوازنة، ومن ثم تساعد على عدم الاستقرار . فلا يمكن فصل الممارسة الاقتصادية والتنموية عن مكافحة الفقر في دخول الأفراد، لأن الثروة والسياسات الاقتصادية الايجابية هي أيضا معنية بترسيخ العدالة والمساواة، وتكافؤ الفرص من خلال بعدها العدلي والمجتمعي، وأما إذا تركت هذه الإشكالية لتعالج نفسها بنفسها فلا ينتظر إلا المزيد من الفوارق والمعاناة بين أفراد المجتمع. لهذا كله تدعو الورقة إلى تبني سياسات المشروعات الصغيرة والمتوسطة كتوجه اقتصادي يناسب طبيعة التركيبة السكانية لليبيين والفئات التي تعاني من فقر في دخلها المادي.

تمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الركيزة الأساسية للتنمية الاقتصادية لأي دولة سواء متقدمة أو نامية، نظرًا لأهمية الدور الذي تلعبه في الاقتصاد. ولذلك تشكل ما نسبته 95% من إجمالي المشروعات في العالم، إذ تسهم في تحقيق عدة ميزات اقتصادية منها مكافحة البطالة وتعزيز معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وزيادة حجم الصادرات، وتحسين القوة التنافسية وزيادة النشاط الاقتصادي.

مكافحة فقر الدخل وأصل الائتمان:

السيطرة والقضاء على فقر الدخل للفرد هي قضية وطنية ومرتبطة بالوعي التنموي ومضمون حق الحياة والتمتع بالمنافع الاقتصادية فبرنامج مكافحة تدني دخل افرد

قد يكون بمثابة الإطار العام لكيفية التوزيع العادل للثروة، أو مبدأ من المبادئ العامة، ولكنه لم يقدم الآليات في كيفية توزيعها وقد تكون آلية استحداث مصارف جديدة ذات رؤية وفلسفة عصرية ذات نفع اقتصادي عام هي أحدى آليات تنفيذ مبدأ توزيع الثروة في أطار تحسين الدخل افردي والدخل العام.

من المفيد القول أن مصلحة الذين يعانون من فقر في دخلوهم يعملون في شتى المهن والصناعات والحرف والخدمات المساندة البسيطة دون الاستناد إلى موارد مالية أو قروض أو وسيلة لتأمين مدخراتهم، وإمكانية التوسع هنا تكاد معدومة بالنسبة لهم . السؤال هو من سيقوم بإقراض هؤلاء ؟

من المؤكد أنه ليس لهم الائتمان المطلوب من أصول ثابتة أو أصول منقولة تضمن هذه القروض ولا حتى علاقات مع القادري يقبلون بكفالتهم أمام المصارف التجارية . السؤال هو من هو المستفيد من المصارف التجارية ؟ أن المستفيد من المصارف التجارية فقط هو الذي يمتلك أصول ثابتة كرهن مقابل الإقراض، والذين دخلوهم تغطي المسحوب من المصارف شهريا.

من هنا أتت فكرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة كخيار اقتصادي وتنموي لمكافحة الفقر، وتدني مستويات الدخول بين إفراد المجتمع، من خلال تبني البعدين للتنمية وهما البعد الاقتصادي والبعد التنموي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة:

أولاً: التنمية الاقتصادية مطلب أساسي بالرغم من عدم قدرتها على مكافحة فقر الدخل والفقر عموماً، خصوصاً في ظل سوء توزيع الثروة والفرص والتدهور الاقتصادي والركود، وتعطل مبادئ الفرص، والمساواة والعدالة في توزيع الثروة العامة.

ثانيًا: التنمية والنمو الاقتصادي

وحدهُ لا يكفي، إلا أنهُ يحتاج خطوات أكثر اتساعاً من سياسات حكيمة للقضاء على الفقر ومظاهره، ومن أهم السياسات المستحدثة توطين برامج المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وفي هذا السياق يشير تقرير البنك الدولي للتنمية إلى الاهتمام بالصحة والتعليم من خلال توطين المشروعات الصغيرة والمتوسطة، نظرا لأهميتها في رفع معدلات

الدخل للفئات لمهمشة اجتماعيا، لما لهذين البعدين من انعكاسات إيجابية وسلبية على معدلات الفقر[1] من هذا كله، فإن هناك أكثر من تعريف لظاهرة الفقر، إلا أننا يمكن أن نقسمها إلى مجموعتين:

المجموعة الأولى: تتخذ من المحددات الكمية مؤشراً له، والثانية تعتمد على المحددات الكيفية. فهناك من ينظر إلى ظاهرة الفقر على أساس أنها معيشة الكفاف كالدخل والحاجات الأساسية، أو الحرمان من نقص في الموارد الفردية والضرورية مثل الغذاء والدواء والعمل "والإحباط الوظيفي".

بهذا الفهم عالية تكون المشروعات الصغيرة والمتوسطة احدى الوسائل والمحددات للتنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي والتي تستهدفه تنمية مدا خيل الإفراد ومداخل الدولة ومؤسساتها أيضا، لان الدخل الوطني أو القومي للدولة الوطنية مرتبط بدالة تحسن دخول إفرادها.

المشروعات الصغيرة: المعوقات والصعوبات

عادة ما تواجه المشاريع الصغيرة الكثير من الصعوبات والتحديات التي قد تُعيق عملية الاستمرار في هذه المشروعات والحد من قدرتها على العمل، ومساهمتها في دفع عجلة النمو الاقتصادي، نذكر منها:

صعوبات تمويلية

في كثير من الأحيان تعتمد المشاريع الصغيرة على التمويل الذاتي، وبالتالي فهي تعمل في حدود الإمكانيات المالية المحدودة المتاحة لها، وتواجه هذه المشاريع صعوبات تمويلية ترجع إلى تردد بعض المصارف التجارية في منح هذه المؤسسات قروضًا ائتمانية متوسطة أو طويلة الأجل ما لم تقدم ضمانات وافية لهذه المصارف، ويُعتبر التمويل المتاح في بعض الأحيان لهذه المشاريع غير مناسب لاحتياجاتها التمويلية؛ نظرًا لانخفاض مدة الائتمان.

صعوبات تسويقية

تختلف الصعوبات التسويقية باختلاف طبيعة ونوعية المشاريع الصغيرة حيث إن انخفاض الإمكانيات المالية لهذه المشاريع يؤدي إلى ضعف الكفاءة التسويقية نتيجة لعدم قدرتها على توفير معلومات عن السوق المحلي والخارجي وأذواق المستهلكين، لا سيما أن المستهلك المحلي للمنتجات الأجنبية المماثلة في بعض الأحيان _ بدافع التقليد أو المحاكاة أو لاعتياده على استخدام هذه السلع الأجنبية_ يحد من حجم الطلب على المنتجات المحلية التي تُقدمها المشروعات الصغيرة، كما تُعاني هذه المشاريع من نقص المعلومات والإحصاءات المتاحة خاصة فيما يتعلق بالمؤسسات المنافسة وشروط ومواصفات السلع المنتجة وأنظمة ولوائح العمل والتأمينات الاجتماعية.

صعوبات فنية

في أغلب الأحيان تلجأ بعض المشاريع الصغيرة إلى استخدام أجهزة ومعدات قد تكون بدائية أو أقل تطورًا عن تلك المستخدمة في المشروعات العملاقة، ولا تتبع أساليب الصيانة أو الأساليب الإنتاجية المتطورة التي تساعدها في تحسين جودة منتجاتها بما يتماشى مع المواصفات العالمية في الأسواق الدولية.

المشروعات الصغيرة: مصارف الإقراض، والفئات، والمهن والحلول

لماذا مصارف الإقراض البسيط ؟

إن إقامة فكرة المصارف البسيطة الإقراض حاجة ماسة في اتجاه توزيع الثروة وإشاعة العدل ومحاصرة خطوط الفقر في الدخل العام للفرد . وهي أيضا ضرورة تفرضها الظروف الاقتصادية والاجتماعية، والاتجاه إلى الإقراض الصغير الحجم خدمة للدورة المالية والاقتصادية . فهو أداة قوية معترف بها اقتصاديا وتنموياً والعديد من الدخول تتجه نحوه وبشكل كبير وذلك للتخفيف من فقر الدخل ورفع مستوى المعيشة وخلق فرص عمل واستيعاب للبطالة وتحفيز النسيج الاقتصادي.

وبالتحول في التنمية من القطاع العام إلى القطاع الخاص وتقلص دور الدولة في الأنشطة الاقتصادية من خلال آلية استخدام المصارف البسيطة الإقراض، تأتي هذه المصارف كجزء من الإستراتيجية العامة لتنمية دخول الأفراد وبالتالي تنمية القطاع الخاص والأهلي.

أهداف مصارف الإقراض البسيط

تدور فكرة المصارف البسيطة الإقراض على مبدأ العودة إلى أساس الائتمان وهو إعادة بناء الثقة بين الذي يقرض والمقترض، وكذلك تغيير سلوك القطاع المقرض ليتحول من التعقيد إلى المرونة . تقول القاعدة الاقتصادية أن الدخل المنخفض يؤدي إلى مدخرات قليلة، وكذلك الاستثمارات المنخفضة تنتج دخلا منخفضا، وبالتالي العكس هو الصحيح، ويمكن إجمال الأهداف العامة على النحو التالي:

- تسهيل الخدمات المصرفية والمالية وعدم احتكارها من طرف فئة الأقوياء اقتصاديا
- مساعدة أصحاب الدخول الفقيرة لكي يصبحوا منتجين وتحقيق الاعتماد الفردي والجماعي على الذات
- إيجاد فرص عمل للقوى البشرية والمعطلة وتخفيف معدلات البطالة.
- أحداث النمو العريض وكسر الاحتكار لدى المصارف في تعاملهم مع القوى اقتصاديا وكذلك دحض فكرة إن الفقراء لا يمكن إقراضهم لأنهم لن يسددوا.
- تعزيز الدخل القومي بروافد اقتصادية ذات الإسهام البشري في الدورة الاقتصادية.
- المشروعات الصغيرة تدفع الحركة الإنتاجية في البلاد، وزيادة الصادرات ورفع المستوى المعيشي والحضاري.
- المشروعات الصغيرة لها دور اجتماعي في القضاء على فئة كبيرة من التسول في الشوارع وتمد لهم يد العون لبداية حياة عملية بدخل شهري مجزي.
- البدء بالمشروعات الصغيرة شئ غير مكلف بالنسبة، ولا توجد شروط لبدأ مشروع صغير على أرض الواقع.
- البداية لأي مشروع من المشروعات الصغيرة بداية سهلة، ومبسطة في الدول الآن تعمل على تسهيل البدء في المشاريع الصغيرة عن طريق القروض والوسائل الأخرى.

عوامل نجاح مصارف الإقراض البسيط :

- يجب على مصارف الإقراض البسيط التمتع بقدر كاف من المرونة فيما يتعلق بالقيام بكل الأنشطة المالية .
- لجنة إدارة المصرف أو من يقوم مقامها، عليها التمتع بالاستقلال التام من أجل تحقيق سهولة التنفيذ في العمل.
- إعفاء مثل هذه المصارف من الخضوع للأحكام القانونية ذات الصلة والتي قد لا تتلائم وتتعارض وفلسفة مصارف الإقراض البسيط وأهدافه.
- ونظرا لعمل ومهام مصرف الإقراض البسيط في تعامله مع ذوي الفقر في دخولهم وخصوصا الذين يقطنون في الأماكن البعيدة من المدن الكبرى والقرى وخصوصا فئات النساء والشباب وكبار السن، فالتكلفة لمثل هذه المصارف سوف تكون كبيرة ولابد من حصول مثل هذه المصارف على الإعفاءات الضريبية للدخل وإعفاء ممتلكاته من الضرائب والجمارك .
- يجب أن يتمتع مصرف الاقتراض البسيط بالحق في الاقتراض من المصرف المركزي أو من المصارف التجارية الأخرى،،والتمتع بالحق باستثمار أمواله الفائضة .
- إعفاء مصرف الاقتراض البسيط من شروط وجود احتياطات مالية .

المستهدفون :

تعتمد فكرة مصارف الاقتراض البسيط على منح قروض متناهية الصغر لشريحة محددة بعينها وهي شريحة ذوي فقر الدخول والذين تضيق أمامهم فرص الاقتراض من المصارف العادية بسبب الضمانات والكافلات الشخصية التي تطلبها، وهذه الفئة تحتاج إلى من يمدها بالمهارات والمال للبد في مشاريع إنتاجية تدر دخل لكي تساهم في تحريك الدورة الاقتصادية للمجتمع واستيعاب البطالة المقنعة واستيعاب الفاقد التعليمي داخل المجتمع في المدن وأطرافها والأرياف .وهذا يتطلب أيضا تحديد قائمة بالمهن والمجالات التي ينبغي أن تستهدفها مصارف الإقراض البسيط، وهي مرفقة مع

هذه الورقة، تلك القائمة سوف تستهدف تحويل المعطيات العامة لمبدأ توزيع الثروة إلى آفاق عملية جديدة.

آلية الإقراض البسيط :

أولا: تحديد دخول المستهدفين من الإقراض البسيط وإعداد السقف المناسب لذوي الدخل المحدود.

ثانيا: تحديد الفئات المستهدفة وأنشطتها والتي سوف تسهم في التحول إلى الإنتاج وتحقيق مبدأ توزيع الثروة .

ثالثا: وضع الآليات الممكنة والبسيطة للإقراض البسيط وتقديم الضمانات من هذه المصارف بعدم المطالبة بتقديم ضمانات أو كافلات أو رهن ممتلكات لقاء الحصول على القرض البسيط .

رابعا: تضمين نشاطات مصرف الاقتراض البسيط البرامج التي تشجع التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتحول إلى الإنتاج .

لماذا القروض البسيطة ؟

إن تقديم القروض البسيطة أو المتناهية الصغر للمشروعات الذاتية البسيطة مهمة . فالحاجة إلى الإقراض البسيط ضرورة مُلحة في كون الدولة لا تستطيع القيام بكل متطلبات ذوي الدخل المحدود عمليا، وكذلك وجود الرغبة لدى هذه الفئات بالعمل والإنتاج، إلا أنها تحتاج إلى مرونة مصرفية متخصصة. فالقروض متناهية الصغر أداة قوية في رفع دخل الفرد وخلق فرص عمل جديد وحفز النمو الاقتصادي . من جهة يعتبر هذا الاهتمام بهذه الشريحة مصدراً مهما لإفراز فرص العمل ومن جهة أخرى، توجد عدة قيود تقف دون التوسع بشأنها أهمها النقص في خدمات الائتمان .

فالقوة التأثيرية للإقراض البسيط وقدرته على الوصول إلى كل الشرائح الاجتماعية وبدون قيود لا تحتاج إلى شرح، في حين أن القطاع المالي الرسمي قاصر عن تلبية احتياجات مثل هذه الفئات وإهماله لها، نظرا لعقبات القوانين المنظمة لعمل هذا القطاع .

وفي ضوء هذه الحقائق الموضوعية فإن مصرف الإقراض البسيط سوف يعتمد على نهج عدة سياسيات تقوم على الآتي : يمكن تقديم مثل هذه القروض البسيطة إلى الجمعيات أو المنظمات والنقابات والروابط والتي ترعي الفئات المستهدفة من الإقراض . الافضيلة للإقراض يمكن أن تكون للنساء والفتيات الخريجات من المدارس المتوسطة والأرامل والمتقاعدين والمطلقات وفئة الشباب وفئة الأسر الكبيرة . ويتم الإقراض مباشرة على مستوى الإفراد أو الجماعات أو الجمعيات وبدون وسطاء وبدون ضمانات، ولضمان حقوق مصرف الإقراض البسيط لابد من وضع سياسات للتسديد المريح وإيجاد نظام للتسديد يأخذ في الحسبان تأمين إعادة القرض ضمن قدرة المقترض المالية .

قائمة المهن والفئات المستهدفة للإقراض البسيط للمشروعات الصغيرة :

أولا : فئات المهن والمشروعات الصغيرة

- الصناعات اليدوية .
- السباكة والكهرباء .
- النجارة .
- خدمات المنازل .
- مغاسل الملابس .
- المكتبات .
- أعمال الطلاء .
- صيانة وإصلاح المركبات .
- صناعة المواد الغذائية بالمنازل .
- الصيانة البسيطة للمباني .
- محلات خدمات الحاسب الآلي الصغيرة المنزلية .
- الطباعة والتجليد والتصوير .
- تجميع وتوزيع الغاز على المنازل والمحال التجارية .
- تنظيف الأحياء السكنية .
- تجميع القمامة وفصلها وإعادة تدويرها

- صيانة القوارب الصغيرة .
- محلات معدات الصيد البحري .
- محلات صيانة وإصلاح الأجهزة المسموعة والمرئية والحواسيب الآلية والهواتف
- تنظيف وصيانة الحدائق العامة .
- صناعة المفاتيح والأقفال .
- خدمات البريد العادي والمستعجل .
- صناعة الملابس بالمنازل والمصانع الأسرية .
- محلات الخياطة التفصيل والتطريز .
- صناعة الأثاث البسيط .
- صيانة المقاعد المدرسة والجامعية .
- تشغيل المطاعم المدرسية والجامعية .
- تشغيل المطاعم الصغيرة المتخصصة في الوجبات السريعة .
- مطاحن البن والدقيق والتوابل الصغيرة الحجم .
- كل الحرف الأخرى .
- تجفيف وتعبئة التمر .
- تنظيف الشواطئ البحرية والبحيرات .
- مزارع تربية الأسماك المتوسطة .
- زراعة مساحات محدودة بالقمح والشعير والخضروات .
- تربية الماعز والضأن والأبقار وبكميات بسيطة .
- تربية الدواجن من الأصناف المحلية .
- تربية الطيور من الأصناف المحلية .
- تربية الخيول من الأصناف المحلية .
- تربية الأرانب من الأصناف المحلية .
- العناية بالبساتين والمزروعات المنزلية .
- إنتاج مشاتل الغابات والزهور والفصائل المثمرة .
- إنتاج البذور المحسنة .

ثانيا: مشروعات صغيرة ذات عمالة جماعية

- مشروعات صيانة الأجهزة الالكترونية
- مشروعات مطاعم الوجبات السريعة
- مشروعات صنع المثلجات والعصائر
- مشروعات شراء وبيع الأثاث المستعمل وتجديده
- مشروعات صناعات الشمع
- مشروعات تجارة الملابس وتصنيعها
- مشروعات إنتاج الصناعات البلاستيكية البسيطة
- مشروعات إعادة تدوير وصناعة الزجاج
- مشروعات إعادة تدوير الألمنيوم
- مشروعات إعادة تدوير إطارات السيارات وتجديدها
- مشروعات تجفيف الفواكه الموسمية
- مشروعات إنتاج الجوارب
- مشروعات إنتاج الاقفاص من النخيل
- مشروعات إنتاج الحبال من الليف للنخيل
- مشروعات إنتاج المربي من البلح
- مشروعات إنتاج اللوحات الكهربية
- مشروعات تصنيع العبوات الدوائية
- مشروعات إنتاج الصوبات الزراعية
- مشروعات إنتاج الألبان و الاجبان

ثالثا: الفئات المستهدفة من برامج المشروعات الصغرى

- الجمعيات الخيرية .
- الجمعيات العلمية .
- روابط الشباب .
- الجمعيات الأهلية .
- فئة المتقاعدين .
- فئة النساء والعاطلات عن العمل .
- النقابات والروابط .
- خريجات المدارس والمعاهد المتوسطة .
- فئة الأرامل .
- فئة المطلقات .
- فئة المجاهدين والمفقودين في الحروب وعائلهم .
- فئة الشهداء وعوائل الجرحى
- فئة الأسر الكبيرة العدد .
- فئة الذين أمضوا عقوبات في السجن .
- فئة المحكومين والذين يعولون أسر .
- فئة الفتيات العاملات بقطاع الإدارة العامة .
- فئة الخرجين من معاهد التدريب المهني .
- فئات الطلاب في مرحلة التعليم الجامعي .
- فئة المتسولين في الطرقات والميادين العامة بعد حصرهم .
- فئة الخريجين الجدد من الجامعات والمعاهد العليا .
- فئات المعاش الأساسي .
- فئات الباحثين عن العمل .
- فئات المفصولين من وظائفهم .
- فئات ملاك مزارع الاكتفاء الذاتي .
- فئات الباعة الجوالة في المدن ألكبري
- فئات رجال الشرطة والقوات المسلحة (رتب فرد)

التوصيات:

- لابد من الفصل بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- دراسة كل الفئات والأنشطة المرفقة في نهاية الدراسة للمزيد من التصويب.
- الأنشطة المرفقة مع الدراسة من أهدافها انتهاء ظواهر الباعة الجوالة في الشوارع والميادين وتحول نشاطهم إلي خدمة إنتاجية وخدمية .
- لابد وان يكون للمصارف التجارية العامة والخاصة دور اجتماعي كوسيط مالي يحفظ الأموال الممنوحة وكيفية استردادها بطرق مسيرة .
- ينبغي دمج كل الهياكل والأطر للمشروعات الصغيرة في هيكل واحد تحت مسمي الجهاز الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة .
- استحداث الشباك الموحد لاستخراج كل ما يتعلق بالمشروع .
- لكل مشروع صغير أو متوسط له تعريفه الخاص، وبيئاته معطياته، وفقا لتعريفات الوكالات الدولية المتخصصة في قطاع الإعمال .
- إلغاء مشروعات البيروقراطية من أجهزة ومجال إدارية المتعلقة بتوطين المشروعات الصغيرة وتركها مباشرة إلي قطاع مصارف الإقراض البسيط .
- توطين فكرة مصارف الإقراض البسيط بكل المناطق الليبية .
- ويمكن بدء الفكرة من خلال مكاتب صغيرة بكل المصارف الليبية العاملة في ليبيا، ومن ثم يمكن تطويرها وفصلها كأجسام تمويلية منفصلة .
- للدولة للنهوض بالمشروعات الصغيرة إن تعمل علي استحداث برامج الشباك الواحد للحصول علي المستندات والوثائق اللازمة لقيام وإنشاء المشروعات الصغيرة.
- المشروعات الصغيرة أو المتوسطة ليست من مهمة الدولة لتبنيها أو الإشراف عليها بقدر ما هي إلا مسؤولية فردية مجتمعية تستهدف الرفع من مستويات دخول ذوي الدخل المحدود ودور الدولة تهيئة المناخان لها فقط .
- أهمية شطب مشروطة دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات الصغيرة لعدم جدوها لمثل هذه المشروعات.

- إلغاء مشروطة الرهن العقاري للمشروعات الصغيرة والاكتفاء بربط القيم المالية بالحسابات الجارية فقط .
- إعفاء فئات المشروعات الصغيرة من الضرائب.

المراجع

- تمويل المشـــروعات الصـــغيرة في ليبيا: اســـتطلاع أراء العامين بالمصـــارف التجارية الـــبراني، أ. ســـليـمـان أحـمـد، الـوريـدي، أ. عـبـد الـرحـمـن أحـمـد، dspace.umit.server.ly2019
- إمكانية تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في إقليم كردستان وأثره في تعزيز جودة الإبلاغ المالي (دراسة استطلاعية تحليلية...
- 2020،AJ Anber – Academic Journal of Newroz University – journals.nawroz.edu.krd
- هـاني الـتـابـعـي وروحـيـة، حـنـان أحـمـد، "أثـر المـعـيـار الـدولي الخاص بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم
- حميد وعبد الحليم، صفوان قصـــي، "تكييف المعايير المحاسبية الدولية لصـالح المشروعات الصغيـــرة والمتوسطة الحجم...
- مدى توفر مقومات نظم المعلومات المحاسـبية في المشـروعات)الصـغيرة (في ليبيا العـربـي، د. عـبـد الـفـتـاح عـثـمـان، المقريف، أ. أمـحـمـد مـحـمـد... - 2019 - 41.208.72.141
- اقتصاديات المشروعات الصغيرة وسبل النهوض بها فى ضوء التجربتين الماليزية والهندية
- حازم السيد حلمي عطوة مجاهد، حازم السيد – مجلة البحوث القانونية 2020–
- تأسيس وإدارة المشروع الصغير: دليل عملي لأصحاب المشاريع -إبراهيم باش - books.google.com2018 –
- stan (1998). Understanding ، cromie، Ken، o'neill،Simon ،Bridg Macmillan ، entrepreneurship and small business،enterprise London. ،Press LTD

Role & Functions of Micro Small and Medium ، J.S.Babu -
Enterprises

Development Organisation، Study from online، available:

https://www.msmedikanpur.gov.in/msmedofunction

المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيـــا

(الواقع والتحديات)

د. خالد عمر معتوق(2)
أ. عمران شعبان هارون(3)

Abstract.

This research focuses on one of the most important sensitive topics related to small and medium enterprises in Libya، by focusing on its concept، importance and reality in Libya، as well as the challenges it faces. For small and medium enterprises.

In light of the nature of the study problem and its objectives، the researchers adopted the descriptive approach as a basic approach. The study also included three sections. The first topic: the concept، importance and characteristics of small and medium enterprises، while the second topic deals with: the areas and reality of the work of small and medium enterprises and the obstacles they face in Libya، while the third topic dealt with: Business incubators and basic services provided by the incubator.

The research reached a number of conclusions، the most important of which was that there is no specific and agreed definition of small and medium enterprises، due to the difference in environmental conditions. A set of procedures and mechanisms were presented to address the challenges of establishing small and medium enterprises in Libya.

---

(2) محاضر بقسم المحاسبة، بكلية الاقتصاد والتجارة - بالجامعة الأسمرية، Khaledomarg1974@gmail.com
(3) باحث ماجستير في كلية التجارة - جامعة بنها، omranharon931@gmail.com

Keywords: small and medium enterprises - economic development - the Libyan economy

الملخص

يركز هذا البحث على أحد أهم المواضيع الحساسة المتعلقة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا، وذلك من خلال التركيز على مفهومها وأهميتها وواقعها في ليبيا وكذلك التحديات التي تواجهها، كما تناول الباحثان التجربة الليبية لهذه المشروعات، هذا البحث اعتمد على الكتب والمجلات العلمية والدراسات السابقة لتحديد تعريف واضح للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وفي ضوء طبيعة مشكلة الدراسة وأهدافها اتبع الباحثان المنهج الوصفي كمنهج أساسي كما اشتملت الدراسة على ثلاث مباحث، المبحث الأول: مفهوم وأهمية وخصائص المشروعات الصغيرة والمتوسطة بينما تتناول المبحث الثاني: مجالات وواقع عمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمعوقات التي تواجهها في ليبيا، بينما تناول المبحث الثالث: حاضنات الأعمال والخدمات الأساسية التي تقدمها الحاضنة.

وتوصل البحث إلى عدد من الاستنتاجات كان أهمها لا يوجد تعريف محدد ومتفق عليه للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ذلك نظراً للاختلاف في الظروف البيئية وتم تقديم مجموعة من الإجراءات والآليات الكفيلة لمعالجة التحديات لإنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا.

الكلمات المفتاحية : المشروعات الصغيرة والمتوسطة – التنمية الاقتصادية – الاقتصاد الليبي.

أولاً: الإطار العام للدراسة

المقدمة:

تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة العمود الفقري لتنمية اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء من خلال مساهمتها في توظيف العمالة، وتوفير فرص التدريب ومن ثم رفع القدرات والمهارات لشريحة ضخمة من المجتمع، وتحسين مستوى الإنتاج والمساهمة في إجمالي القيمة المضافة وتوفير السلع والخدمات، والعمل عل زيادة

مستويات الدخول، كما أنها وسيلة فعالة في توجيه المدخرات الصغيرة إلى الاستثمار، فضلاً عن ارتباطها بكافة فروع الصناعات الأخرى في الاقتصاد، كما أن هذه المشروعات كانت بمثابة قاطرة النمو للثورة الصناعة بدول شرق آسيا.

كما أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تعتبر حجر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية ويعود ذلك لمردودها الاقتصادي الإيجابي على الاقتصاد الوطني، من حيث دورها الرائد في توفيرفرص عمل جديدة وتحقيق زيادة متنامية في حجم الاستثمار، وتساهم في دفع عجلة الاقتصاد القومي وخلق ميزة تنافسية، وخاصة الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي ظلت لفترة طويلة قادرة على البناء خلف الحماية التي كانت تفرضها الدول النامية على التجارة الخارجية، ومحمية بذلك من المنافسة الخارجية.

ونظراً لأهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة ودورها الكبير في بناء المجتمعات والمساهمة في التغلب على الكثيرمن المشاكل والتحديات التي تواجهها الدول النامية ومنها ليبيا، وخاصة في الوقت الراهن الذي تعاني فيه من تداعيات الأحداث السياسية التي شهادتها خلال السنوات السابقة، جاءت فكرة هذا البحث والذي سيتم تسليط الضوء على بعض المفاهيم المتعلقة بهذه المشروعات وكذلك أهم الصعوبات التي تواجهها في ليبيا وإمكانية تقديم الحلول والتي نرى أنها ستسهم في إعادة تفعيلها وتطويرها بما يتناسب مع دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.(البنداري، 2017، ص299، كرمين، 2015، ص12).

مشكلة الدراسة:

يرى العديد من الاقتصاديين أن تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتشجيع إقامتها من أهم روافد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول المتقدمة بشكل عام والدول النامية بشكل خاص، وذلك لما لها من دور محوري في الإنتاج والتشغيل وإدرار الدخل بالإضافة إلى عملية الابتكار والتقدم التكنولوجي، وكذلك مساهمتها في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن الملاحظ أن الوضع الحالي للتنمية الاقتصادية في الدول النامية ومنها ليبيا متدني ومعدلات النمو منخفضة وأن دور هذه المشاريع في ليبيا محدود وبشكل كبير.

وحتى تتخلص هذه المشروعات من أهم المشكلات والمعوقات والصعوبات التي تواجهها، وخاصة المعوقات الاقتصادية والاجتماعية، فمن الضروري معرفة وحصر هذه المعوقات أولاً، ثم إيجاد الآليات الناجحة لتجاوزها وتطوير هذه المشروعات، وهنا تكمن طبيعة مشكلة الدراسة التي تهدف إلى معالجتها وذلك من خلال وضع إجراءات وآليات لإنشاء وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في تناولها لأحد أهم عناصر واستراتيجيات التطوير الاقتصادي والاجتماعي للدول في الوقت الراهن وهو قطاع المشرعات الصغيرة والمتوسطة، والذي أثبتت التجارب الدولية على نجاحه ومدى مساهمته الفعالة في عملية التنمية، وكذلك الدور الحيوي الذي تلعبه هذه المشروعات في خفض معدلات البطالة والفقر إذ أنها تستخدم العمالة، كما أنها تتصف بانخفاض تكلفة توليد فرص العمل وبالتالي يمكن إظهار أهمية هذه الدراسة من خلال النقاط التالية:

- محاولة الاستفادة من التجارب والخبرات السابقة للدول المتقدمة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتحقيق الأثر التنموي فيها.
- تكمن أهمية هذه الدراسة في الحاجة المتزايدة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وذلك لتراجع معدلات التنمية الاقتصادية في ليبيا في الوقت الراهن.

أهداف الدراسة:

يهدف البحث إلى التعرف على مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومعرفة التهديدات والمعوقات التي تواجهها في ليبيا والوقوف على الدور المنوط بحاضنات الأعمال في تنمية القدرات التنافسية لهذه المشروعات وبالتالي نستطيع أن نجمل أهداف البحث في الآتي:

1. التعرف على مفهوم وتعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة للوصول إلى تعريف موحد يمكن أن يطبق في ليبيا.

2. كشف التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة خاصة المعوقات الاقتصادية والاجتماعية.
3. تقديم بعض الإجراءات والآليات الكفيلة لمعالجة أهم المعوقات التي تمس المشروعات الصغيرة والمتوسطة والرفع من إسهامها في التنمية الاقتصادية للمجتمع.

منهجية الدراسة:

إن أي بحث يخضع لمجموعة من المناهج، والتقنيات العلمية، ومن المعروف أن أول أساس تبنى عليه أي دراسة علمية هو اختيار المنهج، وبما أن المنهج لا يخضع إلى اختيارات الباحث الشخصية بل إلى طبيعة الموضوع وأهدافه وحدودها. فقد اعتمدنا في بحثنا على الأسلوب الوصفي التحليلي لأنه يتلاءم مع موضوع البحث من خلال مختلف المفاهيم والمعطيات وتحليلها وربطها بأسبابها وتم الاعتماد على المصادر الرسمية التي تهمها المشروعات الصغيرة والمتوسطة كالبرنامج الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ثم البحوث المتخصصة، وكذلك الكتب والمراجع العلمية الأكاديمية التي تناولت الموضوع والمتخصصة في موضوع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وقد عرض البحث مجموعة من المقترحات لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

الدراسات السابقة:

1. دراسة (بن حليم، 2006): حيث استهدفت الدراسة إلى التعرف على واقع المشروعات الصغيرة في ليبيا، ومعرفة الصعوبات والتحديات والمخاطر التي تواجهها، وقد توصلت لمجموعة من النتائج أهمها: أن جميع هذه المشروعات تم تكوينها بفكرة من أصحابها، وعدم وجود حاضنة أو راعية لهذه المشروعات، كذلك عدم وجود متابعة من الجهات الممولة لها، ووجود عدة صعوبات وتحديات تواجه هذه المشروعات أهمها قلة التدريب ونقص الصيانة وعدم استخدام التقنية والإدارة العلمية.
2. دراسة (مفتاح، 2008): حيث استهدفت هذه الدراسة التعرف على أهم المعوقات والمشاكل التي تعيق نمو وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتوصلت إلى

مجموعة من النتائج أهمها: أصحاب المشروعات الصناعية الصغيرة لا يهتمون بأعداد دراسات جدوى لمشاريعهم، وتعاني المشروعات من جملة من المشاكل والصعوبات في مراحل نموها مثل قصور في الهيكل التنظيمي، ومشاكل في الدورة المستندية، وتسويق منتجاتها، وغيرها من المشاكل .

3. دراسة (نوبة، 2009): حيث سعت الدراسة إلى التعريف بحاضنات الأعمال وأهميتها ومدى حاجة المجتمعات إليها، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج من أهمها: قلة اهتمام الجهات المسؤولة بالمشروعات الصغيرة، وهذه المشروعات تعاني من مشاكل عديدة كانت أهمها التمويل والتسويق، وأن هذه المشروعات بحاجة ماسة إلى كافة أنواع الدعم والمساندة، كما أن أصحاب هذه المشروعات ليس لديهم دراية وعلم بطبيعة حاضنات الأعمال.

4. دراسة الحمادي والشيباني (2014): وهدفت إلى دراسة تحديد مفهوم المشروعات الصغرى والمتوسطة، وكذلك دراسة الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للاستثمار في هذه المشروعات . وتوصلت الدراسة إلى أن هناك مجموعة من الأسباب أدت الى عدم تحديد تعريف موحد بين المفكرين وبين الدول والهيئات الاقتصادية لهذه المشروعات.

5. دراسة الحمادي(2015): هدفت الدراسة إلى استكشاف المشاكل التي واجهت هذه المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا، واستخدام الباحث المنهج الوصفي في هذه الدراسة، حيث خلصت الي أن هذه المشروعات تواجه عدة مشاكل منها: تسويقية، تمويلية، وقد أوصى الباحث زيادة دعم القطاع الخاص عن طريق وضع السياسات الاقتصادية الواضحة والمستقرة وإنشاء هيئة مستقلة تتولي مهمة التوسط بين المشروعات الصغرى والمتوسطة والمصارف. وما يميز هذه الدراسة أنها تهتم بإبراز أهم المعوقات التي تحول دون تمويل المشروعات الصغيرة من خلال وجه نظر العاملين في المصارف التجارية.

6. دراسة الاصفر(2015): كان الهدف من هذه الدراسة التعرف على أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والتعرف على أهم المعوقات التي تواجه أصحاب هذه المشاريع في الحصول على التمويل المطلوب، واستخدم الباحث المنهج الوصفي في هذه

الدراسة، حيث خلصت هذه الدراسة الى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تواجه العديد من المشاكل أهمها تمويل المصارف التجارية لهذه المشروعات في الاقتصاد الليبي، وقد أوصى الباحث بضرورة قيام المصارف بتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة بتوفير كامل مبلغ التمويل المطلوب لضمان نجاح هذه المشروع.

7. دراسة أجبارة (2016): ارتكزت هذه الدراسة على الجانب التمويلي كأحد المعوقات التي ربما تسبب في فشل المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا، وخلصت الدراسة إلى أن التجربة الليبية هي تجربة حديثة، وتحتاج إلى الكثير من الدعم المختلف والمتنوع من الدولة.

8. دراسة خليل(2017): هدفت إلى معرفة دور المنشآت والمشروعات الصغيرة في تحقيق سمة التكامل الاجتماعي في المجتمع، وتوصلت الدراسة إلى أن المنشآت الصغيرة تساهم في القضاء على المشاكل الاجتماعية كما يؤدي بإفراد المجتمع بالانتقال والتدرج في المستويات الاجتماعية بسهولة.

9. دراسة مصطفي(2018): هدفت إلى معرفة آليات إقامة المشاريع الصغيرة والصعوبات التي تواجهها وتحد من تنميتها وتطورها، وخلصت الدراسة إلى أن هناك مجموعة من العوامل التي يجب أن تتوفر في المشاريع الصغيرة حتى تستطيع النجاح والاستمرار وهذه العوامل تتمثل في توقيت انطلاق المشروع، ورأس المال المستخدم في المشروع.

10. دراسة الصويعي،(2018): واقع حاضنات الأعمال في دعم وتطوير المشاريع الصغيرة في ليبيا. الهدف الرئيس للدراسة هو التعرف على واقع حاضنات الأعمال في ليبيا وإبراز الدور الفعال الذي تقدمه من أجل دعم وتطوير المشاريع الصغيرة من خلال الخدمات المقدمة لتلك المشاريع وعرض مجموعة التحديات والصعوبات التي تحد من عملياتها واستخلاص بعض التوصيات التي قد تسهم في تحسين فاعلية حاضنات الأعمال في أداء خدماتها للمشاريع الصغيرة.

ثانياً: الإطار النظري للدراسة:

يتضمن الإطار النظري للدراسة الحالية، تناول ثلاث مباحث هما:

المبحث الأول: مفهوم وأهمية وخصائص المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثاني: مجالات وواقع عمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمعوقات التي تواجهها في ليبيا.

المبحث الثالث: حاضنات الأعمال والخدمات الأساسية التي تقدمها الحاضنة.

المبحث الأول: مفهوم وأهمية وخصائص المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

أولاً: مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

لا يوجد اتفاق حول المقصود بالمشروع الصغير أو المشروع المتوسط، وهناك تعريفات ومفاهيم متعددة تعتمد على معايير مختلفة في التعريف وبصفة عامة ومن الناحية العلمية نجد أن هناك درجة من الخلط بين المشروع الصغير والمشروع المتوسط ولا توجد حدود فاصلة بينهما، ولكن ومن ناحية أخرى نجد أن هذه الحدود توجد بسهولة نسبياً بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة من جانب وبين المشروعات الكبيرة من جانب آخر. (مرتجي، 2004، ص2).

قد ظهرت العديد من التعريفات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ولعل أهم هذه التعريفات هي:

تعريف لجنة التنمية الاقتصادية الأمريكية (C.E.D) المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأنه المشروع الذي يجب أن يتصف بخاصيتين على الأقل من الآتي:

- مدير المشروع هو نفسه مالكه بصفة عامة.
- يعمل المشروع في بيئة محلية أي المالك والعاملون فيه يعيشون في بيئة واحدة.
- صغر رأس المال نسبياً بالنسبة لنوع النشاط الي ينتمي إليه المشروع.
- حجم المشروع صغير نسبياً بالنسبة لنوع النشاط الذي ينتمي إليه المشروع.

تعريف الأمم المتحدة للمشروعات العائلية المنزلية، المشروعات الصغيرة (لآسيا والشرق الوسط): وهي المشروعات التي تعتمد بصفة كلية أو جزئية على عمل أفراد العائلة بالمنازل، أما المشروعات الصغيرة فهي التي تستخدم عمال بأجر ولا يتعدى عدد المشتغلين بها عن (50) مشتغلاً في المشروعات التي تستخدم اي قوة محركة، أو (20) مشتغلاً كحد أقصى في المشروعات التي لا تستخدم أي قوة محركة. (الأسرج، 2006، ص7).

تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة في (اليابان): يعتمد تعريف المشروعات الصغيرة في اليابان على أساس أنشطة ومجالات هذه المشروعات كما يلي: (سلمان، 2009، ص37).

المشروعات الصغيرة والمتوسطة: في مجال المشروعات التعدينية ومشروعات النقل والإنشاءات رأس المال (100) مليون ياباني وعدد العمال (300) عاملاً فأقل.

وفي مجال تجارة الجملة رأس المال (30) مليون ين ياباني فأقل وعدد العاملين (100) عامل فأقل.

وفي مجال تجارة الخدمات رأس المال (10) مليون ين ياباني فأقل وعدد العاملين (50) عاملاً فأقل.

المشروعات الصغيرة: في مجال المشروعات التعدينية والنقل والإنشاءات عدد العاملين 20 عاملاً فأقل.

في مجال المشروعات التجارية الصغيرة أو الخدمية عدد العاملين 50 عاملاً فأقل.

تعريف المشروعات الصغيرة في انجلترا: عرفت لجنة (بولتون) المشروعات الصغيرة بأنها المشروعات التي تعمل بها (200) عاملاً فأقل. (Reijonen، 2010، ص293-279).

تعريف المشروعات الصغيرة في الهند: تنقسم المشروعات الصغيرة في الهند إلى قسمين رئيسين هما: (Orus،2011، ص23).

المشروعات الصغيرة الحديثة: وهي المشروعات التي تعمل بالطاقة الكهربائية مثل مشروع صناعة النسيج على أنوال كهربية.

المشروعات الصغيرة التقليدية: وهي المشروعات صغيرة تعمل في الريف (V.S.I) وهي تعني (Village & small Industries).

تعريف المشرعات الصغيرة في أوروبا الغربية: عرفت بأنها المنشآت الصغيرة التي يعمل بها (50) مشتغلاً فأقل، المشروعات المتوسطة هي التي تعمل بها (51) عامل وحتى (300) عامل. (عنبة، 2008، ص16).

تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا.

عرف قرار رقم (472) لسنة 2009 الصادر عن اللجنة الشعبية العامة (سابقاً) المشروعات الصغرى والمتوسطة على النحو التالي:

- **المشرعات المتناهية الصغر:** هي المشرعات التي لا تزيد قيمة القرض الواحد فيها على 10.000د.ل.
- **المشروعات الصغرى:** هي المشروعات التي لا تتجاوز قمة القرض الواحد فيها 1000.000د.ل، ولا يزيد عدد العاملين فيها على 25 فرداً.
- **المشروعات المتوسطة:** هي المشروعات التي تزيد قيمة القرض الواحد فيها على 1000.000د.ل ولا تتجاوز قيمة 5000.000د.ل أو يتجاوز عدد العاملين فيها 25 فرداً.

هذا التعريف يختلف عن تعريف وزارة الصناعة التي تعرف المشروعات الصغرى والمتوسطة على النحو التالي: (وزارة الصناعة، 2013)

المشروعات الصناعية الصغيرة (متناهية الصغر): هي المشروعات التي لا تزيد قيمة الأصول الثابتة فيها (الآلات والمعدات) على 250.000د.ل وعدد العمالة فيها لا يتجاوز 10 أفراد.

- **المشروعات الصناعية الصغرى**: هي المشروعات التي لا تزيد قيمة الأصول الثابتة فيها (الآلات والمعدات) على 1000.000 د.ل وعدد العمالة فيها لا يتجاوز 50 فرداً.
- **المشروعات الصناعية المتوسطة**: هي المشروعات التي لا تزيد قيمة الأصول الثابتة فيها (الآلات والمعدات) على 5000.000د.ل وعدد العمالة فيها لا يتجاوز 80 فرداً.

الاختلاف بين التعريفين، هو اعتماد تعريف اللجنة الشعبية العامة (سابقاً) على قيمة القرض كأحد معايير تحديد حجم المشروع، بينما اعتمد تعريف وزارة الصناعة على قيمة الأصول الثابتة لتحديد حجم المشروع. كما يختلف التعريفين من حيث عدد العاملين في كل نوع من أنواع المشاريع، منطبقاً لتعريف اللجنة الشعبية العامة (سابقاً) عدد العاملين في المشروعات الصغرى لا يزيد عن 25 عامل وفي المشروعات المتوسطة يتجاوز عدد العاملين 25عامل' في المقابل حدد تعريف وزارة الصناعة عدد العملين بالمشروعات الصغرى بأنه يتجاوز 10 عمال ولا يتجاوز 50 عامل، بينما حدد عدد العاملين بالمشروعات المتوسطة بأنه لا يتجاوز 80 عامل.

ثانياً: أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

تمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة في كافة الدول المتقدمة منها والنامية خاصة في توفير فرص العمل، واستغلال المواد الخام المحلية ودعم الاقتصاد الوطني وتوفير السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع، والمساهمة في التنمية الاقتصادية

والاجتماعية وفيما يلي عرض لأهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة. (أنبيه، 2015، ص71، والبرغثي، 2014، ص24).

1. المساهمة في خلق فرص العمل والتخفيض من حدة البطالة التي تعاني منها الدول، وذلك بتكلفة منخفضة نسبياً إذا ما قورنت بتكلفة خلق فرص العمل بالصناعات الكبيرة.
2. تنمية المواهب والإبداعات والابتكارات وإتاحة المجال والفرصة أمام المواهب الشابة وتشجعها، حيث تلعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة دوراً كبيراً في طرح المنتجات والتكنولوجيا الجديدة بتكلفة أقل وبفاعلية تضاهي المشروعات الكبيرة.
3. الارتقاء بمستوى الادخار والاستثمار من خلال تعبئة رؤوس الأموال من الأفراد والجمعيات والهيئات الغيرحكومية وغيرها من مصادرالتمويل الذاتي، الأمرالذي يعني استقطاب موارد مالية كانت ستتوجه إلى الاستهلاك الفردي الغيرمنتج.
4. الاعتماد على الموارد المحلية والتقليل من الاستيراد وبذلك تساهم في الحد من هدر موارد قابلة للاستغلال.
5. تحقيق التنمية المتوازنة جغرافياً وزيادة التكامل الإقليمي، حيث إن سهولة إقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مختلف المناطق الإقليمية للدولة وحتى النائية منها، قد يحقق التنمية المكانية وكذلك يحد من حركة الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن وإعادة التوزيع السكاني.
6. المساهمة في تحقيق التكامل الاقتصادي مع الصناعات الكبيرة حيث تقوم بعض الصناعات الصغيرة بإنتاج الاحتياجات ومستلزمات الإنتاج وذلك باعتبارها نواة للمشروعات والصناعات الكبيرة.

ثالثاً: خصائص المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

إن لهذه الصناعات دور لا يستهان به في بناء الاقتصاد الوطني، وتظهر أهميتها من خلال استغلال الطاقات والإمكانيات وتطوير الخبرات والمهارات كونها تعتبر أحد أهم روافد العملية التنموية، وتتميز المشروعات الصغيرة والمتوسطة بعدة خصائص وهي كما يلي: (الإسراج، 2011، ص 231).

- **خصائص اقتصادية:** قدرتها على توفير فرص عمل كبيرة وإمكانية ارتباطها بغيرها من المشروعات المتوسطة والكبيرة كمشروعات مغذية لها بمكوناتها كما تستطيع تنمية المجتمعات العمرانية الجديدة.
- **خصائص اجتماعية:** من خلال ما توفره من فرص عمل وعنصر رأس المال وهو العنصر النادر في معظم البلاد النامية، فهي بذلك الأقدر على استغلال الموارد النادرة بكفاءة أكبر.
- **الخصائص الفنية:** يمكنها استخدام فن إنتاجي مناسب، الاستخدام الأمثل لباقي عوامل الإنتاج، وقد تستخدم معدات أو ماكينات مستعملة من قبل، مما يعني إمكانية استيراد هذه المعدات بأسعار تقل كثيراً عن تكلفتها الأصلية وتشغيلها لفترات طويلة نسبياً مع صيانة بتكلفة مناسبة.
- **الخصائص الإدارية تتمثل في:**
  - في الغالب مالك المشروع هو مديره.
  - تأثير القرارات الإدارية الخاصة بالمشروع بخصائص شخصية المالك.
  - غالباً يعمل من خلال بيئة محلية.
  - في الغالب يتخذ شكل قانوني فردي أو تضامني.
  - يسهل تغيير نشاطه لما يتمتع به من مرونة.
  - مصادر تمويل المشروع المتاحة محدودة والبدائل المطروحة قليلة.
  - عدم توافر الضمانات الكافية عند طلب التمويل من البنوك.
  - لا يحتاج لنظام إداري معقد وإن كان يلزم إتباع عناصره ببساطة بما يلاءم المشروع الصغير.

المبحث الثاني: مجالات وواقع عمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمعوقات التي تواجهها في ليبيا:

أولاً: مجالات عمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

يمكن تقسم مجالات العمل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى عدة مجالات وذلك حسب النشاط الذي تمارسه هذه المشروعات فهناك ما هو صناعي وتجاري وفيما يلي توضيح لذلك: (فياض وآخرون، 2002، ص17).

- **المجال الصناعي:**

إن عمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المجال الصناعي يشمل عمل الحرفيون وأصحاب المهن اليدوية الذين يقومون بتحويل المواد الخام من حالة إلى أخرى بحيث تصبح قابلة للاستهلاك أو الاستخدام في إنتاج آخر.

- **المجال التجاري:**

ويشمل المشروعات التجارية الصغيرة لبيع السلع دون التغيير في جوهرها وبدون أن يجري عليها أي عملية إنتاجية وهناك تجارة تجزئة وتجارة جملة.

- **المجال الزراعي:**

ويشمل إنشاء مزارع صغيرة أو بيوت بلاستيكية لإنتاج الخضروات والفواكه أو خلايا النحل وتربية المواشي.

- **المجال الخدمي:**

ويشمل تقديم الخدمات الاستشارية والمحاسبية والقانونية والمجال الصحي وإصلاح الملابس وغيرها ويتميز هذا المجال بنمو متزايد بسبب القوة الشرائية للمستهلكين.

جدول رقم (1): يوضح أمثلة لبعض المجالات التي يمكن أن تعمل فيها المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

المجال	الأمثلة
1. الصناعة إنتاج السلع التامة الصنع الصناعات المغذية (الأجزاء والمكونات)	ملابس- أثاث- منتجات جلدية- سجاد- قطع غيار كالسبور والصواميل والمواسير
2. التجارة تجارة الجملة – تجارة التجزئة التصدير والاستيراد	وكيل- سمسار- متجر بيع بسعر الجملة- سوبر ماركت- كمبيوتر متجر متخصص- محاصيل زراعية الآلات والمعدات
3. الزراعة	استصلاح أراضي- مزارع حيوانية
4. الخدمات	محطة بنزين- إصلاح وصيانة- سينما- مكوجي.

المصدر: (إبراهيم وآخرون، 2012، ص13)

ثانياً: واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا:

تعتبر التجربة الليبية في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة من التجارب الحديثة في المنطقة العربية، حيث تأسس برنامج الحاضنات والابتكار التقني في العام 2006، وكانت تبعيته آنذاك للجنة الشعبية للقوى العاملة (سابقاً)، وفي عام 2007 تم تأسيس إدارة المشروعات الصغرى والمتوسطة وكانت تتبع في ذلك الوقت مجلس التطوير الاقتصادي، ولاحقاً أصبحت في العام 2010 برنامجاً وطنياً يتبع للجنة الشعبية للاقتصاد (سابقاً) وإلى الوقت الحاضر لوزارة الاقتصاد. (الشويرف، البيباص، ص312).

واقع البطالة في ليبيا:

وفقاً للبيانات التي تم أخذها من دراسة (أوصليه والطوير، 2019) والتي تتعلق بإجمالي عدد السكان والقوى العاملة ونسب البطالة والتي سيتم استخدامها في إيجاد بعض المؤشرات الاقتصادية التي تبين واقع سوق العمل في ليبيا والمتمثلة في معدلات

النشاط ونسبة المشاركة في القوى العاملة ونسبة المشتغلين والعاطلون لعدد السكان كما هو مبين في الجدول رقم (2).

الجدول (2) أبرز مؤشرات سوق العمل في ليبيا خلال الفترة 2006م - 2012م-2013م.

البيان	2006			2012			2013		
	ذكور	إناث	إجمالي	ذكور	إناث	إجمالي	ذكور	إناث	إجمالي
عدد السكان الليبيين (بالأف)	184	180	3651	3026	2853	5878	3087	2914	6001
عدد السكان في سن العمل (بالألف)	258	89	347	2026	1916	3942	2009	1905	3914
معدل النشاط	14	4.9	9.5	66.9	67.2	67.1	65.1	65.4	65.2
القوى العالمة (بالألف)	940	388	1328	1236	647	1882	1297	747	2043
نسبة المشاركة في قوى	3.6	4.3	3.8	61.0	3.8	47.8	64.6	39.2	52.2
عدد المشتغلين الليبيين	119	477	1675	1039	485	1524	1109	579	1688
نسبة المشتغلين لعدد السكان	4.6	5.3	4.8	51.3	25.3	38.7	55.2	30.4	43.1
العاطلون (بالألف)	202	72.6	275	196.2	162.2	162.1	358.3	.187	167.4
نسبة البطالة	21.5	18.7	20.7	15.9	25.1	19.0	14	22.4	17.4

المصدر: أوصيلة والطوير، 2019، ص78.

ومن خلال الجدول السابق نلاحظ أن معدل النشاط والتي تحسب بقسمة السكان في سن العمل على إجمالي عدد السكان فقد ارتفعت عما كانت عليه في عام 2006 حيث أخذت النسب الآتية على التوالي (9.5٪، 67.1٪، 65.2٪) للأعوام (2006، 2012، 2013) وكذلك نسبة المشاركة في القوى العاملة التي تحسب بقسمة القوى العاملة على عدد السكان في سن العمل قد ارتفعت مما كانت عليه في عام 2006، وأخذت النسب الآتية على التوالي (3.8٪، 47.8٪، 52.2٪) لأعوام 2006، 2012، 2013، كما نلاحظ أيضاً ارتفاع نسبة المشتغلين والتي تحسب بقسمة عدد المشتغلين الليبيين

على عدد السكان في سن العمل حيث أخذت النسب الآتية على التوالي (4.8%، 38.7%، 43.1%)، للأعوام 2006، 2012، 20113، أما نسبة البطالة فقد انخفضت إلى أن وصلت إلى (17.4%) في عام 2013م.

ثالثاً: التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا:

على الرغم من أهمية قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا، إلا أنها تعاني من العديد من التحديات والمشاكل والصعوبات، ومن أهمها: التأسيس والإجراءات، التمويل، الموارد البشرية، نقص المعلومات عدم استخدام التقنية، المواد الخام، تقنيات الإنتاج، تسويق المنتجات، التدريب، والمنافسة، ولا تقتصر هذه المشاكل على دولة دون أخرى، ولا على قطاع دون آخر، إلا أنها تختلف في حدتها المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا ما يلي: (بن حليم، 2006، 33).

- عدم توفير الدراسات والاستشارات الفنية والتشخيصية والجدوى الاقتصادية الواقعية التي تعتمد على دراسة الفرصة والسوق المحلي والخارجي وتهتم بالتكامل مع الصناعات الكبيرة.
- نقص الخبرات الفنية لدى المستثمر الصغير والحاجة إلى التأهيل والتدريب والتطوير.
- انعدام الإدارة العلمية التي تعمل على رفع الإنتاجية وتحسين النوعية وتقليل التكلفة.
- ضعف فرص التكامل بين المشروعات الصغيرة والكبيرة، لعدم وجود تنسيق أو مزايا تكاملية وخاصة في مجال الصناعات التجميعية.
- مشكلة توفير المواد الخام التي يتم استيرادها نظراً لضئالة الكميات التي تطلبها المشروعات الصغيرة، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج.
- عدم ملائمة أساليب الاقتراض لظروف المشروعات الصغيرة والمتوسطة وذلك نتيجة لمشكلة عدم توفر الضمانات الكافية للاقتراض.
- عدم استفادة غالبية المشروعات الصغيرة من نظام الحوافز المتمثل في الإعفاءات الجمركية القروض الحكومية الميسرة.

- الضرائب: يعتبر نظام الضرائب أحد أهم المشاكل التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في جميع أنحاء العالم، وتظهر هذه المشكلة من جانبين سواء لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة من حيث ارتفاع الضرائب وهي كذلك مشكلة للضرائب، نظراً لعدم توفر البيانات الكافية عن هذه المنشآت مما يضيق عمل جهاز الضرائب.
- صعوبة الحصول على الأرض أو الموقع المناسب المزود بالبنية التحتية وبشروط ميسرة.
- عدم وجود جهة متخصصة تعمل على إرشاد الخريجين والباحثين عن العمل إلى المشروعات الصغيرة المجدية للمجتمع والاستثمار فيها.
- عدم وجود خطة وطنية بعيدة المدى للإرشاد والتوجيه خاصة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- خلو المناهج الدراسية من مواد تعني بغرس روح المبادرة وترسيخ مفاهيم العمل الذاتي.
- مشكلات المنافسة المحلية والأجنبية حيث تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة منافسة محلية وأجنبية قوية وغير متكافئة مع المشروعات العملاقة التي لديها الإدارة العلمية والإمكانيات المادية والبشرية والتقنية العالية بالإضافة إلى إمكانيات الدعاية والتسويق.
- ضعف وسائل الأمن والسلامة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة يسبب في انخفاض معدلات الإنتاج.
- كلفة رأس المال: إن هذه المشكلة تنعكس مباشرة على ربحية المشروعات من خلال الطلب من الصغيرة والمتوسطة، بدفع سعر فائدة مرتفع مقارنة بالسعر الذي تدفعه المنشآت الكبيرة إضافة إلى ذلك تعتمد المنشآت الصغيرة والمتوسطة على الاقتراض من المصارف مما يؤدي إلى زيادة التكلفة التي تتحملها.
- محدودية مجالات البحث العلمي المطبقة حتى الآن لدعم وتنمية دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني، حيث لا توجد خطة متكاملة لهذه البحوث للوصول إلى نتائج تخدم أعمال هذه المشروعات.

- عدم كفاءة المعدات يؤدي إلى كثرة الأعطال، وتوقف الإنتاج أو تدني جودة وزيادة تكاليف.
- افتقار أصحاب هذه المنشآت إلى الخبرة والدراية الكاملة بوضع وإجراءات دخول السوق، وعدم قدرتهم على تقدير حصتهم السوقية.
- ضعف قدرات المصارف في مجالات التقييم والإشراف في مجال إقراض المشروعات الصغيرة.

المبحث الثالث: حاضنات الأعمال والخدمات الأساسية التي تقدمها الحاضنة:

إن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تشكل بيئة مناسبة للابتكار والتطوير والتشغيل، ولكن لابد من أن يتم مساعدتها لمواجهة المشاكل التي تعترض طريقها حيث أن كافة أصحاب الأفكار الريادية لا يستطيعون البدء بتنفيذ مشروعاتهم نظراً للعديد من المخاطر التي تعترضهم سواء كانت هذه المخاطر مالية، تسويقية أو إدارية ونتيجة للاهتمام الرسمي والخاص بهذا القطاع الحيوي والهام إلا وهو قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة فقد طرحت العديد من الأفكار والآليات لتطوير ومساعدة المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تمثل حقل خصب للابتكار والتطوير ومن أبرز هذه الآليات المطروحة هي حاضنات الأعمال والتي تعتبر أحد الوسائل الرئيسية اللازمة لتطوير وتنمية روح الريادة والابتكار والتطوير في قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

وتزداد أهمية حاضنات الأعمال الصغيرة والمتوسطة عموما وفي الدول النامية على وجه الخصوص ما ينجم عن سوق العمل من تحديات وتطورات في الجوانب الفنية والتكنولوجية مما أدى إلى ظهور التعقيدات ومتطلبات سوق العمل وهذه كلها أدت إلى الحد من أثار الأفكار والاتجاهات الريادية والإمكانات الفردية وما ينجم عنها من آثار وقدرات إنتاجية ما لم يتوفر لها الدعم والرعاية والمساندة الفنية والمالية والتقنية التي تمكنها من استمرار والنجاح فمن خلال حاضنات الأعمال تمكن هذه المشروعات والأفكار الريادية من دخول الأسواق على قدر ملائم من الكفاءة والقدرة على الاستمرار ومواجهة تحديات ومخاطر الأسواق. (لقذافي، 2015، ص399)

أولاً: مفهوم الحاضنات:

حاضنة الأعمال هي الجهة أو الهيئة التي تتبنى أفكار المبدعين والمبادرين وتوجيهها للإنتاج وتقديم منتجات جديدة أو تطوير صناعات أو خدمات قائمة من خلال توفير بيئة عمل مناسبة لهذه المشروعات الوليدة، وذلك بتقدم الخدمات الإدارية والاستشارات الفنية والاقتصادية، إلى جانب توفير بعض المعدات والمستلزمات، كما تتولى ربط الجهات المساعدة في إنجاح المشروعات المحتضنة مثل: مصادر التمويل والمختبرات وغيرها لفترة زمنية محددة تصبح فيها هذه المشروعات الوليدة قادرة على الخروج من الحاضنة ومواجهة الصعوبات والتحديات الصناعية والاقتصادية في السوق.

الحاضنة:

عبارة عن وسيلة فعالة وليست هدفاً، الغاية منها مساعدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة الجديدة والقائمة، وتوفير فرص النجاح لها من خلال توفير مصادر التمويل وتمكين الذات لأصحاب المشاريع وموظفيهم إدارياً وفنيًا لتجنب الفشل، والمساعدة على فتح القنوات التسويقية التي تحتاج إليها، بالإضافة إلى مساهمتها في خلق فرص عمل دائمة وجديدة. (مركز المنشآت: 2007).

ثانيًا: أنواع الحاضنات:

تمثل حاضنات المشاريع أحد أهم أنواع الدعم التي يتم تصميمها لمساندة أصحاب الأفكار الخلاقة والابتكارية الجديدة من أجل إقامة المشاريع الجديدة بمختلف أنواعها، ومساعدتها على التكوين والنمو، ومن هذه الأنواع ما يلي: (عيسى، العربي، ص275).

1. **حاضنات المشاريع "غير التكنولوجية"**: وهي تلك الحاضنة التي تتعامل مع المشاريع الصغيرة ذات التخصصات المختلفة والمتنوعة في كل المجالات الإنتاجية والصناعية والخدمية دون تحديد مستوى تكنولوجي لهذه المشاريع، وترتكز في جذب مشاريع الأعمال الزراعية أو الصناعات الهندسية الخفيفة أو ذات المهارات الحرفية المتميزة من أجل الأسواق الإقليمية بالدرجة الأولى.

2. **حاضنات تكنولوجية:** وهي تمثل الحاضنات ذات وحدات الدعم المالي العلمي والتكنولوجي التي تقام داخل الجامعات ومراكز الأبحاث، وتهدف إلى الاستفادة من الأبحاث العلمية والابتكارات التكنولوجية، وتحويلها إلى مشاريع ناجحة من خلال الاعتماد على البنية الأساسية لهذه الجامعات من معامل وورش وأجهزة وبحوث، بالإضافة إلى هيئة التدريس والباحثين والعاملين كالخبراء في مجالاتهم.

3. **حاضنات الأعمال الدولية:** ترتكز هذه الحاضنات على التعاون الدولي والمالي والتكنولوجي بهدف تسهيل دخول الشركات الأجنبية إلى هذه الدول من ناحية تطوير وتأصيل الشركات القومية للتوسع والاتجاه إلى الأسواق الخارجية.

4. **الحاضنات الافتراضية:** الحاضنات المفتوحة: وهي الحاضنات التي تقوم من أجل تنمية وتطوير المشاريع والصناعات القائمة بالفعل، وتقام في أماكن التجمعات الصناعية لتعمل كمركز متكامل لخدمة ودعم المشاريع المحيطة، حيث تقوم بكافة أنشطة الحاضنات التقليدية من حيث العمل كجهة وسيطة بين المشروعات، والمراكز البحثية والجامعات، ومعامل البحث، وتوفير الدعم التسويقي والإداري والفني وتقديم الاستشارات اللازمة لنمو المشاريع.

ثالثاً: أهداف الحاضنات:

إن الهدف الرئيسي لبرنامج حاضنات الأعمال هو تخريج العديد من رجال الأعمال أو المنشآت الناجحة والتي تستطيع أن تبقى في السوق وتنمو وتزدهر، هذا بالإضافة إلى مجموعة من الأهداف الاستثمارية وأهداف على مستوى دعم الاقتصاد الوطني، وبالتالي يمكن اعتبار حاضنة الأعمال كأي مشروع يستطيع أي يستثمر فيه الشخص ويقدم الخدمات مقابل عمولة والتي تعتبر بالنسبة له إيرادات المشروع، ومن هنا

يمكن استعراض أهم أهداف الحاضنات على النحو التالي: (القواسمة، 2010، ص46-49).

1. المساعدة في إقامة مشاريع إنتاجية أو خدماتية تعمل على تقديم خدماتها للمجتمع والعمل على تهيئة المناخ المناسب وتوفير كافة الإمكانيات والتي تعمل على تسهيل إقامة المشاريع.
2. العمل على ربط المشاريع الجديدة مع السوق من خلال تكوين حلقة مشتركة بين هذه المشاريع والمشاريع الموجودة أصلاً، ويمكن أن تعمل على ربط المشاريع المحتضنة داخل الحاضنة مع بعضها للاستفادة من خبراتها ونقاط ضعفها، وكيفية التغلب عليها.
3. تهدف الحاضنة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاجتماعية من أجل تنمية الموارد البشرية، وحل مشكلة البطالة.
4. تشجيع قيام الاستثمارات ذات الجدوى الاقتصادية والتي تساعد الوضع الاقتصادي للدولة على النمو والتطور.
5. العمل على مساعدة المشاريع الصغيرة على تخطي المشاكل والمعوقات الإدارية والمالية والفنية التي يمكن أن تتعرض لها وخاصة في مرحلة التأسيس.
6. العمل على توطين الابتكارات والتكنولوجيا من أجل دعم أفكار رواد الأعمال وتحويلها إلى سلع.
7. العمل على الاستغلال الأمثل للموارد البشرية ذات الكفاءات العلمية والتقنية العالية.
8. تقييم عمل المشاريع المحتضنة باستمرار من أجل معرفة الضعف لديها ومحاولة تفاديها في المشاريع الأخرى، هذا وبالإضافة فإن على حاضنات الأعمال أن تعمل على التقييم المستمر للحاضنة للتأكيد من صحة أعمالها وتحقيقها لأهم أهدافها التي أنشئت من أجلها.
9. العمل على إيجاد ظروف عمل مناسبة من أجل تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتقديم المساعدة لها بما يسمح بتحقيق معدلات نمو وجودة عالية وقدرة على منافسة مثيلاتها في السوق.

10. المساهمة في زيادة معدلات الدخل للأفراد وزيادة عدد المشاريع في المجتمع مما يساعدها على تنمية الاقتصاد المحلي.
11. العمل على حل مشكلات محددة، حيث يتم في عديد من الدول انتشار بعض الحاضنات من أجل حل بعض المشاكل التي تواجه المجتمع، وكمثال على ذلك عندما قامت هيئة اليونيدو بالتعاون مع الحكومة الباكستانية بإنشاء أحد الحاضنات بهدف استيعاب الضباط العسكريين الذين يتم إحالتهم إلى المعاش وتدريبهم على المهارات الأساسية لإدارة المشروعات بهدف إقامة شركات جديدة.
12. تدريب أصحاب الأعمال على أسلوب الإدارة الجيدة وكيفية تنمية قدراتهم الإدارية.
13. توفير مكان مؤقت من أجل إقامة المشاريع وهذا يساعدها على تبادل الخبرات والمعلومات بين المشروعات المختلفة في الحاضنة.
14. توفير العديد من الخدمات الاستشارية والمالية الضرورية لاستمرار المشروع أو حتى تأسيسه.

وبشكل عام تقودنا أهداف وخدمات حاضنات الأعمال والمشروعات إلى القول بأن هذه الحاضنات تلعب دوراً بالغ الأهمية في العديد من المسارات التنموية الاقتصادية والاجتماعية وهي تمثل النواة لترجمة الإبداع البشري إلى مشروعات عمل جادة ومنتجة وهي أيضاً تمثل آلية لها اعتبارها في خلق المزيد من فرص العمل.

رابعاً: الخدمات الأساسية التي تقدمها الحاضنة:

تقدم حاضنة الأعمال جميع أنواع الخدمات التي تتطلبها إقامة وتنمية مشروع صغير أو متوسط والتي تشمل: (عبد العزيز، موزاوي، 2012).

- الخدمات الإدارية (إقامة الشركات، الخدمات المحاسبية، إعداد الفواتير، تأجير المعدات...إلخ).

- خدمات السكرتارية (معالجة النصوص، تصوير مستندات، واجبات موظف الاستقبال، حفظ الملفات، الفاكس، الانترنت، استقبال وتنظيم المراسلات والمكالمات التليفونية...إلخ).
- الخدمات المتخصصة (استشارات تطوير المنتجات، التعبئة والتغليف، التسعيرة وإدارة المنتج، خدمات تسويقية).
- الخدمات التمويلية (المساعدة في الحصول على التمويل من خلال شركات تمويل أو البرامج الحكومية للتمويل للمشروعات الصغيرة...إلخ).
- الخدمات العامة (الأمن، أماكن تدريب، الحاسب الآلي، المكتبة، ...إلخ).
- المتابعة والخدمات الشخصية(تقديم النصح والمعونة السريعة والمباشرة، ...إلخ).

إن عملية تفعيل هذه الإمكانات ووضعها في خدمة المبتكرين وأصحاب المشروعات الجديدة وخاصة الأفكار ذات القاعدة التكنولوجية، سوف تسمح بلا شك بالنهوض بالتطبيقات التكنولوجية مما سوف يترتب عليها استحداث وتطوير صناعات يمكن أن تفي بحاجات الأسواق المحلية واستبدال المنتجات المستوردة في الكثير من الدول الإسلامية والعربية وأيضاً من أجل تحقيق المستهدف من هذه الآلية، وهو إمكانية إنتاج موجه مباشرة للتصدير وتنمية للتجارة البيئية بين هذه الدول.

الإجراءات والآليات الكفيلة لمعالجة أهم التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا:

1. منح القروض بشروط ميسرة وفائدة تقل عن أسعار الفائدة التجارية وتيسير فترات السداد المناسبة لتوفير فرص إقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
2. إشراك غرف التجارة والصناعية والمصارف ومؤسسات وصناديق تمويل الشباب والمشاريع في الدولة، وإيجاد تعريف مقترح للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وإيجاد تشريعات وقوانين تتعلق بتطوير قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتبسيط إجراءات التسجيل والحصول على تمويل وتقديم الدعم الفني التدريبي المطلوب.
3. إيجاد برامج تنموية تساهم في دعم قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، يستقطب خريجي الجامعات والباحثون عن عمل من خلال بث الروح الريادية لديهم في تأسيس مشاريع ريادية صغيرة تخدمهم.
4. تأسيس حاضنات أعمال تحتضن الأفكار الإبداعية التي يمكن أن تتحول إلى مشاريع ريادية، كأن إلى الواقع ملموس.
5. مساهمة الحكومة في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، من خلال تخصيص مبالغ معينة لدعم هذه المشاريع.
6. العمل على تغيير القيم والاتجاهات بالتخلي على الوظيفة الحكومية والإقبال على العمل الحر.
7. توزيع المشروعات والصناعات الصغيرة والمتوسطة بشكل يحقق توازن على مستوى الدولة لإزالة الفوارق الاقتصادية.
8. توفير البنية التحتية والمناطق الخاصة بالأنشطة المخططة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
9. تنظيم المعارض المتخصصة لترويج وتسويق المنتجات ونشر المعلومات التسويقية اللازمة لمساعدتهم على تسويق منتجاتهم داخل الدولة وخارجها.
10. تدريب أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة على نظم الإدارة الحديثة للمشروعات، وتوفير التدريب المهني المناسب لتطوير مهارات العاملين.

11. تطوير التعليم الفني بما يسمح بإعداد الفنيين الذين تحتاجهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
12. تحفيز وتشجيع وتأهيل الشباب ورواد الأعمال لصقل مواهبهم وزيادة قدرتهم وحسن توجيههم نحو مشروعات متطورة وناجحة.

الخلاصة:

من خلال ما تقدم من عرض وتحليل لمفهوم المشروعات الصغرى والمتوسطة ومعوقاتها والمقترحات والحلول، يمكن أن نخلص إلى مجموعة من الاستنتاجات نوجزها في الآتي:

- لا يوجد تعريف محدد ومتفق عليه للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ذلك نظراً للاختلاف في الظروف البيئية.
- هناك العديد من المجالات والفرص المتاحة أمام المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي يجب الاستفادة منها في خدمة المبدعين والمبتكرين.
- تعاني المشروعات الصغيرة والمتوسطة من العديد من المعوقات والمشاكل سواء معوقات إدارية وتنظيمية ومعوقات مالية، ومعوقات مادية، ومعوقات قانونية وتشريعية، ومعوقات تسويقية ومعوقات بشرية.
- إيجاد برامج تنموية تساهم في دعم قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتأسيس حاضنات الأعمال تحتضن الأفكار الإبداعية التي يمكن أن تتحول إلى مشاريع ريادية، من خلال توفير البنية التحتية والمناطق الخاصة بالأنشطة المخططة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

قائمة المراجع:

1. إبراهيم وآخرون، 2012، **دور حاضنات الأعمال في دعم المشروعات الصغيرة**، بحث بكالوريوس غير منشور كلية الاقتصاد بني وليد، جامعة الزيتونة.
2. إجباره، زينب حسن وإجباره، عبد المنعم حسن (2016)، **دور المصارف الإسلامية في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ليبيا**، مجلة البحوث الأكاديمية ،(5).
3. الإسراج، حسين عبد المطلب، لسنة 2011، **المشروعات الصغيرة والمتو سطة ودورها في التشغيل في الدول العربية**، مجلة أباحث، العدد (8).
4. الاصفر، يوسف فرج (2015)، **دور المؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا**، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، عدد خاص.
5. أنبيه، عصام ضو فرج، 2015، **إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة المعوقات والحلول مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية**، جامعة الزيتونة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، بني وليد، المجلد3.
6. أوصيلة، سميرة حسين، الطوير، إسماعيل محمد، 2019، **وقاع المشروعات الصغيرة ومعوقات نجاحها في ليبيا، وقائع المؤتمر العلمي الأول " دور ريادة الأعمال في تطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الليبي "**، جامعة مصراتة، كلية التربية، مصراتة، ليبيا.
7. البرغثي، ونيس محمد أحمد، 2014، **معوقات تمويل المروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في ليبيا ومقترحات علاجها**، دراسة ميدانية على المصارف التجارية الليبية، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة لكلية الاقتصاد، جامعة بنغازي.
8. بن حليم، عبد الرزاق فرج، 2006، **المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا: الفرص والتحديات**، رسالة ماجستير، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا.

9. البندري، محمود، 2017، **المشروعات الصغيرة والمتوسطة: أهميتها ومعوقاتها**، جامعة بنها - كلية الآداب، مجلة كلية الآداب، المجلد (5)، العدد(48).

10. تنتوش، محمد، أحميدات، ريما إبراهيم، الشباب، وسوق العمل الليبي، طرابلس، 2018.

11. الحمادي، محمد عامر والشيباني، عبدا لناصر الطاهر(2014)، **الدور التنموي للاستثمار في المشروعات الصغرى والمتوسطة**، مجلة جامعة الزيتونة،(11).

12. الحمادي، محمد عامر(2015)، **مفهوم وخصائص والمشاكل التي تواجه تنمية وتطوير الصناعات الصغرى في ليبيا**، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، عدد خاص

13. خليل، محمد الهادي(2017)، **دور المنشآت الصغيرة في تحقيق سمة التكافل الاجتماعي والرقي بالمجتمع**، دراسة نظرية، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، عدد خاص.

14. سليمان، ميساء حبيب، 2009، **الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة الممولة في ظل إستراتيجية التنمية**، دراسة تطبيقية على المشروعات الممولة من قبل هيئة التشغيل وتنمية المشروعات في الجمهورية العربية السورية، رسالة ماجستير، الأكاديمية العربية في الدنمارك.

15. شهرزاد، برجي(2012)، **إشكاليات استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر.

16. الشويرف، محمد عمر، البيباص، نجاح الطاهر، 2017، **المشروعات الصغيرة المتوسطة ودورها في تشغيل العمالة في ليبيا**، وقائع المؤتمر العلمي الأول "المشروعات الصغيرة في ليبيا رؤية جديدة لتنمية مصادر الدخل"، جامعة عمر المختار، البيضاء، ليبيا.

17. الصويعي، هند خليفة سالم(2018)، **واقع حاضنات الأعمال في دعم وتطوير المشاريع الصغيرة في ليبيا**، مجلة الدراسات الاقتصادية - جامعة سرت - 1،(4)، ليبيا.

18. عبد العزيز، سفيان، موزاوي، عائشة، 2012، **دور حاضنات الأعمال في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية تنافسية الاقتصاد الوطني الجزائري**، الملتقى الدولي حول استراتيجيات تنظيم وموافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة 18 - 19 أفريا.

19. عنبة، محمد لبيب هالة، 2008، **إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي**، كلية التجارة، جامعة القاهرة، الطبعة الثانية.

20. عيسى، لخضر محمد عبد القادر، العربي، 2019، **عائشة محمد حن، حاضنات الأعمال كآلية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**: تجربة دولة الجزائر، مؤتمر علمي حول دور ريادة الأعمال في تطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الليبي، جامعة مصراتة، كلية التربية.

21. فياض، محمود أحمد، 2002، **إدارة المشروعات الصغيرة "اقتصاديات المشروعات الصغيرة"**، الطبعة الأولى، دار المستقبل للنشر، عمان، الأردن.

22. القذافي، زينب عبدا لنبي عبدا لسلام، 2015، **المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتها**، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - بني وليد - جامعة الزيتونة، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، المجلد (س3)، العدد(خاص).

23. القمودي، لطفي، الخمسي، فوزي، الزايدي خالد، 2013، **النماذج الناجحة في دعم وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومشاركتها في سوق العمل**، طرابلس: البرنامج الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

24. القواسمة، ميسون محمد، 2010، **واقع حاضنات ودورها في دعم المشاريع الصغيرة في الضفة الغربية، قسم إدارة الأعمال**، كلية الدراسات العليا والبحث العملي - جامعة الخليل، رسالة ماجستير.

25. كردمين، محمد ساسي عمر، 2015، **المشروعات الصغرى والمتوسطة أهميتها ومعوقاتها**، جامعة الزيتونة - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - بني وليد، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، المجلد (س3)، العدد (خاص).

26. مرتجي، سيد ناجي، 2004، **المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي، الإشكاليات وأفاق التنمية**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

27. مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة، 2007، نشرة الريادي، العدد الأول، **عمان- الأردن.**

28. مصطفي، عوادي(2018)، **آليات إقامة المشاريع الصغيرة والصعوبات التي تحد من تنميتها وتطورها**، الملتقي الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

29. وزارة الصناعة، 2013.

30. Delalic،Oruc N and ،2014 .S ، Determina tions of Firm Growth: A study of Rural SMEs in Bosnia- Her zegovinai. Journal of Economie and ocial Studies، 4(2).

31. Reijonen، H.(2010):Do all SME practice same Kind of marketing? Journal of small Business and Enterprise. Development، 17(2).

المشروعات الصغيرة والمتوسطة الواقع والتحديات ودورها في دعم الاقتصاد الليبي

د . فوزي محمود اللافي الحسومي

Abstract:

The study aimed to identify the reality، challenges and role of small and medium enterprises in supporting the Libyan economy. The study used the descriptive analytical method، and the questionnaire was used as a tool for data collection. Availability of appropriate administrative expertise and skills Absence of laws and legislation that protect and support the project. There is a shortage of human skills necessary to work on the project. The state does not support the provision of local and international exhibitions for small and medium enterprises. Small and medium enterprises contribute to the optimal utilization of material and human energies and local resources. The study concluded with a set of recommendations، the most important of which is the need to establish special funds to support small and medium enterprises. There must be laws that support and protect small and medium enterprises.

Keywords: *small and medium enterprises، obstacles، the Libyan economy.*

الملخص

هدفت الدراسة الي التعرف علي المشروعات الصغيرة والمتوسطة الواقع والتحديات ودورها في دعم الاقتصاد الليبي، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، كما استخدمت الاستبانة كأداة لجمع البيانات، توصلت الدراسة الي نتائج أهمها أظهرت نتائج الدراسة، عدم وجود سياسات اقتصادية داعمة للمشروعات الصغيرة

والمتوسطة، عدم توفر الخبرات والمهارات الإدارية المناسبة، غياب القوانين والتشريعات التي تعمل علي حماية ودعم المشروع، يوجد نقص في المهارات البشرية اللازمة للعمل بالمشروع، لا تدعم الدولة توفير معارض محلية ودولية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاستغلال الأمثل للطاقات المادية والبشرية والموارد المحلية، وخلصت الدراسة الي مجموعة من التوصيات أهمها ضرورة إنشاء صناديق خاصة بدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، يجب ان تكون هناك قوانين تدعم وتحمي المشروعات الصغيرة والمتوسطة .

الكلمات المفتاحية : المشروعات الصغيرة والمتوسطة، المعوقات، الاقتصاد الليبي.

المقدمة

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا مهما في تحقيق التنمية، حيث تتكون من المؤسسات الإنتاجية والخدمية والصناعية والتجارية وانتشارها في المناطق السكانية بمختلف إشكالها، وهي تساهم في توفير فرص عمل لعدد كبير من إفراد المجتمع، كذلك تساهم في تدريب العاطلين عن العمل في مختلف المجالات بعد استقطابهم للعمل بها مما يساهم في القضاء علي البطالة وتقليل الأعباء المترتبة علي الدولة تجاه إفراد المجتمع والمساهمة في العملية الإنتاجية التي تساعد في توفير الدعم الاقتصادي والمالي للدولة وتحقيق الازدهار والنمو في الدولة .

تشكل المشروعات الصغرى والمتوسطة رافدا مهما لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية باعتبارها منطلقا أساسيا لزيادة الطاقة الإنتاجية، ومصدرا لتوليد الناتج المحلي الإجمالي وزيادة الدخل، وتساهم في زيادة الإنتاجية من خلال استغلال الموارد الأولية المحلية .

مشكلة الدراسة :-

تواجه المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا العديد من التحديات والصعوبات ونتيجة لأهميتها في التنمية ودعم الاقتصاد الوطني الليبي الذي يعاني من مشاكل كثيرة المتمثلة في توفير السلع والمنتجات المستوردة من خارج الدولة والمسدد تمنها

بالعملات الأجنبية المتحصل عليها من بيع النفط وهو ما يعتبر استنزاف للعملات الأجنبية، وكذلك نسبة الباحثين عن عمل مرتفعة جدا مع وجود العمالة الأجنبية تعمل في اغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولها نصيب من العملات الأجنبية في التحويل للخارج،حيث اتجهت الدول الي مشاركة القطاع الخاص في المشروعات الصغيرة والمتوسطة واهتمامها بالمشروعات الكبيرة وهذا ما دفع الباحث الي محاولة الإجابة علي التساؤلات التالية :

ما واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ؟

ما التحديات التي تواجهها المشروعات الصغيرة والمتوسطة ؟

ما دور المشروعات ألصغيره والمتوسطة في دعم الاقتصاد الليبي ؟

أهداف الدراسة :

1. ماهية المشروعات الصغيرة والمتوسطة .
2. التعرف علي واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا .
3. ابراز دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دعم الاقتصاد الوطني .

منهج الدراسة :

يتم في هذه الدراسة استخدام المنهج الوصفي التحليلي، والاستعانة بالاستبيان كأداة لجمع المعلومات.

حدود الدراسة :

- الجدود المكانية : اقتصرت الدراسة علي المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة الغربية في ليبيا .
- الحدود الزمنية : تم إجراء هذه الدراسة للعام 2021 .

فرضيات الدراسة :

هناك علاقة ذات دلالة إحصائية للمعوقات التمويلية علي المشروعات الصغيرة والمتوسطة .

هناك علاقة ذات دلالة إحصائية للمعوقات الإدارية علي المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

هناك علاقة ذات دلالة إحصائية للمعوقات القانونية علي المشروعات الصغيرة والمتوسطة .

هناك علاقة ذات دلالة إحصائية للمعوقات البشرية علي المشروعات الصغيرة والمتوسطة .

هناك علاقة ذات دلالة إحصائية للمعوقات التسويقية علي المشروعات الصغيرة والمتوسطة .

هناك علاقة ذات دلالة إحصائية للمشاريع الصغيرة في دعم الاقتصاد الليبي .

الدراسات السابقة :

تناولت الدراسة بعض الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، وفيما يلي عرض بالدراسات السابقة :

دراسة (الحسومي، 2021) دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية

هدفت الدراسة إلي التعريف بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، التعريف بالتنمية، التعرف علي المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا، ما هي طبيعة المشروعات الصغيرة والمتوسطة الموجودة في بلدية صرمان، التعرف علي علاقة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالتنمية، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، كما استخدمت الاستبانة كأداة لجمع البيانات، توصلت الدراسة الي عدة نتائج أهمها صعوبة توفير مستلزمات الإنتاج وارتفاع أسعارها والتي بلغ متوسطها الحسابي 4.42 وانحراف معياري 0.94 وهي تقع عند مستوي موافق جدا، صعوبة توفير مستلزمات الإنتاج وارتفاع أسعارها والتي بلغ متوسطها الحسابي 4.42 وانحراف معياري 0.94 وهي تقع عند مستوي موافق جدا، لا تتوفر العمالة المؤهلة والمدربة والماهرة في التسويق والتي بلغ متوسطها الحسابي 4.42 وانحراف معياري 0.94 وهي تقع عند مستوي موافق جدا،

يحتاج المشروع الي مجموعة من الموظفين للقيام بتسويق منتج أو خدمة والتي بلغ متوسطها الحسابي 4.53 وانحراف معياري 0.75 وهي تقع عند مستوي موافق جدا .

دراسة (الحسومي، 2021) دور المصارف التجارية في دعم المشروعات الصغرى والمتوسطة لتحقيق التنمية المستدامة

هدفت الدراسة إلي التعريف بالتنمية المستدامة، التعرف علي الدور الذي تلعبه المصارف التجارية في تحقيق إبعاد التنمية المستدامة، دور المصارف التجارية في دعم المشروعات الصغيرة لتحقيق التنمية المستدامة، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، كما استخدمت الاستبانة كأداة لجمع البيانات، توصلت الدراسة الي عدة نتائج أهمها إن المصارف لا تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية حيث جاءت العبارة تساهم المصارف التجارية في تحقيق التنمية الاقتصادية، إن المصارف لا تساهم في تحقيق التنمية الاجتماعية، لا تساهم المصارف في دعم البني التحتية والمناسبات الاجتماعية، إن المصارف لا تساهم في تحقيق التنمية البيئية، لا تقوم المصارف بتوفير المتطلبات اللازمة لحماية الموظفين من فيروس كارونا، إن المصارف لا تساهم في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، عدم وجود هيئات حكومية أو استثمارية تعمل بدور الوسيط والكفيل لقروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة، إن المصارف لا تساهم في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

دراسة (بالحاج، الجعيدي، 2018) معوقات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال التعليم

هدفت الدراسة إلى دراسة وتحليل عدد من عوامل بيئة الإعمال الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي تمثل معوقات (التمويلية والقانونية والإدارية والتسويقية والبشرية والبنية التحتية) تواجه تلك المشروعات في مجال التعليم الخاص، التعرف علي المعوقات من وجهة نظر القياديون بالمشروعات، توصلت الدراسة الي مجموعة من النتائج ارتفاع متوسطات إجابات المبحوثين حول المعوقات التمويلية والمعوقات القانونية، حيث أنهم يرون إن تلك المعوقات تحد من فاعلية مشروعاتهم،

وبالتالي فان توفر مصادر تمويل مناسب واطر قانونية تنظم عمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمجال التعليم من أهم الإجراءات التي تعزز فاعلية ذلك النوع من المشروعات بالشكل الذي يسهم في تحقيق أهداف الدولة في مشاركة القطاع الخاص في تحقيق الأهداف التعليمية للمجتمع .

دراسة (ألدرسي، 2016) دور تقويم المشروعات في دفع عجلة التنمية بليبيا

هدفت الدراسة إلى التعرف علي دور تقويم المشروعات في دفع عجلة التنمية بليبيا، دراسة الوضع الراهن للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا وذلك للوقوف علي وضعها الحالي في ظل معدلات التنمية الاقتصادية، دراسة الأفاق المستقبلية لهذا الدور الذي يمكن ان تلعبه هذه المشروعات مستقبلا حيث تمثلت مشكلة الدراسة في تبني ودعم سياسات واضحة لتفعيل دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة، توصلت الدراسة الي نتائج منها : المصادر التمويلية تلبي الاحتياجات المالية بشكل عام، تتسم عملية القرض من المصرف بالصعوبة نسبة لضعف الضمانات المقدمة للمصارف، وان أفضل العناصر للحصول علي الأموال أو القروض هي تمويل عملية التوسع والنمو .

دراسة (نور الدين وآخرون،2017) تجربة ليبيا في مجال تنمية وتطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة

هدفت الدراسة الي معرفة الخطط والسياسات التي اتبعتها الدول فحققت نجاحا في مجال تنمية وتطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة، استعراض الخطط والسياسات التي اتبعتها ليبيا في مجال تنمية وتطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة، مقارنة الخطط والسياسات التي تم إتباعها في الدول الأخرى مع الخطط والسياسات التي تم إتباعها في ليبيا لمعرفة أوجه القصور في الخطط والسياسات الليبية في مجال تنمية وتطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة، توصلت الدراسة إلى أن هناك تشابه ما بين التجربة الليبية وتجارب الدول الأخرى من حيث وجود تعريف محدد للمشروعات الصغرى والمتوسطة، وجود جهة حكومية مشرفة على قطاع المشروعات الصغرى والمتوسطة تتكون من حاضنات ومراكز أعمال وأيضا وجود مؤسسات

مالية تعنى بتمويل وضمان الإقراض تلك المشروعات، وأخيرا تقديم بعض المزايا والإعفاءات كنوع من الدعم والتحفيز للمشروعات الصغرى والمتوسطة.

دراسة (العماري،2019) مقومات نجاح المشروعات الصغرى وأهميتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على المشروعات الصغرى والتعرف على مقومات نجاحها ونموها، وبيان المعوقات والصعوبات التي تواجهها وتحد من تطورها. وناقشت هذه الدراسة مفهوم المشروعات الصغرى وأهميتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. واستخدمت الأساليب الإحصائية باستخدام نظام SPSS لاستخراج النتائج المتعلقة بالدراسة، تكون مجتمع الدراسة من كل المشروعات الصغرى الواقعة بمدينة سرت الليبية، حيث أخذت منه عينة عشوائية بسيطة، توصلت هذه الدراسة إلى عدد من النتائج منها : أنه من أهم مقومات نجاح المشروعات الصغرى هي تنمية وتطوير المشروعات الصغرى إداريا وفنيا، ومن أهم المعوقات هي عدم القدرة على توفير رأس المال والمعلومات المناسبة. وتبين أن للمشروعات الصغرى أهمية بالغة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

علاقة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة

تتشابه الدراسة مع الدراسات السابقة في دراسة المشروعات الصغيرة والمتوسطة الواقع والتحديات ودورها في دعم الاقتصاد الليبي واختلفت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة من حيث المكان والزمان وعينة ومجتمع الدراسة.

الإطار النظري للدراسة

مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة

لا يوجد اتفاق يحدد ما هي المشروعات الصغيرة والمتوسطة، نتيجة لتباين المعايير المعتمدة من دولة الي أخرى تتمثل في عدد العمال ورأس المال المستثمر والتقنية المستخدمة ونوع النشاط وحجم المبيعات، يعتبر معيار عدد العاملين هو الأكثر اعتماد. (الشويرف والبياض، 2017).

تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة :

- المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأنها مجموعة من المشروعات تستخدم عدد قليل من العاملين وتحتاج الي رأس مال صغير وتعمل بمواد خام وآلات الإنتاجية محلية سهلة الإنشاء والاستخدام وقليلة التكلفة الاستثمارية والتشغيلية، وتحقق دعم لاقتصاد الوطني والمجتمع. (الحسومي، 2021، ص 8).
- تلك المشروعات التي يعمل فيها أقل من 10عمال بالمشروعات البالغة أو متناهية الصغر، والتي يعمل فيها بين 10 و 50 عاملا بالمشروعات الصغيرة، وتلك التي تزيد فيها بين 50 و100 عاملا بالمشروعات المتوسطة .
- "مشروعات شخصية يديرها مالكوها غالباً تعمل في نطاق السوق المحلية، وبعناصر إنتاج مخرجاتها تنافس الصناعات الأجنبية، مقارنة مع مثيلاتها في المجال نفسه من الصناعة " (الشرفات، 2010، ص39).

خصائص المشروعات الصغيرة والمتوسطة :

- تتميز بالمرونة في إعمالها وعملياتها الإنتاجية بما يمكن تعديلها وفقا للظروف المتاحة والمحيطة بالمؤسسة .
- هيكلها التنظيمي بسيط يعتمد علي مستويات إشراف محدودة.
- سهولة إنشائها فهي لا تتطلب أموالا كبيرة لإنشائها وتمويلها، وتعتمد علي مستلزمات إنتاج محلية.
- تستخدم نظام معلوماتي غير معقد يتلاءم مع نظام اتخاذها للقرارات.
- لا تتطلب مساحات كبيرة لإقامتها وتحتاج إلي تجهيزات بسيطة مما يجعل تكاليفها منخفضة.
- تستخدم تكنولوجيا اقل تتناسب مع ظروفها المحلية سهلة التشغيل. (مصطفي، 2018).

تتميز المشروعات الصغيرة والمتوسطة بخصائص اقتصادية منها :

- معظم هذه المشروعات هي مشروعات محلية، بمعنى أن ليس لها على الأغلب فروع خارج القرية أو المدينة أو المحافظة أو الإقليم أو الدولة. وهذا يعني أيضا أنها تستخدم الموارد المتاحة محليا وأن معظمها تزود الأسواق المحلية بمنتجاتها وخدماتها (عبد الله، 2016، ص 153).
- ارتفاع مخاطر الاستثمار في هذه المشروعات. ويرجع ذلك في الغالب إلى عدم وجود تجارب سابقة لأصحاب هذه المشروعات واستخدامهم لوسائل إدارية ومحاسبية غير متطورة هذا علاوة على محدودية مواردهم المالية . (عبد الحميد، 2019، ص 69).

تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاعات الاقتصادية :

- **مؤسسات إنتاجية** : وهي مؤسسات تقوم بإنتاج سلع حيث تقوم بتحويل مجموعة من المداخلات إلى مخرجات وهي منتجات.
- **مؤسسات تجارية** : وهي مؤسسات تقوم بشراء السلع من تاجر الجملة مثلا ثم تقوم بإعادة بيعها.
- **مؤسسات خدامتيه**: وهو القطاع الجذاب لأصحاب المؤسسات في المستقبل، حيث تقدم خدمات لعملائها مثل الاستشارات. (أبو ناعم، 2002، ص 12)

أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإقليمية كونها تتميز بالقدرة على الانتشار الجغرافي، ويرجع ذلك إلى تمتع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمرونة أكبر في اختيار أماكن توطنها .
- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم صادرات الدولة، حيث تلعب دورا مهما من خلال سد جزء من حاجات الطلب المحلي، وبالتالي إتاحة فرصة أكبر لتصدير إنتاج المؤسسات الكبيرة .
- تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حل مشكلة ندرة رأس المال في معظم الدول النامية، فهي تخفض التكلفة الاستثمارية اللازمة لخلق فرص

العمل، حيث أن متوسط تكلفة فرصة العمل الاستثمار في الصناعات الصغيرة تقل ثلاث مرات عن متوسطة تكلفة فرصة العمل في الصناعات الكبيرة .

- توليد الدخل لأصحاب هذه المشروعات و توفر فرص تشغيل اليد العاملة وبالتالي تعمل على خفض معدلات البطالة والفقر.
- إنتاج سلع ذات فرص تصديرية مما يؤدي إلى الحصول على النقد الأجنبي.
- تشكل أرضية صلبة للاقتصاد الوطني في مواجهة المؤثرات السلبية والانتكاسات مثل التضخم والكساد حيث تتأثر المنشآت الصغيرة أقل من الشركات الكبيرة بالتقلبات الاقتصادية (بن ناصر، 2010،ص54).

أهداف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

- استحداث فرص عمل جديدة بصورة مباشرة أصحاب المؤسسات، أو بصورة غير مباشرة العاملين بالمؤسسات .
- يمكن أن تشكل أداة فعالة لتوطين الأنشطة في المناطق النائية، مما يجعلها أداة هامة لترقية و تثمين الثروة المحلية، و إحدى وسائل الاندماج و التكامل بين المناطق .
- يمكن أن تكون حلقة وصل في النسيج الاقتصادي من خلال مجمل العلاقات التي تربطها بباقي المؤسسات المحيطة و المتفاعلة معها و التي تشترك في استخدام نفس المد خالات .
- تشكل مصدرا إضافيا لتنمية العائد المالي للدولة من خلال الاقتطاعات والضرائب المختلفة.
- تشكل إحدى وسائل الإدماج للقطاع غير المنظم و العائلي.
- تمكين فئات عديدة من المجتمع تمتلك الأفكار الاستثمارية الجيدة و لكنها لا تملك القدرة المالية و الإدارية على تحويل هذه الأفكار إلى مشاريع واقعية .
- استعادة كل حلقات الإنتاج غير المربحة و غير الهامة التي تخلصت منها المؤسسات الكبرى من أجل إعادة تركيز طاقاتها على النشاط الأصلي .

- ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية، باستخدام أنشطة اقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل، وكذا إحياء أنشطة تم التخلي عنها لأي سبب كان. (يعقوبي، 2006، ص 45).

دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم الاقتصاد :-

- **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطور الناتج الداخلي الخام**

يتضح أهمية الدور الإستراتيجي الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التطور لاقتصادي للدول المتقدمة، من خلال المساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ففي الولايات المتحدة الأمريكية تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما مقداره 48 % من الناتج المحلي الإجمالي، وفي اليابان 27.1 % وفي فرنسا61.8 % .(بن ناصر، 2010، ص 54).

- **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة**

تجدر الإشارة إلى أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة بلغت في دول الاتحاد الأوروبي نسبا عالية، ففي فرنسا مثلا 42.9 % وإيطاليا. 58.8% (بن ناصر، 2010، ص 54).

- **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات**

يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تساهم في التخفيف من العجز في الميزان التجاري باستخدام أفضل أنواع الفنون الإنتاجية، كأن تساهم مباشرة في إنتاج مكونات السلع التي تتجه للتصدير فنجد مثلا أن المؤسسات التي يعمل بها من 1 إلى 10عمال ويغلب عليها الطابع الحرفي لها القدر على تلبية احتياجات أسواق التصدير وخاصة المنتجات التقليدية، حيث تتمتع هذه المنتجات بزيادة طلب الدول الصناعية عليها، إلى جانب أنها أكثر استجابة للتغيرات السريعة في السوق العالمي. (بن ناصر، 2010، ص 54).

- **المساهمة في تحقيق التكامل الاقتصادي**

إن المؤسسات الكبيرة والعملاقة تحتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتنفيذ مهمات ونشاطات مهمة لها، ولكنها صغيرة الحجم وبالتالي تكون مكلفة لها لو نفذتها بنفسها. هذه العلاقة أصبحت الآن أكثر أهمية نتيجة الدراسات الموجهة خصيصا نحو الأعمال الريادية، فالدراسات تبين بأن نمو الصناعات عالية التكنولوجيا حصل نتيجة هذا التكامل بين الأعمال الكبيرة والصغيرة، إذا الأعمال المساندة ضرورية للنمو السليم للاقتصاد. (بن ناصر، 2010، ص 54).

- **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنشيط وتطوير المنافسة**

القدرة التنافسية ترتبط بقدرة هذه المؤسسات على الإبداع التي تفوق قدرة المؤسسات الكبيرة من جانب وكذلك انتشارها في كافة القطاعات الاقتصادية من جانب آخر.

إن تواجد هذه المؤسسات في الصناعات الإستخراجية والإنشائية والإنتاجية وكذلك في قطاعات الزراعة والخدمات جعل منها فاعلة في المنافسة وتنشيط الاقتصاديات المعاصرة، هكذا اعتمدت أغلب الدول أنشطة وفعاليات تشجع المنافسة بين هذه المؤسسات والمؤسسات الكبيرة، مثل أسبوع المشروعات الصغيرة الوطنية في الولايات المتحدة الأمريكية . (بن ناصر، 2010، ص 54).

- **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل**

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور فعال في توفير فرص العمل، إذ تعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية الخالقة لمناصب الشغل، فهي تتجاوز حتى المؤسسات الصناعية الكبيرة في هذا المجال رغم صغر حجمها والإمكانيات المتواضعة التي تتوفر عليها، ويلقى هذا الدور صدى واسعا في الدول المتقدمة والنامية، فمع الزيادة في معدلات البطالة تكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي الأقدر على القضاء على جانب كبير منها. (بن ناصر، 2010، ص 54).

معوقات المشروعات الصغيرة والمتوسطة :

- **المعوقات التمويلية:** يشكل التمويل أهم المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة نظرا لصغر حجمها واعتمادها علي التمويل الذاتي تكون مشروعات جديدة مصادرها فردية أو عائلية، حيث تواجه هذه المشروعات مشاكل كبيرة في بدايتها .
- **المعوقات الإدارية:** تتمثل في انخفاض مهارات العاملين وملاك المشروعات في ممارسة المهام الإدارية والوظائف الإدارية بصورة متكاملة .
- **المعوقات القانونية:** تتمثل في الإجراءات لإنشاء المشروعات وصعوبة الحصول علي التراخيص الرسمية وإجراءات الضرائب والتأمينات والقوانين والتشريعات التي تعمل علي دعم وحماية المشروعات الصغيرة والمتوسطة .
- **المعوقات التسويقية** : تتمثل في قدرة المشروعات وفاعليتها بأداء وظيفة التسويق نتيجة لعدم قدرتها علي توفير معلومات تسويقية كافية لقلة الوعي التسويقي وقلة اهتمامهم بالدعاية والترويج للمنتجات والخدمات .
- **المعوقات البشرية:** تتمثل في نقص الخبرات والكفاءات البشرية التي تعمل بالمشروعات الصغرى والمتوسطة، حيث تكون هذه المشروعات مكونة من العمالية العادية قلية الخبرة والمهارة للتكلفة المرتفعة للحصول علي المتخصصين، وكذلك صعوبة الحصول علي التدريب الكافي واللازم للموارد البشرية وارتفاع تكاليفها .
- **معوقات البنية التحتية:** تتمثل في صعوبة توفير الموقع المناسب للمشروع وصعوبة توفير الخدمات من كهرباء ومياه وطرق ووسائل الاتصالات الحديثة وهو ما يعيق المشروعات من الاستمرار لفترات طويلة . (بالحاج الجعيدي، 2020 ، ص 24).

الدراسة الميدانية :

مجتمع وعينة الدراسة :

تكون مجتمع الدراسة من جميع أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المنطقة الغربية تم اختيار منهم عينة عشوائية بحجم(124) من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة ،حيث استرد منها (117) استبانه صالحة لتحليل .

جدول (1)

يوضح عدد الاستبيانات الموزعة والمسترجعة والغير مسترجعة

عدد الاستبيانات	الاستبيانات الموزعة	الاستبيانات المرجعة	الاستبيانات غير المرجعة
المجموع	124	117	7
النسبة	100 %	%94	%6

المصدر من إعداد الباحث

جدول (2)

يوضح توزيع المشروعات

المدينة	عدد المشروعات	النسبة
الزاوية	34	% 29
الحرشة	12	%10
الصابرية	8	% 7
ابوعيسي	13	% 11
صرمان	27	% 23
المطرد	14	% 12
صبراتة	9	% 8
المجموع	**117**	**% 100**

جدول (3)

توزيع عينة الدراسة حسب الجنس، المستوي التعليمي، نوعية المشروع

المتغير	فئات المتغير	العدد	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	82	70%
	أنثى	35	% 30
المستوى التعليمي	لا يوجد مؤهل علمي	13	%11
	ثانوية - دبلوم عالي	27	% 23
	بكالوريوس	68	% 58
	ماجستيرفأعلى	9	% 8
مدة تشغيل المشروع	اقل من 5 سنوات	53	% 45
	من 5- 10 سنوات	39	% 33
	10 سنوات فأكثر	25	% 22
نوعية المشروعات	صغيرة	92	% 79
	متوسطة	25	% 21
صفة العمل بالمشروع	مالك المشروع	27	% 23
	عامل بالمشروع	90	% 77
الشكل القانوني للمشروع	فردي	21	% 18
	اسري	37	% 32
	تشاركي	59	% 50
عدد العاملين بالمشروع	اقل من 5 عاملين	63	% 54
	أكثرمن 5 واقل من 10	35	% 30
	أكثرمن 10	19	% 16
طبيعة عمل المشروع	تجاري	61	% 52
	صناعي	34	% 29
	خدمات	22	% 19

يعرض جدول رقم (3) نتائج توزيع عينة الدراسة حسب الجنس، المستوي التعليمي، نوعية المشروع، عدد العاملين لعينة الدراسة يتضح من الجدول إن نسبة 70 % من إجمالي أفراد العينة من فئة الذكور ونسبة 30 %من إجمالي أفراد العينة من فئة الأنات، ونسبة 58% من إجمالي العينة لديهم مستوي تعليمي بكالوريوس، ونسبة 45% من إجمالي العينة مدة تشغيل المشروع اقل من 5 سنوات، ونسبة 79% من إجمالي العينة مشروعات صغيرة، ونسبة 77% من إجمالي العينة عاملين بالمشروع، ونسبة 50% من إجمالي العينة مشروع تشاركي، ونسبة 54% من إجمالي العينة مشروع يعمل به اقل من 5 عمال، ونسبة 52% من إجمالي العينة مشروعات تجارية .

جدول رقم(4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المعوقات التمويلية

ر.ت	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	مستوي الموافقة
1	عدم وجود دعم مالي للمشروعات من الحكومة	3.48	1.47	69.6	موافق
2	المصارف لا تقدم التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	3.63	1.42	72.6	موافق
3	الوضع الأمني بالدولة لا يساعد علي تقديم الدعم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	3.53	1.41	70.6	موافق
4	توجد معوقات تمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	3.71	1.4	74.2	موافق
5	صعوبة توفير الموارد المالية التي يحتاجها المشروع	3.76	1.35	75.2	موافق
6	تغييرسعر صرف العملات الأجنبية اثر علي إرباح المشروع	3.78	1.37	75.6	موافق

7	اثر نقص توفير السيولة بالمصارف علي إرباح المشروع	3.74	1.37	74.8	موافق
8	لا يوجد صناديق خاصة بدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة	3.85	1.28	77	موافق
9	تكاليف رأس المال المشروع مرتفعة	3.62	1.41	72.4	موافق
10	عدم وجود سياسات اقتصادية داعمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	3.86	1.28	77.2	موافق
الدرجة الكلية		**3.69**	**1.38**	**73.8**	**موافق**

تشير معطيات الجدول رقم (4) إلي إن متوسط العبارات التي تقيس المعوقات التمويلية تتراوح ما بين ﴿ 3.48 - 3.86 ﴾ وانحراف معياري قدره ﴿ 1.47 - 1.28 ﴾، وقد بلغ المعدل العام للفقرات بمتوسط حسابي قدره 3.69 وانحراف معياري مقداره 1.38، حيث كانت أغلب المتوسطات الحسابية للعبارات بمستوي درجة موافق حيث جاءت العبارة عدم وجود سياسات اقتصادية داعمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي بلغ متوسطها الحسابي 3.86 وانحراف معياري 1.28 وهي تقع عند مستوي موافق، وجاءت العبارة لا يوجد صناديق خاصة بدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي بلغ متوسطها الحسابي 3.85 وانحراف معياري 1.28 وهي تقع عند مستوي موافق، حيث جاءت العبارة عدم وجود دعم مالي للمشروعات من الحكومة بأقل متوسط حسابي بلغ 3.48وانحراف معياري 1.47 وهي تقع عند مستوي موافق، تليها العبارة الوضع الأمني بالدولة لا يساعد علي تقديم الدعم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بمتوسط حسابي بلغ 3.53 وانحراف معياري 1.41 وهي تقع عند مستوي موافق، ما يدل علي وجود معوقات تمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، عدم وجود سياسات اقتصادية داعمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، لا يوجد صناديق خاصة بدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، عدم وجود دعم مالي للمشروعات من الحكومة، تغيير سعر صرف

العملات الأجنبية، ما يدل انه هناك علاقة ذات دلالة إحصائية للمعوقات التمويلية علي المشروعات الصغيرة والمتوسطة .

جدول رقم (5)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المعوقات الإدارية

ر ت	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	مستوي الموافقة
1	يوجد لدي معرفة بعلم إدارة الإعمال	2.2	1.31	44	غير موافق
2	ضعف السمات القيادية لدي أصحاب المشروع يؤدي لفشله وانهياره .	3.70	1.37	74	موافق
3	عدم قيام أصحاب المشروع بالتطوير من مهارتهم وخبرتهم الإدارية	3.67	1.34	73.4	موافق
4	لدي أصحاب المشروع خطط مستقبلية محددة واضحة.	2.42	1.4	48.4	غير موافق
5	يوجد نظام إداري يعمل علي تنظيم العمل بالمشروع .	2.41	1.4	48.2	غير موافق
6	هناك رقابة ومتابعة مستمرة لأعمال المشروع.	2.56	1.45	51.2	غير موافق
7	يوجد فصل بين العمليات المختلفة بالمشروع .	2.32	1.38	46.4	غير موافق
8	يوجد عمل ومسؤولية محددة لكل عامل بالمشروع .	2.46	1.41	49.2	غير موافق
9	عدم توفر الخبرات والمهارات الإدارية المناسبة .	3.75	1.33	75	موافق
10	هناك تعثر في عمل المشروع .	3.62	1.4	72.4	موافق
الدرجة الكلية		**2.91**	**1.52**	**58.2**	**محايد**

تشير معطيات الجدول رقم (5) إلي إن متوسط العبارات التي تقيس المعوقات الإدارية تتراوح ما بين ﴿2.2 - 3.75﴾ وانحراف معياري قدره ﴿1.31 - 1.33﴾، وقد بلغ المعدل العام للفقرات بمتوسط حسابي قدره 2.91 وانحراف معياري مقداره 1.52، حيث كانت أغلب المتوسطات الحسابية للعبارات بمستوي درجة محايد حيث جاءت العبارة عدم توفر الخبرات والمهارات الإدارية المناسبة والتي بلغ متوسطها الحسابي 3.75 وانحراف معياري 1.33 وهي تقع عند مستوي موافق، وجاءت العبارة ضعف السمات القيادية لدي أصحاب المشروع يؤدي لفشله وانهياره والتي بلغ متوسطها الحسابي 3.70 وانحراف معياري 1.37 وهي تقع عند مستوي موافق، حيث جاءت العبارة يوجد لدي معرفة بعلم إدارة الإعمال بأقل متوسط حسابي بلغ 2.20 وانحراف معياري 1.31 وهي تقع عند مستوي غير موافق، تليها العبارة يوجد فصل بين العمليات المختلفة بالمشروع بمتوسط حسابي بلغ 3.32 وانحراف معياري 1.38 وهي تقع عند مستوي غير موافق، ما يدل علي وجود معوقات إدارية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، عدم توفر الخبرات والمهارات الإدارية المناسبة، ضعف السمات القيادية لدي أصحاب المشروع يؤدي لفشله وانهياره، لا يوجد لدي معرفة بعلم إدارة الأعمال، لا يوجد فصل بين العمليات المختلفة بالمشروع، لا يوجد نظام إداري يعمل علي تنظيم العمل بالمشروع، ما يدل انه هناك علاقة ذات دلالة إحصائية للمعوقات الإدارية علي المشروعات الصغيرة والمتوسطة .

جدول رقم(6)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المعوقات القانونية

رقم الفقرات	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	مستوي الموافقة
1	صعوبة الحصول علي التراخيص الرسمية عند تأسيس المشروع	3.67	1.40	73.4	موافق
2	غياب القوانين والتشريعات التي تعمل علي حماية ودعم المشروع	3.72	1.40	74.4	موافق
3	يوجد معوقات قانونية تعيق عمل المشروع	3.84	1.30	76.8	موافق
4	تواجه المشروعات ارتفاع في قيمة الضرائب	3.87	1.26	77.4	موافق
5	غياب القوانين والتشريعات التي تنظم عمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة	3.73	1.34	74.6	موافق
6	لا يوجد إعفاء من الضرائب والجمارك للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	3.81	1.26	76.2	موافق
7	لا يوجد حماية قانونية للمشروع ضد المنتجات المستوردة من الخارج	3.94	1.21	78.8	موافق
الدرجة الكلية		**3.80**	**1.32**	**76**	**موافق**

تشير معطيات الجدول رقم (6) إلي إن متوسط العبارات التي تقيس المعوقات القانونية تتراوح ما بين ﴿ 3.67- 3.94﴾ وانحراف معياري قدره ﴿ 1.40 - 1.21 ﴾، وقد بلغ المعدل العام للفقرات بمتوسط حسابي قدره 3.80 وانحراف معياري مقداره

1.32، حيث كانت أغلب المتوسطات الحسابية للعبارات بمستوي درجة موافق حيث جاءت العبارة لا يوجد حماية قانونية للمشروع ضد المنتجات المستوردة من الخارج والتي بلغ متوسطها الحسابي 3.94 وانحراف معياري 1.21 وهي تقع عند مستوي موافق، وجاءت العبارة تواجه المشروعات ارتفاع في قيمة الضرائب والتي بلغ متوسطها الحسابي 3.87 وانحراف معياري 1.26 وهي تقع عند مستوي موافق، حيث جاءت العبارة صعوبة الحصول علي التراخيص الرسمية عند تأسيس المشروع بأقل متوسط حسابي بلغ 3.67 وانحراف معياري 1.40 وهي تقع عند مستوي موافق، تليها العبارة غياب القوانين والتشريعات التي تعمل علي حماية ودعم المشروع بمتوسط حسابي بلغ 3.72 وانحراف معياري 1.40 وهي تقع عند مستوي موافق، ما يدل علي وجود معوقات قانونية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، لا يوجد حماية قانونية للمشروع ضد المنتجات المستوردة من الخارج، تواجه المشروعات ارتفاع في قيمة الضرائب، صعوبة الحصول علي التراخيص الرسمية عند تأسيس المشروع، غياب القوانين والتشريعات التي تعمل علي حماية ودعم المشروع، غياب القوانين والتشريعات التي تنظم عمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ما يدل انه هناك علاقة ذات دلالة إحصائية للمعوقات القانونية علي المشروعات الصغيرة والمتوسطة .

جدول رقم (7)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المعوقات البشرية

رقم الفقرات	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	مستوى الموافقة
1	يوجد نقص في المهارات البشرية اللازمة للعمل بالمشروع .	3.66	1.35	73.2	موافق
2	المرتبات والحوافز المالية التي يقدمها المشروع للعاملين منخفضة	3.85	1.24	77	موافق
3	تطوير أداء العاملين يساهم في نمو المشروع	3.68	1.39	73.6	موافق
4	يعتبر التدريب للعاملين في المشروع ضروري لتطوير المشروع	3.74	1.37	74.8	موافق
5	العاملين بالمشروع لا تتوفر لهم الخبرات الكافية للعمل	3.78	1.29	75.6	موافق
6	هناك صعوبة في الحصول علي الخبرات البشرية لصيانة معدات المشروع	3.83	1.24	76.6	موافق
7	هناك توقف مستمر للمشروع نتيجة دوران العاملين	3.91	1.18	78.2	موافق
8	المشروع متوقف نتيجة عدم وجود عاملين للعمل به	1.88	1.13	37.6	غير موافق
الدرجة الكلية		**3.54**	**1.43**	**3.54**	**موافق**

تشير معطيات الجدول رقم (7) إلي ان متوسط العبارات التي تقيس المعوقات البشرية تتراوح ما بين ﴿ 1.88 - 3.91﴾ وانحراف معياري قدره ﴿ 1.18 - 1.13 ﴾، وقد بلغ المعدل العام للفقرات بمتوسط حسابي قدره 3.54 وانحراف معياري مقداره 1.43، حيث كانت أغلب المتوسطات الحسابية للعبارات بمستوي درجة موافق حيث

جاءت العبارة هناك توقف مستمر للمشروع نتيجة دوران العاملين والتي بلغ متوسطها الحسابي 3.91 وانحراف معياري 1.18 وهي تقع عند مستوي موافق، وجاءت العبارة هناك صعوبة في الحصول علي الخبرات البشرية لصيانة معدات المشروع والتي بلغ متوسطها الحسابي 3.83 وانحراف معياري 1.24 وهي تقع عند مستوي موافق، حيث جاءت العبارة المشروع متوقف نتيجة عدم وجود عاملين للعمل به بأقل متوسط حسابي بلغ 1.88 وانحراف معياري 1.13 وهي تقع عند مستوي غير موافق، تليها العبارة يوجد نقص في المهارات البشرية اللازمة للعمل بالمشروع بمتوسط حسابي بلغ 3.66 وانحراف معياري 1.35 وهي تقع عند مستوي موافق، ما يدل علي وجود معوقات بشرية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، هناك توقف مستمر للمشروع نتيجة دوران العاملين، هناك صعوبة في الحصول علي الخبرات البشرية لصيانة معدات المشروع، المشروع متوقف نتيجة عدم وجود عاملين للعمل به، يوجد نقص في المهارات البشرية اللازمة للعمل بالمشروع، يعتبر التدريب للعاملين في المشروع ضروري لتطوير المشروع .

جدول رقم(8)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المعوقات التسويقية

ر ت	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	مستوي الموافقة
1	نقص المعلومات اللازمة عن السوق	3.65	1.32	73.4	موافق
2	لا يوجد مؤسسات تسويقية تساعد المشروع في التسويق له	3.62	1.41	72.4	موافق
3	موقع المشروع لا يساعد علي عملية التسويق	3.62	1.42	72.4	موافق
4	لا تدعم الدولة توفير معارض محلية ودولية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	3.67	1.39	73	موافق

5	لا يوجد لدي معرفة ودراية عن حاجات ورغبات المستهلكين	3.52	1.45	70.4	موافق
6	ليس لدي الخبرة الكافية عن التسويق	3.43	1.43	68.6	موافق
7	هناك منتجات أخرى جديدة أترث علي حجم المبيعات بالمشروع	3.62	1.35	72.4	موافق
8	تعاني المشروعات الصغيرة والمتوسطة من انتشار المشروعات الكبيرة	3.60	1.44	72	موافق
9	هناك سلع مستوردة تباع في الأسواق بجودة وسعر بيع اقل	3.71	1.34	74.2	موافق
الدرجة الكلية		**3.60**	**1.40**	**72**	**موافق**

تشير معطيات الجدول رقم (8) إلي إن متوسط العبارات التي تقيس المعوقات التسويقية تتراوح ما بين ﴿ 3.43- 3.71 ﴾ وانحراف معياري قدره ﴿ 1.43 - 1.34 ﴾، وقد بلغ المعدل العام للفقرات بمتوسط حسابي قدره **3.60** وانحراف معياري مقداره **1.40**، حيث كانت أغلب المتوسطات الحسابية للعبارات بمستوي درجة موافق حيث جاءت العبارة هناك سلع مستوردة تباع في الأسواق بجودة وسعر بيع اقل والتي بلغ متوسطها الحسابي 3.71 وانحراف معياري 1.34 وهي تقع عند مستوي موافق، وجاءت العبارة لا تدعم الدولة توفير معارض محلية ودولية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي بلغ متوسطها الحسابي 3.67 وانحراف معياري 1.39 وهي تقع عند مستوي موافق، حيث جاءت العبارة ليس لدي الخبرة الكافية عن التسويق بأقل متوسط حسابي بلغ 3.43 وانحراف معياري 1.43 وهي تقع عند مستوي موافق، تليها العبارة لا يوجد لدي معرفة ودراية عن حاجات ورغبات المستهلكين بمتوسط حسابي بلغ 3.52 وانحراف معياري 1.45 وهي تقع عند مستوي موافق، ما يدل علي وجود معوقات تسويقية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، هناك سلع مستوردة تباع في الأسواق بجودة وسعر بيع اقل، لا تدعم الدولة توفير معارض محلية ودولية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ليس لدي الخبرة الكافية عن التسويق، لا يوجد لدي معرفة ودراية عن حاجات ورغبات

المستهلكين، لا يوجد مؤسسات تسويقية تساعد المشروع في التسويق له، ما يدل انه هناك علاقة ذات دلالة إحصائية للمعوقات التسويقية علي المشروعات الصغيرة والمتوسطة .

جدول رقم (9)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات دور المشاريع الصغيرة في دعم الاقتصاد الليبي

ر	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	مستوي الموافقة
1	تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في القضاء على البطالة، وتوفير فرص العمل .	3.69	1.35	73.8	موافق
2	يساهم مشروعي في استقطاب عدد كبير من الباحثين عن عمل .	3.74	1.32	74.8	موافق
3	تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في توفير السلع المحلية التي يحتاجها السوق .	3.56	1.42	71.2	موافق
4	تساهم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تقليل حجم الواردات من الخارج .	3.61	1.44	72.2	موافق
5	تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الحد من البطالة .	3.70	1.40	74	موافق
6	المشاريع الصغيرة لها دور هام في خلق فرص عمل جديدة .	3.77	1.39	75.4	موافق
7	يساهم مشروعي في بناء مشاريع أخرى فبتالي	3.83	1.30	76.6	موافق

	يتضاعف إعداد الموظفين .				
8	لست محتاج للعمل الحكومي .	3.82	1.30	76.4	موافق
9	أصبح هناك عائد ثابت من المشروع ويستوعب عدد اكبرمن العمال .	3.79	1.28	75.8	موافق
10	تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاجتماعية و تحسين مستوى المعيشة .	3.84	1.27	76.8	موافق
11	تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاستغلال الأمثل للطاقات المادية والبشرية والموارد المحلية .	3.88	1.26	77.6	موافق
12	تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دعم الاقتصاد الوطني .	3.94	1.19	78.8	موافق
13	تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تخفيض ميزان المدفوعات للدولة .	3.78	1.32	75.6	موافق
14	تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تخفيض ميزان الواردات للدولة .	3.73	1.32	74.6	موافق
15	تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في زيادة الإيرادات السيادية للدولة، ونمو التجارة الخارجية.	3.74	1.32	74.8	موافق
الدرجة الكلية		**3.76**	**1.33**	**3.76**	**موافق**

تشير معطيات الجدول رقم (9) إلي إن متوسط العبارات التي تقيس دور المشاريع الصغيرة في دعم الاقتصاد الليبي تتراوح ما بين ﴿ 3.94- 3.56 ﴾ وانحراف معياري قدره ﴿ 1.19 - 1.42 ﴾، وقد بلغ المعدل العام للفقرات بمتوسط حسابي قدره **3.76** وانحراف معياري مقداره **1.33**، حيث كانت أغلب المتوسطات الحسابية للعبارات بمستوي درجة موافق حيث جاءت العبارة تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دعم الاقتصاد الوطني والتي بلغ متوسطها الحسابي 3.94 وانحراف معياري 1.19 وهي تقع عند مستوي موافق، وجاءت العبارة تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاستغلال الأمثل للطاقات المادية والبشرية والموارد المحلية والتي بلغ متوسطها الحسابي 3.88 وانحراف معياري 1.26 وهي تقع عند مستوي موافق، حيث جاءت العبارة تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في توفير السلع المحلية التي يحتاجها السوق بأقل متوسط حسابي بلغ 3.56 وانحراف معياري 1.42 وهي تقع عند مستوي موافق، تليها العبارة تساهم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تقليل حجم الواردات من الخارج بمتوسط حسابي بلغ 3.61 وانحراف معياري 1.44 وهي تقع عند مستوي موافق، ما يدل علي دور المشاريع الصغيرة في دعم الاقتصاد الليبي، تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دعم الاقتصاد الوطني، تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاستغلال الأمثل للطاقات المادية والبشرية والموارد المحلية، تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في توفير السلع المحلية التي يحتاجها السوق، تساهم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تقليل حجم الواردات من الخارج، تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في زيادة الإيرادات السيادية للدولة ونمو التجارة الخارجية، تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تخفيض ميزان الواردات للدولة، ما يدل انه هناك علاقة ذات دلالة إحصائية للمشاريع الصغيرة في دعم الاقتصاد الليبي .

النتائج والتوصيات:

أولا : نتائج الدراسة:

1- المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

- أظهرت نتائج الدراسة إن نسبة 70 ٪ من إجمالي أفراد العينة من فئة الذكور.
- أظهرت نتائج الدراسة نسبة 58% من إجمالي العينة لديهم مستوي تعليمي بكالوريوس.
- أظهرت نتائج الدراسة نسبة 45% من إجمالي العينة مدة تشغيل المشروع اقل من 5 سنوات.
- أظهرت نتائج الدراسة نسبة 79% من إجمالي العينة مشروعات صغيرة .
- أظهرت نتائج الدراسة نسبة 77% من إجمالي العينة عاملين بالمشروع .
- أظهرت نتائج الدراسة نسبة 50% من إجمالي العينة مشروعات تشاركيه .
- أظهرت نتائج الدراسة نسبة 52% من إجمالي العينة مشروعات تجارية .

2- المعوقات التمويلية:

- عدم وجود سياسات اقتصادية داعمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة .
- لا يوجد صناديق خاصة بدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة .
- عدم وجود دعم مالي للمشروعات من الحكومة .
- تغيير سعر صرف العملات الأجنبية .

3- المعوقات الإدارية:

- عدم توفر الخبرات والمهارات الإدارية المناسبة .
- ضعف السمات القيادية لدي أصحاب المشروع يؤدي لفشله وانهياره .
- لا يوجد لدي معرفة بعلم إدارة الأعمال .
- لا يوجد فصل بين العمليات المختلفة بالمشروع .
- لا يوجد نظام إداري يعمل علي تنظيم العمل بالمشروع .

4- المعوقات القانونية:

- لا يوجد حماية قانونية للمشروع ضد المنتجات المستوردة من الخارج .
- تواجه المشروعات ارتفاع في قيمة الضرائب .
- صعوبة الحصول علي التراخيص الرسمية عند تأسيس المشروع .

- غياب القوانين والتشريعات التي تعمل علي حماية ودعم المشروع .
- غياب القوانين والتشريعات التي تنظم عمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة .

5- المعوقات البشرية :

- هناك توقف مستمر للمشروع نتيجة دوران العاملين .
- هناك صعوبة في الحصول علي الخبرات البشرية لصيانة معدات المشروع .
- المشروع متوقف نتيجة عدم وجود عاملين للعمل به .
- يوجد نقص في المهارات البشرية اللازمة للعمل بالمشروع .
- يعتبر التدريب للعاملين في المشروع ضروري لتطوير المشروع .

6- المعوقات التسويقية :

- هناك سلع مستوردة تباع في الأسواق بجودة وسعر بيع اقل .
- لا تدعم الدولة توفير معارض محلية ودولية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة .
- ليس لدي الخبرة الكافية عن التسويق .
- لا يوجد لدي معرفة ودراية عن حاجات ورغبات المستهلكين .
- لا يوجد مؤسسات تسويقية تساعد المشروع في التسويق له .

7- دور المشاريع الصغيرة في دعم الاقتصاد

- تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دعم الاقتصاد الوطني .
- تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاستغلال الأمثل للطاقات المادية والبشرية والموارد المحلية .
- تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في توفير السلع المحلية التي يحتاجها السوق .
- تساهم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تقليل حجم الواردات من الخارج .
- تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في زيادة الإيرادات السيادية للدولة ونمو التجارة الخارجية .
- تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تخفيض ميزان الواردات للدولة .

ثانيا : التوصيات :

1. يجب إن تقوم الحكومة بوضع سياسات اقتصادية داعمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
2. ضرورة إنشاء صناديق خاصة بدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة .
3. يجب إن تكون هناك قوانين تدعم وتحمي المشروعات الصغيرة والمتوسطة .
4. ضرورة إن تعمل الحكومة علي إقامة دورات تدريبية للباحثين عن عمل .
5. يجب إن تكون مخرجات التعليم تناسب متطلبات سوق العمل .
6. يجب إن تدعم الدولة توفير معارض محلية ودولية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
7. يجب حماية المنتج المحلي من المنتجات المستوردة .
8. يجب إن تقوم الدولة بإقامة مشروعة كبيرة تعتمد علي المشروعات الصغيرة والمتوسطة .

المراجع:

- الحسومي، فوزي محمود اللافي (2021) دور المصارف التجارية في دعم المشروعات الصغرى والمتوسطة لتحقيق التنمية المستدامة، المؤتمر الدولي المغاربي الأول لمستجدات التنمية المستدامة، تونس .
- أبو ناعم، عبد الحميد مصطفى (2002) إدارة المشروعات الصغيرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة .
- بن ناصر، عيسى-(2010) حاضنات الأعمال كآلية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة العلوم الإنسانية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة قسنطينة، الجزائر ع 18 .
- يعقوبي، محمد (2006) مكانة و واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، ملتقى متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية الشلف : جامعة حسيبة بن بوعلي، الجزائر .
- الشرفات، علي جدوع (2010) التنمية الاقتصادية في العالم العربي،دار جليس الزمان للنشر والتوزيع ،ط 1.
- مصطفى، عوادي (2018) آليات إقامة المشاريع الصغيرة والصعوبات التي تحد من تنميتها وتطورها، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
- الحسومي، فوزي محمود اللافي (2021) دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الملتقى الوطني الافتراضي الأول الموسوم : تطبيقات إدارة المخاطر الاجتماعية وأبعادها الاقتصادية والقانونية : الواقع والمأمول رؤية استشرافية، المركز الجامعي علي كافي تندوف، الجزائر .
- بالحاج، حواء أبوبكر، الجعيدي، نبيل محمد (2020) معوقات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال التعليم، مجلة البحوث الأكاديمية، ع 16 .
- ألدرسي، عبد العزيز عبد الكريم حمد (2016) دور تقويم المشروعات في دفع عجلة التنمية بليبيا، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الإمام المهدي، السودان .

- نور الدين، علي أبوبكر وآخرون (2017) تجربة ليبيا في مجال تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مؤتمر المشروعات الصغرى والمتوسطة : الفرص والتحديات، كلية الاقتصاد والمحاسبة، جامعة سبها .
- العماري، أمباركة سالم (2019) مقومات نجاح المشروعات الصغرى وأهميتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا، مؤتمر دور ريادة الإعمال في تطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الليبي، مصراتة .
- عبد الله، محمد عبد الرحمان (2009) علم الاجتماع الصناعي، الإسكندرية : مطبعة البحيرة، ط2 .
- الشويرف، محمد عمر، البيباص، نجاح الطاهر (2017) المشروعات الصغيرة ودورها في تشغيل العمالة في ليبيا، المؤتمر العلمي الأول المشروعات الصغيرة في ليبيا رؤية جديدة لتنمية مصادر الدخل، جامعة عمر المختار، البيضاء، ليبيا .
- عبد الحميد، مصطفي ابوناعم، (2019) إدارة المشروعات الصغيرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر .

"آليات التمويل الحديثة للمشروعات الصغرى والمتوسطة"
دراسة تطبيقية - مصرف الواحة

د. محمد البشير مسعود

Abstract

Economists do not disagree on the importance of small and medium enterprises and their role in employment and investment، raising the rates of economic development and contributing to solving a number of problems of unemployment، inflation، creating goods and services and easing the burden on the balance of payments and trade balance and... Various countries of the world، with different economic strengths، are interested in providing support Necessary for the continuity and growth of small and medium enterprises This study deals with the definition of small and medium enterprises and their different types. This is because of its importance at the level of the national economy

Small and medium enterprises face a number of difficulties and necessary needs، which distinguish them from other projects، including the difficulty of obtaining financing from traditional financial institutions "traditional banks"، as financing represents a cornerstone for their success and continuity، so most countries have turned to modern financing mechanisms to finance small projects and medium and provide the appropriate products necessary for its success.

The study reviewed modern financing mechanisms and the possibility of benefiting from them، in order to keep pace with the development of Islamic banking، which is in accordance with the provisions of Islamic Sharia، and is commensurate with the type and nature of the activity of the proposed project to be monetized.، and to highlight the role of Al-Waha Bank in financing operations for small and medium projects. The study concludes with setting results and presenting proposals to support، develop and develop these projects، and how the financing mechanisms are in a modern and appropriate manner for these projects.

الملخص

لا يختلف الاقتصاديون على أهمية المشروعات الصغرى والمتوسطة ودورها في التوظيف والاستثمار ورفع معدلات التنمية الاقتصادية والمساهمة في حل لعدد من المشاكل البطالة، التضخم، خلق سلع وخدمات وتخفيف العبء على ميزان المدفوعات والميزان التجاري و... وتهتم مختلف دول العالم مع اختلاف قوة اقتصادها بتقديم الدعم اللازم لاستمرارية ونمو المشروعات الصغرى والمتوسطة .

وتتناول هذه الدراسة التعريف بالمشروعات الصغرى و المتوسطة وأنواعها المختلفة، ذلك لما لها من أهمية على مستوى الاقتصاد الوطني . وتواجه المشروعات الصغرى والمتوسطة عدد من الصعوبات والاحتياجات الضرورية، والتي ميزتها عن غيرها من المشروعات، منها صعوبة الحصول على تمويل من مؤسسات التمويل التقليدية "المصارف التقليدية "، حيث أن التمويل يمثل حجر أساس لنجاحها واستمرارها، فاتجهت أغلب الدول إلى آليات التمويل الحديثة لتمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة وتقديم المنتجات المناسبة واللازمة لنجاحها .

فاستعرضت الدراسة آليات التمويل الحديثة وإمكانية الاستفادة منها، وذلك لمواكبة تطور العمل المصرفي الاسلامية والتي تكون وفقا لأحكام الشريعة الاسلامية، وتتناسب مع نوع وطبيعة نشاط المشروع المقترح تنقيده، وابراز دور مصرف الواحة في عمليات التمويل للمشروعات الصغرى والمتوسطة .لتخلص الدراسة إلى وضع نتائج وتقديم مقترحات لدعم وتطوير وتنمية هذه المشروعات وكيف تكون آليات التمويل بشكل حديث وملائمة لتلك المشروعات.

المقدمة

يتزايد يوما بعد يوم دور وأهمية عملية التمويل والاستثمار في المشروعات الصغرى والمتوسطة على مستوى الاقتصاد الوطني، كما يحظى موضوع المشروعات الصغرى والمتوسطة باهتمام بالغ الأهمية، فقد أخذت الأصوات وعلى مختلف الاصعدة تنادي بضرورة تبني خطة عمل منهجية لتنمية هذا القطاع، وكان ذلك من خلال عقد عدة مؤتمرات ومنتديات حول المشروعات الصغرى والمتوسطة تناولت واقع ودعم الريادة للمشروعات الصغرى والمتوسطة، ومنها على سبيل المثال لا الحصر منتدى المشروعات الصغرى والمتوسطة :التوجه الاستراتيجي للحاضر والمستقبل بالإسكندرية /جمهورية مصر العربية 16،2009/7/17م، برعاية اتحاد المصارف العربية بالتعاون مع الاتحاد الدولي للمصرفين العرب و المعهد المصرفي المصري و اتحاد بنك مصر، .... وغير ذلك من المنتديات والمؤتمرات التي تحظى باهتمام كبير وذلك لما لها من أهمية كبيرة على مستوى العالم، ويتطلب الأمر دعمها للمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية، ويتم ذلك من خلال تنوع أساليب التمويل التي تتناسب مع طبيعة ونوع المشروعات التي تجعلها تساهم مساهمة فعالة وان تكون هناك تنمية حقيقية وشاملة وفق عمليات التمويل الحقيقي من خلال تنوع الانشطة في الاقتصاد . وأوصت بمزيد من الاهتمام بهذا الجانب بالنظر الى ما يمتاز به من تعميق روح المبادرة الذاتية، واعتماده المباشر على وسائل الانتاج وعناصره المحلية المتوفرة، وقدرته العالية على استيعاب العمالة .

ان دعم وتطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة وتشجيع إقامتها من أهم دعائم عملية التنمية المستدامة في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، وذلك لما تلعبه هذه المشروعات من دور هام في دفع عجلة النمو الاقتصادي بشكل عام .

إن ما وصلت إليه الدول المتقدمة من نمو وازدهار اقتصادي تجني ثماره الدولّ لم يكن ليتحقق بدون المساهمة الفاعلة لهذه المشروعات، حيث كانت ومازالت أداة تنموية فاعلة تعمل على خلق الملايين من فرص العمل وعلى زيادة الطاقة الإنتاجية الموجودة وعلى خلق طاقة إنتاجية جديدة وعلى رفع انتاجية العمل ورفع المستوى المعيشي لأصحابها والعاملين فيها، كما تعمل على زيادة القدرة التصديرية للاقتصاد ككل، الأمر الذي ينعكس على معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي وعلى ميزان المدفوعات وعلى

التوازن التنموي والجغرافي، مما ينعكس على ابرز المؤشرات الاقتصادية لهذه الدول. إن كثيراً مما نراه أو نسمع أو نقرأ عنه من مشروعات كبيرة وناجحة ذات رؤوس أموال ضخمة ما هي إلا تطورات وثمار لمشروعات صغيرة تطورت وأصبحت مشروعات متوسطة وأخرى متوسطة نجحت وتوسعت وأصبحت مشروعات كبيرة.

مشكلة الدراسة

إن نمو المشروعات الصغرى والمتوسطة في كافة أنحاء العالم تواجه مجموعة من المشاكل والصعوبات قد تكون مختلفة من منطقة إلى أخرى ومن قطاع إلى آخر، ولكن هناك بعض المشاكل تعتبر موحدة او متعارف عليها تواجهها المشروعات الصغرى والمتوسطة وتعتبر طبيعة المشاكل التي تتعرض لها متداخلة مع بعضها البعض وبشكل عام تعتبر جزء من هذه المشاكل والصعوبات داخلية والجزء الاخر يتعلق بالبيئة الخارجية، لها علاقة بالعوامل المؤثرة الخارجية التي تؤثر في نشاط المشروع، وتكون مختلفة من منطقة إلى أخرى ومن قطاع إلى آخر، ولكن هناك بعض المشاكل تعتبر موحدة او متعارف عليها تواجهها المشروعات الصغرى والمتوسطة .

مشاكل داخلية :- وهى المشاكل التي يكون مصدرها داخلي أي من داخل المشروع، ومنها سوء الإدارة الناجمة عن عدم الكفاءة الإدارية لصاحب المشروع الذي يقوم بجميع المهام الإدارية و الفنية و التسويقية وغيرها - وعدم التأكيد على دراسات الجدوى الفنية و الاقتصادية .

مشاكل خارجية :- وهى المشاكل التي تأتي بفعل وتأثير عوامل خارجية أو البيئة المحيطة بهذه المشروعات ومن أهم المشاكل التي تعود لأسباب خارجية والتي سيتم التركيز عليها هي مشكلة الحصول على التمويل اللازم في كافة مراحل عمر المشروع وتكلفة الاقتراض " أي سعر الفائدة " .

صعوبة الحصول على التمويل اللازم للمشروع:- تواجه المشروعات الصغرى والمتوسطة صعوبات تمويليه بسبب حجمها ونقص الضمانات وبسبب حداثتها ونقص السجل الائتماني . وعليه تتعرض المؤسسات التمويلية إلى جملة من المخاطر عند تمويل المشروعات الصغرى و المتوسطة في مختلف مراحل نموها، ونظراً لهذه المخاطر تتجنب

المؤسسات التمويلية والمصارف توفير التمويل اللازم لهذه المشروعات نظراً لحرصهم على النقود المودعة لديهم .

ارتفاع تكلفة رأس المال:- وهذه المشكلة تنعكس مباشرة على ربحية هذه المشروعات من خلال الطلب من المشروعات الصغرى و المتوسطة بدفع سعر فائدة مرتفع مقارنة بالسعر الذي تدفعه المشروعات الكبيرة .إضافة إلى ذلك تعتمد المشروعات الصغرى و المتوسطة على التمويل من المصارف مما يؤدى إلى زيادة الكلفة التي تتحمله .

وهنا تبرز مشكلة الدراسة من خلال القاء الضوء على واقع آليات التمويل الحديثة للمشروعات الصغرى والمتوسطة بمصرف الواحة والتي يمكن التعرف عليها من خلال هذه الدراسة .

أسئلة الدراسة

تنطلق الدراسة من السؤال الرئيسي وهي (كيف يكون عليه واقع آليات التمويل الحديثة للمشروعات الصغرى والمتوسطة من خلال الدراسة التطبيقية لمصرف الواحة ؟) ولمعرفة ذلك، فيتطلب الأمر وضع مجموعة من الأسئلة التالية :

السؤال الاول : ما هي المشروعات الصغرى والمتوسطة ،وما خصائصها، وأهميتها؟

السؤال الثاني : ما هي صيغ التمويل الحديثة وأنواعها ؟

السؤال الثالث : ما واقع تجربة مصرف الواحة في تنفيذ آليات التمويل الحديثة للمشروعات الصغرى والمتوسطة ؟

أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة في كونها تهتم بموضوع يشغل كافة شرائح المجتمع وخاصة الشباب اصحاب الافكار والمبادرات التي تتعلق بإقامة مشروعات صغرى ومتوسطة، ولما لها من أهمية على مستوي الاقتصاد الوطني . وتأتي أهمية الدراسة من خلال التالي :

1. تكمن أهمية الدراسة في توضيح دور وأهمية اليات التمويل الحديثة المتوافقة مع احكام الشريعة الاسلامية للمشروعات الصغرى والمتوسطة، ومراعاة مصالح العمل المناسبة لنمو الأعمال وتشجيع روح المبادرة ومساعدة أصحاب المشروعات الصغرى والمتوسطة في الحصول على التمويل المناسب.
2. نشر ثقافة اليات التمويل الحديث لما لها من أهمية كبيرة في تقديم حزمة من آليات التمويل وتنوع أساليب التمويل لأصحاب المشروعات الصغرى والمتوسطة .

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى وصف الحقائق وإبراز الدور الذي يمكن أن يقدمه مصرف الواحة لدعم أصحاب المشروعات الصغرى والمتوسطة لتحقيق التنمية الاقتصادية ويتم ذلك بالتالي:.

1. محاولة التعرف على المشروعات الصغرى و المتوسطة وأنواعها المختلفة .
2. القاء الضوء على تجربة ليبيا وبالتحديد مصرف الواحة في تنوع آليات التمويل الحديثة .
3. توضيح دور وأهمية البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة التي يعتبر نقطة البداية لتجميع أفكار وابداعات الشباب الواعدين ومساعدتهم في تمويلها الى مشروعات استثمارية عن طريق المصارف ويتنوع صيغ التمويل التي تكون بشكل حديث، وستكون لها مساهمة كبيرة في التنمية الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الوطني .

منهجية الدراسة

تعتمد الدراســات من هذا النوع على المنهج الوصــفي التاريخي لعرض تطور آليات التمويل لأصحاب المشروعات الصـغرى والمتوسـطة لتحقيق التنمية الاقتصادية والنهوض بتلك المشروعات .

أدوات الدراسة

اعتمدت الدراسة على المراجع العلمية والبيانات والمعلومات والدراسات والاحصائيات الصادرة بالخصوص .

حدود الدراسة

1. **الحدود المكانية** : تهتم هذه الدراسة بموضوع اليات التمويل لأصحاب المشروعات الصغرى والمتوسطة لتحقيق التنمية الاقتصادية وعرض التجربة الليبية لمصرف الواحة.
2. **الحدود الزمنية** : وتمثل الفترة الزمنية التي تم خلالها تقديم تمويلات عن طريق أساليب وصيغ التمويل والاستثمار المتنوعة لأصحاب المشروعات الصغرى والمتوسطة خلال الربع الاول لسنة 2021م(شهر يناير2021 إلى ابريل2021) .

1ـ المشروعات الصغرى والمتوسطة تعريفها، وخصائصها

مفهوم المشروعات الصغرى والمتوسطة

تختلف مفاهيم وتعاريف المشروعات الصغرى من جهة الى أخرى، نتيجة اختلاف المعيار الذى يتم على أساسه تعريف المشروعات الصغرى أو اختلاف درجة التقدم الاقتصادي، وتوجد عدة معايير يمكن على أساسها تعريف وتصنيف المشروعات الصغرى، أهمها : حسب العمالة - حجم الايرادات السنوية ـ حجم الاصول ـ رأس المال ـ أخـرى.

وتعتبر المشروعات الصغرى والمتوسطة وحاضنات الأعمال من أهم العناصر في قدرتها على المساهمة في القضاء على مشكلة البطالة، والتضخم وتخفيف العباء على ميزان المدفوعات والميزان التجاري . وبهذا تكون المشروعات الصغرى والمتوسطة العامل الاول في الاقتصاد الوطني والمحرك الفعلي للاستثمار و النمو الاقتصادي، حيث أشار الى ذلك البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة .

مفهوم المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا بناء على ما جاء في القرار رقم (109) الصادر عن اللجنة الشعبية العامة سابقاً لسنة 2006 م الخاص بإنشاء صندوق التشغيل، فقد عرفت المشروعات الصغرى والمتوسطة باستخدامممعياري عدد العمال وحجم رأس المال المستثمر في المشروع وجاء التعريف كما يلى:

1. **المشروعات الصغرى:**- هي المشروعات التي لا يزيد عدد العاملين بها عن (25) عنصرا ولا تتجاوز قيمة الاقراض لرأس المال التأسيسي الذى يمنح لها (2.5) مليون دينار ليبي كحد أقصى .
2. **المشروعات المتوسطة:**- هي التي لا يزيد عدد العاملين بها على (50) عنصراً ولا تتجاوز قيمة الاقراض لرأس المال التأسيسي الذى يمنح لها (5) مليون دينار ليبي كحد أقصى .

اوضح الموقع الإلكتروني للبرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة بان المشروعات الصغرى والمتوسطة هي المحرك الأساسي للنشاط والنمو الاقتصادي في معظم بلدان العالم، حيث تتمتع تلك المؤسسات بسما وخصوصيات مميزة مثل (المرونة، القدرة على التغيير السريع، القدرة على الابتكار والتطوير)

تُعتبر المشروعات الصغرى والمتوسطة إحدى الفعاليات الاقتصادية الهامة والداعمة لخلق فرص العمل ورفع المقدرة التنافسية للاقتصاد الوطني . ولها دور محوري في تحسين نوعية الإنتاج وزيادة الدخل وتنمية الابتكار ودعم المبادرين، وتشكل المشروعات الصغرى والمتوسطة العصب الرئيسي لاقتصاد اية دولة، فإن نمو المشروعات الصغرى والمتوسطة أصبح من العوامل المهمة لدفع عجلة النمو الاقتصادي .

حيث أصبح هدف تطوير هذه المشروعات من الأولويات الاقتصادية والاجتماعية في أي دولة، لا سيما في ظل الحاجة المتزايدة لخلق فرص عمل ومكافحة الفقر، الذي يعتبر أحد أهداف التنمية المستدامة

والمعروفة رسمياً تحويل عالمنا باسم (جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة Sustainable Development Goals (SDGs)) وهي عبارة عن مجموعة من 17 هدفًا وُضعت من قِبل منظمة الأمم المتحدة، وقد ذُكرت هذه

الاهداف في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في 25 أيلول / سبتمبر2015 وفي 1 كانون الثاني / يناير 2016، أدرجت أهداف التنمية المستدامة ال 17 في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 م.

وبالتحديد الهدف رقم (1) " القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان" خُفِّضت معدلات الفقر المدقع إلى النصف منذ عام 1990. ورغم عظمة ذلك الإنجاز لا يزال هناك واحد من كل خمسة من سكان المناطق النامية يعيش على أقل من 1.25 دولار يوميًا، وهناك ملايين أخرى يحققون أكثر من ذلك قليلا، بينما هناك الكثيرون الذين يواجهون خطر الانحدار إلى هوة الفقر من جديد. (the 2030 Agenda(United Nations-

عرفت منظمة العمل الدولية المشروعات الصغرى بأنها "وحدات صغيرة الحجم تنتج وتوزع سلعاً وخدمات وتتألف من منتجين مستقلين يعملون لحسابهم الخاص في المناطق الحضرية من البلدان النامية وبعضها يعتمد على العمل من داخل العائلة وبعضها الآخر قد يستأجر عمالاً وحرفين ومعظمها يعمل برأس مال ثابت صغير أو ربما بدون راس مال ثابت". (كنجو،2007: 89).

عرفت المنظمة الأمريكية للمشروعات الصغرى (SBA) "شركة يتم امتلاكها وإدارتها بشكل مستقل وهي غير مسيطرة في مجال عملها وغالباً ما تكون صغيرة الحجم فيما يتعلق بالمبيعات السنوية، وعدد العاملين مقارنة بالشركات الاخرى العاملة في نفس الصناعة ". (عفانة، ابوعبيد،2004: 11).

هذا بالإضافة إلى الحاجة لمشروعات صغرى و متوسطة تكون قادرة على المنافسة، وعلى لعب دور قيادي في عملية التنمية المستدامة وفي سبيل مواجهة التحديات الناتجة من التطورات الاقتصادية العالمية. وأصبح تطوير وإنشاء وتأسيس المشروعات الصغرى و المتوسطة يمثل أهمية كبيرة لكل القطاعات الاقتصادية و المؤسسات المالية وغير المالية، وضرورة إدراك ان مساعدة هذه المشروعات على النمو لا يستند إلى كونها

صغرى أو متوسطة، بل إلى كونها قادرة على أن تعمل بكفاءة، وأن تسهم في عملية الابتكار، وأن تنافس في الأسواق المحلية و العالمية .

- ادارة الأعمال ومفهوم ريادة الأعمال : يعد علم إدارة الأعمال من أهم العلوم التي تعني بكيفية تسيير كافة العمليات والأنشطة التي تختص بالمنظمات وفق نظام محدد ومدروس من خلال سلسلة من الإجراءات المتتابعة والمستمرة، بحيث يكون تنفيذ هذه الإجراءات من أبرز المهام التي تقع على عاتق الإدارة المسؤولة عن كل منظمة، حيث يهتم مدراء الأعمال بمجموعة من العمليات التنظيمية التي تشمل " التخطيط و التنظيم و التوجيه و الرقابة "، ويسمى علم إدارة الأعمال في اللغة الإنجليزية Business Management، وتساعد هذه العمليات التنظيمية إدارة المنظمات على تحقيق الأهداف التي تسعى إليها في المجال الذي تنشط فيه، ويرتبط مفهوم ريادة الأعمال بعلم إدارة الأعمال، وفي هذا المقام سيتم ذكر مفهوم ريادة الأعمال.

مفهوم ريادة الأعمال يشـير مفهوم ريادة الأعمال إلى عملية إبداعية مرتبطة بتنظيم مشـروع تجاري جديد أو تطوير مشـروع تجاري قائم عن طريق مجموعة من القرارات التي تساهم في حصر المشكلات التي تعيق سير العمليات في هذه المشاريع، بالإضافة إلى تعزيز مفهوم الاستخدام الأمثل للعناصر الإنتاجية المختلفة، بحيث يمتلك رواد الأعمال القدرة على تحفيز العناصـر الإنتاجية وإخراج أفضـل ما لديها لتحقيق الأهداف التي يسـعى المشـروع الريـادي إلى تحقيقهـا، ويُطلق على مفهوم ريـادة الأعمـال في اللغـة الإنجليزيـة Entrepreneurship وتنطوي ريـادة الأعمـال على مجموعـة من التحديـات والمخـاطر التي يسعى رواد الأعمال إلى تجاوزها من أجل الوصول إلى أهدافهم.

أهمية ريادة الأعمال للمنظمات بعد أن تم توضيح مفهوم ريادة الأعمال، وجب الإشارة إلى أنه يقصد بريادة الأعمال في المنظمات وجود عملية مُنظمة ينشأ عنها حدوث تطويرات نوعية باستحداث مجموعة من الأفكار وتطبيقها على الواقع المنظم بحيث ينعكس تأثير هذه الأفكار على العديد من الجوانب الفاعلة في المنظمة، ويختلف مدى تطبيق مفهوم ريادة الأعمال في المنظمات حسب توجُّه هذه المنظمات ووعي القائمين

عليها بأهمية تفعيل الدور الريادي فيها، وفيما يأتي بعض الجوانب التي تُبيِّن أهمية مفهوم ريادة الأعمال في المنظمات .

- أهمية التخصص في مجال ريادة الأعمال إن من أبرز الفوائد التي تعود على المتخصص في العديد من المجالات في الدراسات الجامعية أو ما يليها من الدراسات العليا اكتساب المعرفة المتخصصة في مجال محدد، ومحاولة دمج ما يتعلمه أثناء الدراسة الجامعية وما بعد الجامعية في الواقع الوظيفي، بحيث يتم عكس المعرفة الأكاديمية إلى واقعٍ مهنيٍّ ذي أثر فاعل، كما أن تخصص ريادة الأعمال يعد القلب الوظيفي النابض في بيئة الأعمال، وعليه تُبنى العديد من التوجهات الحديثة في بيئة المشاريع الاقتصادية الكبرى .

1. **خصائص المشروعات الصغرى والمتوسطة** (عبدالفتاح، 2007: 477).
2. **سهلة البدء:** المشروعات الصغرى و المتوسطة تتميز بانخفاض رأس المال المطلوب للبدء بها وبالتالي صغر عملية التمويل اللازمة لذلك .
3. **المرنة :** حيث تتركز معظم ادارتها في شخص مالكها فتتبع سياسات واجراءات اداء عمل مبسطة وخطط واضحة .
4. **المشروع الصغيرو المتوسط** يقام من قبل اشخاص وليس من قبل حكومات وهو نشاط وليس نشاط ديني أو اجتماعي أو سياسي .
5. **العلاقة التي تميز العاملين :** هي علاقة عائلية / أسرية وتسود بينهم روابط شخصية فقد يكونوا أقرباء/ أصدقاء مما يؤدي بالتالي إلى الولاء والانتماء إلى المشروع .
6. **الشكل القانوني للمشروعات الصغرى والمتوسطة** غالباً ما يكون مشروع فردي أو شركة . هناك تشابك واضح بين الملكية والإدارة . الهيكل التنظيمي غير معقد ويمتاز بالبساطة .
7. العلاقات الطيبة والقوية والشخصية مع المستهلكين نتيجة قرب المستهلك من صاحب المشروع وبالتالي يتم تقديم خدمة ذات طابع شخصي مما يؤدي إلى رضاء المستهلكين وتكون لها مساهمة كبيرة في التنمية المستدامة .

8. مصادر تمويل المشروعات الصغرى و المتوسطة غالباً ما تكون ذاتية لا يستطيع المشروع في معظم الأحيان من الحصول على تمويلات كبيرة بل تعتمد على المدخرات الشخصية .
9. انخفاض تكلفة الإدارة وقلة المصروفات، وسهولة الدخول في السوق والخروج منه بصورة جيدة.
10. استقلالية الإدارة في أتخاذ قرارتها، لا يوجد لوائح جامدة تحكم عملية أتخاذ القرار، أي سهولة في اتخاذ القرارات .
11. تعتمد المشروعات الصغرى والمتوسطة في الغالب على المهارة الحرفية، فمجالات عملها متخصصة وغالباً ما يتسم انتاجها بالدقة والجودة مقارنة بإنتاج المشروعات الكبيرة، فالتنمية المهنية تختلف عن النمو المهني، حيث أن المهني يتكون ذاتيا بجهود يبدلها عن طريق وسائله الخاصة، وأيضا الاسهام كنتيجة للخبرات التي اكتسبها من خلال مزاولة عمله ،أما التنمية المهنية فتأتي عن طريق جهود مقصودة، ومنظمة ، وغالباً ما تتم عن طريق التدريب، ويستخدم التدريب غالبا ليشير الى عملية التعليم المقصود عن طريق الخبرة العلمية .

2. أهمية المشروعات الصغرى والمتوسطة، وتجربة ليبيا في دعمها، ومصادر تمويلها.

أهمية المشروعات الصغرى والمتوسطة

تتضح أهمية المشروعات الصغرى والمتوسطة من خلال قدرتها على تحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية الهامة التي تفيد دول العالم الثالث بصفة عامة فالمشروعات الصغرى والمتوسطة تستطيع القيام بتلبية احتياجات الاقتصاد الحديث كما تتميز بقابليتها للتطويع استجابة للظروف المتغيرة وقدرتها على الاستفادة من الفنون الإنتاجية والتنظيمية الحديثة المتاحة لظروف الاقتصاد العائلي في تحقيق تنمية اقتصادية متوازنة.

ولاشك أن المشروعات الصغرى والمتوسطة ومجالات تنميتها على المستوى القومي أحد أهم القضايا التي تتطلب شحذ الفكر الاقتصادي النظري والعملي وصولاً لأنسب الطرق الفعالة للنهوض بهذه الصناعات حتى يمكن تحقيق فعالية أكثر تجاه

التنمية الاقتصادية والاجتماعية . تكمن أهميتها في الدور الذي تلعبه في التنمية المحلية في كثير من المجالات أهمها :

1. تعتمد على تكثيف عنصر العمل بعكس الصناعات الكبيرة التي تعتمد على تكثيف عنصر رأس المال فهي تعد من الوسائل الفعالة في معالجة مشكلة البطالة التي تتزايد معدلاتها سنوياً .
2. لا تحتاج إلى خبرات كبيرة ولكنها تحتاج إلى تدريب بسيط وسريع للعامل العادي .
3. اعتماد المشروعات الصغرى على الخامات المحلية واستخدامها أنواعاً من الآلات والمعدات الصغيرة نسبياً أواليدوية سهلة التشغيل .
4. تتيح الفرصة لاستثمار رأس المال الصغير علاوة على أنها تعمل على تنمية السلوك الادخاري لدى الأفراد.
5. تعتمد على الخامات ومستلزمات الإنتاج المحلية .(أبراهيم، أحمد، 2008: 96-98).
6. المساهمة في تنمية المواهب والابتكارات التقنية والإدارية.
7. المساهمة في زيادة الناتج القومي في الدول النامية .
8. مصدر هام لتزويد الصناعات الكبيرة بالعديد من احتياجاتها .
9. المساهمة في الحد من البطالة من خلال توفير فرص عمل بشكل مستمر وبتكلفة منخفضة نسبياً إذا ما قورنت بالمشروعات الكبيرة وبالتالي تخفيض العبء عن ميزانية الدولة .(السيد، 2005: 22).

- **تجربة ليبيا في دعم المشروعات الصغرى والمتوسطة**

وضعت ونفذت العديد من الخطط في ليبيا وكل خطة تنمية صاحبتها وترتبت عنها سياسات وبرامج موجهة للشباب، تتناسب ورغبات وطموحات هؤلاء الشباب، ولذلك نجد اتجه الشباب إلى دراسة الطب والهندسة والنفط والتعدين والزراعة والمحاسبة والقانون، لأن المجتمع الليبي يشكل سوق عمل مفتوحة تماماً أمام هذه التخصصات، ولكن مع انتشار التعليم التخصصي، وتكاد سوق العمل قد تشبعت بهذه التخصصات، فالاتجاه نحو المعلوماتية، والاتصالات، واقتصاد المعرفة، والاستثمارات

والتجارة الدولية، والتخصصات التقنية الدقيقة جداً، لذلك نجد الشباب يتجه لمثل هذه التخصصات، وهكذا فان سوق العمل الليبي تطور بحيث لم يعد يستوعب الكثير من خريجي الجامعات والمعاهد العليا،كما أصبح سوق العمل يتطلب نوعان من العمالة،إما متخصصة جداً ودقيقة، مثل الإلكترونات، الطب المتخصص، الهندسيات الصناعية المتقدمة، اقتصاد المعرفة، التجارة الإلكترونية، وإما عمالة ماهرة وشبه ماهرة للعمل في مختلف ميادين الاقتصاد وسوق العمل، وترتب عن ذلك فائض من الشباب هم في حالة بطالة والبحث عن عمل. (معتوق،2007).

وتأخذ ليبيا هذه التطورات في سوق العمل وعلاقته بالشباب بكثير من التفكير والتخطيط والبرامج والتنفيذ، ولذلك جاءت فكرة برامج المشروعات الصغرى والمتوسطة كإحدى الاستراتيجيات الاجتماعية والاقتصادية للتخفيف من حدة هذه المشكلة، ودفع الشباب لسوق العمل ودمجهم في حركة الاقتصاد والتنمية والتخفيف بمعدلات ملموسة من بطالة الشباب، وذلك من خلال تبني أفكار الشباب لتأسيس مشروعات صغرى ومتوسطة، " فالمرحلة العمرية للشباب (15-25) سنة كما حددها مؤتمر وزراء الشباب الأول في جامعة الدول العربية بالقاهرة 1969م انسجاماً مع المفهوم الدولي المتفق عليه في هذا الشأن، علماً بأن المدى العمري للشباب يختلف باختلاف البلدان والمجتمعات ". (الجعب،2011).

وإضافة إلى ذلك فقد أسست ليبيا المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي بقرار رقم (3) لعام 2007 الصادر عن أمانة اللجنة الشعبية العامة "سابقا" بتحديد أهداف إنشاءه، وهي الرفع من مستوى المعيشة وزيادة الرفاهية لكل مواطن ليبي، من خلال تحسين الأداء والكفاءة الاقتصادية بشكل مباشر، وزيادة القدرات التنافسية للمؤسسات لإنتاجية والخدمية وتهيئة البيئة الاقتصادية المناسبة والمشجعة على الاستثمار والعمل الخاص وبعث المشاريع، ويتولى المجلس طرح المبادرات ذات الأهمية، والعمل على تخطيطها بشكل علمي وعملي مفصل من بين ذلك :-تشجيع القطاع الأهلي والنهوض به، وبعث المشاريع، وتحسين بيئة العمل والاستثمار فيه بهدف الوصول إلى تأسيس العدد

الأمثل من المشاريع، وكذلك تحديد الصعوبات والمعوقات التي تعترضه واقتراح الإجراءات اللازمة .

يهدف البرنامج إلى تعزيز برامج التنمية الاقتصادية والبشرية وبناء المهارات والقدرات لدعم الاقتصاد الوطني من خلال رعاية المشروعات الصغرى والمتوسطة . ومن اجل تطوير برنامج المشروعات الصغرى والمتوسطة بليبيا اصدرت اللجنة الشعبية القرار رقم (6) لسنة 2008، بإعادة **تنظيم البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة**، ويتولى البرنامج تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتنمية ودعم المشروعات الصغرى والمتوسطة من خلال ما يلي :

1. رعاية واحتضان وتدريب المبادرين ودعمهم وتسهيل تحويل أفكارهم إلى مشروعات إنتاجية وخدمية.
2. العمل على تشجيع وتقديم الدعم الفني والمشورة اللازمة للقطاعات الراغبة في إنشاء مشروعات صغرى ومتوسطة .
3. التنسيق مع القطاعات المختلفة وجهات التمويل والإعلام بما يكفل تحقيق الهدف المنشأ من أجله البرنامج .
4. العمل على التكامل والترابط بين مؤسسات التعليم والتدريب والإنتاج والتمويل والسوق، وتسهيل الاتصال فيما بينها، وتدعيم الأفكار والمعلومات بين المؤسسات الاقتصادية ذات النشاط الواحد وبين المؤسسات ذات العلاقة في الداخل والخارج .
5. التنسيق مع الجهات المختلفة في إنشاء وتأسيس المراكز الحاضنة للأعمال والابتكار التقني .
6. التعاون مع الجهات المحلية والدولية في إجراء الدراسات والمشاركات بالمؤتمرات والندوات المتعلقة بالبرنامج.

وضمن هذا الإطار ولدعم اقامة المشروعات الصغرى والمتوسطة، اصدرت اللجنة الشعبية العامة القرار رقم (20) لسنة 2005 م، في شأن الإقراض للأغراض السكنية والعقارية ومزواله الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية والخدمية والحرفية .

إن المشاريع على اختلاف مستوياتها بحاجة للتمويل الكافي حتى تبدأ عملها أو تستمر فيه، إذن فهي بحاجة لرأس المال، رأس المال : هو أي شكل من أشكال الثروة المستخدمة لإنتاج ثروة أكبر للمشروع يظهر رأس المال بعدة أشكال منها النقدية، المخزون، المصنع، المكائن والمعدات وغيرها. وهناك ثلاثة أشكال لرأس المال:

رأس المال الثابت: تظهر الحاجة لرأس المال الثابت لشراء الموجودات الثابتة للمشروع، مثل المباني، الأرض، المكائن، المعدات. والمبالغ المستثمرة في هذه الموجودات تصبح جامدة، أي لا يمكن استخدامها في أغراض أخرى . وكما أن القروض التي يتم الحصول عليها لتمويل هذه الموجودات تكون طويلة الأجل .

رأس المال العامل يمثل رأس المال العامل المؤقت للمشروع ويستخدم لدعم العمليات الاعتيادية والقصيرة الأجل.

رأس المال المطلوب للنمو: تظهر الحاجة له في حالة توسع المشروع الحالي، تغيير أسلوب العمل، زيادة حجم المشروع، زيادة المبيعات، زيادة عدد العاملين .

ويعتمد حجم رأس المال المطلوب بهذه الأشكال على : طبيعة العمل، وحجمه، والموارد المالية المتوفرة، ويتكون رأس المال من جزأين : حقوق الملكية والمطلوبات. أما تمويل العمل عن طريق حقوق الملكية هو عبارة عن الاستثمار الشخصي للمالك في العمل ويطلق عليه في بعض الأحيان رأس مال المخاطرة وذلك بسبب أن هؤلاء المستثمرين يفترضون وجود مخاطرة عالية قد تؤدي لخسارتهم لأموالهم إن لم يكتب النجاح للعمل.

التمويل كأحد الركائز الأساسية لتنمية وتطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة :

من خلال التعامل مع المشروعات الصغرى و المتوسطة يجب الأخذ في الاعتبار فرضية إن شرط نجاح هذه المشروعات هو ان توليها الدولة أهمية ضمن سياساتها الاقتصادية ويعتبر التمويل من أهم المتطلبات لتنمية المشروعات الصغرى و المتوسطة شأنه في ذلك شأن بقية المتطلبات مثل الإطار القانوني و التسويقي و البحث والتطوير. ولا يمكن أن ننكر أنه في كل من الدول النامية و المتقدمة، فإن المشروعات الصغرى والمتوسطة

قد واجهت صعوبات في الحصول على التمويل من المصادر الرسمية، وبصفة خاصة التمويل طويل الأجل، يرجع السبب في ذلك ان المشروعات تعتبر من أوجه الاستثمار عالية المخاطرة، لعدم كفاية الأصول أو صغرى حجم رأس المال، أو نقص الضمانات، أو التعرض لمخاطر السوق .

مصادر تمويل المشروعات الصغرى و المتوسطة

ليس هناك من شك في ان جميع المشاريع على مختلف مستوياتها، سواء الجديدة منها أو القائمة، إنما تحتاج للتمويل المناسب و المهارات الإدارية الملائمة حتى تنمو وتحقق دخلاً وربحاً مقبولين، وقد أصبح تطوير المشاريع الصغرى و لمتوسطة بشكل مفتاحاً مهماً لخلق فرص العمل و للتنمية الاجتماعية و الاقتصادية المتكافئة وخصوصا بالنسبة للفئات و المجتمعات الفقيرة و الأقل حظاً .

ويمكن حصر مصادر تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة في التالي (: الحمود،2011: 119-123)

1. **المدخرات الشخصية :** الأشخاص اللذين يرغبون بالبدء بالعمل بمشروع صغير أو متوسط، عليهم استثمار مبلغ كافي من مدخراتهم الشخصية قبل اللجوء إلى التمويل الخارجي .
2. **المدخرات العائلية :** حيث يمكن أن يساهم بعض أفراد العائلة في رأس المال على سبيل القرض الحسن أو يصبح شريك في رأس مال المشروع .
3. **الاقتراض من الأصدقاء والأقارب :** بالرغم من ان ذلك التمويل يعتبر من الممارسات غير الصحيحة في بداية إنشاء المشروع ؛ ولكنه قد يكون ضرورياً في بعض الأحيان.
4. **الشركاء وحملة الأسهم من غير إفراد العائلة :** يمكن التمويل عن طريق المشاركة وهذه الطريقة توفر مبالغ أكبر عن طريق الشركاء أو الاقتراض، أو عن تحويل المشروع غالى شركة وإصدار الأسهم .
5. **المصارف التجارية :** تعتبر المصارف التجارية المصدر الأساسي للأموال في المشاريع الصغيرة التي توفر الأموال على شكل التمويلات .

6. **الاقتراض من المصارف المتخصصة أو مؤسسات الإقراض المتخصصة :**
وعادة ما تكون هذه المؤسسات مدعومة من قبل الدولة .

7. **المصادر غير المصرفية :** ومن هذه المصادر ما يلى :

- خصم الحسابات المدينة : حيث يتم رهن الحسابات المدنية كضمانة مقابل الحصول على قروض من المصارف، وبالعادة يكون مبلغ القرض أقل من قيمة الحسابات المدنية و ذلك مقابل مخاطرة احتمال عدم إمكانية تحصيل بعض من تلك الحسابات أو شطب بعضاً منها .
- تمويل المخزون : في هذه الحالة يحق للمصرف بيع المخزون السلعي للمشروع في حالة عدم تسديد القرض خلال الفترة الزمنية المتفق عليها مع المصرف .

8. **الائتمان التجاري :** حيث يتم الحصول على القرض من الموردين عن طريق تأخير دفع المبالغ المستحقة على البضاعة المشترات منهم، أي الشراء عل الحساب ولفترة زمنية متفق عليها بين البائع و المشتري .

9. **مجهزي المعدات :** يعمل باعة المعدات على تشجيع مالكي الأعمال لشراء معداتهم عـن طريق تمويلها، حيث أن بائع المعدات يفرض شروط ائتمانية معقولة بدفعة أولية على ان يتم دفع المتبقي من المبلغ على شكل أقساط.

10. **المصادر الداخلية للتمويل:** المخزون السلعي- عن طريق بيع الفائض من المخزون السلعي .الحسابات المدينة - عن طريق القيام بحملة جادة لتحصيل الديون المستحقة وغير المدفوع - بيع جزء من الموجودات الثابتة الفائضة عن الحاجة . يمكن توفير بعض الأموال عن طريق تقليص النفقات-الأرباح المحتجزة.

11. **مصادر أخرى للتمويل:** هناك العديد من المصادر الأخرى للتمويل منها التمويل التأجيري، المشاركة، المرابحة، المضاربة، البيع بالأجل،........الخ . ولو تتطلب الامر فتح نوافذ وفروع بالبنوك التقليدية .

3 .الحاجة للمصارف الإسلامية وآليات التمويل الحديثة

إن المصارف الإسلامية في ظل متطلبات العصر أصبحت ضرورة اقتصادية حتمية لكل مجتمع إسلامي يرفض التعامل بالربا ويرغب في تطبيق الشريعة الإسلامية، وذلك بهدف تيسير التبادل والمعاملات وتيسير عملية الإنتاج، وتعزيز طاقة رأس المال في إطار الشريعة الإسلامية، وأنها يمكن أن تكون " بنوك المستقبل " حيث قال جعفر الجزار

"فإننا نجد في التجارب الجديدة والدعائم المتينة التي بنيت عليها البنوك الاسلامية الحديثة أساساً صالحاً يجعلنا نقول دون تحفظ أن هذه البنوك هي بنوك المستقبل " . (الجزار1998: 162).

إن المصارف الإسلامية ضرورة ملحة لمحاربة الاكتناز، وتشجع الاستثمار الحقيقي بإقامة المشروعات الاقتصادية التي عادة ما تساهم في زيادة الناتج القومي، والدخل القومي والعائد الاجتماعي، وذلك بتطبيق صيغ استثمارية بالتنسيق والتعاون مع المؤسسات الاقتصادية في القطاعين الخاص والعام، بحيث يتحقق تنمية اقتصادية واجتماعية كي يتحقق التعاون والتكافل الاجتماعي في ظل أحكام وتعاليم الشريعة الإسلامية.

أما على الصعيد المحلي فقد منح مصرف ليبيا المركزي تراخيص لعدد خمس مصارف إسلامية جديدة برأس مال لكل منها لا يقل عن 250 مليون دينار لا يقل عن 50٪ مفتوح للاكتتاب العام ولا تزيد حصة كل مساهم عن 5٪ من حجم رأس المال المصرح به أما عن الشريك لاستراتيجي أو الأجنبي فلا يجب أن تزيد حصته عن 20٪ من حجم رأس المال المصرح به منها " المصرف الليبي الاسلامي ـــ مصرف النوران ـــ مصرف اليقين ـــ مصرف الاندلس .....". وذلك لتطبيق القانون رقم (1) لسنة 2005م بشأن المصارف المعدل بالقانون رقم (46) لسنة 2012 م ايضاً تم تحول كافة المصارف العاملة دخل السوق الليبي للعمل بهذا القانون للصيرفة الاسلامية سواء كانت مصارف خاصة أو متخصصة أو عامة .

آليات التمويل الحديثة "صيغ التمويل و الاستثمار"

- صيغ التمويل بالمدينات
- صيغ التمويل بالمشاركات.

أولاً : صيغ التمويل بالمدينات

هي العمليات التجارية التي يقوم بها المصرف الإسلامي مع عملاءه من وحدات النقص أو الاحتياج المالي وينتج عنها نقل ملكية سلعة أو منفعة إلى العميل وفي المقابل ينشا عنها مديونية يلتزم بسدادها العميل لصالح المصرف، ومن أبرز هذه الأساليب .

1 . صيغة بيع المرابحة للواعد بالشراء :

تمثل المرابحة أكثر الصيغ التمويلية استخداما في المصارف الإسلامية حتى فترة قريبة سابقة إلا أن المصارف الإسلامية أخذت تقلص من استثماراتها في هذا المجال وتتجه إلى المشاركات والاستثمار المباشر لأموالها، وتعني المرابحة أن يقوم المصرف الإسلامي بشراء السلعة التي يحتاج إليها السوق بناءً على دراسة السوق أو بناءً على وعد بالشراء من أحد العملاء ثم يقوم بإعادة بيعها له مرة أخرى مع هامش ربح متفق عليه وهذه السلعة تكون أما من داخل البلد أو استيرادا من الخارج، وفي العادة تستخدم هذه العملية لشراء السلع الاستهلاكية مثل الأثاث والسيارات وفي إطار ضيق العقارات، وهي تصلح للقيام بتمويل جزئي لأنشطة العملاء الصناعية والتجارية أو غيره، وتمكنهم من الحصول على السلع المنتجة والمواد الخام أو الآلات والمعدات من داخل البلد أو من خارجه .

بيع المرابحة : وهو بيع السلعة بمثل الثمن الأول الذي اشتراها البائع مع زيادة ربح معلوم متفق عليه، وتعد المرابحة صورة من صور البيع، وعلى وجه التحديد من بيوع الأمانة .(الهيتي،1998: 512).

وقد قرر مجمع الفقه الاسلامي في دورته الخامسة المنعقدة في الكويت 6/1 جماد الأولي 1409هـ الموافق 10ـ1988/12/15م ما يلي: "ان بيع المرابحة للأمر بالشراء اذا وقع على سلعة بعد دخولها في ملك المأمور، وحصل القبض المطلوب شرعاً هو بيع جائز طالما كانت تقع على المأمور مسؤولية التلف قبل التسليم، وتبعة الرد بالعيب الخفي ونحوه من موجبات الرد بعد التسليم وتوافرت فيه شروط البيع وانتفت موانعه ".

2- **بيع السَّلـــم** :(مشهور،1999: 286)

تعريفه : "بيع آجل بعاجل" أو "دين بعين" أو هو "بيع يتقدم فيه رأس المال (الثمن) ويتأخر المثمن (المبيع) لأجَل" أو "بيع موصوف في الذمة" أو "أن يسلف عوضاً حاضراً في عوض موصوف في الذمة إلى أجل".

السلم الموازي " بيع السلم ":

يقوم المصرف بالبيع سلما من جنس ما أسلم فيه (أي ما سبق أن اشتراه سلما) وبسعر أعلى بالطبع ويقبض الثمن، ثم بعد أن يتسلم السلعة من البائع له يسلمها للمشترى منه، وذلك دون أن يذكر في العقد بأن وفاءه بالمبيع " بضاعة السلم " سيكون مما اشتراه سلما.

فوائد السلم :

- القضاء على البطالة بصورة غير مباشر.
- تحريك وتفعيل ونشيط السوق الداخلي وتأهيله للتصدير.
- استثمار جزء من رؤوس الأموال العامة.
- إعفاء المنتج من عبء التسويق.

التطبيقات المعاصرة للسلم

يعد عقد السلم ذا أهميّة بالغة في التمويل والاستثمار في جانب كل من طرفيه، البائع والمشتري، فالبائع يمول مشروعه التجاري أو الصناعي أو الزراعي برؤوس أموالٍ معجلة يتقاضاها كثمن لسلع موصوفة يلتزم بتسليمها عند الأجل. انطلاقاً من أنّ السلم في عصرنا الحاضر أداة تمويل ذات كفاءة عالية في الاقتصاد الإسلامي وفي نشاطات المصارف الإسلامية، من حيث مرونتها واستجابتها لحاجات التمويل المختلفة، سواءً أكان تمويلاً قصير الأجل أم متوسطة أم طويلة، واستجابتها لحاجات شرائح مختلفة ومتعددة من العملاء سواء أكانوا من المنتجين الزراعيين أم الصناعيين أم المقاولين أم من التجّار، واستجابتها لتمويل نفقات التشغيل والنفقات الرأسمالية الأخرى ولهذا تعددت مجالات تطبيق عقد السلم، ومنها ما يلي :

أ- يصلح عقد السلم لتمويل عمليات زراعية مختلفة.

ب- يمكن استخدام عقد السلم في تمويل النشاط الزراعي، ولا سيما تمويل المراحل السابقة لإنتاج وتصدير السلع والمنتجات الرائجة، وذلك بشرائها سلماً وإعادة تسويقها بأسعار مجزية .

ج- يمكن تطبيق عقد السلم في تمويل الحرفيين وصغار المنتجين الزراعيين عن طريق إمدادهم بمستلزمات الإنتاج في صورة معدات وآلات أو مواد أولية كرأس مال سلم مقابل الحصول على بعض منتجاتهم وإعادة تسويقها.

3 - صيغة الإجارة :

هي عقد على منفعة مباحة معلومة تؤخذ شيئاً فشيئاً في مدة معلومة من عين معلومة أو موصوفة في الذمة أو عمل معلوم بعوض معلوم ".(الخوجة،1998: 84).

أنواع عقود الإجارة في التطبيقات المعاصرة .

من أهم أنواع عقود الإجارة المطبقة في الواقع العملي ما يلي :

أ ـ عقود الإجارة التشغيلية .

وهى عقود تأجير منافع مباحة شرعاً ومعلومة بعوض معين إلى أجل معين دون وعد بالتمليك، وهى الشائعة في الوقت العملي مثل عقود تأجير العقارات والسيارات والطائرات ونحوها .

ب ـ إجارة المنافع .

هي العقد الوارد على منفعة (خدمة أو عمل) شخص طبيعي أو اعتباري بأجر معلوم، معينة كانت المنفعة أو موصوفة في الذمة، وذلك مثل المنافع التعليمية، والصحية، والاستشارية ونحوها" .

ج ـ عقود الإجارة المنتهية بالتمليك .

هي نفس عقود الإجارة التشغيلية ولكن بشرط الوعد بالتمليك، بمعنى أن ينتهى عقد الإجارة بتمليك العين إلى المستأجر إذا تراضى الطرفان على ذلك، ويكون هذا الوعد ملزماً أو غير ملزم.

4.صيغة بيع الإستصناع (المالقي،128:2000)

عقد الإستصناع هو بيع سلعة موصوفة في الذمة، على أن يلتزم البائع بصنعها بمادة من عنده ومقابل ثمن يدفعه المشترى، وهو من عقود البيوع، ومعناه طلب أو شراء الصنعة.

القطاعات المستفيدة من التمويل بعقد التمويل بالاستصناع :

يمكن الاستفادة من عقد الإستصناع بتطبيقه في المجال الصناعي باختلاف أشكاله وأنواعه، كصناعة الطائرات والمركبات السفن - مما يمكن ضبطه بالمقاييس والصفات -، وكذلك : صناعة الآلات المختلفة، بل وحتى القطع الصغيرة في الآلات، وذلك بدلاً من استيرادها من البلاد الأجنبية بقيم باهظة مع مشقة النقل وتكلفته العالية، خاصة وأن في الإستصناع الداخلي تحريكاً للنشاط الاقتصادي، وإبقاء للسيولة المالية بين أبناء المجتمع، والاستفادة من الطاقات المختلفة وتوظيفها في مجالها المناسب، كما يمكن تطبيق الإستصناع في التمويل العقاري في عدة تطبيقات مختلفة، كبناء المساكن والعمائر وغيرها، وذلك ببيان موقعها والصفات المطلوبة فيها، كما يمكن أن يكون الإستصناع في تخطيط الأراضي وإنارتها وشق الطرق فيها وتعبيدها، وغير ذلك من المجالات العقارية والتي يمكن الاستفادة من الإستصناع فيها، ولهذا فالقطاعات التي يمكن أن تستفيد من عقد الإستصناع هي :

- قطاع الأفـراد : عن طريق بناء الفيلات وسداد الثمن علي أقساط .
- القطاع الحرفي: عن طريق تصنيع الآلات والمعدات.
- القطاع المهني: عن طريق تصنيع الأجهزة المتخصصة.
- القطاع الصناعي: عن طريق تصنيع الآلات والمعدات الصناعية.
- قطاع الخدمات العقارية: عن طريق بناء الفنادق والأسواق.

الإستصناع الموازي : صورة عقد الإستصناع الموازي: أن يبرم المصرف عقد استصناع بصفته صانعاً مع عميل يريد صنعة معينة، فيجرى العقد على ذلك، ويتعاقد المصرف مع عميل آخر باعتباره مستصنعاً، فيطلب منه صناعة المطلوب بنفس الأوصاف .

- **الغرض من الإستصناع الموازي :**

بناءً على التغير الكبير الذي يحدث في المجتمعات، ونظرا للحاجة الكبيرة لدعم الاقتصاد بمشاريع ضخمة وبرؤوس أموال كبيرة، فقد أصبح عقد الإستصناع من العقود ذات الأهمية الكبيرة للمصارف تلبية لاحتياجات ورغبات الجماعات والأفراد، والتي لا يمكن تمويلها بعقود البيوع الأخرى وذلك من خلال تصنيع السلع وسداد الثمن مؤجلاً أو على أقساط، وفقاً لقدرات المستصنِع وموافقة الصانع على ذلك .

ثانيا : صيغ التمويل بالمشاركات .

1- **المشاركة** : تعد المشاركة إحدى مجالات الاستثمار الهامة في المصارف الإسلامية حيث يستخدم هذا الأسلوب في العديد من المشاريع فهي تقوم بتمويل العملاء بجزء من رأس المال نظير اقتسام ناتج المشروع حسبما يتفقان عليه، كما أنها كثيراً ما تترك مسئولية العمل وإدارة المشاركة على العميل الشريك مع المحافظة على جزء من الإدارة والرقابة والمتابعة، كذلك قيام المصرف بعمليات الدراسات الأولية للمشاركة من دراسات جدوى فنية وتسويقية واقتصادية وكافة الدراسات الأخرى المتعلقة بنشاط المشروع وهيكله الإداري والمالي، وقد يكون التمويل بالمشاركة في شكل شركات تضامنية او شركات التوصية البسيطة بغض النظر عن نوعية النشاط، وأيضاً يمكن أن تكون قصيرة الأجل مثل المشاركة في الاعتمادات المستندية لتمويل الاستيراد من الخارج . (الخوجة،1998: 106)

أنواع المشاركة

1- **المشاركة قصيرة الأجل (المشاركة المؤقت)**

وهي عملية مشاركة تكون بين المصرف والعميل في مشروع بما لا يتجاوز السنة، او المشاركة في صفقة معينة أو مجموعة صفقات لا تتعدى السنة.

2- **المشاركة طويلة الأجل:**

هي أهم أنواع المشاركات على البنيان الاقتصادي في الدولة، و التي تقوم أساسا على إنشاء المصانع و الشركات أو خطوط الإنتاج أو القيام بعمليات الإحلال و التجديد

والتي تتضمن شراء أصول رأسمالية إنتاجية يتم تشغيلها لسنوات لتعطي عائد، والمشاركة طويلة الأجل نوعان:

النوع الأول : المشاركة الثابتة

هي عملية يشارك من خلالها المصرف في تمويل المشروع و يتلقى قسطا سنويا من الأرباح، يوافق نسبة مشاركته في التمويل الإجمالي، مما يترتب عليه أن يكون شريكا في ملكية هذا المشروع وفي إدارته و الإشراف عليه، وتبقى حصة كل طرف من الأطراف ثابتة في المشروع لحد انتهاء المشروع أو الشركة أو المدة التي حددت في الاتفاق.

النوع الثاني : مشاركة المتناقصة أو المنتهية بالتملك

هو تمويل يقوم على أساس عقد مكتوب بين البنك كشريك ممول بجزء آخر من رأس المال، بالإضافة إلى تقديمه الجهد و العمل اللازم لإدارة الشركة، و عليه يتناقص حق المصرف كشريك تدريجيا بشكل يتناسب طرديا مع ما يقوم العميل المالك لكل موجودات المشروع عند انتهاء فترة المشاركة.

تكون هذه المشاركات في الأشياء المنتجة للدخول وذات الجدوى المتوقعة، كإنشاء الأبنية وتأجيرها، وتمويل الآلات المعمرة أو وسائط النقل وتشغيلها، وتمويل الوحدات الصناعية أو الإنتاجية وتشغيلها وإقامة المستشفيات أو معاهد التعليم بمراحلها المختلفة وإدارتها والإشراف عليها، وتمويل المهنيين أو الحرفيين بتزويدهم بما يحتاجونه لأعمالهم كالآلات لأطباء الأسنان أو محترفي التجارة أو الحدادة وغيرهما من المهن والحرف . (حمودة،1988: 426)

وللمشاركة في المصارف الإسلامية أنواع :

أ - المشاركة الدائمة :

ب - المشاركة المتناقصة :

2- المضاربة : هي اتفاق بين طرفين يبذل أحدهما فيه ماله ويبذل الآخر جهده ونشاطه في الإتجار والعمل بهذا المال، على أن يكون ربح ذلك بينهما على حسب ما يشترطان من النصف أو الثلث أو الربع . . . الخ. أما إذا خسرت الشركة فإنَّ الخسارة تكون على صاحب

المال وحده ولا يتحمل عامل المضاربة شيئا منها مقابل ضياع جهده وعمله، لأن ليس من العدل أن يضيع جهده وعمله ثم يطالب بمشاركة رب المال فيما ضاع من ماله مادام ذلك لم يكن عن تقصير أو إهمال. (البعلي، 1999: 68).

أ - المضاربة المقيدة

ب - المضاربة المطلقة

إيجابيات صيغة المضاربة في تمويل المشروعات :

حيث تعد صيغة التمويل بالمضاربة من أهم الصيغ التمويلية الإسلامية حيث يلتقي فيها أصحاب الأموال مع أصحاب العمل للقيام بمشاريع مختلفة سواء صناعية، زراعية أو تجارية وحتى الخدماتية منها، هذا التنويع الذي توفره هذه الصيغة جعلها محطة إقبال العديد من المشروعات الصغرى والمتوسطة فهي تمكن من :

أ- تمويل رأس المال

إن هذه الصيغة تتناسب تماما مع الحرفيين الصغار، ومع هؤلاء الأفراد الذين يملكون الخبرة والقدرة والرغبة في العمل، ولا تتوفر لديهم الموارد المالية الكافية للقيام بذلك، كما تتناسب أيضا مع تطلعات وأفكار الخبراء والعلماء من أصحاب الكفاءات والمهارات النادرة الذين لا يجدون سبلا تمويلية مناسبة لتجسيد أفكارهم العلمية الجديدة وممارسة النشاط الاقتصادي الذي يرغبون فيه واستغلال أفكارهم وابتكاراتهم فيما ينفع الناس .(المصرى،2012: 129).

كذلك توفر التمويل اللازم للمشروعات الصغرى والمتوسطة التي تعاني من نقصه وصعوبة حصولها عليه من المصادر التقليدية وخلال مختلف مراحل حياتها، فهذه الصيغة تعمل على إنشاء المشروعات الصغرى والمتوسطة بتوفير الأموال اللازمة لتجهيزها وكذا تمويل رأس المال العامل لها مع إمكانية دفع مبلغ التمويل للمضارب إما دفعة واحدة أو مجزأ حسب احتياجات التمويل ووفقا لشروط صاحب رأس المال دون تدخل في الإدارة إلا بالقدر الذي يضمن عدم التقصير والإهمال من قبل المضارب، كما

تساعد على تنمية الحرف والمهن وتنمية معارف الإدارة والتسيير بالمجتمع خاصة المضاربة المنتهية بالتمليك .

ب- دراسة دقيقة للمشروع :

إن التمويل بالمضاربة لا يُمنَح للمضارب إلا بعد دراسة دقيقة لطالب التمويل والمشروع من كل النواحي حتى تتبين كفاءة العميل من جهة وجدوى المشروع والربح من جهة أخرى .

ت- ترشيد التكاليف

إن عائد المضارب وصاحب رأس المال في عملية التمويل بالمضاربة هو نسبة محددة من الربح، أما في حالة الخسارة فيتحملها صاحب رأس المال وحده ما لم يثبت تقصير المضارب في ذلك، في حين المضارب يخسر عمله وجهده. هذا ما يدفع بالمضارب إلى ترشيد التكاليف محاولا تخفيضها إلى أدنى حد ممكن حتى يتمكن من تحقيق أكبر ربح. هذا الترشيد تزيد أهميته لدى الحرفيين وأصحاب المشروعات الصغرى والمتوسطة حتى يضمنوا على الأقل مقدار من الربح لأنهم في الغالب لا يقومون بالعديد من الأنشطة ويصبون كل اهتمامهم على نشاطهم على العكس بالنسبة للمشروعات الكبرى التي تقوم بالعديد من الأنشطة والعمليات الاستثمارية. .

4 : تجربة ليبيا في تنفيذ اليات التمويل الحديثة للمشروعات الصغرى والمتوسطة - مصرف الواحة

المصارف الإسلامية عليها مسؤوليات اقتصادية واجتماعية – مع الأخذ بالاعتبار الصعوبات التي تواجهها هذه المصارف - فالمصارف الإسلامية وسيلة هامة لتصحيح وظيفة رأس المال بأنه ذا وظيفة جماعية واجتماعية خادماً للمصالح وليس سيداً متحكماً، والعمل عنصر مصدراً للكسب وليس رأس المال هو مصدر الكسب الرئيسي على أن يتم تشغيل واستثمار رأس المال حسب الأصول والقواعد الشرعية الهامة مثل قاعدة لا ضرر ولا ضرار، وقاعدة الغنم بالغرم. تأسس مصرف الواحة استنادا لقرار مجلس ادارة مصرف ليبيا المركزي رقم 46 لسنة 2005م، وذلك في شكل شركة مساهمة ليبية وتكون اسهمها مملوكة بالكامل لمصرف الساحل والصحراء للاستثمار والتجارة وبمبلغ

راس مال المصرف 150.000.000د.ل (مئة وخمسون مليون دينار ليبي) . (الواحة،2019).

وقد بدأ المصرف في مزاولة أعماله بتاريخ 2006/6/30م، ومقره الرئيسي في طرابلس ولديه اربعة عشر فرعاً وبصدد افتتاح فروع جديدة في مختلف انحاء البلاد، حيث ان عدد الفروع التي تقدم خدمات اسلامية تسعة فرعاً، وفي أطار تحويل باقي الفروع التقليدية الي فروع تقدم خدمات اسلامية، وللمصرف كذلك شبكة من المراسلين على مستوى العالم كما ان المصرف يقدم خدماته المصرفية المتنوعة عبرفروعه لجميع الزبائن من أفراد و تشاركيات وشركات ومؤسسات والجهات العامة والخاصة. لتطبيق القانون رقم (46) لسنة2012م بتعديل بعض أحكام القانون رقم (1) لسنة 2005م بشأن المصارف و أضافة فصل خاص بالصيرفة الاسلامية . حيث جاء في الفصل الرابع :أحكام خاصة بالصيرفة الاسلامية في المادة المائة مكررة حيث اوضح بان فروع الصيرفة الاسلامية هي الفروع الاسلامية التي يعتمدها مصرف تقليدي، لمارسة أنشطة الصيرفة الاسلامية ،مع مراعاة ان يكون لهذه الفروع مركز مالي مستقل عن المصرف الأم، وان تكون تابعة لإدارة خاصة بالصيرفة الاسلامية . يجوز للمصارف المرخص لها بممارسة أنشطة الصيرفة الإسلامية، وللمصرف القيام بالعمليات المصرفية المتنوعة والتي من بينها القيام بعمليات التمويل للأنشطة الاقتصادية، بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الاسلامية، وذلك باستخدام العقود الشرعية، المضاربة، والمشاركة، وبيع المرابحة،وبيع السلم، والاستصناع، والإجارة التشغيلية، والاجارة المنتهية بالتمليك، وغيرها من صيغ العقود التكميلية، التي تقترحها هيئات الرقابة الشرعية بالمصارف وتوافق عليها الهيئة المركزية للرقابة الشرعية والقيام بأعمال مصرفية أخري من أعمال الصيرفة الاسلامية التي يسمح بها مجلس ادارة مصرف ليبيا المركزي بناء على اقتراح الهيئة المركزية للرقابة الشرعية .

حيث قام مصرف الواحة بتمويل اصحاب المشروعات الصغرى والمتوسطة عن طريق فروعه التي تقدم خدمات اسلامية عن طريق استخدام مجموعة أساليب وصيغ عمليات التمويل والاستثمار المتوافقة مع احكام الشريعة الاسلامية كما هي واضحه في

الجداول، وهي في شكل بيانات ربع سنوي، الا ان بعض الفروع تم افتتاحها حديثاً ولم تقوم بعمليات التمويل والاستثمار.

جدول يوضح قيمة التمويلات لفروع مصرف الواحة التي تقدم الخدمات الاسلامية في 2021/1/31م

الفرع	الخصوم الايداعية	قيمة التمويلات
مصراته	35،340،143.399	20،132،173.740
زليتن	33،364،084.684	685،794.471
الزويتينه	3،674،595.245	128،457.000
ذات العماد	76،698344.620،	10،932،760.875
الرجبان	2،351،671.584	
تاجوراء	65،958،796.488	3،557،661.949
الاجمالي	217،387،636.020	35،545،739.035

جدول يوضح قيمة التمويلات لفروع مصرف الواحة التي تقدم الخدمات الاسلامية في 2021/2/28م

الفرع	الخصوم الايداعية	قيمة التمويلات
مصراته	35،340،143.399	20،132،173.740
زليتن	33،364،084.680	
الزويتينه	3،638،975.570	2،014،057.000
ذات العماد	90،319،145،767	11،482،521.720
الرجبان	1،773،006.525	
تاجوراء	15،992،293.316	3،516،040.280
الاجمالي	180،427،649.257	37،144،792.740

المصدر/ تقارير ادارة الصيرفة الاسلامية - مصرف الواحة

جدول يوضح قيمة التمويلات لفروع مصرف الواحة التي تقدم الخدمات الاسلامية في 2021/3/31م

الفرع	الخصوم الايداعية	قيمة التمويلات
مصراته	51،246،690.675	22،401،233.447
زليتن	24،906،580.034	1،500،116.231
الزويتينه	3،527،492.859	818،601.039
ذات العماد	80،560،899.181	13،201،756.609
الرجبان	1،731،856.557	
تاجوراء	82،441،398.551	21،270،992.308
ترهونة	161،109.153	
جنزور	36،495.566	
الاجمالي	244،612،522.576	59،192،699.634

جدول يوضح قيمة التمويلات لفروع مصرف الواحة التي تقدم الخدمات الاسلامية في 2021/4/30م

الفرع	الخصوم الايداعية	قيمة التمويلات
مصراته	60،185،948.878	25،828،196.779
زليتن	27،310،522.335	1،202،302.880
الزويتينه	3،156،178.930	1،807،436.060
ذات العماد	79،743،940.564	14،255،089.970
الرجبان	1،789،080.908	
تاجوراء	37،623،465.281	22،512،561.698
ترهونة	281،930.896	
جنزور	235،619.450	
الإجمالي	210،326،687.242	65،605،587.387

المصدر / تقارير ادارة الصيرفة الاسلامية - مصرف الواحة

يتبين من خلال البيانات والمعلومات التي تم الحصول عليها من ادارة مصرف الواحة المبينة في الجداول اعلاه بأن التمويلات التي تحصل عليها أصحاب المشروعات الصغرى والمتوسطة كانت في عدة أنشطة اقتصادية منها زراعية وصناعية وأنشطة

خدمية في مجال الصحة ....وغيرها، كان ذلك وفق آليات التمويل الحديثة التي تتوافق مع أحكام الشريعة الاسلامية عن طريق فروع المصرف التي تقدم خدمات إسلامية، كل حسب قدرته على عمليات التمويل والاستثمار، وان تكون حسب التعليمات والسياسات الموضوعة من قبل مصرف ليبيا المركزي، والمعيار الشرعي المنظم لكل صيغة من صيغ التمويل والاستثمار، حيث كان الجزء الاكبر يتمثل في استخدام صيغة المرابحة للأمراء بالشراء، وذلك لتلبية طلبات واحتياجات أصحاب المشروعات الصغرى والمتوسطة من مواد خام ومعدات والات لتطوير وتوسيع المشروعات الاستثمارية حيث كان اغلبها في النشاط الصناعة بالتحديد، وحسب تعليمات مصرف ليبيا المركزي بان تكون عملية التمويل بصيغة المرابحة لا تتجاوز مبلغ 2مليون دينار للمشروع الواحد، وايضا فقد تم استخدام صيغ أخري لعمليات التمويل والاستثمار منها صيغ المشاركة وصيغ السلم، على حسب طبيعة ونوع النشاط الاستثماري لأصحاب المشروعات الصغرى والمتوسطة، ولما لها من دور كبير وذلك من خلال الإسهام في التنمية المستدامة، فقد يؤسس المشروع الصغير في نطاق حي سكني أو في المدينة، أو في قرية في الريف وبالتالي فإن آثار المشروع الصغير تكون واضحة جداً في النسيج الاجتماعي والاقتصادي المحلي (علام،2000: 22).

وايضاً للمشروعات الصغرى والمتوسطة مرونة وقابلية لتكيف في مواجهة الظروف غير الطبيعية خاصة في أوقات الانكماش الاقتصادي وهذا ما تعجز عنه المشروعات الكبيرة والعملاقة .(كاسب،كمال الدين،2007: 13-14).

ولما لتنوع صيغ عمليات التمويل والاستثمار لكي تتناسب مع طبيعة ونوع النشاط الاستثمار الاستثماري لأصحاب المشروعات الصغرى والمتوسطة من أهمية كبيرة، وذلك لخلق سلع وخدمات متنوعة تلبي احتياجات أفراد المجتمع، والمساهمة في القضاء على بعض الظواهر السلبية داخل المجتمع منها ظاهرة التضخم وظاهرة البطالة، وامكانية ان تؤسس المشروعات الصغرى في إطار عائلي أو قرابة أو في إطار أصدقاء أو جيران وبالتالي فهي ترفع من درجة التضامن والتكافل الاجتماعي، إلى جانب منحها فرص عمل لهؤلاء الأقارب وخاصة الشباب منهم . (الحوات،2007: 5) .

والاعتماد على الدخل الشخصي في التعامل مع العاملين . (لبيب،2004: 22).

حيث يتضح بان للمشروعات الصغرى والمتوسطة القدرة على التوافق مع الوضع الاقتصادي الجديد، الذي يتطلب سرعة الاستجابة لمتغيرات السوق وحركة العرض والطلب، والواضح أن المشروعات الصغرى و المتوسطة لها قدرة أكبر على النمو والتطور من المشروعات والشركات الكبيرة ذات الهياكل المتضخمة، فحداثة سن وخبرة الشباب قد لا تساعدهم على إنشاء المؤسسات الكبرى كما ينقصهم رأس المال اللازم لذلك، وسيكون للمصارف دور كبير من خلال تعدد وتنوع المنتجات الاسلامية التي تتوافق مع أحكام الشريعة الاسلامية وأساليب وصيغ التمويل والاستثمار الحديثة لتلبية رغبات أصحاب المشروعات الصغرى والمتوسطة ويكون ذلك علي حسب نوع وطبيعة النشاط .

نتائج الدراسة

بعد الاطلاع على ما تم الحصول عليه من بيانات ومعلومات تاريخية عن المشروعات الصغرى والمتوسطة وعلى آليات التمويل الحديثة لها، وما تم التعرف علية من أساليب وصيغ لعمليات التمويل والاستثمار ومدى تناسبها لأصحاب المشروعات الصغرى والمتوسطة حيث تبين بأن هناك فرص كثيرة وأساليب ومنتجات اسلامية متنوعة تتوافق مع احكام الشريعة الاسلامية لتمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة، حيث يتطلب الامر إتباع مجموعة من الاشياء التي سوف تودي إلى دعم وتطوير المشروعات ما يلي :

1. تفعيل صناديق الاستثمار التي تم اعدادها بان تكون في شكل دراع مالي وفني للمشروعات الصغرى والمتوسطة وصدرت لها قرارات انشاء بالخصوص.
2. تبين من خلال الاساليب الحديثة التي تم استخدامها لم تكن متنوعه رغم وجود عدة أساليب حديثة تتمثل في المدينات والمشاركات، وهذا ما يدل على نقص الثقافة المصرفية الاسلامية وتغلغل الثقافة البنكية التقليدية لدى بعض الموظفين انخرطوا في العمل المصرفي الإسلامي، وبقيت أساليب العمل التقليدي مترسبة فيهم.
3. يتضح من خلال تاريخ العمل المصرفي الاسلامي بالقوانين والتشريعات الاسلامية المنظمة لذلك من قبل مصرف ليبيا المركزي لم يكن هناك ثقافة موجهة للجمهور

بالتثقيف المصرفي الاسلامي، تعنى بتفسـيـر ما يثير ظاهرة الريبة والإشكالات الشـرعية عند المتعاملين، بحيث يرشـح لهم طبيعة الخلاف، ويفسـر المبهم، ويوضح الغامض.

4. تقديم الإعفاء للمشروعات الصغرى والمتوسطة من الضرائب على الدخل والضرائب المقررة على المشتريات من مستلزمات الإنتاج، ومنح الإعانات والأراضي وتوفير المعدات وخدمات الماء والكهرباء بأسعار مدعمة.
5. الاهتمام والتواصل مع كافة الجهات ذات الصلة بالمشروعات الصغرى والمتوسطة، مراكز تنمية الاعمال، وحاضنات الاعمال المتنوعة.
6. عقد ندوات علمية متخصصة تجمع بين المختصين في الفقه الاسلامي والاقتصاد لتطوير العمل وتلافي التقصير.
7. للمشروعات الصغرى والمتوسطة دورا كبير في المساهمة في القضاء على الظواهر الاقتصادية منها ظاهرة البطالة والتضخم و.....غيرها .

مقترحات وتوصيات الدراسة :

عملاً بالنتائج التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة نوصى بالمقترحات التالية :

1- إنشاء هيئة مستقلة لإقامة وتنمية المشروعات الصغرى والمتوسطة تكون مهمتها تقديم الدعم المالي والفني لضمان هذه المشروعات وذلك من خلال تفعيل صناديق الاستثمار التي صدرت لها قرارات انشاء بالخصوص لمساعدة اصحاب المشروعات في إجراء دراسات الجدوى الاقتصادية اللازمة وتقديم كافة المساعدات سواء الفنية أو التمويلية لهذه المشروعات .

2- استخدام اسلوب الهندسة المالية، لتكييف آليات التمويل الحديثة والدعم اللازم من خلال رفع ثقافة الموظفين ومعرفة كيفية تنوع المنتجات لتتناسب مع المشروعات الصغرى والمتوسطة، على حسب نوع وطبيعة نشاط المشروع، وتفعيل دور وحدات التمويل والاستثمار للمشروعات الصغرى والمتوسطة بالمصارف حسب تعليمات ومنشورات مصرف ليبيا المركزي .

3- نشر الوعي المصرفي فيما يخص آليات التمويل الحديثة المتوافقة مع احكام الشريعة الاسلامية، التي تتناسب مع نوع وطبيعة نشاط المشروع، وتوضيح ما يثيرظاهرة الريبة والا شكالات الشرعية .مما يتطلب الامر توعية دائمة للموظفين في المصارف بأحكام الحلال والحرام، والمعاملات الاسلامية وضوابطها.

4- الحصول على بعض الإعفاءات الضريبية لمدة مناسبة لكافة العمليات الانتاجية والخدمية لأصحاب المشروعات الصغرى والمتوسطة .

5- قيام الجهات المختصة بشؤون المشروعات الصغرى والمتوسطة بالتوسع في توجيه وتقديم المعونات الفنية التي تحتاجها المشروعات الصغرى والمتوسطة القائمة لرفع كفاءتها وقدراتها، ويكون ذلك من خلال حاضنات ومراكز تنمية الاعمال والربط مع الجامعات في ذلك.

6- منح مزايا تفضيلية من قبل الدولة للمشروعات الصغرى والمتوسطة والتي تقوم بالتصدير سوى من الناحية التمويلية أو الضريبية .

7- أعداد الدراسات الازمة لمعرفة وايضاح دور تلك المشروعات في مساهمتها في الناتج القومي الاجمالي والقضاء على بعض الظواهر الاقتصادية منها ظاهرة البطالة، التضخم، وايضا تخفيف العب على ميزان المدفوعات وتحسين الميزان التجاري، ومدى قدرتها على خلق سلع وخدمات داخل المجتمع .

قائمة المراجع :

1. الجعب نافد، (2011)، **دور الشباب في عصر العولمة**، وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية ،رفح، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر الشباب ثقافة الأمس وفكر المستقبل .
2. الحوات علي، (2007)، **مشروعات الشباب الصغرى والاندماج في التنمية وسوق العمل** " : تجربة ليبيا " : ندوة قومية حول المشروعات الصغيرة والمتوسطة كخيار للحد من البطالة ومستقبل الشباب في البلدان العربية .
3. السيد فتحي عبده" ، (2005)،**الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية**،مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الاسكندرية .
4. الحمود فهد بن صالح،(2011)،**التبادل المالي بين المصارف الإسلامية والمصارف الأخرى**، دراسة فقهية اقتصادية تطبيقية، دار كنوز أشبيليا، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى.
5. الهيتي عبد الرزاق رحيم، (1998)،**المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق**، دار اسامة للنشر، الأردن، عمان،ط1 .
6. الخوجة عزالدين،(1998)،**أدوات الاستثمار الاسلامي**، معهد الادارة الاردني .
7. المالقي عائشة الشرقاوي، (2000)،**البنوك الإسلامية التجرية بين الفقه والقانون والتطبيق**، الطبعة الأولى، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المملكة المغربية.
8. الجزار جعفر، (1998)،**البنوك في العالم**، معهد الادارة الاردني.
9. البعلي عبدالحميد محمود،(1999)، أساسيات العمل المصرفي الاسلامي، واقع والافاق .
10. المصري رفيق يونس،(2012)،**التمويل الاسلامي**،دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى.
11. حمودة سامي حسن، (1988) **صيغ التمويل الإسلامي** (مزايا وعقبات)، مجلة البنوك الاسلامية العدد 63.
12. سمير علام سمير، (2000)،إدارة **المشروعات الصناعية الصغرى**: النشر والطبع جامعة القاهرة : كلية الزراعة.

13. كاسب سيد، جمال كمال الدين،(2007) **المشروعات الصغيرة الفرص والتحديات**،مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، ط1.

14. كنجو عبود كنجو،(2007)،**استراتيجية الاستثمار والتمويل في المشروعات الصغيرة**، المؤتمر العلمي الخامس، جامعة فيلادلفيا .

15. .مروة أحمد، نسيم برهم (2008)،**الريادة وإدارة المشروعات الصغرى** : جامعة القدس المفتوحة / الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات ط 1.

16. مشهور أميرة عبداللطيف،(1999) **الاستثمار في الاقتصاد الاسلامي**، مكتبة مدبولي، القاهرة .

17. هالة محمد لبيب، (2004)**إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي**،النشر والطبع المنظمة العربية للتنمية الإدارية،القاهرة، ط1.

18. يوسف محمد عبدالحميد عبدالفتاح،(2007)،**العلاقة بين استخدام برنامج تدريبي وتحقيق التنمية المهنية للأخصائيين الاجتماعيين العاملين بالمدن الجامعية**، بحث في المؤتمر العلمي السادس عشر، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، المجلد الأول.

الدوريات :

- التقرير السنوي، مصرف الواحة، 2019م .
- تقارير ادارة الصيرفة الاسلامية، مصرف الواحة، 2021 م .
- أمانة اللجنة الشعبية العامة "سابقا"، قرار رقم (109) لسنة 2006م بشأن صندوق التشغيل .
- الخطة الدولية 2030 برنامج الامم المتحدة، أهداف التنمية المستدامة، الهدف رقم (1) .
- القانون رقم (1) لسنة 2005م بشأن المصارف المعدل بالقانون رقم (46) لسنة 2012م .
- أمانة اللجنة الشعبية العامة سابقاً قرار رقم (3) لسنة 2007 بإنشاء المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي .

- أمانة اللجنة الشعبية العامة سابقا قرار رقم (845) لسنة 2007 بإنشاء البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى .
- أمانة اللجنة الشعبية العامة سابقا قرار رقم (6) لسنة 2008 بإعادة تنظيم البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى.
- أمانة اللجنة الشعبية العامة سابقا قرار رقم (20) لسنة 2005 بتقرير بعض الأحكام في شأن الإقراض.
- تقارير متنوعة، ادارة الصيرفة الاسلامية، مصرف الواحة، 2021 م.
- قرار مجمع الفقه الاسلامي، دورته الخامسة، الكويت، 1988م .
- شبكة قوانين الشرق، العدد13، رقم الصفحة 760، القانون رقم (1) لسنة 2005م بشأن المصارف المعدل بالقانون رقم (46) لسنة 2012م .

اللغة الانجليزية :

1. "Business management"،www.Businessdictionary.com، Retrieved 21-10-2019. Edited.
2. Entrepreneurship"، www.businessdictionary.com، Retrieved 21-10-2019. Edited
3. Corporate Entrepreneurship and its Importance in Large Companies(3) "
4. www.Businessdictionary.com، Retrieved 21-10-2019. Edited.
5. Business Majors: Entrepreneurship"، www.thoughtco.com، Retrieved 21-10-2019. Edited.
6. Transforming our world: the 2030 Agenda for Sustainable Development"
7. United Nations – Sustainable Development knowledge platform.
8. The Problem with Saving the World | Jacobin".www.jacobinmag.com.

المعوقات والمخاطر التي تواجه المصارف الاسلامية الليبية في دعم المشروعات الصغرى والمتوسطة

د. فـــؤاد المهدي حسين [4]

مبروكة عبدالجواد النعاس

Abstract

This study aims to identify the most important obstacles and risk facing Islamic banks in financing small and medium-sized enterprises to enhance their role in the economic and social development by contributing to increase lab our force rates and increasing the growth of GDP in Libya. The researcher made a descriptive analytical study. The population of the study consists of Libyan Islamic banks namely: Libyan Islamic Bank، Yaqeen Bank، Nuran Bank، and Andalus Bank. The study concluded that there is a existence of obstacles facing Libyan Islamic banks in financing small and medium enterprises. and the high level risks leads to the reluctance of Libyan Islamic banks to finance small and medium enterprises.

ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أهم المعوقات والمخاطر التي تقف حائلا أمام المصارف الاسلامية في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة للنهوض بدورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال المساهمة في زيادة معدلات تشغيل الايدي العاملة وزيادة نمو الناتج المحلي الاجمالي في ليبيا. قام الباحثان بدراسة وصفية تحليلية. يتكون

[4] أستاذ مساعد بقسم المحاسبة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة الزيتونة

مجتمع الدراسة من المصارف الإسلامية الليبية وهي: المصرف الإسلامي الليبي، ومصرف اليقين، ومصرف النوران، ومصرف الأندلس. خلصت الدراسة إلى وجود معوقات تواجه المصارف الإسلامية الليبية في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة، وكذلك إرتفاع حجم المخاطر يؤدي إلى إحجام المصارف الإسلامية الليبية عن تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة.

الكلمات المفتاحية: المصارف الاسلامية، المشروعات الصغرى والمتوسطة

1. الإطار العام للدراسة

1.1 المقدمة:

تعد ليبيا من الدول الريعية التي تعتمد على مصدر وحيد للدخل وهو النفط، فخلال العقود الماضية لم تولِ الدول اهتماماً كبيراً بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتي تلعب دوراً أساسياً في اقتصاد الدول النامية والمتقدمة على حدٍ سواء، وهذا ما حذى بكثير من الدول المتقدمة إلى دعم وتشجيع هذه المشروعات لما لها من دور محوري في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي وقدرتها على توليد الوظائف بمعدلات كبيرة وتكلفة رأسمالية قلية وبالتالي تؤدي إلى القضاء على مشكلة البطالة وخاصة في الدول النامية (إنبية وعبدالسلام،2020 ؛اجبارة واجبارة، 2016؛ شامية، 2016). وتزامننا مع المنشور رقم (1) لعام 2020م الصادر عن مصرف ليبيا المركزي بشأن إنشاء ترتيب إداري بالمصارف لتمويل المشروعات متناهية الصغر والصغرى والمتوسطة والذي يبرهن على أهمية دعم هذه المشروعات لتؤدي دورها في الاقتصاد الليبي، ومنذ صدور القانون رقم (1) لسنة 2013 بمنع المعاملات الربوية في المصارف الليبية أصبح من الضروري البحث عن وسائل وأدوات تمويل جديدة تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية لتمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة.

2.1 مشكلة الدراسة:

إن المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا تعاني من عدة مشكلات تحد من انتشارها وتهدد استمرارها، منها صعوبة الحصول على التمويل من القنوات الرسمية التقليدية، كذلك المنافسة الخارجية، وصعوبة تسويق منتجاتها، ونقص الخبرة الإدارية والفنية لأصحاب هذه المشروعات، وضعف الدارسات الفنية (سويكر، 2009؛ اجبارة واجبارة، 2016؛ عبدالله، 2016). وبالتالي هناك الكثير من المعوقات والمخاطر تواجه المصارف الإسلامية في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة، وهذا ما أدى إلى ضعف اقبال المصارف الاسلامية في ليبيا على تمويل هذه المشروعات نظرا للارتفاع حجم المخاطر، خاصةً في ضل الظروف التي تمر بها ليبيا وبالتالي فإن أسئلة الدراسة تتمثل في:

- هل توجد معوقات تواجه المشروعات الصغرى والمتوسطة في الحصول على التمويل المطلوب في ليبيا؟
- هل أرتفاع حجم المخاطر يؤدي إلى ضعف إقبال المصارف على تمويل المشروعات الصغري؟

3.1 أهداف الدراسة:- إن الأهداف المرغوبة من هذه الدراسة تتمحور حول:

- بيان أهم المعوقات التي تواجه المصارف الإسلامية الليبية في تقديم التمويل اللازم، على جانب ما يواجهه أصحاب المشروعات من حيث الحصول على التمويل المطلوب.
- التعرف على المخاطر التي تؤدي إلى إحجام المصارف على تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة.

4.1 فرضيات الدراسة:

في ضوء مشكلة الدراسة وأسئلتها تسعى هذه الدراسة لاختبار الفرضيات التالية:

- لا توجد معوقات تواجه المصارف الإسلامية الليبية في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة.
- لاتوجد مخاطر مرتفعة تؤدي إلى ضعف تمويل المصارف الإسلامية للمشروعات الصغرى والمتوسطة.

5.1 أهمية الدراسة:

تلعب المشروعات الصغرى والمتوسطة دوراً بارزاً وهاماً في تطوير كافة جوانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتي تمثل بدروها مقياس تقدم الشعوب أو تأخرها، لهذا جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على المشاكل والمعوقات والمخاطر التي تواجه المنشآت في الحصول على التمويل اللازم من المصارف الإسلامية، وبالتالي فإن هناك حاجة ماسة إلى إجراء دراسات وبحوث لتقويم هذه التجربة ومحاولة تحديد أهم التحديات والمخاطر التي تواجهها.

6.1 مجتمع البحث:

يتكون مجتمع الدراسة من القطاع المصرفي في ليبيا وعينة الدراسة من المصارف الاسلامية في ليبيا وهي: المصرف الليبي الإسلامي ومصرف اليقين الإسلامي ومصرف النوران ومصرف الأندلس الإسلامي.

7.1 حدود البحث:

الحدود الزمانية : في الفترة من شهر 1/ 2021 الى 5/ 2021م.

8.1 منهجية البحث:

اعتمد الباحثان في هذه الدارسة على المنهج الوصفي التحليلي، بحيث يغطّى الإطار النظري بالرجوع إلى الكتب والأبحاث والمقالات العلمية بالإضافة إلى الرسائل العلمية التي تخص موضوع الدارسة، ويغطّى الجانب العملي من خلال استخدام الاستبانة في عملية جمع البيانات لاختبار فرضيات الدراسة وإنجاز أهدافها والوصول إلى النتائج والتوصيات.

9.1 الدراسات السابقة ذات الصلة:

1.9.1 دراسة إنبية وعبدالسلام (2020) بعنوان " أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع الإشارة الى تجارب بعض الدول".

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح أهمية النهوض بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة بالنسبة للاقتصاد والمجتمع الليبي، و بيان تجارب بعض الدول والوسائل والطرق التي انتهجتها لإنجاحها والاستفادة منها وإمكانية تطبيقها في الواقع الليبي. إنتهجت الدراسة الأسلوب الوصفي التحليلي لعرض أدبيات الدراسة معتمدة على المارجع والدوريات والتقارير الإحصائية المحلية والدولية وذلك لبيان أهمية هذا القطاع بالنسبة للاقتصاد والمجتمع، وأيضا تستخدم المنهج المقارن بيان تجارب بعض الدول من حيث اهتمامها بهذا القطاع ومدى نجاحه وبالتالي مساهمته في التنمية الاقتصادية. من أهم النتائج والتوصيات أنه يجب تحديد مفهوم هذا القطاع بشكل دقيق ومحدد، و أنه يجب على الدولة ان تهيئ المناخ الملائم من خلال سن التشريعات والقوانين المنظمة لعمل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وأيضا توفير مؤسسات مالية أو حث القائم منها على تمويل هذه المشاريع، وتأسيس مؤسسات داعمة لعمل هذه المشروعات لتقديم اللازم لضمان نجاحها.

2.9.1 دراسة باكر(2017) بعنوان "دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة حالة البنك الوطني الجزائري".

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة المصارف في تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة في الجزائر عبر دراسة حالة أحد المصارف الجزائرية، وقد توصلت الدراسة إلى حيوية وأهمية هذه المشروعات على المستوى الاقتصادي الجزائري الأمر الذي أدى إلى ارتفاع وتيرة التمويلات المقدمة لهذا القطاع، وقد صاحب ذالك زيادة في قيمة الضمانات المطلوبة من المصارف لاسترجاع هذه التمويلات وقد انتهت الدراسة إلى ضرورة تدعيم دور صناديق ضمان القروض، وإعفاء المشروعات الصغرى والمتوسطة في بداية

نشاطها من تقديم الضمانات، ومنح المصارف المشاركة في تمويلها اعفاءات ضريبية تدعيماً وتشجيعاً لها على المضي قدماً في تقديم تمويلاتها للمشاريع الصغرى والمتوسطة.

3.9.1 دراسة الجويفل (2013) بعنوان "دور البنوك الإسلامية في تمويل المنشآت الأردنية الصغيرة والمتوسطة الحجم"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور المصارف الإسلامية في تمويل المشروعات الأردنية الصغيرة والمتوسطة الحجم، واتبع الباحث في هذه الدراسة الأسلوب الوصفي التحليلي، وقد تم التوصل إلى النتائج التالية: يوجد دور للمصارف الإسلامية في تمويل المشاريع الصغرى والمتوسطة الحجم، ووجود مجموعة من المعوقات التي تواجه المصارف الإسلامية في تمويل المشاريع الصغرى والمتوسطة الحجم. ومن أهم التوصيات التي توصل إليها الباحث هي أن الاستقرار الأمني والاقتصادي والسياسي عامل أساسي في نجاح أداء المصارف عموماً والمصارف الإسلامية خصوصاً، وعلى السلطات المختصة المساهمة في إنجاح المصارف الإسلامية لما لتلك المؤسسات من تأثير كبير في تجميع المدخرات وإيجاد البديل المحلي لتمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة الحجم، وعلى المصارف الاهتمام بالتخطيط ودعم دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع المتوقع تمويلها بالمشاركة، وهذا يحتاج استراتيجية تقتضي بالتحول من المرابحة إلى المضاربة والمشاركة، ويجب أن تكون الصيغ التي يتم اعتمادها للمشاركة وللمضاربة واضحة التطبيق العلمي، بعيدا عن الكتابة النظرية المجردة والغامضة.

4.9.1 دراسة حناش (2013) بعنوان "البنوك الإسلامية ودورها في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة ببنك البركة فرع قسنطينة"

تعالج هذه المذكرة موضوع المصارف الإسلامية ودورها في تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة بهدف معرفة مدى نجاحها في القيام بهذه الوظيفة، وقد توصلت الباحثة إلى نتائج أهمها أن المصارف الإسلامية في الجزائر تتسم بالإيجابية والتنموية الاجتماعية والاستثمارية بهدف تحقيق التوازن بين الربحية المحققة لديها وتكافل المجتمع الإسلامي، وتوصلت أيضاً إلى وجود مجموعة متنوعة من صيغ التمويل للمشاريع

الصغرى والمتوسطة تتمثل في المشاركات بأنواعها والبيوع بأشكالها والإيجارات، وبالتالي وضعت الباحثة توصيات لعل أبرزها تكمن في ضرورة التزام المصارف الإسلامية بالقواعد والضوابط المصرفية السليمة وخاصة فيما يتعلق بالملاءة المصرفية وقوة رأس المال وأهمية سن تشريعات ومبادئ وقواعد تنظيمية تأخذ بعين الاعتبار خصائص المصارف الإسلامية، كما لابد من توحيد أدوات وطرق العمل المصرفي الإسلامي وأساليب إدارتها.

5.9.1 دراسة الحكيم (2003) بعنوان "دور المصارف الإسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة، دراسة لدور العقود الاسلامية في التمويل "

ولقد هدفت هذه الدراسة إلى استعراض العقود التي تجريها المصارف الإسلامية والتي تتناسب مع المشروعات الصغرى، وتوضيح الفرق بين الصيغ الإسلامية والربوية، وبيان مدى أهمية التمويل وفق هذه العقود، ولقد توصلت هذه الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها أن لجوء المشروعات الصغرى إلى سد احتياجاتها التمويلية من خلال الصيغ التي تقدمها المصارف الإسلامية أفضل من لجوئها إلى التمويل بالصيغ الربوية التي تقدمها المصارف التجارية، وذالك لما يتوفر في الصيغ الإسلامية من الاستقرار والمرونة وتحقيق الأرباح للمشروعات الصغرى، حيث ركزت هذه الدراسة على أهمية دور العقود الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغرى، وكذا دور المصارف الإسلامية في تمويل هذه المشاريع باعتباره من أهم مصادر التمويل الاستثماري، وتقييم أهم الصيغ المستخدمة في التمويل ومدى كفاءتها مع التركيز على الصيغ الأكثر ملائمة للمشروعات الصغرى و المتوسطة.

9.1 التعليق على الدراسات السابقة:

لاحظ الباحثان تنوع الدراسات التي تمت على المصارف الإسلامية وتأثيرها على المشاريع الصغرى والمتوسطة من عدة زوايا وفي عدة فترات زمنية مختلفة وعدة بلدان كالأردن واليمن والجزائر، ومن منظور اقتصادي وآخر اجتماعي أو شرعي، أما بالنسبة لليبيا فقد اقتصرت هذه الدراسات على منشورات علمية موجزة ومقتضبة، وعلى هذا الأساس جاءت هذه الدراسة استكمالا لما سبق و تطبيقاً له ميدانياً على مصارف إسلامية ليبية ولعل هذا ما يميز هذه الدراسة عن مثيلاتها.

2. الجانب النظري للدراسة

1.2 مفهوم المؤسسات الصغرى والمتوسطة:

أصبحت المؤسسات الصغرى والمتوسطة في الآونة الأخيرة تلقى اهتماماً عالمياً نظراً لما تقدمه من فرص عمل وتحسين الدخل، وقد سعت كافة الجهات الحكومية والمنظمات الغيرحكومية، والقطاع الخاص إلى توفيرالبنية التحتية للمؤسسات الصغرى والمتوسطة كي تنمو وتزدهر، ويسعى معظم الباحثين لإيجاد مفهوم دقيق، لذلك لا يمكن تحديد تعريف معين لها استنداً لمعيار واحد، حيث يعكس هذا التنوع في المعايير تعدد الخصائص التي تتميز بها المؤسسات الصغرى والمتوسطة، الأمر الذي أدى إلى اختلاف التعاريف بين الدول (حناش،2013،ص22).

2.2 تعريف المؤسسات الصغرى والمتوسطة:

صعوبة تعريف المؤسسات الصغرى والمتوسطة يرجع إلى التنوع الاقتصادي والقانوني للدول، وتبقى إشكالية تعريف هذا الصنف من المؤسسات رهينة معاييرها الحجمية، ويمكن إجمال صعوبات تعريف قطاع المؤسسات الصغرى والمتوسطة إلى مايلي :

1. **اختلاف مستويات النمو:** وخصوصاً بين الدول، فالمؤسسات الصغرى والمتوسطة في الدول الصناعية كالولايات المتحدة الأمريكية واليابان والمانيا تعتبر كبيرة في الدول النامية كالجزائر والأردن وليبيا مثلاً، كما أن شروط النمو الاقتصادي والاجتماعي تختلف من فترة لأخرى بالاضافة إلى أن المستوى التكنولوجي يحدد بدوره أحجام المؤسسات الاقتصادية ويعكس التفاوت في مستوى التطور الاقتصادي (دمدوم،2000،ص158).
2. **تنوع النشاط الاقتصادي:** يبقى تحديد حجم المؤسسة مرتبطة بطبيعة النشاط الذي تزاوله، حيث أن بعض الصناعات تعتمد على الكثافة في العمل، والبعض الآخر يمتاز بالكثافة في رأس المال، فعلى سبيل المثال تعريف مؤسسة متوسطة الحجم ذات طابع تجاري يختلف عن تعريف مؤسسة أخرى في نفس الحجم ولكن ذات طابع صناعي، لهذا من الصعب أمام اختلاف أوجه النشاط الاقتصادي إيجاد تعريف واحد

للمؤسسات الصغرى والمتوسطة يقوم على أساس عدد العمال (حسن،2002،ص15).

3. **تعدد فروع النشاط الاقتصادي:** يتفرع كل نشاط اقتصادي حسب طبيعته إلى عدد كبير من الفروع الاقتصادية، فينقسم النشاط التجاري مثلاً إلى التجارة بالجملة والتجارة بالتجزئة، أو إلى التجارة الداخلية والتجارة الخارجية، وينقسم النشاط الصناعي بدوره إلى مؤسسات الصناعة الاستخراجية والصناعة التحويلية وكل منها يضم عدد من الفروع الصناعية، منها المؤسسات الغذائية وصناعة الغزل والنسيج والمؤسسات الكيماوية وغيرها، وتختلف كل مؤسسة حسب فرع النشاط الذي تنتمي إليه، من حيث كثافة اليد العاملة وحجم الاستثمارات الذي يتطلبه نشاطها، فمؤسسة صغرى أو متوسطة تنشط في صناعة الحديد والصلب تختلف عن مؤسسة أخرى في الصناعات الغذائية أو المؤسسات النسيجية من حيث الحجم (عزيز،2011،ص76).

4. **تعدد الأطراف المعنية بها:** لقد تعددت تخصصات المهتمين بموضوع المؤسسات الصغرى والمتوسطة، بحيث نجد علماء الاقتصاد بالدرجة الأولى، علماء الإدارة، المستثمرين والحكومات التي تعتمد على مهارات المختصين في المجال القانوني (برنوطي،2005،17إلى 20).

في ليبيا عرفت وزارة الصناعة (2013) المشروعات الصغرى والمتوسطة على النحو التالي:

<u>المشروعات الصناعية الصغيرة (متناهية الصغر)</u>: هي المشروعات التي لا تزيد قيمة االاصول الثابتة فيها (الالات والمعدات) على 250،000 د.ل وعدد العمالة فيها لا يتجاوز 10 أفراد .

<u>المشروعات الصناعية الصغرى</u>: هي المشروعات التي لا تزيد قيمة الاصول الثابتة فيها(الالات والمعدات) على 1،000،000 د.ل وعدد العمالة فيها لا يتجاوز 50 فرد.

المشروعات الصناعية المتوسطة: هي المشروعات التي لا تزيد قيمة الأصول الثابتة فيها (الالات والمعدات) على 5.000'000 د.ل وعدد العمالة فيها لا تتجاوز 80 فرد.

3.2 الأهمية الاقتصادية للمشروعات الصغرى والمتوسطة:

تؤدي المشـروعات الصـغيرة والمتوسـطة دوراً هاماً في التنمية الاقتصـادية والاجتماعية في معظم دول العالم المتقدم والنامي على حد سـواء حيث تشـكل ما نسـبته 90% تقريباً من المنشـآت في العالم (عبد الله، 2016،ص154)، فمثلاً هناك حوالي 16 مليون شـركة صـغيرة أوروبية توفر أكثرمن 66% من جميع فرص العمل المتاحة في الدول الأوروبيـة، وفي اليـابـان يتم توظيف مـا يقـارب 73% من القوى العـاملـة الصـنـاعيـة في المشاريع الصغرى والمتوسطة التي تعمل في مجال الصناعة (شامية، 2016،ص6)، إلى جانب ذلك فإن المؤسـسـات الصـغرى والمتوسـطة تسـاهم في زيادة الدخل وتنويعه ورفع كفاءة اسـتخدام رأس المال لأن إدارة المشـروع مرتبطة مباشـرة بملاكه، مع امكانية الاشتراك في تغذية المشاريع الكبيرة بالمنتجات الوسيطة خاصة في الدول المتقدمة، وجدير بالذكر أن المؤسـسـات الصـغرى والمتوسـطة تكون منطلق للإصـلاح الاقتصـادي في الدول النامية (جويفل، 2013،ص21).

وتسـاهم المشـروعات الصـغرى والمتوسـطة في تعبئة المدخرات المحلية، وحسـن توظيفها حيث تعتبر أحد القنوات الهامة لتعبئة وجذب مدخرات الأفراد وتحويلها إلى اسـتثمارات منتجة بدل من الاحتفاظ بها جامدة نتيجة، وبما أن معظم تمويل هذه المشـروعات يعتبر تمويلاً ذاتياً فإن ذالك يؤدي إلى إنتشـار مثل هذه المشـروعات وتوسـيع قاعد الملكية في المجتمع وينعكس ذالك في شـكل زيادة الشـعور بالإنتماء والمسـاهمة في العمل والإنتاج (عبد الله، 2016،ص154).

كما تسـاعد هذه المشـاريع على زيادة الناتج القومي للدولة فإن الصـناعات الصـغيرة في الهند على سـبيل المثال توفر أعمال لحوالي 17 مليون موظف وعامل ينتجون

ما يعادل 107 مليار دولار أي بنسبة 10% من الناتج القومي في الاقتصاد الهندي، وتشكل المشـاريع الصـغيرة في اليابان ما يعادل 52% من الناتج الصناعي الياباني، (شـامية، 2016،ص6).

وتساهم المشاريع الصغرى والمتوسطة في تنمية الصادرات وتقليص الواردات وهذا يؤثر إيجاباً على ميزان المدفوعات، ففي بلدان شرق أسيا مثلاً تُقدر صادرات المشاريع الصغرى والمتوسطة فيها بحوالي 40% من مجموع الصادرات كما تساهم في زيادة القيمة المضـافة وبالتالي تزايد حصـتها في إجمالي الناتج الوطني الخام (أمين وعبد المجيد،2017،ص6).

أما في ليبيا فإن القطاع الخاص فيها بما في ذالك المشـاريع الصـغرى والمتوسـطة يعتبر صـغير للغاية ولا يشـكل سـوى 5% تقريبا من إجمالي الناتج المحلي وحوالي 14% من الوظائف (البرنامج الوطني،2016،ص25).

4.2 المشاكل والمعوقات التي تواجه المشاريع الصغرى والمتوسطة:

تعاني أي مؤسسة سواء كانت صغيرة أو متوسطة من مجموعة من المشاكل والعراقيل التي تعترض طريقها من بدايته وتتمثل في:

1 ـ المشاكل المالية:

تعاني المشروعات الصغرى والمتوسطة من صعوبة الحصول على التمويل من المصارف سواء الاسلامية أو التقليدية بسبب مايلي (القيسي،2015،ص27):

أ. إرتفاع المخاطر المصرفية المرتبطة بإقراض المشاريع الصغرى والمتوسطة، لارتفاع نسبة فشلها وقابليتها للتعثر بفعل التغيرات الاقتصادية التي يتعرض لها السوق .

ب. عدم قدرة هذه المشروعات على توفير الضمانات اللازمة للحصول على التمويل وهذه الضمانات تعتبر من أهم متطلبات الحصول على التمويل في المصارف.

ج. يؤدي إقراض المشروعات الصغرى والمتوسطة إلى إرتفاع التكاليف الإدارية مما يؤثر سلباً على أرباح المصرف.

د. تحيز المصارف لصالح المشروعات الكبيرة، حيث يوجد بينها في أغلب الأحوال روابط ومصالح مشتركة، وتأخذ هذه الروابط شكل الإدارة المشتركة والملكية المشتركة والصفقات المشتركة.

هـ. عدم وجود معاملة تفضيلية للمشروعات الصغرى والمتوسطة من المصارف سواء في سعر الفائدة أو نسبة الربح أو مدة السداد، إضافة إلى ضعف خبرة المنشات الصغر والمتوسطة في مجال إدارة الأعمال، وعدم الدراية الكافية بأساليب التسويق، وعدم سلامة الهيكل التمويلي لهذه المشروعات مما يجعل رأس المال المدفوع الظاهر في الميزانية ضئيلًا تحسباً للمساءلة الضريبية.

2. المشاكل الإدارية:

تواجه المؤسسات الصغرى والمتوسطة الكثير من المشاكل الإدارية، نوجز أهمها فيما يلي (جواد،2007،ص102-103):

أ. صعوبة اجراءات التأسيس: يتعرض المستثمرون في المؤسسات الصغرى والمتوسطة إلى اجراءات إدارية معقدة وطويلة تصل أحياناً إلى انسحاب المستثمرين من تنفيذ المشروع بسبب بعض القوانين والأنظمة المطبقة التي لا تراعي ظروف المستثمر الصغير.

ب. تعدد الجهات المتعامل معها: كمصالح كل من التأمينات الاجتماعية، الصحة والبيئة ...الخ.

ج. غياب التنسيق: ويكون غياب التنسيق بين الجهات العاملة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

د. مشاكل محاسبية: حيث غالباً ما يكون صاحب المؤسسة الصغرى والمتوسطة غير مُلم بالقواعد والاجراءات المحاسبية، مما يسبب له المشاكل مع بعض الجهات كمصلحة الضرائب.

هـ. عدم معرفتها باساليب التعامل مع الجهات الرسمية: كمصلحة السجلات التجارية والصناعية، مما يؤدي إلى طول فترة إنجاز المعاملات.

و. ضعف المعلومات والإحصاءات لدى هذه المؤسسة: خاصة فيما يتعلق بالمؤسسات المنافسة، شروط السلع المنتجة، لوائح العمل، المنافسات الاجتماعية، وغيرذالك من البيانات والإحصاءات اللازمة لتسيرأعمالها على أكمل وجه.

أما عن المؤسسات الليبية في هذا الصدد فإنها تتسم بعدم التطور في العمليات الإنتاجية، وتوجه محدود بالنسبة للعملاء والتسويق، وانخفاض إنفاق الشركات على الأبحاث والتطوير وعدم كفاية تدريب العاملين، وعدم القدرة على الوصول إلى الأسواق العالمية، وعدم إعطاء الاهتمام الواجب للجودة والكفاءة، وتترجم كل هذه السمات إلى إداء ليبيا الضعيف بالقياس إلى أقرانها في المنطقة والعالم ولتحفيز الإنتاجية وزيادة عدد العاملين والابتكار في قطاع المؤسسات الصغرى والمتوسطة، يجب أن تحسن ليبيا من مستوى تطور وحرفية المؤسسات الصغرى والمتوسطة في ليبيا من خلال الارتقاء بقدرة أصحاب المؤسسات على الإدارة (البرنامج الوطني،2016،ص29).

3- المشاكل القانونية:

لعل أكثر المشاكل القانونية التي تعاني منها الشركات الصغرى والمتوسطة هو غياب التشريعات القانونية التي تختص بتنظيمها ودعمها وحمايتها، وانعدام وجود مؤسسات رسمية أو نقابات واتحادات تهتم بمصالح هذه المشاريع (القيسي،2015،ص27).

وهذا ما ينطبق على ليبيا حيث لا توجد قوانين وتشريعات تختص بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة، باستثناء بعض القوانين التي حددت شكل وحجم هذه المؤسسات، ولا توجد نقابات تنظم عملها وتهتم بمصالحها.

4- المشاكل الفنية:

إن المشاكل الفنية التي تواجهها الشركات الصغرى والمتوسطة ناتجة عن اعتماد المؤسسة على القدرات والخبرات الفنية لصاحبها والتي تكون غالباً ضعيفة ومتواضعة مما يولد تعثرات في سير المشروع، أما في حالة تعدد الأفراد الموجهين للمؤسسة فإن احتمال التضارب في الاستشارات الفنية وضبابية التوجيه سيرتفع، أضف إلى ذلك عدم توفر الهيئات والمراكز التي تقدم المعلومات الفنية اللازمة لإقامتها بشكل صحيح (أمين وعبدالمجيد،2017،ص8)، إلى جانب ضعف الدعم الناتج عن توجيه اهتمام استراتيجيات التنمية الصناعية في العقود السابقة، وفي معظم الدول العربية نحو

الصناعات الثقيلة والمتوسطة، مما يسبب في حرمان المؤسسات الصغرى من أي دعم أو اهتمام بها؛ إلى جانب محدودية المستوى الفني للمؤسسات الصغرى والمتوسطة الذي جعلها تتمركز في معظم الأحيان في المناطق الريفية أو المدن الصغيرة، وبالرغم من أن هذا التمركز يعد أحد المزايا والمواصفات الإيجابية إلا أن ذالك جعلها محرومة من الخدمات الأساسية التي من شأنها زيادة فاعلية هذه المؤسسات وتطويرها، وكذا تسويق إنتاجها إلى ماهو من الحدود الضيقة المتواجدة فيها تلك المؤسسة (مجيد وعارف،2006، ص1016 ـ1017) وهذا ما ينطبق على ليبيا أيضاً كونها من الدول العربية النامية التي تفتقر كذلك وبشكل كبير للمستوى الفني المطلوب وتركيزها على الاهتمام بالصناعات الكبيرة دون الصغرى والمتوسطة.

5 . المشاكل التسويقية:

تتمثل الصعوبات التسويقية فيما يلي (قوريش،2006،ص1049):

أ. عدم وجود منافذ تسويقية منتظمة لتعريف المستهلك الداخلي (المحلي) والخارجي بمنتجات وخدمات هذه المؤسسات فضلاً عن ضيق السوق المحلي، وعدم اتباع الأسلوب العلمي الحديث في مجال التسويق، ونقص الكفاءات التسويقية وعدم الاهتمام بإجراء البحوث التسويقية خاصة في مجال دراسة الأسواق وأساليب النقل، التوزيع، التعبئة التغليف وأذواق المستهلكين، ...الخ، الأمر الذي يحد من قدرة هذه المؤسسات على تسويق منتجاتها.

ب. تفضيل المستهلك المحلي للمنتجات الأجنبية المماثلة بدافع التقليد والمحاكاة، مما يحد من حجم الطلب على المنتجات المحلية.

ج. عدم توفر الحوافز الكافية للمنتجات المحلية مما يؤدي إلى منافسة المنتجات المستوردة لمثيلاتها من المنتجات المحلية، وقيام بعض المؤسسات الأجنبية باتباع سياسات إغراقية لتوفير منتجاتها للأسواق المحلية بأسعار تقل عن أسعار المنتج المحلي مما يؤدي إلى ضعف الموقف التنافسي للمؤسسات الوطنية.

د. نقص المعلومات والاحصاءات المتاحة لدى هذه المؤسسات خاصة فيما يتعلق بالمؤسسات المنافسة وشروط ومواصفات السلع المنتجة.

هـ. عدم وجود مؤسسات متخصصة لتسويق منتجات هذا القطاع.

و. عدم القدرة على القيام بعمليات الدعاية والإعلان الكافية لمنتجات هذه المؤسسات في الخارج نتيجة ارتفاع تكاليف تلك العمليات.

ز. عدم وجود دراسات للأسواق الخاصة من حيث الحجم، وطبيعة الأسواق وكذا طبيعة المنافسة التي تواجه المؤسسات الصغرى والمتوسطة.

ح. عدم التطوير في مواصفات المنتج بما يتلاءم مع ذوق المستهلكين.

إلى جانب هذه المشاكل العامة توجد مشاكل خاصة بالمشروعات في ليبيا وتتمثل في عدم استقرار الحكومة والقوة العاملة التي لم تحصل على تعليم كاف، والبيروقراطية الحكومية التي تتسم بعدم الكفاءة وعدم الاستقرار السياسي والفساد (البرنامج الوطني،2016،ص36).

5.2 متطلبات نجاح المشروعات الصغرى والمتوسطة:

لكي تنجح المؤسسات الصغرى والمتوسطة وتستمر لابد من تحقق عدة عوامل متعلقة بالبيئة الداخلية والخارجية للمشروع ويمكن إجمال هذه المقومات فيما يلي:

1. توفر روح الريادة والمبادرة حيث يتعين تشجيع الأفراد الصغار أصحاب القدرات والمهارات الفنية والمالية العالية كي يبدؤوا في مشروعاتهم الخاصة، وتغيير ميلهم الاجتماعي من التقليد والمحاكاة إلى المجازفة والمخاطرة وانتهاز الفرص للوصول إلى العمل المستقل الحر (شامية،2016،ص7).
2. أن يكون صاحب المشروع قد اختار الفكرة الاستثمارية المناسبة وقام بتقييمها وإعداد دراسة الجدوى بطريقة علمية صحيحة واتخاذ القرار الاستثماري المناسب بحيث يقلل التعرض لمشاكل لاحقة لاسيما أثناء مرحلة التشغيل.
3. توفر الكفاءة الإدارية والتي تتمثل بقدرة الإدارة على التجاوب والتأقلم والتغير مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية والتطور في مجال تكنولوجيا المعلومات، وقدرتها على إحداث التغير والتطور لصالح المشروع وتوفير اليد العاملة الماهرة والتخطيط والتنظيم والمراقبة لسير العمل وتطوير العمليات والتنبوء بالمستقبل ووضع آلية وسياسة صحيحة لتعزيز القدرة التنافسية (إجبارة واجبارة،2016،ص115).
4. توافر المعلومات الإدارية والتسويقية الفنية؛ ويكون ذالك عن طريق مراكز التثقيف والتدريب والمعاهد الفنية والمؤسسات الخدمية لتطوير الأعمال بما يضمن اتباع

المشروع للسياسات والخطط السليمة التي تمكنه من التطور والنمو (فرحان،2003،ص28)، ولتكتمل الصورة يجب على صاحب الشركة الصغرى أو المتوسطة كما أشار (شامية،2016،ص8) بضرورة توفير معلومات عن احتياجات السوق من سلع وخدمات بواسطة المؤسسات المختصة بالبحث وتقديم الاستشارات المطلوبة، وهذا ينصب في خانة الإنفاق على البحث والتطوير لمواكبة المستجدات على كافة الأصعدة.

5. الدعم المصرفي؛ ويكون عن طريق نشر الوعي المصرفي وتوفير البرامج التمويلية الكافية لدى المصارف ومؤسسات التمويل في دعم المشروعات الصغرى والمتوسطة .
6. الدعم الحكومي؛ سواء كان هذا الدعم عن طريق التشريعات أو الدعم المادي أو الدعم المعنوي (فرحان،2003،ص28)، وهذا الدعم المعنوي كما وصفه (شامية،2016،ص8) بحاضنة الأعمال التي يتم إشغالها بمجموعة من الراغبين في بدء مشروعاتهم الاستثمارية الخاصة بهم لفترة محددة لا تزيد عن الثلاث السنوات لتقديم المعونة والإرشاد للانطلاق في السوق.

3. الجانب العملي للدراسة

1.3 - مجتمع وعينة الدراسة:

يقصد بمجتمع الدراسة "جميع الأفراد أو الأشخاص الذين يكونون موضوع مشكلة البحث" (عبيدات وآخرون،2003،ص109) ولتعذر جمع البيانات من المجتمع بالكامل لاعتبارات تتعلق بالتكلفة والوقت، لذا رُؤي أن يتم تجميع البيانات باستخدام عينة قصدية من العاملين بكل من إدارة التمويل والاستثمار وإدارة الشركات وإدارة الافراد وإدارة التسويق حسب الهيكل التنظيمي لكل مصرف من: المصرف الليبي الإسلامي والنوران والأندلس واليقين الإسلامي، نظرا لـدر ايتهم بالمشروعات المتوسطة والصغرى فهم يمثلون الشريحة التي يمكنها الإجابة على أسئلة الاستبيان. وفيما يخص المتطلبات الإحصائية؛ اقترح Sekaran (2003) أن يكون حجم العينة ما بين 30 و500 مفردة؛ وأن يكون على الأقل عشر أضعاف عدد متغيرات الدراسة. ولزيادة نسبة الردود المتوقعة؛ تم توصيل الاستبانات للمشاركين مباشرة وطلب منهم عدم مناقشة الأسئلة والإجابات مع زملائهم وإعادتها عقب الإنتهاء من

ملئها مباشرة. ويوضح الجدول التالي عدد الاستبانات الموزعة وتلك المستردة وفق المصارف. بلغ عدد الاستبانات الموزعة 80 استبانة تم استرداد 72 استبانة، وجد منها إستبانه واحدة غير صالحة للتحليل، وبالتالي فإن عدد الاستبانات المستخدمة في الدراسة 71 استبانة وهو عدد كافي احصائياً، ويعرض الجدول رقم (1.3) عدد الاستبانات الموزعة والمسترجعة وصالحة للتحليل الاحصائي.

جدول رقم 1.3 - عدد الاستبانات الموزعة

والمسترجعة والصالحة للتحليل الاحصائي

الاستبانات الموزعة	الاستبانات المسترجعة	الاستبانات المستبعدة	الاستبانات الصالحة للتحليل
80	72	1	71

2.3 - خطوات تصميم وبناء الاستبانة:

استخدمت الاستبانة ذات الأسئلة محددة الاجابة (المغلقة) كأداة لجمع بيانات الدراسة، وتم إعداد هذه الاستبانة كخطوة أولى من خلال استنباطها نصوصها من الدراسات السابقة، والاستعانة بدراسة كل من (عبد الساوي،2012) و(جويفل،2013) عرض الباحثان لاحقاً الاستبانة في صورتها الأولية على عدد أثنين من المحكمين ؛ فتفضلا مشكورين بإبداء أراهم حول مناسبة الاستبانة لغرض الدراسة؛ ملائمة فقراتها من حيث الصياغة والمضمون؛ ووضوح وسلامة اللغة. تم إعادة صياغة الاستبانة بعد أخذاً بأراء المحكمين؛ فتكونت الاستبانة في صورتها النهائية من قسمين: الأول؛ خصص لعرض صفات شخصية لعينة الدراسة شملت كل من: الوظيفة، المؤهل العلمي، الخبرة، التخصص العلمي، وتناول القسم الثاني للإجابة عن فرضيات الدراسة بحيث ضمت كل فرضية سبع فقرات. تم استخدام المقياس الخماسي المتدرج (مقياس ليكرت Likert) لقياس مدى موافقة المشاركين على كل فقرة من الفقرات بحيث تقيم عبارة غير موافق بشدة بـ5، غير موافق بـ4، محايد بـ3، موافق بـ2، وموافق بشدة بـ 1، واعتمدت الدراسة على هذا المقياس في اختبار الفرضيات ولتحديد طول فترة المقياس

المستخدم في محاور الدراسة (الحدود الدنيا والعليا) تم حساب المدى، والذي تم تقسيمه على عدد فترات المقياس الخمسة للحصول على طول الفترة، بعد ذلك تم إضافة قيمة طول الفترة إلى اقل قيمة في المقياس كونها الحد الادنى للفترة الأولى وهي الواحد، وذلك لتحديد الحد الأعلى للفترة الأولى وهكذا لباقي الفترات كالتالي:

المدى : الحد الأعلى للمقياس - الحد الأدنى للمقياس = 5-1 = 4

طول الفترة = $\frac{4}{5}$ = 80.0

الحد الأعلى للفترة = الحد الأدنى + طول الفترة

وبذلك يكون الحد العالي للفترة الأولي = 1 + 0.80= 1.80 وهكذا لباقي الفترات.

وقد تم استخدام المعيار التالي للحكم على رأي عينة الدراسة :

إذا كانت قيمة المتوسط الحسابي من (1) إلى (1.80) تكون الدرجة (غيرموافق بشدة).

إذا كانت قيمة المتوسط الحسابي من (1.81) إلى (2.60) تكون الدرجة (غيرموافق).

إذا كانت قيمة المتوسط الحسابي من (2.61) إلى (3.40) تكون الدرجة (محايد)

إذا كانت قيمة المتوسط الحسابي من (3.41) إلى (4.20) تكون الدرجة (موافق).

إذا كانت قيمة المتوسط الحسابي من (4.21) إلى (5.00) تكون الدرجة (موافق بشدة)

حيث ستكون تساؤلات الدراسة مقبولة عندما يكون المتوسط الحسابي يساوي أو أكبر من (3.41) بحسب المقاييس المتبعة وهي نسب تساوي أو اكبر من 68.2٪.

3.3 - إختبار صدق وثبات الاستبانة:

يهدف هذا الإختبار إلى قياس قدرة الاستبانة على قياس ما صممت من أجله، ولتحقيق ذلك يتم اختبار كل من الاتساق الداخلي ومعامل ثبات الاستبانة على النحو التالي:

1.3.3- الاتساق الداخلي: يقصد به قوة الترابط بين كل فقرة من فقرات القسم مع الدرجة الكلية لها، وتعرض الجداول التالية (2.3، 3.3) نتائج الاتساق الداخلي مبينة معاملات الارتباط عند مستويي معنوية (0.05،0.01) وتبين النتائج ترابط فقرات كل قسم مع درجته الكلية.

جدول رقم 2.3 - قيم معاملات الارتباط بين فقرات الفرضية الاولى ودرجتها الكلية

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	لا تقبل المصارف الإسلامية تمويل المشاريع الصغرى و المتوسطة في كل أنواع الأنشطة التجارية، صناعية، زراعية ...الخ	.304**	0.01
2	حجم القروض المطلوبة يخرجها من دائرة المشاريع المتوسطة و الصغيرة حسب سياسة المصرف.	.751**	.000
3	طول مدة القرض يحرم المشاريع الصغرى والمتوسطة من الحصول على التمويل من المصارف الإسلامية.	.662**	.000
4	تحديد المصارف الإسلامية حد أقصى لفترة الاقتراض يحرم الكثيرمن المشاريع الصغرى و المتوسطة للوصول للتمويل.	.690**	.000
5	ضعف الكفاءة الإدارية و الخبرة لأصحاب المشاريع الصغرى و المتوسطة يحد من قدرة المصرف على تقديم القروض لهذه المشاريع.	.735**	.000
6	اشتراط المصارف الإسلامية وجود المشاريع المتوسطة الصغيرة في مناطق معينة يحرم هذه المشاريع من الحصول على التمويل.	.575**	.000
7	عدم وجود الضمانات الكافية وإقفال السجل العقاري يحرم هذه المشاريع من الحصول على التمويل.	.788**	.000

** معامل الارتباط دال احصائيا عند مستوى دلالة (0.01)

يتضح من الجدول (2.3)، والذي يعرض معاملات ارتباط فقرات الفرضية الاولى المتعلقة بمعوقات تواجه المصارف الإسلامية في تمويل المشاريع المتوسطة والصغرى مع درجتها الكلية، أن الفقرات ترتبط مع الدرجة الكلية عند مستوى معنوية (0.01) مما يدل على الاتساق الداخلي بين الفقرات.

جدول رقم 3.3 - قيم معاملات الارتباط

بين فقرات الفرضية الثانية ودرجتها الكلية

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	ضعف العائد من المشروعات الصغرى والمتوسطة يؤثر على تمويلها من قبل المصارف الإسلامية.	.750**	.000
2	عدم وجود البيئة القانونية وأدوات تنفيذ الاحكام يضاعف من مخاطر تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة.	.784**	.000
3	ارتفاع نسبة التعثر المصرفي المتعلق بهذه المشروعات يحرمها من فرصة الحصول على التمويل المطلوب.	.867**	.000
4	لا توجد طريقة لتقاسم المخاطر مع أطراف أخرى ذات الصلة بتمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة وهذا ما يجعل المصارف الإسلامية تحجم عن تقديم التمويل.	.709**	.000
5	ارتفاع تكاليف متابعة وصعوبة استرداد المبالغ من أصحاب المشروعات الصغرى والمتوسطة يقلل من احتمالية اقبال المصارف الإسلامية على التمويل.	.730**	.000
6	لا توجد حماية لهذه المشروعات من منافسة المنتجات البديلة مما يرفع من مخاطر التمويل بالنسبة للمصارف الإسلامية.	.800**	.000
7	عدم استقرار الوضع الاقتصادي والسياسي والأمني يضاعف من مخاطر تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة.	.839**	.000

** معامل الارتباط دال احصائيا عند مستوى دلالة (0.01)

يتضح من الجدول رقم (3.3)، والذي يعرض معاملات ارتباط فقرات الفرضية الثانية المتعلقة بارتفاع حجم المخاطر يؤدي إلى ضعف تمويل المصارف الإسلامية للمشروعات الصغرى والمتوسطة مع درجتها الكلية، أن جميع الفقرات ترتبط مع الدرجة الكلية عند مستوى معنوية (0.00)، مما يدل على الاتساق الداخلي بين الفقرات.

2.3.3 - ثبات الاستبانة: يستخدم معامل ألفا كرونباخ لتحديد درجة صدق وثبات فقرات كل فرضية من فرضيات الدراسة، ويعرض الجدول رقم (4.3) نتائج هذا الإختبار.

جدول رقم 4.3 - نتائج اختبار ألفا للصدق والثبات

المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا
معوقات تواجه المصارف الإسلامية في تمويل المشاريع المتوسطة والصغرى.	7	.764
ارتفاع حجم المخاطر يؤدي إلى ضعف تمويل المصارف الإسلامية للمشروعات الصغرى والمتوسطة.	7	.893

يتضح من الجدول رقم (4.3)، والذي يعرض نتائج اختبار الفا، إحصائياً تعتبر قيمة 0.7 فأعلى دليل على الإتساق الداخلي (Hair et al)،2010 ، مما يشير إلى ثبات الاستبانة.

4.3 - تحليل المعلومات العامة بالدراسة:

يعرض الجدول رقم (5.3) تحليل معلومات متعلقة بسمات المشاركين بالدراسة، ومن خلال البيانات المدرجة بالجدول يتبين أن 45.1٪ من المشاركين هم موظفين، و54.9٪ من المشاركين يشغلون وظائف إشرافية، منهم 18.3٪ مدراء أو نواب مدراء و36.6٪ رؤساء أقسام، وأن 90.2٪ من المشاركين يحملون مؤهل جامعي (البكالوريس) فما فوق، وأن التخصص السائد في عينة الدراسة هو التمويل والمصارف حيث أن 43.6٪ من المشاركين لديهم مؤهل علمي في هذا المجال، و53.6٪ من المشاركين متخصصون باحد الفروع الأخرى للعلوم الإقتصادية، منهم 25.4٪ في المحاسبة، 26.8٪ في إدارة الأعمال، و 1.4٪ في الإقتصاد، وفيما يتعلق بالخبرة العملية فإن 66.2٪ من المشاركين يمتلكون خبرة عملية تزيد عن خمس سنوات، وتشير هذه الخصائص المتعلقة بالمؤهل والخبرة والتخصص على قدرة المشاركين على الإجابة على فقرات الاستبانة.

جدول رقم 5.3 - تحليل المعلومات العامة

الخصائص	المجموعات	العدد	النسبة المئوية
الوظيفة	مدير أو نائب مدير	13	%18.3
	رئيس قسم	26	%36.6
	موظف	32	%45.1
	الاجمالي	71	%100
المؤهل العلمي	أقل من بكالوريس	7	%9.8
	بكالوريوس	42	%59.2
	ماجستير فأكثر	22	%31
	الاجمالي	71	%100
التخصص العلمي	محاسبة	18	%25.4
	إدارة الأعمال	19	%26.8
	تمويل ومصارف	31	%43.6
	اقتصاد	1	%1.4
	أخرى	2	%2.8
	الاجمالي	71	%100
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	24	%33.8
	من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات	22	%31
	من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنوات	10	%14.1
	15 سنة فأكثر	15	%21.1
	الاجمالي	71	%100

5.3 - الإحصاء الوصفي:

نستعرض فيما يلي الإحصاء الوصفي إعتماداً على المتوسط الحسابي Mean، الإنحراف المعياري Standard Deviation، وأقل Minimum وأعلى Maximum قيمة على النحو التالي:

1.5.3 - الإحصاء الوصفي لعبارات الفرضية الأولى:

جدول رقم 6.3 - الإحصاء الوصفي للعبارات المتعلقة بمعوقات تواجه المصارف الإسلامية في تمويل المشاريع المتوسطة والصغرى.

ت	العبارة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	أقل قيمة	أعلى قيمة	النتيجة
1	لا تقبل المصارف الإسلامية تمويل المشاريع الصغرى والمتوسطة في كل أنواع الأنشطة التجارية، صناعية، زراعية ...الخ	3.38	.962	1	5	محايد
2	حجم القروض المطلوبة يخرجها من دائرة المشاريع المتوسطة والصغيرة حسب سياسة المصرف.	3.13	.925	1	4	محايد
3	طول مدة القرض يحرم المشاريع الصغرى والمتوسطة من الحصول على التمويل من المصارف الإسلامية.	2.77	.848	1	5	محايد
4	تحديد المصارف الإسلامية حد أقصى لفترة الاقتراض يحرم الكثير من المشاريع الصغرى و المتوسطة للوصول للتمويل.	2.83	.894	1	4	محايد

5	ضعف الكفاءة الإدارية و الخبرة لأصحاب المشاريع الصغرى والمتوسطة يحد من قدرة المصرف على تقديم القروض لهذه المشاريع.	3.65	1.184	1	5	موافق
6	اشتراط المصارف الإسلامية وجود المشاريع المتوسطة الصغيرة في مناطق معينة يحرم هذه المشاريع من الحصول على التمويل.	3.00	.926	1	5	محايد
7	عدم وجود الضمانات الكافية وإقفال السجل العقاري يحرم هذه المشاريع من الحصول على التمويل.	3.53	1.120	1	5	موافق
	متوسط الإحصاء الوصفي للعبارات المتعلقة بمعوقات تواجه المصارف الإسلامية في تمويل المشاريع المتوسطة والصغرى.	3.18	.625			محايد

يبين الجدول رقم (6.3) المتوسط المرجح والإنحراف المعياري لإجابات المشاركين حول العبارات المتعلقة بمعوقات تواجه المصارف الإسلامية في تمويل المشاريع المتوسطة والصغرى، وتقع قيمة متوسط الإحصاء الوصفي للعبارات ضمن المدى (2.77- 3.65) بحيث أن أعلى متوسط كانت للفقرة رقم (5) والتي تشير إلى أن ضعف الكفاءة الإدارية و الخبرة لأصحاب المشاريع الصغرى والمتوسطة يحد من قدرة المصرف على تقديم القروض لهذه المشاريع، تشير إجابات المشاركين حول العبارات المتعلقة بمعوقات تواجه المصارف الإسلامية في تمويل المشاريع المتوسطة والصغرى لوجود شبه توافق في الإجابة على العبارات. ومن خلال تحليل نتائج كل فقرة يتضح أن إجابات المشاركين كانت بالحياد على الفقرات حيث يقع المتوسط الحسابي لإجابة المشاركين ضمن الفترة (2.61 - 3.40)، باستثناء الفقرة رقم (5 و7) حيث يقع المتوسط ضمن

فترة الموافقة (3.41 - 4.20)، وبلغت قيمة متوسط الإحصاء الوصفي للعبارات إجمالاً 3.18.

2.5.3 - الإحصاء الوصفي لعبارات الفرضية الثانية:

جدول رقم 7.3 - الإحصاء الوصفي الجوانب المتعلقة بارتفاع حجم المخاطر يؤدي إلى ضعف تمويل المصارف الإسلامية للمشروعات الصغرى والمتوسطة.

ت	العبارة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	أقل قيمة	أعلى قيمة	النتيجة
1	ضعف العائد من المشروعات الصغرى والمتوسطة يؤثر على تمويلها من قبل المصارف الإسلامية.	3.30	1.006	1	5	محايد
2	عدم وجود البيئة القانونية وأدوات تنفيذ الاحكام يضاعف من مخاطر تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة.	3.13	1.170	1	5	محايد
3	ارتفاع نسبة التعثر المصرفي المتعلق بهذه المشروعات يحرمها من فرصة الحصول على التمويل المطلوب.	3.39	.978	1	5	محايد
4	لا توجد طريقة لتقاسم المخاطر مع أطراف أخرى ذات الصلة بتمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة وهذا ما يجعل المصارف الإسلامية تحجم عن تقديم التمويل.	3.03	1.000	1	5	محايد
5	ارتفاع تكاليف متابعة وصعوبة استرداد المبالغ من أصحاب المشروعات الصغرى والمتوسطة يقلل من احتمالية اقبال المصارف الإسلامية على التمويل.	3.31	1.103	1	5	محايد

6	لا توجد حماية لهذه المشروعات من منافسة المنتجات البديلة مما يرفع من مخاطر التمويل بالنسبة للمصارف الإسلامية.	3.38	.931	1	5	محايد
7	عدم استقرار الوضع الاقتصادي والسياسي والأمني يضاعف من مخاطر تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة.	3.93	1.150	1	5	موافق
	متوسط الإحصاء الوصفي للعبارات المتعلقة بارتفاع حجم المخاطر يؤدي إلى ضعف تمويل المصارف الإسلامية للمشروعات الصغرى والمتوسطة.	3.35	.821			محايد

يبين الجدول رقم (7.3) المتوسط المرجح والإنحراف المعياري لإجابات المشاركين حول العبارات المتعلقة بارتفاع حجم المخاطر يؤدي إلى ضعف تمويل المصارف الإسلامية للمشروعات الصغرى والمتوسطة، وتقع قيمة متوسط الإحصاء الوصفي للعبارات ضمن المدى (2.93- 3.93) بحيث أن أعلى متوسط كانت للفقرة رقم (7) والتي تشيرإلى عدم استقرارالوضع الاقتصادي والسياسي والأمني يضاعف من مخاطر تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة. وتأتي الفقرة رقم (3) إن ارتفاع نسبة التعثر المصرفي المتعلق بهذه المشروعات يحرمها من فرصة الحصول على التمويل المطلوب، في المرتبة الثانية. تشيرإجابات المشاركين حول العبارات المتعلقة بارتفاع حجم المخاطريؤدي إلى إحجام تمويل المصارف الإسلامية للمشروعات الصغرى والمتوسطة لوجود توافق في الإجابة على العبارات، حيث يتضح أن إجابات المشاركين كانت بالحياد على الفقرات حيث يقع المتوسط الحسابي لإجابة المشاركين ضمن الفترة (2.61 - 3.40)، باستثناء الفقرة رقم (7) حيث يقع المتوسط ضمن فترة الموافقة (3.41 - 4.20)، وبلغت قيمة متوسط الإحصاء الوصفي للعبارات إجمالاً 3.35.

6.3 - اختبار فرضيات الدراسة:

تم استخدام اختبار "ت" لعينة واحدة One-Sample T-test عند مستوى دلالة معنوية (0.05) لاختبار الفرضيات كما يلي:

جدول رقم 8.3 - نتائج إختبار "ت" لعينة واحدة - إختبار الفرضية الاولى

الفرضية	قيمة "ت"	مستوى الدلالة
لا توجد معوقات تواجه صيغ المصارف الإسلامية الليبية في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة.	-3.496	0.001

يبين الجدول (8.3) نتائج إختبار One Sample T-Test للفرضية الفرعية الاولى، وبمقارنة النتيجة المعروضة بالجدول مع قيمة (T) الجدولية 2.042، نلاحظ أن قيمة (T) المحسوبة أصغر من قيمة (T) الجدولية، وبالتالي نرفض الفرضية الاولى التي تنص على (لا توجد معوقات تواجه صيغ المصارف الإسلامية الليبية في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة)، ونستنتج من إجابات المشاركين وجود معوقات تواجه صيغ المصارف الإسلامية الليبية في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة.

إختبار الفرضية الثانية للدراسة: إرتفاع حجم المخاطر لا يؤدي إلى إحجام المصارف الإسلامية الليبية عن تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة.

جدول رقم 9.3 - نتائج إختبار "ت" لعينة واحدة - إختبار الفرضية الثانية

الفرضية	قيمة "ت"	مستوى الدلالة
إرتفاع حجم المخاطر لا يؤدي إلى إحجام المصارف الإسلامية الليبية في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة.	-2.061	0.043

يبين الجدول (9.3) نتائج إختبار One Sample T-Test للفرضية الثانية، وبمقارنة النتيجة المعروضة بالجدول مع قيمة (T) الجدولية 2.042، نلاحظ أن قيمة (T) المحسوبة أصغر من قيمة (T) الجدولية، وبالتالي نرفض الفرضية الثانية التي تنص

على (إرتفاع حجم المخاطر لا يؤدي إلى إحجام المصارف الإسلامية الليبية عن تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة)، ونستنتج من إجابات المشاركين أن إرتفاع حجم المخاطر يؤدي إلى إحجام المصارف الإسلامية الليبية عن تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة.

- نتائج الدراسة:

استناداً على ما تم استعرضه عند إختبار فرضيات الدراسة نستنتج الآتي:

1) وجود معوقات تواجه المصارف الإسلامية الليبية في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة.
2) أن إرتفاع حجم المخاطر يؤدي إلى إحجام المصارف الإسلامية الليبية عن تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة.

ومن خلال نتائج الاحصاء الوصفي تبين الآتي:

1. ضعف الكفاءة الإدارية والخبرة لأصحاب المشاريع الصغرى والمتوسطة يحد من قدرة المصرف على تقديم التمويلات لهذه المشاريع.
2. عدم وجود الضمانات الكافية ومن أهمها إقفال السجل العقاري يحرم هذه المشاريع من الحصول على التمويل.
3. إن المصارف الإسلامية لا تقبل تمويل المشاريع الصغرى والمتوسطة في كل أنواع الأنشطة التجارية، صناعية، زراعية ...الخ .
4. استقرار الوضع الاقتصادي والسياسي والأمني عامل أساسي في نجاح وأداء المصارف الإسلامية بشكل خاص.
5. ارتفاع نسبة التعثر المصرفي المتعلق بهذه المشروعات يحرمها من فرصة الحصول على التمويل المطلوب.
6. لا توجد حماية لهذه المشروعات من منافسة المنتجات البديلة مما يرفع من مخاطر التمويل بالنسبة للمصارف الإسلامية.

10.4 - توصيات الدراسة:

نعرض فيما يلي بعض التوصيات على النحو التالي:

أولا: من جانب المصارف الاسلامية الليبية من خلال حثها على:

1. معالجة المعوقات التي قد تواجه صيغ المصارف الإسلامية الليبية في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة.
2. دراسة المخاطر المرتبطة بتمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة والتي قد يؤدي إلى إحجام المصارف الإسلامية الليبية عن تمويل تلك المشروعات.

ثانيا: من جانب عملاء المصارف الاسلامية الليبية من خلال حثهم على:

1) رفع كفاءتهم في إدارة المشاريع المتوسطة والصغرى وإيجاد قنوات لتسويق منتجاتهم.
2) تقديم ضمانات كافية للتمويلات لتقليل نسبة التعثر في هذه القروض .
3) إجراء المزيد من الدراسات البحثية حول صيغ تمويل المصارف الإسلامية للمشروعات الصغرى والمتوسطة.

المراجع:

- اجبارة، عبدالمنعم حسن، وزينب حسن اجبارة (2016)، "دور المصارف الإسلامية في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ليبيا"، مجلة البحوث الاكاديمية،العدد الخامس، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة بنغازي، ليبيا.
- أمين، بربري محمد؛ عبدالمجيد، موزاين (2017)، "دور البنوك الاسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، الملتقى الوطني حول إشكاليات استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، يومي 6 -7 ديسمبر، الجزائر.
- إنبية، عادل الكاسح؛ عبدالسلام زينب(2020)، "أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع الإشارة الى تجارب بعض الدول"، مجلة البحزث الاقتصادية والاستراتيجية، العجيلات.
- باكر، علي (2017)، " دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة حالة البنك الوطني الجزائري "، رسالة ماجستير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر.
- البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة (2016)، "الشركات الصغرى و المتوسطة في ليبيا: التحضير لاقتصاد ما بعد النزاع"، طرابلس، ليبيا
- برنوطي، سعاد نايف (2005)، "إدارة الاعمال الصغيرة (أبعاد الريادة)"، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.
- جواد، نبيل (2007)، "إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.
- الجويفل، محمود سلامة سليمان (2013)، "دور البنوك الاسلامية في تمويل المنشات الاردنية الصغيرة والمتوسطة الحجم، دراسة ميدانية"، مذكرة ماجستير، كلية الاعمال، جامعة الشرق الاوسط، الأردن.
- حسن، توفيق عبدالرحيم يوسف (2002)، "إدارة الأعمال التجارية الصغيرة"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.
- الحكيم، منير سليمان (2003)، "دور المصارف الاسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة، دراسة لدور العقود الاسلامية في التمويل"، الملتقى السادس لأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن.
- حناش، فتحية (2013)، "البنوك الاسلامية ودورها في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة ببنك البركة فرع وكالة قسنطينة"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، مذكرة ماجستير، جامعة العربي بن مهدي، الجزائر.

- دمدوم، كمال (2000)، "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تثمين عوامل الإنتاج"، مجلة دراسات اقتصاد الجزائر، العدد الثاني، الجزائر.
- ريحان، بكر(2003)، "دور المصارف الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : الواقع والآفاق"، جامعة الزرقاء الاهلية، الأردن.
- سويكر، محمد قاسم عبد المجيد (2009)، "الدور المرتقب للتمويل الاسلامي في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا"، المؤتمر الاكاديمي لدراسات الاقتصاد والأعمال، طرابلس، ليبيا.
- شامية، أحمد عبد الله امحمد (2016)، "المشروعات الصغيرة الخيار الافضل للمجتمع الليبي"، المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، ليبيا.
- عبدالله، الصادق امحمد بلقاسم (2016)، "الاشكاليات والمعوقات التي تحد من مساهمة المصارف التجارية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة،دراسة ميدانية لمصرف الجمهورية طرابلس"، مجلة افاق اقتصادية، العدد الثالث، ليبيا.
- عبيدات، ذوقان وآخرون(2003)، "البحث العلمي، مفهومه وأدواته وأساليبه"، إشراقات للنشر والتوزيع.
- عزيز، سامية (2011)، "مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية"، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد الثاني، جامعة ورقلة، الجزائر.
- فرحان، محمد عبد الحميد محمد (2003)، "التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة، دراسة لأهم مصادر التمويل"، مذكرة ماجستير،الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، صنعاء، اليمن.
- قوريش، نصير(2006)، "آليات وإجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، الملتقى الدولي لمتطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، يومي 17 و 18 ابريل، جامعة الشلف، الجزائر.
- القيسي، عماد (2015)، "المصارف الاسلامية وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة"، مجلة دنانير، العدد السابع، الجامعية العراقية، العراق.
- مجيد، هلال ؛ عارف، معن ثابت (2006)، "دور الحاضنات الإنتاجية في تنمية المؤسسات الصغيرة"، الملتقى حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، يومي17و18ابريل، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر.
- Hair، J. F. Black، W. C. Babin، B. J. Anderson، R. E. & Tatham، R. L. (2010)، Multivariate Data Analysis، Seventh Edition، New Jersey: Pearson Prentice Hall.

- Research Methods for Business: A Skill .) U. (2003،Sekaran D. (2000) ، New York: Wiley. SILVERMAN،Building Approach Doing Qualitative Research.

القوانين:

- القانون رقم (1) لسنة 2013 في شأن منع المعاملات الربوية، الصادر عن المؤتمر الوطني العام في طرابلس بتاريخ 2013/1/17 م.
- المنشور رقم (1) لسنة 2020 في شأن انشاء ترتيب إداري بالمصارف لتمويل المشروعات متناهية الصغر والصغرى والمتوسطة الصادر عن مصرف ليبيا المركزي في طرابلس بتاريخ 2020/2/12.

دور جودة المعلومات المحاسبية
في تعزيز الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة
والمتوسطة في ليبيا - دراسة ميدانية

أ. سالم مصطفى مجيد الجياش (*)

Abstract

The study dealt with a topic that is considered one of the most important obstacles facing small and medium-sized enterprises، which is access to finance at a cost comparable to that incurred by large enterprises in order to access it. The study mainly aimed to test the role of the quality of accounting information in enhancing the financial inclusion of small and medium enterprises . The study used Primary sources to obtain data by preparing a questionnaire list، based on the conceptual framework of financial reports issued by the International Accounting Standards Board in 2018، for the variables of the quality characteristics of accounting information، and based on the International Monetary Fund study in 2019، and the study of the International Alliance for Inclusion Fiscal year 2015 with regard to the variables of financial inclusion for small and medium enterprises. The questionnaire lists have been distributed on a sample size of 271 individuals، the structural equation modeling method has been used in order to analyze the study data and test its hypotheses. The study reached several results، the most important of which is the existence of a statistically significant effect of the quality of accounting information on enhancing the financial inclusion of small and medium enterprises.

(*) محاضر بقسم المحاسبة- كلية الاقتصاد- جامعة عمر المختار

الملخص

تناولت الدراسة موضوع يعتبر من أهم المعوقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهي الوصول إلى التمويل وبتكلفة مقاربة لتلك التي تتكبدها المؤسسات الكبيرة في سبيل الوصول إليه، وقد استهدفت الدراسة بصفة أساسية اختبار دور جودة المعلومات المحاسبية في تعزيز الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وقد تمت الاستعانة بالمصادر الأولية للحصول على بيانات الدراسة من خلال إعداد قائمة استبيان. وقد تم إعداد هذه القائمة بالاعتماد على الإطار المفاهيمي للتقارير المالية الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية سنة 2018، بالنسبة لمتغيرات خصائص جودة المعلومات المحاسبية. والاستناد إلى دراسة صندوق النقد الدولي سنة 2019، ودراسة التحالف الدولي للشمول المالي سنة 2015، بالنسبة لمتغيرات الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. حيث تم توزيع قوائم الاستبيان على عينة حجمها 271 مفردة، وقد تم استخدام أسلوب نمذجة المعادلات البنائية من أجل تحليل بيانات الدراسة واختبار فروضها، وقد استعان الباحث ببرنامج smart pls 3، الذي يعتمد على طريقة المربعات الجزئية الصغرى، وذلك لأن بيانات الدراسة لا تتمتع بالاعتدالية. وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لجودة المعلومات المحاسبية على تعزيز الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1- المقدمة

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور مهم في اقتصاديات كافة الدول، نتيجةً لعدة عوامل من أهمها انخفاض تكلفة رأس مالها، واحتياجاتها التمويلية المحدودة، وقدرتها العالية على خلق فرص العمل_ فهي تساهم في توفير 4 من كل 5 فرص عمل جديدة بالقطاع الرسمي (العربي، 2017)_، كما تبلغ مساهمتها في الناتج المحلي العالمي حوالي 46٪ (Lath.K & Murthy.B، 2009.)، بالإضافة إلى كثافتها العالية وانتشارها الواسع، فوفقاً لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) تمثل المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة 95% من عدد المؤسسات في العالم (عزيز، 2010)، كما أنها تعتبر أداة مهمة من أدوات التنمية المحلية، فمن خلالها يتم استغلال وتنمية الموارد المحلية بشكل أفضل، علاوةً على دورها الاجتماعي البارز في مكافحة الفقر وتحقيق الأمن المجتمعي ومحاربة الظواهر السلبية والهدامة داخل المجتمع.

ونتيجةً لأن محدودية الوصول إلى التمويل والحصول على الائتمان هو من أهم المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة_ خاصةً في الدول النامية_ فقد تضاعفت الجهود الرامية إلى وضع حلول للتغلب على هذه المشاكل، من أجل دعم هذه المؤسسات والنهوض بها و تحقيق المزايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تمنحها. ولعل آخر الجهود المبذولة في سبيل التغلب على هذه المشكلة هو تحقيق وتعزيز الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث لا يركز الشمول المالي على وصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واستخدامها للتمويل فقط، إنما يركز أيضًا على جودة هذا التمويل وانخفاض تكلفته.

وتعتبر جودة المعلومات المحاسبية من الركائز الأساسية التي تساعد على اتخاذ قرارات منح الائتمان والتمويل، حيث تعتمد هذه القرارات بشكل كبير على عنصرين رئيسيين وهما: تقديم المعلومات المحاسبية المناسبة، وتوفير الضمانات الكافية، لاتخاذ قرارات منح الائتمان والتمويل. ويرى الباحث أن الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية تساعد في عملية تقييم أداء المؤسسات التي تتقدم للحصول على التمويل عن طريق تحليل بياناتها المحاسبية، للوقوف على مدى جدارتها الائتمانية، وبالتالي المساعدة في اتخاذ قرارات منح التمويل وبالتبعية تحقيق الشمول المالي.

إن كل ما سبق يعطي مبررًا قويًا لدراسة تأثير جودة المعلومات المحاسبية على تعزيز الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

2- مشكلة الدراسة

تواجه المؤسسات والهيئات والصناديق المسئولة عن توفير التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا معضلة كبيرة تمثلت في زيادة نسبة القروض المتعثرة، حيث

أشار تقرير الاستقرار المالي الصادر عن المصرف المركزي الليبي (بمدينة البيضاء) سنة 2016 إلى أن نسبة القروض المتعثرة تتراوح بين 12٪ و22.5٪ خلال الفترة ما بين 2008 و2016، وهي نسبة مرتفعة مقارنة بالنسب المسموح بها ضمن المتطلبات الدولية والتي حددت نسبة 6٪ كحد أقصى من إجمالي القروض الممنوحة. ويؤكد ما سبق الزيارة الميدانية التي أجراها الباحث لقسم تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة بالمصرف التجاري الوطني(*)، حيث تبين أن أكثر من 90٪ من القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي قروض متعثرة، حيث لُوحظ أن جُل هذه المشروعات لم تقدم تقاريرها المالية كجزء من متطلبات الحصول على التمويل، وأن معظمها كانت حديثة الإنشاء ولم يسبق لها إعداد تقارير مالية.

إن الارتفاع الكبير في نسب القروض المتعثرة الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يضعف ثقة القطاع المالي والمصرفي في هذه المؤسسات، ويستبعد إمكانية التوصل إلى حلول لمشكلة هذه المؤسسات الرئيسية وهي حصولها على التمويل، ويعمل على رفع تكاليف تمويلها _في حالة تمكنها من الوصول إليه_ ومن المؤكد أن هذا سوف يقف عثرة أمام تنمية هذه المؤسسات وتطويرها والاستفادة من المزايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تحققها.

وبما أن عملية منح الائتمان والحصول على التمويل، تعتمد بشكل كبير على أمرين مهمين وهما: تقديم المعلومات المحاسبية المناسبة لاتخاذ قرارات منح التمويل، وتوفير الضمانات الكافية لذلك. وحيث أن توفير الضمانات أصبح من الأمور الصعبة في ليبيا في الوقت الحالي، كون أن الضمانات في الغالب تكون عقارية وأن الخدمات التي يقدمها السجل العقاري في ليبيا متوقفة بشكل كامل منذ 2011 نتيجة للظروف التي تمر البلاد، لذا فإن أهمية جودة المعلومات المحاسبية تتضاعف بالنسبة للحالة الليبية. وأن ضمان تقديم معلومات تتمتع بالخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية، تُمكن

(*) أجرى الباحث هذه الزيارة يوم الأحد الموافق 2021/7/5 على تمام الساعة 10:15 صباحًا

متخذي قرارات منح التمويل من تقييم الوضع المالي لهذه المؤسسات بشكل جيد، وتحديد مدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها الحالية والمستقبلية بنسبة عالية من الدقة، مما يساعد في تحقيق ركيزتين من الركائز الثلاث للشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق ما جاء في دراسة صندوق النقد الدولي (2019)، والمؤتمر المصرفي العربي العشرين (2015) المقام في بيروت برعاية اتحاد المصارف العربية،وهما الحصول على التمويل وتخفيض تكاليفه.

ويمكن بلورة مشكلة الدراسة من خلال الأسئلة التالية:

السؤال الأول: هل يوجد تأثير لجودة المعلومات المحاسبية على تعزيز الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا ؟

السؤال الثاني: هل يوجد تأثير للخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة كمتغير مُعدل على العلاقة بين جودة المعلومات المحاسبية وتعزيز الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟

3- فروض الدراسة

تستند الدراسة على الفروض التالية:

1- " لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لجودة المعلومات المحاسبية على تعزيز الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا".

2- "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة كمتغير مُعدل على العلاقة بين جودة المعلومات المحاسبية وتعزيز الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة".

4- أهداف الدراسة

تهدف الدراسة بشكل أساسي دراسة أثر خصائص جودة المعلومات المحاسبية المنصوص عليها ضمن الإطار المفاهيمي للمعايير المحاسبية الدولية على تعزيز الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

5- أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من إسهامات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية لكافة الدول_ والدول النامية بصفة خاصة_ ويمكن تلخيص أهمية البحث فيما النقاط التالية:

1- ندرة الدراسات العلمية في مجال إعداد التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا.

2- تختبر الدراسة تأثير جودة المعلومات المحاسبية على تعزيز الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا.

6- منهجية الدراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة واختبار فروضها اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الاستقرائي، من خلال مراجعة الأدب المحاسبي وعرض وتحليل الدراسات السابقة ذات الصلة بجودة المعلومات المحاسبية والشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما أن هذا الدراسة استخدمت الأسلوب التحليلي الكمي عن طريق إجراء دراسة ميدانية لاختبار تأثير جودة المعلومات المحاسبية على تعزيز الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا.

7- عينة الدراسة

تتكون عينة الدراسة من:

1- مكاتب المحاسبة والمراجعة باعتبارها المسئولة عن إعداد غالبية التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا.

2- الأكاديميين المهتمين بمجال إعداد التقارير المالية.

3- موظفي ومسئولي الائتمان، وموظفي ومسئولي أقسام تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمصارف التجارية باعتبارهم مسئولين عن منح التمويل لهذه المؤسسات.

8- حدود الدراسة

تقتصر الدراسة على ما يلي:

1- دراسة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المنصوص عليها ضمن الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية.

2- دراسة الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وفق مؤشرات صندوق النقد الدولي، ومؤشرات تحالف الشمول المالي.

9- الدراسات السابقة

9-1. الدراسات المتعلقة بجودة المعلومات المحاسبية

9-1-1. الدراسات العربية

9-1-1-1.دراسة (رشوان، 2019):

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور السجلات المحاسبية في تقديم المعلومات المفيدة المؤسسات الريادية الصغيرة والمتوسطة، وترشيد عملية الاختيار بين البدائل الاستثمارية في هذه المؤسسات. وأثبتت نتائج هذه الدراسة أنه يوجد دور كبير للسجلات المحاسبية في تقديم المعلومات المفيدة لمالكي المؤسسات الريادية الصغيرة والمتوسطة بوزن نسبي (70.88%)، كما يوجد دور متوسط للسجلات المحاسبية في ترشيد عملية الاختيار بين القرارات الاستثمارية في المؤسسات الريادية الصغيرة والمتوسطة بوزن نسبي (66.10%).

9-1-1-2. دراسة (فاوي، 2018):

هدف البحث إلى التعرف على أثر إصدار المعيار المحاسبي المصري رقم 47 الصادر عام 2015 على جودة التقارير المالية للمؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة. وتوصلت الدراسة إلى أن تطبيق هذا المعيار قد يحقق مجموعة من المزايا، منها زيادة جودة التقارير المالية في تلك المؤسسات، وزيادة قابلية المعلومات المحاسبية الواردة في هذه التقارير للاتساق والمقارنة، كما توصلت الدراسة أيضاً إلى أن هذا المعيار يحمل بعض الصعوبات في التطبيق أهمها عدم تأهيل المحاسبين لتطبيق هذا المعيار.

9-1-1-3. دراسة (الهنيني، 2018):

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور المعلومات المحاسبية في تحسين كفاءة عملية اتخاذ القرار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الأردن، من خلال التخطيط والرقابة وتحديد البدائل والمفاضلة بين البدائل وتحديد البديل الأفضل. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المعلومات المحاسبية، وكفاءة عملية اتخاذ القرارات، سواءً خلال التخطيط، أو الرقابة، أو عند تحديد البدائل، أو عند المفاضلة بينهم وتحديد البديل الأفضل.

9-1-1-4. دراسة (الصباغ أ.، 2017):

وهدفت الدراسة إلى التعرف على وضع نظم المعلومات المحاسبية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بجمهورية مصر العربية، وتحديد العوامل التي تؤثر على استخدامها، ومدى قدرتها على توفير المعلومات اللازمة لأوجه النشاط المختلفة، ودورها في تحقيق جودة التقارير المالية. وتوصلت الدراسة إلى أنه لا يتوافر لدى معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في مصر أنظمة للمعلومات المحاسبية، وفي حال توافرها فإنه لا يتوافر فيها خصائص ومقومات النظام المحاسبي الجيد، ولا توفر هذه النظم المعلومات المالية الملائمة لاتخاذ القرارات الاقتصادية، ولا تقدم معلومات محاسبية قابلة للفهم و المقارنة بالتوقيت المناسب.

9-1-1-5. دراسة (مشو، 2015):

هدفت الدراسة إلى البحث في دور جودة المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرارات منح الائتمان المصرفي للمؤسسات صغيرة الحجم في السودان. وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها أن المعلومات المحاسبية الملائمة تساعد في منح الائتمان المصرفي للمؤسسات الصغيرة، وان وجود هذه المعلومات في التوقيت المناسب، تساعد في تسهيل منح الائتمان لهذه المؤسسات، وضرورة الاعتماد على المعلومات المحاسبية عند اتخاذ قرار منح الائتمان المصرفي بالنسبة للمؤسسات الصغيرة.

9-1-2. الدراسات الأجنبية:

9-1-2-1. دراسة (Meiryani, Lindawati, Tommy, & Cindani, 2020):

كان الهدف الرئيسي من إجراء هذه الدراسة هو تحديد وتحليل تأثير التدريب المحاسبي على المعلومات المحاسبية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مدينة "تاتقرانق"، وتم اختيار العينة المكونة من 51 مالك لشركة صغيرة أو متوسطة عشوائيا، وحُللت البيانات المجمعة باستخدام الإحصاء الوصفي ونماذج الانحدار الخطي. وأشارت نتائج الدراسة إلى أن التدريب المحاسبي يؤثر بشكل كبير على جودة المعلومات المحاسبية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

9-1-2-2. دراسة (Andrikopoulos & Khorasgani, 2018):

هدفت الدراسة بشكل أساسي إلى تقليل المخاطر المرتبطة بإقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال تقديم نموذج تنبؤ افتراضي مختلط للشركات الصغيرة والمتوسطة، يجمع بين تقييم الجدارة الائتمانية المعمول به حاليًا، ومعلومات الافتراضية حول المستقبل. وتوصلت الدراسة إلى أن النموذج الهجين المقترح هو بديل جيد للطرق المعيارية المستخدمة حاليًا.

9-1-2-3. دراسة (Palazuelos, Crespo, & Corte, 2018):

وكان هدف هذه الدراسة الرئيسي هو تحليل مدى إدراك مسئولي القروض إلى أن جودة المعلومات المحاسبية (AIQ)، وموثوقية الشركات الصغيرة والمتوسطة عاملان رئيسيان لمنحهم الائتمان، حيث تم إجراء دراسة استقصائية لـ 471 من مسئولي منح القروض المصرفية في إسبانيا، باستخدام أسلوب نمذجة المعادلة الهيكلية(SEM) . حيث أكدت النتائج التي تم الحصول عليها أن استعداد مسئولي القروض لتيسير وصول الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى الائتمان يتأثر بشكل إيجابي بتصورهم العام حول جودة المعلومات المحاسبية في حالة تم تدقيقها، أما في حالة غياب التدقيق فإن جودة المعلومات المحاسبية لا تلعب دورًا مباشرًا في قرار منح الائتمان، ولكنها مهمة في تكوين الثقة.

9-1-2-4. دراسة (Kreipl, Hane, & Mueller, 2014):

استهدفت الدراسة إجراء مسح استقصائي حول جودة المعلومات المحاسبية وفقًا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS، والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMEs، والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها في ألمانيا GAAP، وتوصلت الدراسة إلى أن جودة المعلومات المحاسبية وفقاً للـGAAP هي أقل من تلك الواردة ضمن الـIFRS، وأن الشركات الألمانية تتوقع زيادة في جودة المعلومات المحاسبية مع التحول من الـ full IFRS إلى الـ IFRS for SMEs.

9-2. دراسات متعلقة بالشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

9-2-1. الدراسات باللغة العربية

9-2-1-1. دراسة (سلامة، فارس، وإبراهيم، 2019):

وهدفت هذه الدراسة النظرية إلى التعريف بالوساطة المالية كأسلوب مستحدث لتمويل وإقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمخاطر المتوقعة عند استخدام هذا الأسلوب. وتوصلت الدراسة إلى أن الوساطة المالية بآلياتها المستحدثة تعتبر عملية مبادلة ثنائية نهائية في الحقوق المالية، حيث تعتبر وسيلة من وسائل إقراض المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، تقدمها جهات أجنبية متخصصة في ذلك، عبر البنوك والمؤسسات المالية والمصرفية، نظير الاستفادة بهامش صغير من الفروق بين الفائدة المدينة والدائنة، وينتج عن عملية الوساطة نوع من المخاطر تتحملها البنوك الوسيطة، لم يتم التطرق لها من قبل سواء في اتفاقية بازل أو في الأدبيات السابقة.

9-2-1-2. دراسة (رحاب والفراح، 2019):

وتمثل هدف الدراسة في التعرف على الدور الذي تلعبه المصارف والمؤسسات المالية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا، وذلك من خلال وصف وتحليل البيانات والنشرات والإحصاءات والتقارير المتاحة عن تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا. وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج كان من أهمها: وجود دور ولو كان نسبي للمؤسسات المالية والمصرفية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا، وأن هذا الدور قد تراجع بشكل ملحوظ منذ 2013 إلى الآن.

9-2-1-3. دراسة (واصل، 2019):

وكان هدف الدراسة التعرف على دور تطبيقات تكنولوجيا المعلومات محاسبيًا ومهنيًا في تحقيق الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، باعتباره من الدعائم الأساسية لتحقيق إستراتيجية مصر 2030. وتوصلت الدراسة إلى أن استخدام تكنولوجيا المعلومات في المحاسبة سوف يساعد على تطوير نظم المعلومات المحاسبية، وبالتالي سوف يؤدي إلى زيادة أهمية مهنة المحاسبة في تحقيق الشمول المالي خاصةً للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

9-2-1-4. دراسة (رمضان، 2019):

هدفت بشكل أساسي إلى دراسة الوضع الحالي للتمويل في مصر، وتأثيره كمحور أساسي في الشمول المالي على تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مصر. وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن الحصول على التمويل وارتفاع تكلفته يعتبر من أهم الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأن صعوبة الحصول على التمويل هي نتيجةً لمجموعة من العوامل أهمها: عدم وجود سجلات محاسبية منتظمة، وضعف الضمانات المقدمة من أجل الحصول على التمويل.

9-2-1-5. دراسة (العليمي، 2019):

استهدفت الدراسة تحسين وتعزيز فرص وصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الخدمات المالية، واستقطاب هذه المؤسسات إلى القطاع الرسمي، من خلال تطبيق وتفعيل الاستراتيجيات والسياسات التي تضمن ذلك. وتوصلت الدراسة إلى أن المصرف المركزي المصري يهتم بتطبيق الاستراتيجيات والسياسات التي تدعم الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما أن الدولة المصرية تبدي اهتمام كبير برعاية صناعة التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

9-2-1-6.دراسة (حجازي ح.، 2019):

وهدف البحث إلى دراسة دور الشمول المالي في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر، خاصةً بعد الأزمة المالية العالمية، والفوائد الاجتماعية والاقتصادية التي حققتها هذه المؤسسات بعد تلك الفترة. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن هناك صعوبات في وصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل، وأن معظم هذه المؤسسات تعتمد على المصادر الداخلية للتمويل عوضًا عن استخدام المصادر الخارجية.

9-2-1-7. دراسة (حربي، 2019):

وهدفت الدراسة بشكل أساسي إلى التعرف على دور الشمول المالي في النهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة من خلال مساهمتها الكبيرة في إجمالي القيمة المضافة، وخلق فرص العمل وتوفير السلع والخدمات محليًا، وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها أن المصرف المركزي المصري قدم

العديد من المبادرات والإجراءات والقرارات التي من شأنها دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن أبرزها تسهيل عملية تقديم التمويل لهذه المؤسسات.

9-2-1-8. دراسة (عبدالمتعال، 2018):

وكان هدف الدراسة التعرف على دور نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات في تفعيل متطلبات الشمول المالي في مصر، وقد تم إتباع الأسلوب الوصفي التحليلي في هذه الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها: أن استخدام نظم المعلومات وتكنولوجيا المعلومات له تأثير إيجابي على زيادة كفاءة متطلبات الشمول المالي، وتبين أيضًا أن هناك تأثير لعدد من العوامل على كفاءة دقة المعلومات منها استخدام تكنولوجيا المعلومات، وملائمة البرامج المستخدمة أداء الأعمال، ومعرفة المستخدمين بالنظم والبرمجيات الحاسوبية.

9-2-1-9. دراسة (عطية، 2018):

هدفت الدراسة بشكل أساسي إلى توضيح دور الحوسبة السحابية في تفعيل متطلبات الشمول المالي وانعكاس ذلك محاسبياً ومهنياً، وذلك من خلال توضيح أهمية تفعيل متطلبات الشمول المالي وإمكانية استخدام الحوسبة السحابية في تحقيق ذلك، وتحديد أثر استخدام الحوسبة السحابية على تفعيل متطلبات الشمول المالي وتأثير ذلك محاسبياً ومهنياً، وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها أن التكنولوجيا المالية تساعد في زيادة الإقراض المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال فتح مسارات للبيانات تتيح للمصارف تقييم الجدارة الائتمانية حتى بالنسبة للمؤسسات الصغيرة.

9-2-1-10. دراسة (سليمة، 2017):

وهدفت الدراسة إلى التعرف على مدى نجاح السياسة الحكومية الجزائرية في دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال دراسة مجموعة من الهيئات إلى تسعى إلى تقديم التمويل لهذه المؤسسات، وتوصلت الدراسة إلى أن هذه الهيئات رغم الدعم المقدم لها من الحكومة الجزائرية إلا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لا زالت تعاني من مشاكل عديدة في الجانب التمويلي.

9-2-2. الدراسات باللغة الانجليزية:

9-2-2-1. دراسة (Yang & Zhang, 2020):

وهدفت الدراسة إلى بحث تأثير الشمول المالي الرقمي على النمو المستدام للمؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر في الصين. وقد تم استخدام بيانات الشركات المسجلة في السوق الصيني خلال السنوات بين 2011 إلى 2018، ومؤشر الشمول المالي الرقمي لجامعة بكين. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن تطوير الشمول المالي الرقمي يساعد على تعزيز النمو المستدام للشركات الصغيرة والمتوسطة خاصةً في الأسواق التنافسية، كما تبين أيضًا أن هذا التأثير يمنع حدوث أي أزمات مالية ناتجة عن خلل في هيكل رأس المال للمؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر من خلال تخفيف قيود التمويل وبالتالي تعزيز نموها المستدام.

9-2-2-2. دراسة (Brei, Gadanecz, & Mehrotra, 2020):

وكان الهدف الأساسي لهذه الدراسة هو التعرف على أثر إقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على استقرار النظام المصرفي، وذلك باستخدام بيانات من 32 اقتصاداً خلال الفترة بين 2007- 2015. وقد توصلت الدراسة إلى وجود ارتباط قوي بين زيادة إقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتحقيق استقرار أكبر للنظام المصرفي. كما أن توصلت الدراسة إلى أن تعثر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناجحة في الدول النامية، يعود إلى انخفاض التطور المالي في هذه الدول.

9-2-2-3. دراسة (IMF, 2019):

حيث ركزت هذه الدراسة بشكل أساسي على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومنحها الائتمان باعتباره العمود الفقري لتحقيق الشمول المالي لهذه المؤسسات، وقد توصلت الدراسة إلى أن مؤشر الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتلخص في الآتي:

أ- الاستخدام: ويندرج تحته ما يلي:

- استخدام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمصارف في تمويل رأس مالها.
- نسبة رأس المال الممول من المصارف.
- النسبة المئوية من الشركات التي تستخدم المصارف في تمويل استثماراتها.
- نسبة الاستثمارات الممولة من البنوك.

ب- النفاذ : وهو النسبة المئوية من الشركات التي لها حسابات جارية أو حسابات توفير في المصارف.

9-2-2-4. دراسة (Ghassibe, Appendino, & Mahmoudi, 2019):

وهدفت الدراسة إلى تقديم أدلة تجريبية على دور تحقيق الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في تحقيق نمو اقتصادي أعلى وفرص عمل أكثر في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، وأظهرت النتائج أن البلدان التي تحقق شمول مالي أكبر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تتمتع بسياسات نقدية أفضل، وتحقق إيرادات ضريبية أعلى، كما أن ذلك ينعكس إيجابًا على قدرة هذه المؤسسات في خلق فرص عمل وزيادة الإنتاجية، وبالتالي تحقيق نمو للاقتصادات الوطنية.

9-2-2-5. دراسة (OKE, 2019):

وتمثلت أهداف الدراسة الأساسية في الإطلاع على مدى وصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في شمال وسط نيجيريا إلى التمويل، وتقييم تأثير خصائص الشركات على ذلك، حيث أجريت هذه الدراسة على عينة مكونة من 280 شركة صغيرة و متوسطة الحجم، وأشارت نتائج الدراسة إلى أن أهم المتغيرات المؤثرة في وصول الشركات الصغيرة والمتوسطة للتمويل هي: حجم الشركة، عمر الشركة، المعلومات المالية التي تقدمها الشركة، موقع الشركة والضمانات المقدمة غي سبيل الحصول على التمويل.

9-2-2-6. دراسة (Rasheed, Siddiqui, Mahmood, & Khan, 2019):

وتمثل هدف الدراسة في بحث دور الخدمات المالية الرقمية في تعزيز وصول الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل وبالتالي تحقيق الشمول المالي لهذه الشركات خاصةً في الاقتصاديات الناشئة والنامية. وتوصلت الدراسة إلى أن خفض تكلفة استخدام الخدمات المالية الرقمية وزيادة محفظة المنتجات المالية على المنصات الرقمية، سوف يؤدي إلى تعزيز قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبالتالي تحقيق النمو على مستوى الاقتصاد الكلي.

9-2-2-7. دراسة (Lakuma, Marty, & Muhumuza, 2019):

وكان هدف هذه الدراسة التعرف على تأثير الوصول إلى التمويل على نمو الشركات، وذلك بالاعتماد على بيانات البنك الدولي الخاصة بأوغندا، والتي تضمنت بيانات عن 762 شركة، حيث تم التركيز على الاختلاف في حجم الشركات، عن طريق اختبار تأثير بيئة العمل غير المتحيزة في منح التمويل للشركات وتحقيق النمو عبرها. وقد توصلت الدراسة إلى أن الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (MSMEs) تصل بصورة أكبر إلى التمويل من الشركات الكبيرة، وأن هذا يكون بصورة أقوى وأكثر وضوحا لدى الشركات المتوسطة. ورأت الدراسة إلى أن هناك حاجة ملحة إلى زيادة الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسين بيئة أعمالها من خلال إضفاء الطابع الرسمي عليها.

9-2-2-8. دراسة (Owusu, Ismail, Osman, & Kuan, 2019):

وهدفت الدراسة بشكل أساسي إلى فحص الآثار المترتبة على محو الأمية المالية على العلاقة بين توافر الموارد المالية، ونمو الشركات الصغيرة والمتوسطة في غانا. وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير قوي للتثقيف المالي كمتغير وسيط على العلاقة بين الحصول على الموارد المالية، ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في غانا.

9-2-2-9. دراسة (Adeyele, 2018):

وهدفت الدراسة إلى تقييم المعايير والآليات التي تستخدمها المؤسسات المالية في إقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تم الحصول على البيانات من المؤسسات المالية ذات الصلة، وتحليلها باستخدام أدوات إحصائية مختلفة. وقد توصلت الدراسة إلى أن النسب المالية ونظام الرقابة الداخلية استحوذ على 28.7% من شروط منح الائتمان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بينما حصل رأس المال العامل وسهولة تحويل الأصول إلى نقدية على 94.5% من المعايير التي تستخدمها المؤسسات المالية لمنح الائتمان لهذه المؤسسات، وتبين أيضًا أن هناك تأثير كبير للخلفية التعليمية لمشغلي الشركات الصغيرة والمتوسطة على اختيار المؤسسات المالية تمويلها.

9-2-2-10.دراسة (Quartey, Turkson, Abor, & Iddrisu, 2017):

هدفت الدراسة بالمقام الأول إلى توفير بعض الفهم حول محددات وصول الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل في منطقة غرب أفريقيا، وذلك من خلال تحديد ما إذا كان هناك تشابه أو اختلافات في محددات وصول الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل في هذه البلدان، وقد تم استخدام البيانات التي تم جمعها عن طريق المؤسسات التابعة للبنك الدولي، وتوصلت الدراسة إلى أنه وبشكل عام وعلى المستوى الإقليمي لدول غرب أفريقيا فإن محددات الوصول إلى التمويل بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتمثل في عدة عوامل من أهمها: حجم الشركة، والملكية، وجودة المعلومات الائتمانية، وخبرة المدير العام.

10- التعليق على الدراسات السابقة

10-1 الدراسات السابقة التي تناولت خصائص جودة المعلومات المحاسبية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ويمكن تلخيص أهم الجوانب التي تناولتها في التالي:

1- تأثير التدريب المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية في هذه المؤسسات.
2- تأثير السجلات والأنظمة المحاسبية على جودة المعلومات المحاسبية في هذه المؤسسات.
3- دور المعلومات المحاسبية في تحسين كفاءة اتخاذ القرارات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما فيها قرارات منح التمويل والائتمان.

1- تأثير تبني المعايير المحاسبية على جودة المعلومات المحاسبية في هذه المؤسسات.

وتتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في هذا المجال بما يلي:

1- لم تتناول أي دراسة من الدراسات السابقة جودة المعلومات المحاسبية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا.
2- لم تتناول الدراسات السابقة تأثير جودة المعلومات المحاسبية على تحقيق الشمول للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل مباشر وإنما تناولت تأثيرها

على الحصول على التمويل والذي يعتبر متطلب أساسي من متطلبات تحقيق الشمول المالي.

3- لا يوجد أي دراسة تناولت جودة المعلومات المحاسبية كمتغير وسيط بين توافق التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع المعايير الدولية وتحقيق الشمول المالي لهذه المؤسسات. وهذه النقطة تعتبر أهم ما يميز هذه الدراسة.

2-10 الدراسات السابقة المتعلقة بالشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

ويمكن تلخيص أهم النقاط التي تم تناولها في فيما يلي:

1- تأثير الشمول المالي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على نمو الاقتصاد ككل.

2- أثر الشمول المالي والإقراض المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على استقرار النظام المصرفي.

3- محددات وصول الشركات الصغيرة والمتوسطة للتمويل، وقد كان توافر المعلومات المحاسبية من أهم هذه المحددات.

4- تأثير خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الوصول إلى التمويل وتحقيق الشمول المالي.

5- دور نظم المعلومات المحاسبية و الحوسبة السحابية وتكنولوجيا المعلومات في تحقيق الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

6- توحيد التقارير المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم وتوفير الائتمان لتحقيق الشمول المالي.

وتتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في هذا المجال بما يلي:

1. معظم الدراسات ركزت على دور المعلومات المحاسبية كمتطلب رئيسي من متطلبات الحصول على التمويل دون الإشارة إلى الشمول المالي بشكل مباشر وهذا ما سيتم تناوله من خلال هذه الدراسة.

2. لم يتم دراسة الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البيئة الليبية وهو ما سوف يتم تغطيته من خلال هذه الدراسة.

3. إهمال دور تبني المعايير والأطر المحاسبية لإعداد التقارير المالية على تحقيق الشمول للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذه النقطة تمثل أساس الدراسة.
4. تطرقت دراسة واحدة وهي دراسة Steelyana (2014)، لدور توحيد التقارير المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة في توفير الائتمان وتحقيق الشمول المالي. والحقيقة أن هذه الورقة جاءت بشكل مقتضب وفي 5 صفحات فقط، كما أن الدراسة الحالية تختلف عنها باعتمادها على مؤشرات الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادرة عن صندوق النقد الدولي سنة 2019.

11- الإطار النظري

11-1. مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة

لا يوجد تعريف أو معايير تصنيف دولية محددة يمكن الاستناد عليها عند تعريف أو تصنيف المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث أن هذه التعريفات والتصنيفات تختلف من بلد إلى آخر، ومن منظمة إلى أخرى، وتتحكم فيها العديد من العوامل والمحددات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية... وغيرها.

فمن الصعب تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة تعريفاً مقبولاً على المستوى الدولي أو الإقليمي أو حتى على مستوى المؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية، بل إن هذا الاختلاف يلاحظ بين القطاعات والمؤسسات داخل الدولة الواحدة. ويعزى هذا إلى اختلاف التركيبة الاقتصادية والاجتماعية للدول، وكذلك اختلاف الهياكل التنظيمية والمعرفية للمؤسسات والمنظمات المهتمة بهذه المشروعات (هشام، 2012).

ويظهر الاختلاف في تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومعايير تصنيفها بشكل واضح بين الدول المتقدم والدول النامية، مما يجعل عملية المقارنة بينهما غاية في الصعوبة، فالمشروعات التي تعتبر متوسطة في الدول النامية تصنف على أنها صغيرة في الدول المتقدمة، كما أن المشروعات التي تصنف على أنها كبيرة في الدول النامية تعبر مشاريع متوسطة في الدول المتقدمة (عويس، 2016).

وفي سبيل مواجهة الصعوبات في المقارنة من حيث تعريف وتصنيف المشروعات الصغيرة والمتوسطة، لجأت العديد من الدول المتقدمة والنامية إلى تبني تعريف منظمة العمل الدولية، والتي تعرف "المشاريع المتناهية الصغر بأنها المشاريع التي يعمل بها أقل

من 10 عمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم هي التي يعمل بها مابين 10 إلى 99 عامل، وما يزيد عن 99 عامل تعتبر مشاريع كبيرة" (شحاتة أ.، 2012، ص 17).

وفي الواقع يعتبر هذا التعريف مبسط ويعتمد على معيار واحد فقط من معايير تصنيف المشروعات الصغيرة والمتوسطة وهو معيار العمالة ويتجاهل باقي المعايير.

11-1-1. تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة

يمكن عرض أهم التعريفات والتصنيفات التي اعتمدتها بعض الدول والمؤسسات والهيئات والشخصيات الرائدة في هذا المجال على النحو التالي:

- عرفت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأنها "المشروعات التي يديرها مالك واحد ويتكفل بكامل المسؤولية ويتراوح عدد العملين فيها بين 10 إلى 50 عامل" (المشهداوي، 2015، ص 140).
- وعرفها برنامج إدارة المشروعات الصغيرة الأمريكي بأنها "عبارة عن شركة مملوكة بشكل مستقل وعدد موظفيها يقل عن خمسمائة موظف وتنتهي بالمشاريع الجزئية ذات الموظف الواحد" (الضامن، 2012، ص 127).
- وتعرف المشروعات الصغيرة والمتوسطة في فرنسا بأنها "تلك المشروعات التي لا يتجاوز عدد العمال فيها 500 عامل" (كودير، 2012، ص 2).
- وعرفها القانون البريطاني بأنها "تلك المشروعات المستقلة والمملوكة لشخص واحد، وليس لها القدرة على السيطرة على سوق صناعتها" (أحمد و برهم، 2007، ص 86).
- أما منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي فقد عرفت المشروعات الصغيرة والمتوسطة على "أنها المشاريع التي تضم من 20إلى 90 عامل" (جمعة ع.، 2015، ص 14).
- ويعتبر البنك الولي المشاريع الصغيرة والمتوسطة بأنها "تلك المشاريع التي توظف أقل من 50 عاملاً" (الحجري، 2014، ص 33).
- وعرفت المعايير المحاسبية البريطانية والدولية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بأنها "تلك المنشآت التي لا تخضع للمسألة العامة" (لايقة، 2009، ص 31).

- وتعرفها لجنة التنمية الاقتصادية،وهي منظمة متميزة بالبحث العلمي بأنها المشروعات التي "تتميز بخاصتين من الخواص الخمسة التالية" (ياسين، 2015، ص 453):
  - يديره أصحابه بشكل أساسي وبصورة مستقلة.
  - يحمل الطابع الشخصي إلى حد كبير.
  - يكون محلياً إلى حد كبير في المنطقة التي يعمل بها.
  - حجمه صغير نسبياً من حيث رقم الأعمال في الصناعة التي ينتمي إليها.
  - يعتمد بشكل كبير على المصادر الداخلية لتمويل رأس المال من أجل نموه
- وعرف مركز التنمية الصناعية للدول العربية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأنها "كافة الوحدات التي تضم المشاريع الريفية واليدوية والحرفية بالإضافة إلى المشاريع الصغيرة الحديثة سواء التي تتخذ شكل المصانع أو لا" (المحمودي، 2014، ص 469).
- وتعرف المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا وفق خطة التنمية التي وضعتها اللجنة الشعبية العامة سابقاً (رئاسة الوزراء) بأنها جميع نشاطات الإنتاج والخدمات والتمويل والتعهد وتقديم الخدمات، التي يقوم بها أصحابها كمهنة رئيسية مستمرة ومباشرة، إما بصفة فردية وعندها يُعرف هذا النشاط بالتشغيل الذاتي أو العمل المستقل، وإما في إطار مؤسسة فردية أو شركة أشخاص لا يفوق عدد العاملين بها 10 عمال، ولا يتجاوز الاستثمار الجماعي لإحداها عن 150 ألف دينار ليبي(العامة، 2000). و من ثم عرفت أيضاً وفقاً لقرار اللجنة الشعبية العامة للقوى العاملة (وزير العمل) رقم 321 لسنة 2004 على أنها مؤسسات أهلية إنتاجية وخدمية، أداة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تستوعب القوى الشابة وتتوفر فيها المواصفات الفنية والإدارية والتقنية لتشغيلها بكفاءة.

11-1-2. معايير تصنيف المشروعات الصغيرة والمتوسطة

لا توجد معايير موحدة يمكن أن تستخدمها جميع الدول في تصنيف المشروعات حسب حجمها، ويرجع السبب في ذلك إلى اختلاف الخصائص الاقتصادية والاجتماعية لكل بلد، شأنها في ذلك شأن الاختلاف الواقع في تعريفها، ونتيجة للارتباط الجوهري بين تعريف ومعايير تصنيف المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فإن هذه المعايير تلعب دور أساسي في صياغة تعريفات أكثر دقة ووضوح للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

والملاحظ أن هذه المعايير تتسم بالديناميكية فهي تتغير بتغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية داخل البلد. فعلى سبيل المثال فإن اليابان قبل الحرب العالمية الثانية كانت تصنف المشروعات التي لا يزيد عدد العمال فيها عن 100 عامل على أنها مشروعات صغيرة، وبعد التطور الاقتصادي والتكنولوجي الكبير الذي شاهدته اليابان بعد الحرب فقد أصبحت تصنف المشروعات التي يعمل بها أقل من 300 عامل بأنها مشروعات صغيرة (العبيدي، 2017).

ولعل أشهر المعايير المستخدمة في تصنيف المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي: عدد العمالة، حجم رأس المال المستثمر، المستوى التكنولوجي المستخدم، طبيعة الملكية والمسؤولية الإدارية، حجم الإنتاج والقيمة المضافة، قيمة المبيعات والحصة السوقية. وفي الحقيقة لا يوجد إجماع حول هذه المعايير من حيث الكم والنوع فالأمر يختلف من بلد إلى آخر ومن مؤسسة إلى أخرى (خلوفي، 2017). فالبنك الدولي مثلاً يفرق بين الصناعات الصغيرة والمتوسطة حسب مستوى الدولة فيما كانت متقدمة أو نامية، فيصنف المشروعات الصغيرة في الدول النامية على أنها تلك التي تشغل أقل من 50 عاملاً، وأما في الدول النامية فيصنفها بأنها تلك التي تشغل أقل من 500 عامل (خطاب، 2014).

11-2. جودة المعلومات المحاسبية

11-2-1. مفهوم المعلومات المحاسبية:

أما المعلومات المحاسبية فتعرف بأنها "تلك البيانات التي تمت معالجتها للحصول على مؤشرات ذات معنى تستخدم كأساس في عملية اتخاذ القرار، ويجب مراعاة التوازن في إعداد هذه المعلومات من حيث الحاجة إلى التفصيل فيها من جهة واختصارها على شكل دلالات رقمية مختصرة من جهة أخرى لتكون ذات منفعة لمتخذي القرار" (مالطي و عبدالقادر، 2019، صفحة 779).

وتعرف المعلومات المحاسبية أيضاً بأنها " مجموعة من القيم والحقائق النهائية المبوبة والمنظمة بصوره كمية لتلعب دوراً مهماً في إدارة منظمات الأعمال والمنظمات بشكل عام، وأن من أهم أسباب وجود المحاسبة وتطورها المستمر يتمثل في توفير المعلومات المناسبة لاتخاذ القرارات سواء لإدارة المنظمة أو للأطراف الخارجية المعنية بهذه المعلومات " (قاسم، 2003، صفحة 8).

ويعرف المجمع العربي للمحاسبين القانونيين المعلومات المحاسبية على أنها " تلك المعلومات ذات المصادر المختلفة والتي تشكل المادة الحية التي يمكن التعامل معها تحليلاً وتفسيراً وشرحاً ووضعاً، لمعالجتها وإخراجها في شكل معلومات تمثل المعطيات التي تفيد في عملية اتخاذ القرارات " (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2003، صفحة 153).

وتعرف جودة المعلومات المحاسبية بأنها تلك البيانات والمعلومات الموائمة والتي تناسب حاجة المستخدم النهائي لها، وبذلك فإن البيانات والمعلومات عالية الجودة هي التي تناسب حاجة المستخدمين لها والتي يتم إعدادها بهدف الوصول إلى معلومات موائمة في ضوء مجموعة من المعايير المرجعية (سيد، 2020).

11-2-2. الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:

وتعرف الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على أنها " الصفات التي يجب توفرها في المعلومات المحاسبية حتى تتمكن من تحقيق أهداف مستخدمي هذه المعلومات في اتخاذ مختلف القرارات " (دباش و محمود، 2016).

ويمكن عرض الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وفق الإطار المفاهيمي للمعايير الدولية الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية سنة 2018 على النحو التالي:

11-2-2-1. الخصائص الأساسية:

وتشمل خاصيتين وهما (حمداوي، 2020):

11-2-2-1-1. الملائمة: وهي أن تكون المعلومات المحاسبية ذات تأثير إيجابي على متخذي القرارات، فالمعلومة الملائمة هي التي تؤثر بشكل إيجابي على سلوك متخذ القرار من خلال ارتباطها الوثيق بهذه العملية، وذلك من خلال المساعدة في الفهم والتقييم الجيد للأحداث في الماضي والحاضر والمستقبل. وترتبط هذه الخاصية بثلاث خصائص فرعية هي:

- القيمة التنبؤية: وهي دور المعلومات المحاسبية كقاعدة للتنبؤ بالأرباح عن طريق مقارنة الإيرادات بالتكاليف بواسطة قائمة الدخل، والتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية بمقارنة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة باستخدام قوائم التدفقات النقدية.
- قيمة التغذية العكسية: ويقصد بها المدى الذي يمكن لمتخذ القرار أن يعتمد عليه في تعديل توقعاته السابقة.
- الأهمية النسبية: وهي خاصية حاكمة لكافة الخصائص النوعية، ويتوقف اعتمادها على مجموعة من المحددات النوعية والكمية. فالأهمية النسبية للمعلومة هي التي تحدد ما إذا كانت ستتضمنها التقارير المالية أم لا.

11-2-2-1-2.الموثوقية: وهي تعني خلو المعلومات المحاسبية بدرجة كبيرة من الأخطاء والتحيز، فهذه الخاصية ترتبط بأمانة المعلومات المحاسبية وإمكانية الاعتماد عليها. وترتبط هذه الخاصية بثلاث خصائص فرعية هي:

- الصدق (الخلو من الأخطاء): وهي تطابق المعلومة المحاسبية الواردة في التقارير المالية مع ما تمثله من حدث أحداث بأمانة وعدالة.
- الاكتمال: وهي احتواء التقارير المالية على كافة المعلومات الضرورية والتي يعد إخفاؤها كلياً أو جزئياً سبباً في تضليل مستخدمي هذه المعلومات.
- الحياد: وهي خلو المعلومات المحاسبية من التحيز لطرف دون طرف من الأطراف المستخدمة لها.

وتجدر الإشارة إلى أنه من الوارد حدوث تعارض بين الخاصيتين الرئيسيتين للمعلومات المحاسبية، حيث أنه قد ينتج بعض التعارض نتيجة لتطبيق بعض الطرق والسياسات المحاسبية مثل تطبيق أساس التكلفة التاريخية أو القيمة الجارية، حيث نجد أن تطبيق الأساس الأول يمنح المعلومات المحاسبية درجة عالية من الثقة عكس الأساس الثاني،وفي المقابل يقدم تطبيق أساس القيمة الجارية معلومات ملائمة بشكل أكبر من تلك التي تنتج عن تطبيق أساس التكلفة التاريخية (جياد، 2019).

11-2-2-2. الخصائص الثانوية:

حدد مجلس معايير المحاسبة الدولية أربع خصائص ثانوية للمعلومات المحاسبية على النحو التالي:

11-2-2-2-1. القابلية للمقارنة: وهي تعني إمكانية مقارنة المعلومات المحاسبية عن الفترات المالية المختلفة لنفس المنشأة بغرض تتبع أداء المنشأة ومركزها المالي، أو مقارنتها مع المعلومات المحاسبية للمنشآت المشابهة (عبدالسلام، 2020).

11-2-2-2-2.القابلية للتحقق: وتعني قابلية المعلومات المحاسبية للتأكد من أنها تمثل حقيقة الأوضاع الاقتصادية والمالية من قبل أشخاص أوجهات مستقلة، ولا يتطلب التأكد وجود تطابق مطلق بين المعلومات بل يكفي وجود تقارب إلى حد معقول حول تمثيل المعلومات الصادق للأوضاع الاقتصادية للمنشأة (خالد، الهادي، و هشام، 2019).

11-2-2-2-3. القابلية للفهم: ويقصد بها أن يكون بإمكان مستخدميها فهمها واستيعاب مضمونها ومدلولاتها لتحقيق أكبر استفادة منها، وهي تتوقف على طبيعة القوائم المالية وطرق عرضها من جهة، وعلى قدرات مستخدميها الاقتصادية ومهاراتهم المحاسبية من جهة أخرى (دنيا وأنوار، 2019).

11-2-2-2-4. التوقيت المناسب: وهي تعني توفير المعلومات لمتخذي القرارات في الوقت المناسب قبل أن تفقد قدرتها في التأثير على قراراتهم، ويُعد التوقيت المناسب أمرا مهماً بالنسبة لصفة الملائمة، حيث أن المعلومات التي لا تتوفر في التوقيت المناسب تكون غير ملائمة لاتخاذ القرارات (امهلهل، التائب، و عبدالكريم، 2017).

11-3. الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

11-3-1. طبيعة الشمول المالي

لقد بدأ الاهتمام الفعلي بمفهوم الشمول المالي في البلدان النامية منذ سنة 2000، حيث شكل اهتماما مشتركاً بين العديد من الحكومات والبنوك المركزية في هذه الدول (بدر، 2017). ونظرًا للأهمية القصوى التي يحصى بها الشمول المالي تم اعتماده من قبل قادة مجموعة الـ G20 خلال عام 2010 كمحور أساسي في جدول أعمال التنمية العالمية، حيث تم تأسيس رابطة باسم Global Partnership for Financial

Inclusion (GPFI) وذلك لوضع خطة عمل لتطبيق الشمول المالي. بالإضافة إلى اعتماد مؤسسة التمويل الدولية (IFC) خطط لتوسيع الشمول المالي باعتباره أحد الوسائل الرئيسية التي تضمن وصول الفئات المهمشة إلى المنتجات والخدمات المالية التي تحتاجها بطريقة عادلة وشفافة (Sajuyigbe, 2017) . وقد اعتبر البنك الدولي أن توسيع الخدمات المالية المقدمة، وضمان وصول كل الفئات إليها _ومن ضمنها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة_ من الركائز الأساسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية من أجل محاربة الفقر وتحقيق النمو(Varghese & Viswanathan, 2014) .

11-3-2. تعريف الشمول المالي

- تعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) والشبكة الدولية للتثقيف المالي (INFE) الشمول المالي بأنه "العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلي مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية الخاضعة للرقابة، في الوقت وبالسعر المعقولين وبالشكل الكافي، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل الشرائح المختلفة في المجتمع، من خلال تطبيق مناهج مبتكرة والاهتمام بالتثقيف المالي" (عبدالله س.، 2016، صفحة 16).
- ويعرف بأنه "عملية تضمن سلاسة الوصول إلى النظام المالي الرسمي واستخدام مزاياه لجميع فئات المجتمع" (Sarma & Pais, 2011, p. 615).
- ويعرف الشمول المالي أيضًا بأنه إتاحة وتوسيع قاعدة الخدمات والمنتجات المالية الرسمية لمختلف فئات المجتمع بأسعار مقبولة وبطريقة عادلة تتميز بالشفافية (شلبي، 2018، صفحة 143).
- ويعرف البنك الدولي الشمول المالي على أنه " إمكانية وصول الأفراد والشركات إلى المنتجات والخدمات المالية المفيدة، بأسعار ميسورة تلبي احتياجاتهم_ المعاملات والمدفوعات والمدخرات والائتمان والتأمين_ ويتم تقديمها لهم بطريقة تتسم بالمسؤولية والاستدامة"(the world bank, 2018) .
- ووفق مكتب الشمول المالي في واشنطن يعرف على أنه " الوضع الذي يسمح لجميع الأفراد بالوصول إلى مجموعة متكاملة من الخدمات المالية ذات الجودة العالية، وبأسعار مناسبة، وبأسلوب سلس يحفظ كرامتهم " (Kamath & Arun, 2015).

- ويعرف اتحاد المصارف العربية الشمول المالي بأنه "مفهوم يهدف إلى تعميم المنتجات والخدمات المالية والمصرفية بتكاليف معقولة على العدد الأكبر من الأفراد، والمؤسسات، خصوصاً فئات المجتمع المهمّشة من ذوي الدّخل المحدود، وذلك من خلال القنوات الرسمية وابتكار خدمات مالية ملائمة وبتكاليف منافسة وعادلة؛ لتفادي لجوء تلك الفئات إلى القنوات والوسائل غير الرسمية مرتفعة التكاليف والتي لا تخضع للرقابة والإشراف" (اتحاد المصارف العربية، 2017، صفحة 12).
- وتعرِّف مؤسسة النقد العربي السعودي الشمول المالي بأنه "حصول فئات المجتمع المختلفة كالفئات الضعيفة وأصحاب الرواتب المنخفضة، وأصحاب الأعمال الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر على الخدمات والمنتجات المالية الملائمة التي يحتاجونها بكلفة معقولة وبطريقة عادلة وشفافة" (عربي، 2019).

وتجدر الإشارة إلى ضرورة التفريق بين مفهومي الشمول المالي والحصول على الخدمات المالية، حيث أن الشمول المالي يشمل نسبة الأفراد والشركات الذين يستخدمون الخدمات المالية فعدم الاستخدام لا يعني بالضرورة صعوبة الحصول على هذه الخدمات (الشرفا وعجور، 2019).

ويستخلص مما سبق أن الشمول المالي يعتمد على ثلاث ركائز أساسية وهي:

- الوصول إلى الخدمات المالية.
- استخدام الخدمات المالية.
- التكلفة المناسبة لهذه الخدمات.

11-3-3. مؤشرات الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

تطلع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بدور بارز في تحقيق النمو الاقتصادي وتوفير فرص عمل جديدة - بتكاليف متدنية مقارنة بالمشروعات الكبرى- بالإضافة إلى مساهمتها في خلق التوازن الاجتماعي بين فئات المجتمع المختلفة، إلا أن هذه المشروعات تواجهها العديد من الصعوبات والعقبات التي تحول دون نجاحها وتحقيق أهدافها، ومن أبرز هذه المعوقات صعوبة الحصول على التمويل، وارتفاع تكاليفه مقارنة بتكاليف تمويل المشروعات الكبيرة. لذلك كان من الأولويات أن يتم العمل على إدخال هذه المشروعات تحت مضلة الشمول المالي، وتمكينها من الوصول إلى الخدمات المالية التي تساعدها على الإطلاع بدورها في دفع عجلة التنمية، ولقد اهتمت العديد من المؤسسات المالية

الدولية والإقليمية بوضع مؤشرات لقياس مستوى الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، من أهمها مؤشر صندوق النقد الدولي ومؤشر الاتحاد العالمي للشمول المالي واللذين سوف يتم استعراضهما على النحو التالي:

11-3-3-1. مؤشرات صندوق النقد الدولي للشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

أجرى صندوق النقد الدولي في ديسمبر 2019 دراسة عن الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الشرق الأوسط و وسط آسيا، حيث تطرقت الدراسة إلى مؤشرات الشمول المالي لهذه المشروعات وأجملتها في ما يلي:

- حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على القروض المصرفية.
- احتفاظ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحساب جاري أو حساب توفير لدى المصارف والمؤسسات المالية.
- اعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المصارف في تمويل استثماراتها.
- النسبة المئوية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تستخدم المصارف في تمويل رأس المال العامل.
- نسبة استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من المصارف.

11-3-3-2. مؤشرات التحالف العالمي للشمول المالي (AFI)

أصدرت مجموعة عمل تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة التابعة للتحالف العالمي للشمول المالي (SMEFWG) سنة 2015 بالتعاون مع مجموعة عمل بيانات الشمول المالي (FIDWG)، وبالاستعانة بمؤشرات الاتحاد العالمي للشمول المالي (GPFI) التابع لمجموعة العشرين (G20)، ومؤشرات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، بغرض قياس درجة الوصول والاستخدام للخدمات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجودتها على المستوى الدولي. وفيما يلي عرض لهذه المؤشرات:

11-3-3-2-1. مؤشرات الوصول: وتتمثل في المؤشرات التالية

- نقاط الوصول ويعبر عنها بنسبة نقاط الوصول لكل 10000 فرد بالغ.
- تغطية نقاط الوصول ويعبر عنها بنسبة المناطق التي لها نقطة وصول واحده على الأقل، والنسبة المئوية للمشروعات التي تتمتع بنقطة وصول واحدة على الأقل في كل منطقة.
- الوصول الرقمي للخدمات ويعبر عنها بالنسبة المئوية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تتمكن من الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية.
- الوصول إلى الائتمان ويعبر عنها بالنسبة المئوية لطلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحصول على القروض.

11-3-3-2-2. مؤشرات الاستخدام: وتتكون من المؤشرات التالية

- احتفاظ المؤسسات الصغيرة بحساب بنكي رسمي ويعبر عنه بنسبة الشركات التي تحتفظ بحساب لدى المصارف أو المؤسسات المالية الرسمية.
- الشركات التي عليها قروض مستحقة ويعبر عنها بنسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة التي عليها قروض مستحقة.

11-3-3-2-3. مؤشرات الجودة: وتحتوي على المؤشرات التالية

- ضمانات قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة ويعبر عنها بنسبة ضمانات قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كنسبة من قيمة القرض.
- ملائمة تكاليف القرض ويعبر عنها بالنسبة بين متوسط تكلفة قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتوسط تكلفة قروض الشركات الكبيرة.
- المشروعات الصغيرة والمتوسطة المملوكة للنساء ويعبر عنها بالنسبة المئوية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة المملوكة للنساء وتحتفظ بحساب لدى مؤسسة مالية معترف بها. ونسبة المشروعات الصغيرة والمتوسطة المملوكة للنساء وعليها قروض مستحقة لدى مؤسسات مالية رسمية.
- القروض المتعثرة ويعبر عنها بنسبة قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة المتعثرة إلى:
  - إجمالي القروض.
  - قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

الدراسة الميدانية

أولًا: متغيرات الدراسة

احتوت الدراسة على نوعين من المتغيرات، مستقلة وتمثلت في جودة المعلومات المحاسبية، وتابعة تمثلت في الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وقد تم تناول هذه المتغيرات من خلال ثلاثة مجالات أساسية. وقد اعتمد الباحث على مجموعة من الأبعاد ضمن كل مجال من مجالات الاستبانة بحيث يتكون كل بعد من مجموعة من المتغيرات، ويمكن عرض المصادر التي استند إليها الباحث في وضع هذه الأبعاد والمتغيرات عن طريق الجدول التالي:

جدول (1)

مصادر متغيرات الدراسة

المجال	الأبعاد		عدد المتغيرات	المصدر
	الدرجة الأولى	الدرجة الثانية		
جودة المعلومات المحاسبية	الخصائص الأساسية	الملائمة	4	الإطار المفاهيمي للتقارير المالية (IASB&FASB،2018)
		الموثوقية	4	
	الخصائص الثانوية	4		
الشمول المالي	مؤشرات الوصول	4		- مؤشرات صندوق النقد الدولي للشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، 2019. - مؤشرات التحالف العالمي للشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة 2015.
	مؤشرات الاستخدام	6		
	مؤشرات الجودة	5		

المصدر: إعداد الباحث

ثانيًا: عينة الدراسة

أ- حجم العينة: ويوضح الجدول التالي عينة الدراسة واستمارات الاستبيان المسلمة والمستلمة :

جدول (2)

عينة الدراسة واستمارات الاستبيان المسلمة والمستلمة

نوع الاستبيان	عدد الاستبيانات الموزعة	عدد الاستبيانات المستلمة	نسبة الاستبيانات المستلمة إلى الموزعة	عدد الاستبيانات القابلة للتحليل	نسبة الاستبيانات الصحيحة الموزعة
ورقي	120	97	%81	91	%76
إلكتروني	-	180	%100	180	%100

المصدر:مخرجات برنامج SPSS 26

ب- فئات عينة الدراسة: يمكن توضيح تقسيم عينة الدراسة على الفئات المختلفة للمستقصى منهم عن طريق الجدول التالي:

جدول (3)

عينة الدراسة وفقًا للفئات المستقصى منها

فئة المستقصى منهم	التكرارات	النسبة
محاسب / مراجع قانوني	83	%30.6
أكاديمي	63	%23.3
مسئولي وموظفي إدارة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	53	%21.4
مسئولي وموظفي إدارة الائتمان	67	%24.7
المجمـــوع	271	%100

المصدر:مخرجات برنامج SPSS 26

ويتضح من خلال الجدول السابق أن نسب فئات المستقصى منهم متقاربة إلى حد كبير، ويلاحظ أن المحاسبين والمراجعين القانونيين هم أكبر فئة من فئات المستقصى منهم، حيث بلغت نسبة هذه الفئة 30.6٪ من حجم العينة، ولعل ارتفاع نسبة هذه الفئة من حجم العينة يرجع إلى انتشار هذه المهنة بشكل واسع نتيجةً لأن جُل المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة في ليبيا توكل مهمة إعداد قوائمها وتقاريرها المالية إلى مكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية. تليها فئة الأكاديميين بنسبة بلغت 23.3٪ من حجم العينة، ومن ثم فئة موظفي ومسئولي إدارات الائتمان في المصارف التجارية بنسبة 24.7٪ من حجم العينة، بينما كانت فئة مسئولي وموظفي إدارات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أقل فئات عينة الدراسة بنسبة بلغت 21.4٪، وربما يرجع انخفاض نسبة هذه الفئة إلى أن العديد من المصارف الليبية لم تنشئ إدارات وأقسام خاصة بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا بعد صدور منشور مصرف ليبيا المركزي بخصوص إنشاء ترتيب إداري بالمصارف لتمويل المشروعات متناهية الصغر والصغرى والمتوسطة، والذي صدر بتاريخ 12-02-2020.

ثالثًا: أسلوب جمع بيانات الدراسة

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المصادر الأولية (الاستبيان) لجمع البيانات اللازمة لإجراء التحليلات الإحصائية واختبار فروض الدراسة. وقد قام الباحث بتصميم الاستقصاء بالاستعانة بالدراسات السابقة التي تمكن الباحث من الوصول إليها، وقد استخدم الباحث مقياس Likert الخماسي المتدرج في تصميم الاستبيان لرصد استجابات المستقصى منهم، بحيث تصبح الدرجة (5) هي الأعلى والدرجة (1) هي الأقل.

رابعًا: صدق وثبات أداة جمع البيانات

ويتم التأكد من صدق وثبات الاستبيان بواسطة الاختبارين التاليين:

1- الصدق الظاهري لأداة جمع البيانات:

وقد تم التأكد من الصدق الظاهري للاستبيان عن طريق عرضه على عدد من المحكمين من الأكاديميين المتخصصين مجال المحاسبة والتمويل والإحصاء، وقد تم اخذ جميع ملاحظاتهم بعين الاعتبار، حتى تم إخراج الاستبيان بصورته النهائية.

2- ثبات أداة جمع البيانات:

وقد تم التأكد من ثبات أداة جمع البيانات بواسطة إجراء تحليل الثبات كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) لأداة جمع البيانات، ويقيس معامل الثبات مدى الاتساق

الداخلي لفقرات الاستبيان، وتكون قيمة معامل هذا المعامل مقبولة إذا كانت أعلى من (0.7). وقد كانت نتائج معامل الثبات لكامل العينة على النحو التالي:

جدول (4)

معامل الثبات لعينة الدراسة

عدد الفقرات	معامل كرومباخ ألفا
27	0.976

المصدر: مخرجات برنامج SPSS 26

ويتبين من خلال الجدول السابق أنه رغم الانخفاض الضئيل جدًا في قيمة معامل الثبات عما كان عليه في العينة الاستطلاعية. إلا أنها لازالت قيمة مرتفعة جدًا، وتعبر عن ثبات كبير لأداة جمع البيانات.

ثانيًا: اختبار الفروض الدراسة

أ- مبررات استخدام البرنامج الإحصائي

استند الباحث في استخدام برنامج التحليل الإحصائي smartpls3، الذي يعتمد على أسلوب المعادلات البنائية باستخدام طريقة المربعات الصغرى الجزئية (PLS-SEM) في تحليل النتائج واختبار الفرضيات على مجموعة من المبررات أهمها ما يلي:

1. التوزيع غير الطبيعي لبيانات الدراسة، حيث يعتبر هذا البرنامج من أهم البرامج الإحصائية اللا معلميه التي تتعامل مع البيانات التي لا تتوزع بشكل طبيعي في مجال نمذجة المعادلات البنائية.
2. يمكن من خلال هذا البرنامج إجراء تحليل المسار والوساطة باستخدام المتغيرات الكامنة(latten variables)، عكس برامج النمذجة الأخرى _كبرنامج أموس_ التي تشترط أن تكون المتغيرات مشاهدة (observe variables) لإجراء مثل هذه التحليلات الإحصائية.
3. يتيح هذا البرنامج التعامل مع المتغيرات التكوينية (formative) والانعكاسية (reflective) عكس برامج النمذجة الأخرى والتي عادةً ما تتعامل مع المتغيرات العاكسة فقط.

ب: مميزات استخدام أسلوب نمذجة المعادلات البنائية (SEM)

تهدف النمذجة البنائية بصورة أساسية إلى التحقق من بنية النماذج المقترحة للظواهر المدروسة ذات الأبعاد مختلفة، والكشف عن العلاقات فيما بينها أو بينها وبين الظواهر الأخرى، ويمكن تحديد أهم مميزات النمذجة البنائية فيما يلي (محمد، 2018):

1. التحقق من صدق البنية المكونة لعناصر الموضوع كما تم تصورها .
2- دارسة الارتباطات و العلاقات بين مكونات الظاهرة نفسها وبين الظواهر الأخرى المرتبطة بها .
2. إمكانية تعديل النماذج البنائي المفترضة وفقا للحاجة.
3. إمكانية التحكم في أخطاء القياس.

ج: تحليل النتائج واختبار الفرضيات

قبل البدء في اختبار فرضيات الدراسة يجب البدء في تقييم النموذج القياسي والبنائي أولًا وذلك على النحو التالي:

أ- تقييم جودة النموذج القياسي (Assessment of Measurement Model):

من أجل تقييم جودة ومدى مطابقة نموذج القياس يجب إجراء الاختبارات المتعلقة بالصدق والثبات (validity & Reliability) لنموذج القياس، حيث يختبر الصدق مدى دقة المقياس، كما أن الثبات يبين إلى أي مدى يمكن أن نتوصل إلى نفس النتائج عند إعادة الاختبار مرة أخرى.

ويمكن التحقق من جودة ومطابقة نموذج القياس عن طريق الخطوات التالية:

1- الصدق ألتقاربي (convergent validity):

يشير الصدق ألتقاربي إلى مدى توافق وتقارب الأسئلة مع بعضها، حيث يوضح Hair وآخرون (2012) إلى أن الصدق ألتقاربي يقاس بالخطوات التالية:

ثبات المؤشر (indicator reliability):

ويتم التوصل إليه عن طريق حساب قيم التشبع الخارجي للمؤشرات (outer loading)، حيث أشار Hair وآخرون (2017) إلى حذف الفقرات التي تتحصل على قيم

تشبع أقل من 0.4، ويتم الإبقاء على المؤشرات التي قيمها 0.7 أو أكثر، أما العبارات التي تتحصل على قيم ما بين 0.4 و 0.7 فيتم استبعادها إذا أسفرت عملية حذفها عن زيادة في قيمة الصدق المركب، وفي حالة لم يحدث ذلك فيفضل الإبقاء على هذه العبارات. ويبين الجدول التالي ثبات المؤشرات لمتغيرات الدراسة

جدول (5)

ثبات مؤشرات النموذج

المتغيرات الكامنة	المؤشـــــــــــر	Loading
الخصائص الأساسية لجودة المعلومات المحاسبية	الملائمة	0.830
	الموثوقية	0.868
الخصائص الثانوية لجودة المعلومات المحاسبية	خاصية القابلية للمقارنة	0.826
	خاصية القابلية للفهم	0.903
	خاصية القابلية للتحقق	0.909
	خاصية التوقيت الملائم	0.761
مؤشرات الوصول	النسبة المئوية لطلبات حصول المؤسسات (ص،م) على القروض	**0.645**
	النسبة المئوية للمؤسسات (ص،م) التي تتمكن من الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية	0.796
	نسبة نقاط الوصول للخدمات المالية بالنسبة لعدد المؤسسات (ص،م)	0.854
	النسبة المئوية للمؤسسات (ص،م) لكل منطقة والتي تتمتع بنقطة وصول واحدة على الأقل	0.852
مؤشرات الاستخدام	نسبة المؤسسات (ص،م) التي تحتفظ بحساب لدى المصارف أو المؤسسات المالية الرسمية	**0.490**

	نسبة المؤسسات (ص،م) التي عليها قروض مستحقة	0.750
	استخدام المؤسسات (ص،م) للمصارف في تمويل رأس مالها	0.869
	نسبة رأس مال المؤسسات (ص،م) الممول من المصارف	0.877
	نسبة المؤسسات (ص،م) التي تستخدم المصارف في تمويل استثماراتها	0.779
	نسبة استثمارات المؤسسات ص و م الممولة من المصارف	0.846
مؤشرات الجودة	انخفاض نسبة ضمانات قروض المؤسسات (ص،م) إلى قيمة القرض	0.782
	تقارب النسبة بين متوسط تكلفة قروض المؤسسات (ص،م) وتكلفة قروض الشركات الكبيرة	0.764
	انخفاض نسبة قروض المؤسسات (ص،م) المتعثرة	0.806
	زيادة نسبة المؤسسات (ص،م) المملوكة للنساء وتحتفظ بحساب لدى مؤسسة مالية معترف بها	0.936
	زيادة نسبة المؤسسات (ص،م) المملوكة للنساء وعليها قروض لدى مؤسسات مالية رسمية	0.915

المصدر: مخرجات برنامج smartpls3

ويلاحظ من خلال الجدول السابق ثبات أغلب المؤشرات، حيث أن قيم التحميل الخارجي كانت في معظمها أكبر من (0.7) باستثناء مؤشرين فقط، وهما زيادة النسبة المئوية لطلبات حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على القروض بقيمة (0.645)، ونسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تحتفظ بحساب لدى المصارف أو المؤسسات المالية الرسمية بقيمة (0.490). إلا إن الباحث لم يستبعد هذه العبارات، لأن حذفها لم يؤدي إلى زيادة معتبرة في قيمة الصدق المركب.

2-1 ثبات المقياس Reliability of scale:

للحصول على قيم ثبات المقياس استعان الباحث بمعامل ألفا كرونباخ (Alpha Cronbach)، و رو جيروسكو (rho_A)، وعامل الثبات المركب (CR)، ومعامل متوسط التباين المستخلص (AVE)، من أجل تحديد صلاحية أداة جمع البيانات ملائمتها في قياس متغيرات الدراسة. ويمكن عرض النتائج من خلال الجدول التالي:

جدول (6)

ثبات المقياس

المتغيرات الكامنة	Alpha Cronbach	rho_A	CR	AVE
خصائص جودة المعلومات المحاسبية(**)	0.862	0.870	0.899	0.599
الخصائص الأساسية	**0.614**	**0.620**	0.838	0.721
الخصائص الثانوية	0.872	0.884	0.913	0.726
الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	0.931	0.938	0.941	0.519
مؤشرات الوصول	0.797	0.819	0.869	0.626
مؤشرات الاستخدام	0.863	0.884	0.900	0.608
مؤشرات الجودة	0.897	0.905	0.925	0.712

المصدر: مخرجات برنامج smartpls3

(*) تم حساب هذه القيمة يدويًا بواسطة معادلات الاكسيل المتعلقة بالمكونات من الدرجة الثانية (second order) والواردة ضمن دراسة(sarstedet, Hair, Cheah, & Becker, 2019)

ويظهر من خلال الجدول السابق أن قيم معامل الثبات مرتفعة بالنسبة لمعظم المتغيرات، حيث أنها تجاوزت قيمة 0.7 باستثناء الخصائص الأساسية لجودة المعلومات المحاسبية، إلا أن هذه القيم لم تقل عن 0.6، وكانت في أغلبها قريبة من الـ 0.7 مما يجعلها قيم مقبولة وفقًا لما ورد ضمن كتاب (Sarstedt & Mooi, 2014) .

ويتبين أيضًا من خلال الجدول السابق أن جميع قيم الثبات المركب للمتغيرات الكامنة مقبولة إحصائيًا لأنها تراوحت بين 0.838 و 0.941، حيث أشار Hair وآخرون (2017) إلى أن قيمة هذا المعامل تتراوح ما بين 0 إلى 1 وتعد مقبولة إذا كانت قيمتها 0.6 أو أكثر على أن لا تتخطي هذه قيمة 0.95 وهذا ما يجعل جميع قيم المتغيرات الكامنة مقبولة.

أما بالنسبة لمتوسط التباين المستخلص فإن هذا المعامل يقيس مدى تفسير المتغير الكامن للتباين في مؤشراته، وتكون هذه القيمة معنوية إذا تجاوزت 0.5، حيث أن القيم الأقل تكون إشارة إلى وجود تباين متبقي في خطأ الفقرات لم يتم تفسيره (أحمد و العابدي، 2017). ويتبين من خلال الجدول السابق أن جميع قيم المعاملات كانت أكبر من 0.5، حيث تراوحت بين (0.599- 0.726)، وهي قيم مقبولة إحصائيًا لإجراء الاختبارات الإحصائية.

2 - الصدق التمييزي (Discriminant Validity)

ويعبر الصدق التمييزي على مدى تميز المتغير الكامن باعتباره جزء بنائي من النموذج عن غيره من المتغيرات البنائية الأخرى المكونة للنموذج. حيث يشير Hair وآخرون (2016) إن إثبات صحة التمييز يتم عن طريق الاختبارات التالية:

2-1 التباين بين الأسئلة (cross loading):

وهو يتحقق من أن الأسئلة في كل بعد إنما تقيس هذا البعد دون غيره من الأبعاد حيث يكون تشبع المتغيرات مع البعد التابع لها أكبر من غيره من التشبعات. ويمكن توضيح ذلك عن طريق الجداول التالية:

جدول رقم (7)

التباين بين أسئلة المتغير المستقل

	الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية	الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية
خاصية القابلية للمقارنة	0.826	0.389
خاصية القابلية للفهم	0.903	0.565
خاصية القابلية للتحقق	0.909	0.626
خاصية التوقيت الملائم	0.761	0.447
الملائمة	0.456	0.83
الموثوقية	0.561	0.868

المصدر: مخرجات برنامج smartpls3

ويتبين من خلال الجدول السابق أن تشبعات المتغيرات المستقلة مع أبعادها أكبر من قيم التشبعات مع الأبعاد الأخرى، مما يؤكد على أن جميع القيم مقبولة إحصائيًا.

جدول رقم (8)

التباين بين أسئلة المتغير التابع

	مؤشرات الوصول	مؤشرات الاستخدام	مؤشرات الجودة
النسبة المئوية لطلبات حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على القروض	0.645	0.469	0.438
النسبة المئوية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تتمكن من الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية	0.796	0.506	0.537
نسبة نقاط الوصول للخدمات المالية بالنسبة لعدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة	0.854	0.697	0.598
النسبة المئوية للمشروعات لكل منطقة والتي تتمتع بنقطة وصول واحدة على الأقل	0.852	0.708	0.645

نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تحتفظ بحساب لدى المصارف أو المؤسسات المالية الرسمية	0.447	0.49	0.24
نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة التي عليها قروض مستحقة	0.741	0.75	0.529
استخدام المشروعات الصغيرة والمتوسطة للمصارف في تمويل رأس مالها	0.617	0.869	0.524
نسبة رأس مال الشركات الصغيرة والمتوسطة الممول من المصارف	0.61	0.877	0.46
نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تستخدم المصارف في تمويل استثماراتها	0.483	0.779	0.628
نسبة استثمارات الشركات الصغيرة والمتوسطة الممولة من المصارف	0.648	0.846	0.584
انخفاض نسبة ضمانات قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى قيمة القرض	0.513	0.477	0.782
تقارب النسبة بين متوسط تكلفة قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتوسط وتكلفة قروض الشركات الكبيرة	0.727	0.487	0.764
انخفاض نسبة قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة المتعثرة	0.47	0.547	0.806
زيادة نسبة المشروعات الصغيرة والمتوسطة المملوكة للنساء وتحتفظ بحساب لدى مؤسسة مالية معترف بها	0.628	0.621	0.936
زيادة نسبة المشروعات الصغيرة والمتوسطة المملوكة للنساء وعليها قروض مستحقة لدى مؤسسات مالية رسمية	0.634	0.598	0.915

المصدر: مخرجات برنامج smartpls3

ويتبين من خلال الجدول السابق أن تشبعات المتغيرات مع أبعادها أكبر من قيم التشبعات مع الأبعاد الأخرى، مما يؤكد على أن جميع القيم الواردة ضمن الجدول مقبولة إحصائيًا.

2-2 تداخل الأبعاد مع بعضها(variable correlation-R2 of AVE):

وهو يتحقق من عدم وجود تداخل بين الأبعاد المختلفة للنموذج حيث يشير Fornell &Larker (1981) إلى أن قيمة العلاقة بين البعد ونفسه يجب أن تكون أعلى من قيمة العلاقة بين البعد مع غيره من الأبعاد الأخرى.

والجدول التالي يوضح مدى تداخل أبعاد نموذج الدراسة :

جدول رقم (9)

تداخل الأبعاد مع بعضها

	مؤشرات الوصول للشمول المالي	جودة المعلومات المحاسبية	الخصائص الأساسية لجودة المعلومات المحاسبية	الشمول المالي	مؤشرات جودة الشمول المالي	الخصائص الثانوية لجودة المعلومات المحاسبية	مؤشرات الاستخدام للشمول المالي
مؤشرات الوصول للشمول المالي	0.791						
جودة المعلومات المحاسبية	0.806	0.774					
الخصائص الأساسية لجودة المعلومات المحاسبية	0.63	0.806	0.849				
الشمول المالي	0.901	0.72	0.694	0.844			
مؤشرات جودة الشمول المالي	0.708	0.789	0.683	0.884	0.844		
الخصائص الثانوية لجودة المعلومات المحاسبية	0.778	0.957	0.602	0.798	0.733	0.852	
مؤشرات الاستخدام للشمول المالي	0.763	0.685	0.556	0.904	0.65	0.651	0.8

المصدر: مخرجات برنامج smartpls3

ويتضح من خلال الجدول السابق أن قيم التشبع لجميع المتغيرات مع نفسها هي أعلى من قيم تشبعاتها مع باقي المتغيرات الأخرى، مما يجعلها صالحة لإجراء التحليلات الإحصائية.

2 -3 معامل التضخم للتباين (VIF) variance inflation factors:

وهو يتحقق من عدم وجود تداخل بين مؤشرات الدراسة، وحسب Hair وآخرون (2017) فإن القيم تكون مقبولة إحصائيًا إذا كانت أقل من 5، أما المتغيرات التي تتحصل على قيم أعلى فإن ذلك يشير إلى وجود تداخل بين هذا المتغير وغيره من متغيرات الدراسة. والجدول التالي يبين قيم معامل التضخم لمتغيرات الدراسة

جدول رقم (10)

تداخل الأبعاد مع بعضها

المتغير	VIF
خاصية القابلية للفهم	2.067
خاصية القابلية للتحقق	3.077
خاصية التوقيت الملائم	3.248
خاصية القابلية للمقارن	1.630
الملائمة	1.245
الموثوقية	1.245
النسبة المئوية لطلبات حصول المؤسسات ص وم على القروض	1.360
النسبة المئوية للمؤسسات ص وم التي تتمكن من الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية	1.856
نسبة نقاط الوصول للخدمات المالية بالنسبة لعدد المؤسسات ص وم	2.313
النسبة المئوية للمؤسسات ص وم لكل منطقة والتي تتمتع بنقطة وصول واحدة على الأقل	2.016
نسبة المؤسسات ص وم التي تحتفظ بحساب لدى المصارف أو المؤسسات المالية الرسمية	1.609
نسبة المؤسسات ص وم التي عليها قروض مستحقة	2.637
استخدام المؤسسات ص وم للمصارف في تمويل رأس مالها	2.863
نسبة رأس مال المؤسسات ص وم الممول من المصارف	3.988
نسبة المؤسسات ص وم التي تستخدم المصارف في تمويل استثماراتها	2.637
نسبة استثمارات المؤسسات ص وم الممولة من المصارف	3.468

انخفاض نسبة ضمانات قروض المؤسسات ص وم إلى قيمة القرض	1.858
تقارب النسبة بين متوسط تكلفة قروض المؤسسات ص وم وتكلفة قروض الشركات الكبيرة	2.191
انخفاض نسبة قروض المؤسسات ص وم المتعثرة	2.683
زيادة نسبة المؤسسات ص وم المملوكة للنساء وتحتفظ بحساب لدى مؤسسة مالية معترف بها	5.366
زيادة نسبة المؤسسات ص وم المملوكة للنساء وعليها قروض مستحقة لمؤسسات مالية رسمية	4.01

المصدر : مخرجات برنامج smartpls3

ويتبين من خلال الجدول السابق أن قيم معامل تضخم التباين لجميع المتغيرات هي أقل من 5 باستثناء المتغير المتعلق بزيادة نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المملوكة للنساء وعليها قروض مستحقة لدى مؤسسات مالية رسمية، حيث كانت قيمة معامل تضخم التباين لهذا المتغير هي 5.366. وقد قرر الباحث الإبقاء على هذا المتغير ضمن نموذج الدراسة، وذلك لأن قيمة تضخم التباين ليست مرتفعة بشكل كبير.

ب- تقييم النموذج البنائي (الهيكلي) Assessment of Structural Model :

قبل إجراء عملية اختبار الفروض يجب أن يتم التحقق من جودة النموذج البنائي، والتي تتم بواسطة أربع معايير أساسية وهي: معامل التحديد (R^2)، وحجم الأثر(F^2)، والصدق التنبؤي (Q^2)، ومؤشر جودة المطابقة (GOF). وسوف يتم تناول هذه المعايير على هذا النحو:

1- معامل التحديد (R^2):

وهو معامل يستخدم في تقدير دقة معامل الانحدار وهو ناتج عن تربيع معامل الارتباط البسيط وتكون قيمته بين 0 و 1 وكلما كانت هذه القيمة قريبة من الواحد صحيح دل ذلك على انخفاض قيمة الخطأ العشوائي.

وحسب chin (1998) فإن قيم معامل التحديد تفسر على النحو التالي: أقل من 0.19 (غير مقبول)، من 0.19 إلى 0.33 (ضعيف)، من 0.33 إلى 0.67 (متوسط)، أكثر من 0.67 (مرتفع)

ويبين الجدول التالي قيم معامل التحديد لمتغيرات الدراسة الكامنة:

جدول رقم (11)

قيم معامل التحديد للمتغيرات الكامنة

المتغير	R Square	R Square Adjusted	حجم التفسير
جودة المعلومات المحاسبية	0.541	0.536	متوسط
الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية	0.650	0.649	متوسط
الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية	0.917	0.916	مرتفع
الشمول المالي	0.733	0.729	مرتفع
مؤشرات الوصول	0.812	0.812	مرتفع
مؤشرات الاستخدام	0.816	0.816	مرتفع
مؤشرات الجودة	0.782	0.781	مرتفع

المصدر: مخرجات برنامج smartpls3

ويلاحظ من خلال الجدول السابق أن أغلبية قيم معاملات التحديد للمتغيرات الكامنة كانت مرتفعة وقيمتان فقط كانتا متوسطة، وعدم وجود أي قيم ضعيفة أو غير مقبولة، مما يؤكد على أن المتغيرات المستقلة والوسيطة تفسر على التوالي التغير في تباين المتغيرات الوسيطة والتابعة بمعاملات متوسطة ومرتفعة مما يدل على صلاحية النموذج البنائي من حيث قيم معامل التحديد. ويمكن استنتاج أن المتغير المستقل يفسر ما نسبته 0.729 من التباين في المتغير التابع وهي قيمة مرتفعة.

2- حجم الأثر(F^2):

لقد بين cohen (1988) قيم F^2 وما يقابلها من حجم التأثير على النحو التالي:

- قيمة F^2 أقل من 0.02 (لا يوجد تأثير)
- قيمة F^2 أكبر من 0.02 وأقل من 0.15 (تأثير ضعيف)
- قيمة F^2 أكبر من 0.15 وأقل من 0.35 (تأثير متوسط)
- قيمة F^2 أكبر من 0.35 (تأثير كبير)

ويبين الجدول التالي قيم F^2 لمتغيرات الدراسة

جدول رقم (12)

حجم الأثر لمتغيرات الدراسة

	الشمول المالي
جودة المعلومات المحاسبية	1.119

المصدر: مخرجات برنامج smartpls3

ويتضح من الجدول السابق أن حجم تأثير قوي جدًا للمتغير المستقل (جودة المعلومات المحاسبية) على المتغير التابع (الشمول المالي)، حيث بلغت قيمة F^2 1.119 وهي قيمة أعلى بكثير من 0.35. وهذا يعطي مؤشر على وجود تأثير قوي لجودة المعلومات المحاسبية على تعزيز الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا.

3- الصدق التنبؤي (القدرة التنبؤية) Q^2:

ويتم تفسير قيم Q^2 على النحو التالي:

- قيمة Q^2 أقل من 0.02 (لا توجد قيمة تنبؤية)
- قيمة Q^2 أكبر من 0.02 وأقل من 0.15 (قيمة تنبؤية ضعيفة)
- قيمة Q^2 أكبر من 0.15 وأقل من 0.35 (قيمة تنبؤية متوسطة)
- قيمة Q^2 أكبر من 0.35 (قيمة تنبؤية كبيرة)

ويمكن توضيح قيم Q^2 من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (13)

قيم Q^2 للنموذج كاملًا

المتغير	Q^2
الشمول المالي	0.373

المصدر: مخرجات برنامج smartpls3

ويلاحظ من الجدول السابق أن القيمة التنبؤية لجودة المعلومات المحاسبية بالشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي 0.373 وهي قيمة تنبؤية كبيرة.

4- مؤشر جودة مطابقة النموذج Goodness-of-fit index (GOF):

ويعمل هذا المؤشر على التحقق من إمكانية الاعتماد على نموذج الدراسة. ويمكن الوصول لقيمة هذا المؤشر عن طريق حساب الجذر التربيعي لحاصل ضرب مجموع (AVE وR^2) (Hair J. F., Hult, Ringle, & Sarstedt, 2016).

حيث أشار Wetzels وآخرون (2009) إلى أن جودة مطابقة النموذج تكون جيده عندما تكون قيمة المؤشر أكبر من 0.36.

وفيما يلي جدول يبين قيمة مؤشر جودة المطابقة لنموذج الدراسة

جدول رقم (14)

مؤشر جودة المطابقة لنموذج الدراسة

المتغيرات الكامنة	R^2	AVE
خصائص جودة المعلومات المحاسبية	0.493	0.599
الخصائص الأساسية	0.650	0.721
الخصائص الثانوية	0.917	0.726
الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	0.715	0.519
مؤشرات الوصول	0.813	0.626
مؤشرات الاستخدام	0.816	0.608
مؤشرات الجودة	0.782	0.712
	0.740857	0.644429

المصدر: مخرجات برنامج smartpls3

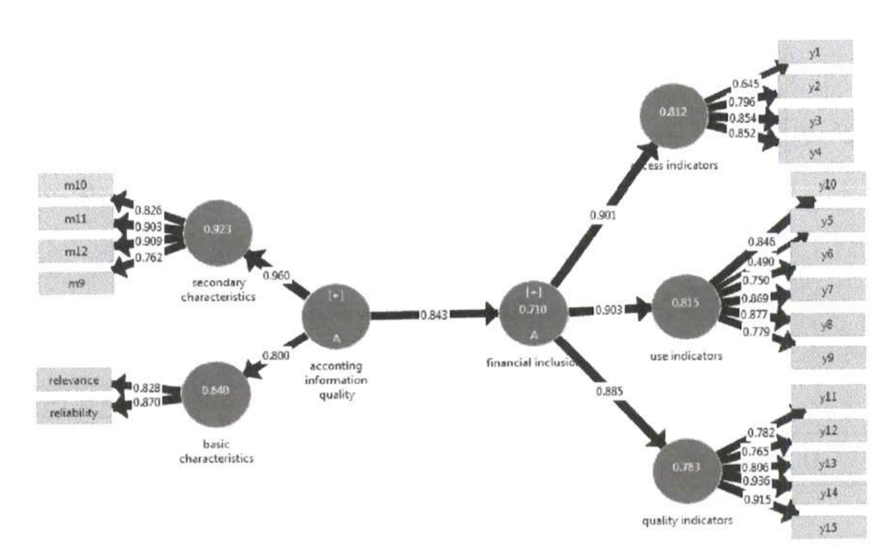
مؤشر مطابقة النموذج= $\sqrt{0.644429 * 0.740857}$

= $\sqrt{0.47743}$ = 0.690

ونلاحظ أن قيمة المؤشر كانت أكبر من 0.35، وبالتالي يمكن اعتبار أن نموذج الدراسة يتمتع بجودة مطابقة عالية.

5- تقييم معاملات المسار للنموذج البنائي (الهيكلي) assess the path coefficients in the structural model:

ويتم عن طريقه التحقق من العلاقات بين المكونات البنائية للنموذج الهيكلي. ويمكن عرض معاملات المسار من خلال الشكل التالي:



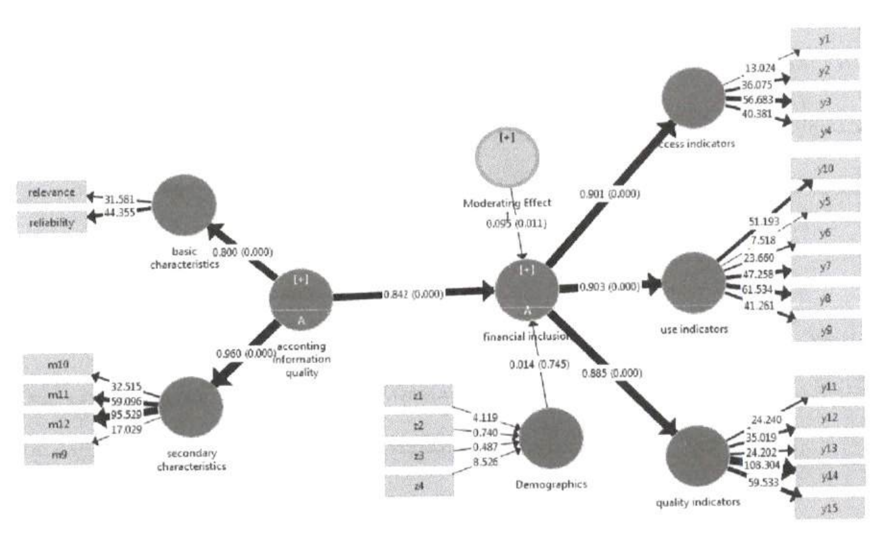
الشكل (1) معاملات المسار لنموذج الدراسة

6- اختبار فروض الدراسة

أ- اختبار الفرض الأول:

وينص هذا الفرض على أنه "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتحسين جودة المعلومات المحاسبية على تعزيز الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة".

ويتم ذلك عن طريق اختبار العلاقة بين المتغيرين الوسيط والتابع في ظل عدم وجود المتغير المستقل، وذلك باعتبار المتغير الوسيط هو المتغير المستقل والتي يمكن توضيحها عن طريق الشكل التالي:



الشكل (2) معاملات المسار لتأثير المتغير المستقل على المتغير التابع

المصدر: مخرجات برنامج smartpls3

وقد أظهر تحليل Bootstrapping النتائج التي يمكن عرضها عن الطريق الجدول التالي:

جدول رقم (15)

نتائج اختبار الفرض الثالث

P Values	T Statistics	Standard Deviation	Confidence Intervals		المســــــــار
			95%	2.5%	
0	46.866	180.0	0.669	0.676	جودة المعلومات المحاسبية ← الشمول المالي

المصدر: مخرجات برنامج smartpls3

ويتبين من خلال الجدول السابق وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لجودة المعلومات المحاسبية على الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند مستوى ثقة 1%، حيث بلغت قيمة P-Values أقل من (0.001)، ويعزز ذلك أن فترات الثقة تراوحت بين (0.676، 0.669) دون أن تحتوي فيما بينها الصفر، وأن قيمة T المحسوبة كانت (46.866) وهي أكبر من قيمة T الجدولية البالغة (1.96).

ومن خلال ما سبق يمكن رفض الفرض الصفري وقبول الفرض البديل وهو"يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتحسين جودة المعلومات المحاسبية على تعزيز الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة".

ب- اختبار الفرض الثاني

ويهدف هذا الفرض إلى اختبار تأثير الخصائص الديموغرافية المتمثلة في (سنوات الخبرة، التخصص، المستوى العلمي) كمتغير وسيط على العلاقة بين المتغير المستقل المتغير التابع.

وتنص هذه الفرض على أنه "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة كمتغير مُعدل على العلاقة بين جودة المعلومات المحاسبية وتعزيز الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة".

جدول رقم (16)

نتائج اختبار الفرض الثاني

المســـــار	Confidence Intervals		Standard Deviation	F^2	T	P
	2.5%	95%				
الشمول المالي 1← المتغير المعدل	0.031	0.185	0.037	0.040	3.104	0.002

المصدر: مخرجات برنامج smartpls3

ويتبين من خلال الجدول السابق أن هناك تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى 5% للخصائص الديموغرافية كمتغير مُعدل على العلاقة بين جودة المعلومات المحاسبية وتعزيز الشمول المالي، حيث بلغت قيمة P-Values (0.002)، ويعزز ذلك أن فترات الثقة كانت بين (0.031، 0.185) حيث لم تحتوي فيما بينها قيمة الصفر، وأن قيمة T المحسوبة بلغت 3.104 وهي أكبر من قيمة T الجدولية البالغة (1.96).

نتائج الدراسة:

يمكن عرض النتائج التي توصلت لها الدراسة عن طريق النقاط التالية:

1. تعتبر الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية الواردة ضمن الإطار النظري للمعايير المحاسبية الصادر سنة 2018 من أحدث الأدبيات المحاسبية في هذا المجال.
2. تلعب المعلومات المحاسبية دور أساسي ومهم في صنع قرارات المقرضين والممولين للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
3. يهدف الشمول المالي إلى ضمان وصول جميع الفئات وخاصة الضعيفة والمهمشة ومن ضمنها المشروعات الصغيرة والمتوسطة، إلى الخدمات المالية وبتكلفة مناسبة.
4. يعالج الشمول المالي مشكلة من أهم المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي حصولها على التمويل الكافي بالتكلفة المناسبة.

5. يقاس الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بثلاث مؤشرات رئيسية وهي: مؤشرات الوصل، ومؤشرات الاستخدام، ومؤشرات الجودة.
6. أثبتت العديد من الدراسات أن جودة المعلومات المحاسبية تعتبر عامل مهم في المساعدة على اتخاذ قرارات التمويل وتخفيض تكاليفها.
7. يوجد دور دال إحصائيًا لجودة المعلومات المحاسبية في تعزيز الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا.
8. يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للخصائص الديموغرافية كمتغير مُعدل على العلاقة بين جودة المعلومات المحاسبية وتعزيز الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا.

توصيات الدراسة:

يمكن تلخيص توصيات الدراسة في التالي:

1. ضرورة الاهتمام بتحسين جودة المعلومات المحاسبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، باعتبارها من أهم متطلبات الحصول على التمويل.
2. العمل على الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية في ليبيا، من أجل تحقيق الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية الواردة ضمن الإطار النظري (المفاهيمي) لهذه المعايير.
3. تطوير النظم المحاسبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا، وذلك لتحسين جودة المعلومات المحاسبية.
4. العمل على تحقيق مؤشرات الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بهدف التغلب على أهم المعوقات التي تواجه هذه المؤسسات، وهي حصولها على التمويل الكافي بالتكلفة المعقولة.

الدراسات المستقبلية:

خلال إجراء هذه الدراسة اكتشف الباحث العديد من الفجوات البحثية، التي تحتاج إلى إجراء مزيد من الدراسات حولها، ومنها:

1. دراسة محددات ومتطلبات تحقيق الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا.
2. دراسة تأثيرتبني المعيار الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا على تحسين جودة المعلومات المحاسبية.
3. دراسة دورنظم المعلومات المحاسبية في تعزيز الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا.
4. دراسة محددات ومتطلبات تعزيز الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا.

المراجع:

أ- المراجع العربية:

- اتحاد المصارف العربية. (مارس، 2017). الشمول المالي في المنطقة العربية في أدنى مستوياته عالمياً. *مجلة اتحاد المصارف العربية*، الصفحات 12-15.
- أحمد الس ذ محند رمضان. (2019). التمويل كمحور أساسي في منظومة الشمول المالي ودوره في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة. *الجوانب المالية والاقتصادية للشمول المالي* (الصفحات 176-209). بنها: كلية الحقوق- جامعة بنها.
- أحمد عايش عطية. (2018). تفعيل متطلبات الشمول المالي من خلا استخدام الحوسبة السحابية وتأثيرذلك محاسبياً. *الأبعاد المحاسبية والمهنية للشمول المالي في إطار رؤية مصر 2030* (الصفحات 455-494). الأسكندرية: كلية التجارة - جامعة الأسكندرية.
- أحمد عبدالهادي شبير. (2006). دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العاملة في فلسطين. غزة، فلسطين: كلية التجارة- الجامعة الإسلامية- رسالة ماجستير.
- المجمع العربي للمحاسبين القانونيين. (2003). *المحاسبة الأساسية وإعداد البيانات المالية*. عمان: المطابع المركزية.
- أمل أحمد حسن شحاتة. (12، 2012). تفعيل الطلب على تأمين المشروعا الصغيرة والمتناهية الصغر في المملكة العربية السعودية. *مجلة البحوث التجارية المعاصرة*، الصفحات 308-377.
- أميرة دباش، و جمام محمود. (2016). تأثيرجودة المعلومات المحاسبية على اتخاذ القرارات الاستثمارية: دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية قسنطينة - الجزائر. *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة*، الصفحات 81-104.
- إيمان أحمد الهنيني. (2018). دور المعلومات المحاسبية في تحسين اتخاذ القرارات في المنشآت الصغيرة والمتوسطة: دراسة ميدانية على المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن. *مجلة رماح للبحوث والدراسات*، الصفحات 1-21.

- حسام محروس حجازي. (2019). الشمول المالي ودعم المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر. *الجوانب القانونية والاقتصادية للشمول المالي* (الصفحات 1216-1254). بنها: كلية الحقوق- جامعة بنها.
- حنين محمد بدر. (2017). دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية اتجاه العملاء - دراسة حالة البنوك الاسلامية في قطاع غزة. غزة، فلسطين: جامعة الأزهر - كلية التجارة - رسالة ماجستير.
- دينا كمال عبدالسلام. (10، 2020). أثر تطبيق معايير المحاسبة المصرية المصافة على تحسين حودة المعلومات المحاسبية في ضوء جائحة كورونا 19 -covide: دراسة ميدانية. *مجلة البحوث المالية والتجارية*، الصفحات 49-116.
- راوية عبدالقادر عويس. (9، 2016). المشروعات الصغيرة وأثرها على التنمية الاقتصادية: مصر نوذجاً. *المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية*، الصفحات 60-107.
- سمير خطاب. (2014). أهمية المشروعات الصغيرة في اقتصاديات الدول. مؤتمر *دعم وتنمية الشروعات الصغيرة* (الصفحات 329-353). القاهرة: جامعة عين شمس.
- سمير عبدالله. (2016). *الشمول المالي في فلسطين*. غزة: معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني.
- سناء مالطي، و عبدالقادر مقرامنت. (2019). دور النظام المحاسبي المالي في الرفع من جودة المعلومات المحاسبة فى ظل تكنولوجيا المعلومات. *مجلة المثقال للعلوم الاقتصادية والإدارية*، الصفحات 769-788.
- شؤن الخدمات باللجنة الشعبية العامة. (2000). *خطة تنمية فرص العمل في القطاع الأهلي 2001-2005*. طرابلس: اللجنة الشعبية العامة.
- شيرين مامون سيد. (2020). أثر ممارسة المحاسبة الإبداعية على جودة المعلومات المحاسبية: دراسة ميدانية على سوق الخرطوم للأوراق المالية. *مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية*، الصفحات 257-283.

- عائشة خلوفي. (2017). الوقف النقدي كأداة تمويلية للمشاريع الصغيرة. *الإبداع والتميز في الاقتصاد والتويل الإسلامي* (الصفحات 9-22). البليدة: جامعة البليدة.
- عباس فاضل جياد. (2019). أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في تحسين جودة التقارير المالية: دراسة في عينة من المصارف الأهلية العاملة في السوق العراقية. *مجلة العلوم الاقتصادية*، الصفحات 123-144.
- عبدالحليم عمار عربي. (4، 2019). فجوة الشمول المالي والمصرفي في الاقتصادات العربية مع إشارة خاصة للقطاع المصرفي الإسلامي العربي. *مجلة بيت المشورة*، الصفحات 25-99.
- عبدالرازق قاسم. (2003). *نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة*. عمان: دار الثقافة والتوزيع.
- عبدالرحمن محمد سليمان رشوان. (2019). دور السجلات المحاسبية في تقديم المعلومات المفيدة لاتخاذ القرار في المشروعات الريادية الصغيرة والمتوسطة. *دور ريادة الأعمال في تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الليبي* (الصفحات 1-26). مصراتة: جامعة مصراتة.
- عبدالله العتيبي. (6، 2012). قيمة غير المالية في إدارة خطر المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم بالمملكة العربية السعودية. *مجلة البحوث التجارية المعاصرة*، الصفحات 281-302.
- عبدالله محمد امهلهل، علي مفتاح التائب، و إبراهيم محمد عبدالكريم. (12، 2017). الالتزام بالمعايير الدولية لإعداد وعرض القوائم المالية وقواعد الإفصاح عنها وأثر ذلك على جودة المحتوى المعلوماتي لها: دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الليبية. *مجلة جامعة سرت العلمية*، الصفحات 375-412.
- عبدالمحسن ميرغني عبدالله. (3، 2014). دور نقاط البيع في نشر ثقافة الشمول المالي بالتركيز على ولاية البحر الأحمر. *مجلة المصرفي*، الصفحات 16-25.
- عزة عبدالمتعال. (2018). دور نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات في تفعيل متطلبات الشمول المالي. *الأبعاد المحاسبية والمهنية للشمول المالي في إطار*

رؤية مصر 2030 (الصفحات 751-795). الأسكندرية: كلية التجارة- جامعة الأسكندرية.

- عصام رمضان محمد العليمي. (2019). استراتيجية الشمول المالي من أجل دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ظل كفاءة القطاع المصرفي. *الجوانب القانونية والاقتصادية للشمول المالي* (الصفحات 692-725). بنها: كلية الحقوف- جامعة بنها.
- عصام محمد البحيصي. (1، 2014). واقع نظم المعلومات المحاسبية فيالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في فلسطين: دراسة استطلاعية. *مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية*، الصفحات 175-195.
- علي مهران هشام. (2012). المشروعات الصغيرة مدخل للتنمية المتواصلة:النموذج الياباني. *مؤتمر دعم وتنمية المشروعات الصغيرة* (الصفحات 89-122). القاهرة: جامعة عين شمس.
- علياء عبدالحميد محمد واصل. (5، 2019). دور تطبيقات تكنولوجيا المعلونات محاسبياً ومهنياً في تفعيل متطلبات الشمول المالي لتحقيق استراتيجية مصر 2030 - دراسة ميدانية. *مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية*، الصفحات 106-157.
- فرج منصور عماد العبيدي. (2017). المعوقات التمويلية التي تواجه المشروعات الصغيرة. *المجلة العلمية للدراسات البيئية والتجارية*، الصفحات 113-145.
- فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي. (2017). *نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي*. أبوظبي: صندوق النقد العربي.
- فوزي عبدالقادر رحاب، و عبدالرازق الطاهر الفراح. (7، 2019). دور المصارف والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا. *مجلة دراسات الإنسان والمجتمع*، الصفحات 1-33.
- محمد السيد الناغي. (2006). *أسس المحاسبة: التأصيل وإطار التطبيق*. المنصورة: المكتبة المصرية.

- محمد النور بابكر محمد. (2011). النظام المحاسبي ودوره في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة. الخرطوم، السودان: كلية الدراسات التجارية - جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا - رسالة ماجستير غير منشورة.
- محمد سعد محمد شلبي. (2018). أثر المعرفة المالية للأفراد على الشمول المالي: دراسة مقارنة. *المجلة العلمية للدراسات البيئية والتجارية*، الصفحات 136-160.
- مصعب عبدالمجيد أحمد محمد مشو. (2015). دور جودة المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرارات منح التمويل المصرفي للمشروعات الصغيرة: دراسة ميدانية على مصرف الإدخار والتنمية الاجتماعية. الخرطوم، السودان: جامعة النيلين رسالة ماجستير غير منشورة.
- معتز أمين عبدالحميد السعيد، و محمد سليم العيسى. (3، 2012). أثر تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية على خصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة فيالأردن. *مجلة العلوم الإنسانية*، الصفحات 469-483.
- مقدم خالد، ضيف الله محمد الهادي، و لبزة هشام. (12، 2019). تحليل العلاقة بين احتياجات مستخدمي القوائم المالية والخصائص النوعية للمعلومة المحاسبي. *مجلة اقتصاد المال والاعمال*، الصفحات 313-324.
- ناصر دنيا، و جلاب أنوار. (2019). مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في إنتاج معلومات محاسبية ذات جودة في قطاع التأمينات. *المحاسبة القطاعية في الجزائر بين الواقع والمأمول* (الصفحات 135-147). الجزائر: جامعة الجزائر 3.
- نصر رمضان عبدالله حربي. (2019). الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة كمفتاح للتنمية المستدامة. *الجوانب القانونية والاقتصادية للشمول المالي* (الصفحات 1173-1215). بنها: كلية الحقوق - جامعة بنها.
- نهاد اسحاق عبدالسلام أبو هويدي. (2011). دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأس مالي: دراسة تطبيقية على الشركلت المدرجة في سوق فلسطين. غزة، فلسطين: كلية التجارة - الجامعة الإسلامية - رسالة ماجستير.

- هالم سليمة. (2017). هيئات الدعم والتمويل ودورها في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (دراسة تقييمة للفترة بين 2004-2014). بسكرة، الجزائر: قسم العلوم الاقتصادية - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير- رسالة دكتوراة .
- هاني نبيل فهمي سلامة، زين العابدين سعيد فارس، و محسن محمد علي إبراهيم. (2019). الوساطة المالية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومخاطرها المحتملة. *مجلة البحوث المالية والتجارية*، الصفحات 74-96.
- ونيس محمد أحمد البرغثي. (2014). معوقات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في ليبيا ومقترحات علاجها. بنغازي، ليبيا: قسم المحاسبة- جامعة بنغازي - رسالة ماجستير غير منشورة.
- وئام حمداوي. (4، 2020). أثر تبني معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية: مع الإشارة لبعض الدول. *مجلة اقتصاديات المال والأعمال*، الصفحات 126-141.
- ياسر عبد طه الشرفا، وحنين محمد بد رعجور. (2، 2019). دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء: دراسة حالة البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة. *المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال*، الصفحات 1-18.
- ياسمين فاوي يوسف فاوي. (2018). جودة التقارير المالية للمشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة SMEs في ضوء العيار المحاسبي المصري رقم 47 الصادر عام 2015. *إدارة المنظمات الصناعية والخدمية: الممارسات الحالية والتوجهات المستقبلية* (الصفحات 153-170). الغردقة: جامعة جنوب الوادي.

ب- المراجع الأجنبية:

- A Sajuyigbe .(2017) .Influence of financial inclusion and social inclusion on the performance of women-ownerd business in logal state . scoledge international journal of mangement & development.27-18 الصفحات ،
- Adeyele، J. S .(8 ،2018) .FINANCIAL INSTITUTIONS 'CRITERIA AND MECHANISMS IN FINANCING SMALL AND MEDIUM ENTERPRISES IN PLATEAU STATE، NIGERIA .Economic Horizons ، pp.124-109 .

- ASSIDI، S & ،.OMRI، M. A .(9 ،2012) .IFRS and Information Quality : Cases of CAC 40 Companies .Global Journal of Management and Business Research ، pp.84-72 .
- Campanella، F.، Giudice، M. D & ،.Peruta، M. R .(2013) .The role of information in the credit relationship .Journal of Innovation and Entrepreneurship ، pp.16-1 .
- Estefanía Palazuelos ،Ángel Herrero Crespo و ،Javier Montoya del Corte .(2018 ،3) .accounting information quality and trust as determinants of credit granting to SMEs: the role of external audit . Small Business Economics.877–861 الصفحات ،
- Ghassibe، M.، Appendino، M & ،.Mahmoudi، S. E .(9 ،2019) .SME Financial Inclusion for Sustained Growth in the Middle East and Central Asia .IMF Working Paper ، pp.24-1 .
- IMF .(2019) .Financial Inclusion of Small and Medium-Sized Enterprises in the Middle East and Central Asia .Retrieved 8 20، 2020، from International Monetary Fund: https://www.imf.org/en/Publications/Departmental-Papers-Policy-Papers/Issues/2019/02/11/Financial-Inclusion-of-Small-and-Medium-Sized-Enterprises-in-the-Middle-East-and-Central-Asia-
- Kreipl، M.، Hane، T & ،.Mueller، S .(4 ،2014) .Information Quality under IFRS، IFRS for SME and German-GAAP—Survey on Preferences of Non-Publicly Traded Mid-Sized Corporations .Open Journal of Business and Management ، pp.150-138 .
- Lakuma، C. P.، Marty، R & ،.Muhumuza، F .(8 ،2019) .Financial inclusion and micro، small، and medium enterprises (MSMEs) growth in Uganda .Journal of Innovation and Entrepreneurship ، pp.20-1 .
- Meiryani، Lindawati، A.، Tommy، A & ،.Cindani، N. A .(9 ،2020) .The Effect of Accounting Training on Accounting Information in Small and Medium Micro Enterprises .A multifaceted review journal in the field of pharmacy ، pp.75-70 .
- Michael Brei ،Blaise Gadanecz و ،Aaron Mehrotra .(2020 ،1 23) . SME lending and banking system stability: Some mechanisms at work .Emerging Markets Review.11-1 الصفحات ،
- OKE، L. A .(3 ،2019) .IMPACT OF FIRM AND OWNER CHARACTERISTICS ON ACCESS TO FORMAL EXTERNAL FINANCING AMONG SMEs IN NORTH CENTRAL NIGERIA .Kwara State، NIGERIA: Department of Accounting and Finance- Kwara State University- Phd.
- Owusu، J.، Ismail، M. B.، Osman، M. H & ،.Kuan، G .(21 2 ،2019) . Financial literacy as a moderator linking financial resource

availability and SME growth in Ghana .Investment Management and Financial Innovations ، pp.167-154 .

- Panagiotis Andrikopoulos و ،Amir Khorasgani .(2018 ،9) .Predicting unlisted SMEs' default: Incorporating market information on accounting-based models for improved accuracy .the british accounting review.573-559 الصفحات ،
- Peter Quartey ،Ebo Turkson ،Joshua Y. Abor و ،Abdul Malik Iddrisu . .(2017 ،7)Financing the growth of SMEs in Africa: What are the contraints to SME financing within ECOWAS ?Review of Development Finance.28-18 الصفحات ،
- Rasheed، R.، Siddiqui، S. H.، Mahmood، I & ،.Khan، S. N 8 ،2019) . .(31Financial Inclusion for SMEs: Role of Digital Micro-Financial Services .Review of Economics and Development Studies ، pp-570 . .580
- Sarma، M & ،.Pais، J .(2011) .Financial inclusion and development . Journal of international development ، pp.628-613 .
- Steelyana، E .(2014) .The Role of Financial Inclusion in the implementation of Financial Reporting Standards For SMEs (Small Medium Enterprise) in Indonesia in facing the ASEAN Economic Community in 2015 .Retrieved 8 23، 2020، from ssrn.com: http://ssrn.com/abstract=2525010
- T Kamath و ،R Arun .(2015) .financial inclosion policies and practices .IIMB Management Review.287-267 الصفحات ،
- the world bank .(2018 ،10 02) .Financial Inclusion 15 تاريخ الاسترداد . من ،2021 ،01world bank: https://www.worldbank.org/en/topic/financialinclusion/overview
- Varghese، G & ،.Viswanathan، L .(8 ،2014) .financial inclusion: opportunities، issue and challenges .theoretical economics letters ،pp.1942-1935 .
- Yang، L & ،.Zhang، Y .(5 ،2020) .Digital Financial Inclusion and Sustainable Growth of Small and Micro Enterprises—Evidence Based on China's New Third Board Market Listed Companies . Sustainability ، pp.21-1 .

خيارات الحكومة في دعم أصحاب المشاريع الصغرى والمتوسطة للوصول إلى مصادر التمويل في ليبيا

د. الهـــادي أبوبكر المبروك
د. علــي حامــد أرحـــومة

Abstract

This paper is an applied study that aims to measure the impact of government policies and support for owners of small and medium size enterprises and extent to which these policies contribute of access project owners to sources of funding، and what type of funding these projects depend on. To achieve this aims، the study used a closed questionnaire to survey data from project owners، and analyze it using Amos statistical analysis program. The study also showed existence of a statistical relationship with a positive impact confirming that training programs، advisory services and exemptions provided by the government contribute positively to helping owners of SMEs in Libya to access funding sources.

Keywords: government policies / sources of funding / small and medium size enterprises.

ملخص الدراسة

هذه الورقة عبارة عن دراسة تطبيقية تهدف إلى قياس تأثير السياسات الحكومية والدعم لأصحاب المشاريع الصغرى والمتوسطة ومدى مساهمة هذه السياسات في وصول أصحاب المشاريع إلى مصادر التمويل، وما نوع التمويل الذي تعتمد عليه هذه المشاريع، ولتحقيق هذا الهدف إستخدمت الدراسة الاستبيان المغلق لاستقصاء البيانات من أصحاب المشاريع ومن تم تحليلها باستخدام برنامج التحليل الاحصائي اموس، واستنتجت الدراسة أن أكثر من 80% من أصحاب المشاريع يعتمدون على التمويل غير الرسمي لتأسيس مشاريعهم، كما أظهرت الدراسة وجود علاقة إحصائية ذات تأثير ايجابي يؤكد أن برامج التدريب والخدمات الإستشارية والاعفاءات

التي تقدمها الحكومة تساهم بشكل إيجابي في مساعدة أصحاب المشاريع الصغرى والمتوسطة في ليبيا للوصول إلى مصادر التمويل.

الكلمات الدالة: السياسات الحكومية / مصادر التمويل / المشاريع الصغرى والمتوسطة.

1. مقدمة

إن الوضع الراهن غير المستقر في ليبيا يزيد العبء على أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الحصول على الموارد المادية والمالية لمشاريعهم بسبب ضعف قدرة القطاع المصرفي ومؤسسات التمويل الاخرى في توفير السيولة اللازمة للإقراض مما يؤثر على اداء المشاريع ويقود إلى تغيير في نسب تكوين هيكل رأس المال لكثير من المشاريع خاصة حديثة التكوين ويكون التغيير بالاعتماد على القطاع غير الرسمي، من هنا يأتي دور الحكومة في دعم المشروعات الصغرى والمتوسطة على النمو، ويجب أن لا يقتصر هذا الدعم على التدخلات المباشرة مثل خطط الائتمان، ولكن يظل الدعم غير المباشر دو أهمية في مجال التنمية مثل خلق بيئة صديقة للأعمال لنمو الشركات الصغيرة والمتوسطة، والسياسات العامة المناسبة التي تجعل من السهل على المشروعات الصغرى والمتوسطة التوزيع وتسويق إنتاجها وشراء موادها الخام .

2. مشكلة الدراسة

سياسات الدعم الحكومي تختلف من دولة إلى أخرى بسبب أنظمتها، ومدى تقدمها وبيئة العمل والثقافات ووجهات النظر، والقدرة على التصنيع، ففي بلدان أوروبا تعتبر البنية التحتية لدعم الأعمال التجارية، والإطار القانوني والمؤسسي والعلاقات الشبكية والتكتلات مهمة جداً لتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فما يتم توفيره من خدمات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة مثل التدريب والخدمات الاستشارية، ومعلومات السوق، وتسهيل الحصول على الائتمان، وتوفير خدمات التكنولوجيا اللازمة يعتبر دعم دو فائدة اكبر بالنسبة للمشروعات مقارنة مع تجارب البلدان النامية في شرق

آسيا، حيث دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة يكون من خلال تقديم التمويل الصغير و تدريب القطاع الخاص، وتطوير التكنولوجيا، ومعلومات السوق.

والسؤال هو ما مدى تأثير الدعم الحكـــومي الغير مباشر في المساعدة لوصــــــــول أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى مصــادر التمويل المتاحة في ليبيا؟

3. الدراسات السابقة

1.3 دراسة لـ Ahmad واخرون 2012 بعنــوان "تحديد العوامل الجديدة المؤثرة على نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في باكستان"

تهدف هذه الدراسة إلى قياس العوامل الخارجية والداخلية التي تؤثر على نمو وانتشار الشركات الصغيرة والمتوسطة في باكستان، حيث اتبعت الدراسة منهجية منطقية واقترحت مجموعة من العوامل المؤثرة من خلال الدراسات السابقة وكان من بين العوامل المستقلة (الحصول على التمويل، وشراكة القطاعين العام الخاص، ونقص التدريب والتعليم، والإجهاد، وقلة الدافعية، وعدم الاستقرار السياسي والبيروقراطية وعدم وجود إدارة، الوصول إلى البنية التحتية العامة والتضخم)، حيث جمعت الدراسة بين المنهج الكمي والنوعي و هدفت إلى اكتشاف عوامل نجاح الشركات الصغيرة والمتوسطة في الباكستان، باستخدام الاستبيان المغلق بمقياس ليكرث و عدد من المقابلات لجمع البيانات، و بلغ حجم العينة 170 ونسبة الرد كانت 92% غطي الاستبيان جميع انواع الشركات في أنحاء الباكستان.

اظهرت النتائج أن كل سمات نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة (مثل، الحصول على التمويل، وشراكة القطاعين العام الخاص، ونقص التدريب والتعليم، والإجهاد، وقلة الدافعية، وعدم الاستقرار السياسي والبيروقراطية وعدم وجود إدارة، الوصول إلى البنية التحتية العامة، والتضخم) ترتبط بشكل إيجابي مع نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم، ويظهر نقص التدريب والتعليم أعلى ارتباط مع نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة و تأتي في المرتبة الثانية البيروقراطية مع نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة تليها الحصول على التمويل، وأيضاً الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والإجهاد على الموظفين وعدم الاستقرار السياسي و عدم وجود إدارة والبنية

التحتية العامة والتضخم جميعها ذات علاقة إيجابية مع نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة، اما عدم وجود الحافز يكشف عن ارتباط أقل لكن مع نمو إيجابي للشركات الصغيرة والمتوسطة.

2.3 دراسة لـــ Ahmad& Atniesha 2014 بعنوان "مراجعة الدراسات السابقة عن العوامل المؤثرة في الوصول إلى القرض المصرفي : الشركات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا"

تهدف الدراسة إلى تلخيص المواضيع والنتائج الرئيسية التي أثارتها مجموعة من الدراسات العلمية السابقة والعوامل المؤثرة في قضية الوصول إلى التمويل الرسمي (القروض المصرفية) بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في ليبيا لتقديم اطار نظري كامل عن الدراسات السابقة ذات العلاقة، حيث سعت الدراسة لمراجعة كامل البحوث الأكاديمية المنشورة باستخدام مجموعة متنوعة من البيانات(المقالات الصحفية وأوراق المؤتمرات والأطروحات)، تم تصنيف البيانات أو المعلومات التي تم جمعها في ثلاث مجموعات وهي: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا، أهمية الشركات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا، قدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة على الحصول على التمويل في ليبيا والعوامل المؤثرة .

استخلصت هذه الدراسة من خلال استعراض الدراسات السابقة المذكورة وغيرها (Chuthamas،2011 ؛ Ahmad وآخرون،2012 ؛Olomi ، Chijoriga ، Mori &.،2007 ؛ Deakins وآخرون،2008) انه من حيث منهجية البحث، تم اعتماد النهجين في الدراسات السابقة في التحقيق بخصوص أهم العوامل التي تؤثر على الشركات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على القروض المصرفية في ليبيا وهي جانب الطلب وجانب العرض، باستخدام استبيان لقياس أهم العوامل التي تؤثر على الشركات في

الحصول على القروض المصرفية في ليبيا،و قد أعطى المزيد من الاهتمام إلى العوامل الداخلية بدلا من العوامل الخارجية.

3.3 دراسة لـــ Manyani 2014 بعنـــوان "التحقيق في التمويل الاستثماري. دراسة حالة الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في بيندورا، زيمبابوي "

المشروعات الصغرى والمتوسطة في زيمبابوي تواجه صعوبات في الحصول على التمويل، فالشركات بالكاد تنمو بعد مرحلة البدء، و هناك أدلةً على أن الوصول إلى التمويل هو عنصر مهم لتطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة، وتظل البدائل الأخرى للتمويل هي الحل مثل الاعتماد على الارباح المحتجزة لتمويل إستثماراتهم او الديون من اجل المحافظة على هذا القطاع الهام، هذه الورقة تهدف إلى تقييم البدائل المتاحة للتمويل والدور الذي تلعبه الحكومة في توفير حوافز للشركات للحصول على الدعم المالي من المؤسسات المالية الرسمية وغير الرسمية في الدولة .

ركزت هذه الدراسة على الشركات الصغيرة والمتوسطة العاملة في مدينة بيندورا في مقاطعة ماشونالاند الوسطى، وقام الباحث بمسح ميداني استخدم الاستبيان كأداة لجمع البيانات وبلغت العينة حوالي 188 من مختلف الشركات العاملة في الصناعات في المقاطعة بالإضافة إلى مقابلات مع مسؤولين من الشركات وموظفين من البنوك لجمع البيانات النوعية، وقد اظهرت النتائج أن غالبية أصحاب الشركات الصغيرة والمتوسطة في بيندورا استخدموا مدخراتهم الخاصة و اموال الأسرة والأصدقاء لتمويل أعمالهم وأشارت النتائج أيضاً إلى أن خيارات التمويل المتاحة للشركات الصغيرة والمتوسطة في بيندورا هي غير عملية لدعم رأس المال المطلوب لتشغيلها بسبب عدم وجود ضمانات ائتمانية، كما خلصت الدراسة إلى أن الشركات الصغيرة والمتوسطة لا تحتاج فقط الدعم المالي من الحكومة ولكن أيضاً بحاجة إلى الدعم في مجال البحوث، وضمان الجودة، والتسويق، الإدارة المالية والتكنولوجيا، واظهرت النتائج أيضاً أن هناك عدد من الأسباب الرئيسية التي تعيق الإقراض بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم وهي أن معظم الشركات الصغيرة والمتوسطة تحتفظ فقط بالسجلات الأولية لمسك الدفاتر، وبالتالي الفشل في تلبية متطلبات المقرضين للاطلاع على التقارير

المالية،النقص في المهارات لتنظيم المشاريع لدي أصحاب أو مديري المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وعدم توافر الضمانات الكافية مصحوبة بمخاطر ائتمانية عالية، ولوحظ أيضاً أن هناك عوامل إضافية أخرى التي تعيق منح القروض وهي سوء أدارة الأعمال، نقص المهارات الريادية والتنمية غير المؤكدة الآفاق، عليه فأن الحصول على الائتمان المصرفي ببساطة غير متوفر للشركات الصغيرة والأصغر حجماً، وأوصت الدراسة بأنه يجب على الحكومة أن تكون بمثابة الضامن للمصارف ومؤسسات الائتمان الأخرى عن الشركات الصغيرة والمتوسطة وتتعهد بالدفع للبنوك في حال عجزت الشركات الصغيرة والمتوسطة عن السداد.

من خلال مراجعة الدراسات السابقة حول موضوع الدعم والسياسات الحكومية والخدمات المنوط بالدولة توفيرها لخلق بيئة الإعمال المناسبة لنجاح الإعمال الصغيرة والمتوسطة (2008،Tambunan ؛ 2011،Zainol& Daud ؛ Jasraوآخرون،2011؛ Mitrovic & Bytheway، 2009؛ Lars وآخرون،2013)

ومن خــلال الاطــلاع على نتائج تجارب الدول السابقة في مجال دعم وتطوير السياسات الحكومية، نرى أن توفير الخدمات مثل توفير نظام جيد من حيث الاتصالات وتحسين البنية التحتية ومحاربة البيروقراطية وتعديل بعض القوانين واللوائح أكثر فائدة من الدعم المباشر دون رقابة، ففي ليبيا مثلا خاضت الحكومة تجربة الدعم المادي المباشر ولم تحقق النجاح المتوقع، لذلك ستتضمن دراستنا قياس تأثير الإعفاءات وبرامج التدريب والخدمات الاستشارية والمعلومات التي ترعاها الحكومة على الوصول إلى مصادر التمويل.

4. تبرير متغيرات الدراسة

بالنسبة لمتغير الدعم الحكومي كثير من الدراسات السابقة تناولت تأثير هذا المتغير في الوصول إلى التمويل، ولكن في بيئة الدراسة هناك تجربة سابقة من الحكومة في تقديم التمويل مباشرة في شكل مشاريع صغيرة (مصانع صغيرة والات وسيارات) إلى دوى الدخل المحدود لمنحهم فرصة التحول إلى الانتاج، غير أن نتائج الدراسات السابقة لاتؤيد فكرة التمويل المباشر هذه وتحاول الدراسة الحالية قياس تأثير الدعم الحكومي عندما

يكون في شكل خلق بيئة أعمال مناسبة مثل (استشارات،اعفاءات،تدريب) ومقارنة النتائج مع الدراسات السابقة وما اوصت به.

5. فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية: توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الدعم الحكومي والوصول إلى التمويل.

الفرضية الفرعية: يؤثر المستوى التعليمي لمالك المشروع في العلاقة بين الدعم الحكومي والوصول إلى التمويل.

6. أهداف الدراسة

1- قياس تأثير الدعم الحكومي الغير مباشر في وصول أصحاب المشاريع إلى مصادر التمويل المتاحة للمشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا.

2- قياس تأثير صفات أصحاب المشاريع في تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل المتاحة لأصحاب المشاريع الصغرى والمتوسطة في ليبيا.

7. منهجية الدراسة

الغرض الرئيسي من هذه الدراسة هو قياس تأثير عوامل تؤثر في الوصول إلى التمويل المتاح في ليبيا بالنسبة للمشروعات الصغرى والمتوسطة، وتعتمد هذه الدراسة في تصميمها على نموذج نظري سيطبق على الواقع من خلال معلومات يتم جمعها من العينة المختارة لتمثيل المجتمع والبالغة 368 استبانة والتي ستبرهن على صحة وقوة المتغيرات المستقلة المؤثرة في الوصول إلى التمويل من خلال برنامج التحليل الاحصائي اموس ودراسة الفارق الذي تصنعه المتغيرات المعدلة او المؤثرة في قوة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة من خلال قراءة نتائج الانحدار لاختبار فرضيات الدراسة لتحديد إتجاهات المتغيرات التفسيرية بالمقارنة مع المتغيرات التابعة.

8. حدود الدراسة

تركز هذه الدراسة على المشاريع الصغرى والمتوسطة العاملة في ليبيا ممثلة في المالك او المدير التنفيذي للمشروع، خلال الفترة من 2010 وحتى 2018 مع التركيز أكثر على المشاريع الصناعية، وحيث أن أغلب المشاريع الصغيرة والمتوسطة تقع في الجزء الغربي من ليبيا وبالتحديد طرابلس ومصراته و زليتن فسيكون نطاق الدراسة مقتصراً على دراسة التمويل من جانب الطلب في مدينة طرابلس العاصمة وسبها اكبر المدن في الجنوب ومصراته اكبر المدن الصناعية.

9. الجانب النظري

1.9 مصادر تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة بعض الصعوبات في الوصول إلى التمويل المتعلق بالتأسيس والنمو من القنوات الرسمية للتمويل مثل المصارف ومؤسسات الإقراض نظراً لان التكوين القانوني لهذه المشروعات يصنفها في الغالب على أنها مؤسسات فردية يصعب عليها زيادة رؤوس أموالها عن طريق طرح أسهم في الأوراق المالية أو إصدار سندات وكذلك فأن المصارف التجارية لا تفضل منح هذه المشروعات قروضاً ائتمانية قصيرة أو طويلة الآجل بدعوى أن تلك المؤسسات لا تلبي الشروط والضمانات الموضوعة من المصارف للحصول على القرض كالضمان العيني أو السمعة الجيدة أو ضمان مؤسسة أو شخصية معروفة في الوسط التجاري و في حالة قيام هذه المشروعات بتوفير الضمانات المطلوبة للتمويل فإنها تتحمل تكلفة مرتفعة في سبيل حصولها على هذا التمويل نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة مما يرهق ميزانيات هذه المشروعات ويستقطع جزءاً هاماً من أرباحها، وبالتالي يحد من قدرة هذه المشروعات على توسيع طاقتها الإنتاجية ونموها وتعتمد هذه المشروعات في أغلب الأحيان على التمويل الذاتي المتوفر من نشاطها وبالتالي فهي تعمل في حدود الإمكانيات المالية المتاحة(المحروق و مقابله،2006؛ Terungwa،2012).

أشار كل من Cook (2001)، Zabri (2012) في دراستهم إلى ضرورة فهم العلاقة بين التمويل وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ويقترح Cook أربعة عناصر للبحث في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي سوف تسهم في فهم أفضل لإحتياجات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وكيفية تمويلها وهي:-

- أشكال التمويل التي تستخدمها المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي توفرها مؤسسات الإقراض
- والمستثمرين.
- العلاقة بين اشكال التمويل المختلفة المتاحة ومستوى اداء المشروعات.
- تفضيلات المشروعات الصغيرة والمتوسطة لأشكال مختلفة من التمويل.
- جانب العرض للتمويل.

وفيما يلي عرض موجز لمصادر التمويل المتاحة للمشروعات الصغرى والمتوسطة:-

فيما يخص الوضع في ليبيا فأن خيارات التمويل للقطاع الخاص محدودة ومعظمها يعتمد على التمويل غير الرسمي وخاصة المدخرات الشخصية وتقدر نسبة التمويل غير الرسمي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بـ 81.6% في بداية تأسيس المشروع وتقدر نسبة القروض المصرفية الممنوحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بـــ (17.1٪) (Abdesamed & Abd Wahab 2012، Eltawel، (2014) Arthur &Elmansori) والجدول التالي يحتوي عرض لمصادر التمويل حسب الدراسات التي تمت عن المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا :-

جدول رقم (1) يبين مصادر التمويل المتاحة

للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في ليبيا

مصادر التمـــويل	النسبة المئوية %	
	بداية المشروع	بعد بداية المشروع
المدخرات الشخصية	60.5	25.0
تمويل من العائلة	3.9	25.0
تمويل من الاصدقاء	9.2	-
الائتمان التجاري	-	15.8
الارباح المحتجزة	-	5.3
القروض المصرفية	17.1	27.6
الاصدقاء النشطين	2.6	-
الاصدقاء غيرالنشطين	5.3	-
اخطاء النظام (نسبة مفقودة)	1.3	1.3
الإجمالي	100	100

AHMAED& ATNIESHA "LITERATURE REVIEW ON FACTORS INFLUENCING ACCESSING BANK LOAN ISSUES OF SMALL AND MEDIUM ENTERPRISES (SMEs) IN LIBYA"2014 .

2.9 مفهوم المشاريع الصغرى والمتوسطة في ليبيا

مفهوم المشروعات الصغرى والمتوسطة حسبما ورد في قرار أمين اللجنة الشعبية العامة للقوى العاملة والتدريب والتشغيل(سابقاً) رقم (321) لسنة 2002 ف هو"مؤسسات أهلية (قطاع خاص) إنتاجيه وخدمية وأداة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تستوعب القوى الشابة، وتتوفر فيها المواصفات الفنية والإدارية والتقنية الملائمة لتشغيلها بكفاءة ولا يزيد عدد العاملين بها عن (50) عنصر، ولا تزيد قيمة الإقراض لرأس المال التأسيسي عن (5) مليون دينار كحد أقصى" (الورفلي،2009)، فمن الواضح أن القانون الليبي الصادر قد صاغ تعريف محدد وخاص للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر حسب قرار صندوق التشغيل

ينص على أن الشركات الصغيرة والمتوسطة تمتلك الخصائص التالية:- (م.ليبيا المركزي، 2012)

- المشاريع متناهية الصغر هي مشاريع عدد العاملين بها اقل من عشرة عمال وبرأسمال لا يتجاوز 10،000 دينار ليبي.
- المشاريع الصغرى هي المشاريع التي قيمة رأسمالها لا تتجاوز 2.5 مليون دينار ليبي، أو تلك التي ليس لديها أكثر من 25 عاملا.
- المشاريع المتوسطة هي المشاريع التي يتراوح رأسمالها ما بين 2.5 مليون دينار ليبي و 5 ملايين دينار ليبي، وبما لا يقل عن 50 عاملا.
- ويستند هذا التعريف للمشروعات الصغرى والمتوسطة على حجم الإقراض وعدد العمال.

3.9 الجانب العملي - تحليل البيانات

توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي لأصحاب المشاريع:

ويمثل احد اهم المتغيرات الديمغرافية واكثرها تأثيراً في مستوى التطلعات والتوجهات للمنظمات في مجال الاعمال، والتي يعكس الخلفية العلمية ومستوى الالمام والمخزون المعرفي والثقافي للمبحوثين.

جدول رقم (2) يبين التكرارات والنسب المئوية لمحور المستوى التعليمي

البيان	التوزيع	التكرار frequency	النسبة ٪ Percent
المستوى العلمي	ليس لدي مؤهل علمي	14	3.8
	الشهادة الإعدادية	24	6.5
	الشهادة الثانوية	43	11.7
	شهادة دبلوم متوسط	58	15.8
	الشهادة الجامعية	190	51.0
	شهادة ماجستير- دكتوراه	39	10.6
الإجمالي		368	٪100

يتبين لنا من الجدول رقم (2) انخفاض نسبة حملة الماجستير والتي لا تتجاوز (10.6٪) بينما النسبة الأكثر ارتفاعًا متمثلة في الحاصلين على التعليم الجامعي، حيث جاءت بنسبة (51.0٪) ما يعني أن غالبية المبحوثين على قدر كافي من التعليم يمنحهم القدرة على المفاضلة بين مصادر التمويل المتاحة، بينما نجد أن نسبة الحاصلين على الدبلوم المتوسط (15.8٪) اما من يحملون الثانوية والتعليم الاساسي وممن ليس لديهم مؤهلات جاءت بنسب قليلة جداً تكاد لا تذكر.

1.3.9 ما هو مصدر التمويل الخاص بك؟

تضمن هذا الجانب عبارات الاستبيان مقسمة على أربعة محاور للتعرف على إتجاهات المبحوثين وآرائهم حول مصادر التمويل، ومعنوية كل عبارة والأهمية النسبية لها.

جدول رقم (3) يبين التكرارات والنسب المئوية

مصادر التمويل للمشروعات

البيان	التوزيع	التكرار	النسبة %
أي المصادر الاتية إستخدمت لتمويل مشروعك	تمويل ذاتي (مدخرات شخصية)	176	47.8
	الاقتراض من العائلة أو الاصدقاء	45	12.2
	الاقتراض من المصرف	21	5.7
	المشاركة مع مستثمر اخر	82	5.7
	الاشتراك في الجمعيات الادخارية	12	22.3
	دعـــم حكومي	32	3.3
الإجمالي		368	٪100

يتضح من الجدول رقم (3) أن (47.8٪) من أصحاب المشاريع يعتمدون على التمويل الذاتي (المدخرات الشخصية) يليه الاشتراك في الجمعيات الادخارية بنسبة (22.3٪) يليه الاقتراض من العائلة او الاصدقاء وبقية النسب توزعت بين الاقتراض من المصرف والمشاركة مع مستثمر والدعم الحكومي المباشر بنسب ضئيلة تكاد لا تذكر.

2.3.9 تحليل المؤشرات المتعلقة بمحور العوائق والصعوبات

جدول رقم(4)! لتكرارات والوسط الحسابي والانحراف المعياري والأهمية النسبية والمعنوية لمتغير صعوبات التمويل

م	المقياس العبارات	النسب المئوية لإجابات المبحوثين					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	اختبار المعنوية P-Value	القرار الإحصائي عند (α) =0.05	ترتيب الأهمية
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة						
1	الاقتراض من المصرف مكلف بالنسبة لمشروعي.	11.7	31.5	24.5	20.9	11.4	3.11	1.20	62.2	0.076	غير معنوي	5
2	لا أستطيعُ دفع الضمانات المطلوبة للقرض.	10.3	34.8	32.3	16.8	5.7	3.27	1.04	65.4	0.000	معنوي	4
3	لا أحب أن أكون مَديناً لأحد.	31.3	33.4	19.6	10.6	5.2	3.75	1.15	75.0	0.000	معنوي	2
4	ليس لدى اصدقاء او عائلة مقتدرين مالياً.	6.8	25.8	34.8	26.4	6.3	3.01	1.02	60.2	0.919	غير معنوي	6
5	ليس لدى علاقات لتسهيل الحصول على القرض.	13.6	32.9	29.1	18.5	6.0	3.30	1.10	66.0	0.000	معنوي	3
6	لا أحب التعامل بالربا فهو محرم شرعا.	59.5	22.6	9.5	1.9	6.5	4.27	1.13	85.4	0.000	معنوي	1

تضمن هذا المحور ستة فقرات تتعلق بالمعوقات والصعوبات وفيما يلي بيان بالمؤشرات الإحصائية لهذه الفقرات.

يتضح للباحثان من خلال الجدول رقم (4) أن المتوسط الحسابي لعبارات المقياس تتراوح ما بين (3.01 -4.27) وبناء على المتوسط النظري للمقياس (3) فان القيم تقع في مستوى المتوسط وتفوق متوسط المقياس وهو ما يعبر عن موافقة المبحوثين على ما احتوته العبارة، ولمزيد من التحقق الإحصائي فقد تم إجراء إختبار المعنوية والذي اشار إلى وجود فارق دو دلالة إحصائية، فقد جاءت في المرتبة الاولى من حيث الأهمية النسبية فقرة لا أُحب التعامل بالربا فهو محرم شرعا بمتوسط (4.27) وانحراف معياري

(1.13) وجاء في المرتبة الثانية من حيث الأهمية فقرة لا أحب أن أكون مَديناً لأحد بمتوسط (3.75) وانحراف معياري (1.15) وجاءت في المرتبة الثالثة من حيث الأهمية فقرة ليس لدي علاقات لتسهيل الحصول على القرض بمتوسط (3.30) وانحراف معياري (1.10).

واذا ما نظرنا إلى الفقرة الاخيرة من حيث الأهمية والمتعلقة بكون ليس لدّى اصدقاء او عائلة مقتدرين مالياً، بمتوسط (3.01) وانحراف معياري (1.02) نجدها أيضاً تجاوزت الوسط الحسابي للمقياس، كما تظهر القيم الإحتمالية (0.000) للعبارات والتي هي أقل من مستوى الدلالة (0.05) ما يعني أن إجابات المبحوثين في اتجاه الموافقة ومعنوية وذات مدلول احصائي أي لها وقع في التطبيق العملي، الا أن الفقرات المتعلقة بكون الاقتراض من المصرف مكلف بالنسبة لمشروعي و كون ليس لدّى اصدقاء او عائلة مقتدرين مالياً وبالرغم من أن إجابات المبحوثين في إتجاه الموافقة الا أن القيمة الإحتمالية لها (0.076)(0.919) اكبر من مستوى الدلالة (0.05) أي انها غير دالة إحصائيا وليس لديها مدلول في الواقع العملي أي يمكن القول أن الاقتراض من المصرف مُكلف للمشروع من ناحية صعوبة الحصول على القرض وهذا ربما يتطلب الكثير من الوقت والجهد للوصول لمصادر التمويل في ظل الاجراءات المعقدة، وأيضاً كون فقرة ليس لدي اصدقاء او عائلة مقتدرين مالياً ليس لها ترتيب جيد في الأهمية الاحصائية غير انه في الواقع العملي لها أهمية وأن كان سقف الدعم محدود وعندها ربما يتم اللجوء إلى الاصدقاء والاتفاق على تكوين جمعيات إدخارية، المهم أنه يمكن الاعتماد على الاصدقاء والعائلات التي انتمي إليها في تمويل مشروعي.

3.3.9 تحليل لنتائج البيانات المتعلقة بمحور الدعم الحكومي:-

تضمن هذا المحور ثماني عبارات للتعرف على إتجاهات المبحوثين وآرائهم حول تكنولوجيا المعلومات ومساهمتها في التوظيف بالشركة النفطية الليبية العاملة في مدينة طرابلس.

جدول رقم (5) التكرارات والوسط الحسابي والانحراف المعياري والأهمية النسبية واختبار المعنوية لمحور الدعم الحكومي

م	المقياس / العبارات	النسب المئوية لإجابات المبحوثين: موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	اختبار المعنوية P-Value	القرار الإحصائي عند (α = 0.05)	ترتيب الأهمية النسبية
1	تصلنا الاعلانات والمعلومات عن الأعمال التجارية من خلال اجهزة الإعلام المختلفة.	9.0	33.4	21.2	24.5	12.0	3.03	1.19	60.6	0.631	غير معنوي	3
2	توفر الحكومة المعلومات الأساسية عن الشركات الأجنبية التي تبحث عن شركاء في ليبيا.	12.0	23.4	23.9	26.6	14.1	2.92	1.24	58.4	0.241	غير معنوي	8
3	توفر الحكومة مكاتب استشارية لدعمكم في تقديم خطة عمل للمصارف لفرض التمويل	12.2	17.9	23.4	32.6	13.9	2.82	1.23	56.4	0.006	معنوي	10
4	توفر الحكومة معامل لاختبار جودة منتجات مشاريعكم.	14.1	24.2	26.4	23.4	11.7	3.06	1.23	61.2	0.331	غير معنوي	1
5	أصحاب المشاريع لا يدفعون مصاريف مقابل قيد مشاريعهم في السجل التجاري والضرائب.	9.5	21.7	27.7	25.0	16.0	2.84	1.21	56.8	0.010	معنوي	9
6	تقدم الحكومة امتيازات وخدمات لضمان تصدير المنتجات واستيراد المواد	14.1	23.4	23.1	25.3	14.1	2.98	1.27	59.6	0.775	غير معنوي	4
7	توفر المصارف الحكومية والمؤسسات المالية قروض بفائدة مخفضة للمشاريع ص.م.	6.8	18.2	25.5	24.5	25.0	2.57	1.23	51.4	0.000	معنوي	11
8	تمنح الحكومة اعفاء سداد الضريبة لفترة محددة على نشاطكم.	12.8	26.9	21.7	22.6	16.0	2.98	1.28	59.6	0.746	غير معنوي	5
9	حضرتُ ندوة حول تصميم المنتجات، والحد من تكلفة السلع أو إحتياطات الامن والسلامة.	6.3	29.3	27.2	26.4	10.9	2.94	1.11	58.8	0.283	غير معنوي	7
10	حضرت ندوة حول التمويل والمحاسبة واعداد الدورة المستندية	7.3	30.2	23.4	28.5	10.6	2.95	1.24	59.0	0.412	غير معنوي	6
11	توفر الحكومة دورات تدريبية لأصحاب الاعمال المبتدئين.	16.3	24.2	22.6	23.1	13.9	3.06	1.29	61.2	0.377	غير معنوي	2

يتضح من خلال الجدول رقم (5) أن المتوسط الحسابي لعبارات المقياس تتراوح ما بين (3.06- 2.57) وبناء على المتوسط النظري للمقياس (3) فانه يمكن القول أن

القيم تقع دون المتوسط الحسابي للمقياس وتفوق المتوسط الحسابي للمقياس، فقد جاءت في المرتبة الاولى من حيث الأهمية النسبية توفر الحكومة معامل لاختبار جودة منتجات مشاريعكم بمتوسط (3.06) وانحراف معياري (1.23) ما يعني أن إجابات المبحوثين في اتجاه الموافقة الا انه وبناء على القيمة الإحتمالية لها وهي (0.331) اكبر من مستوى الدلالة (0.05) أي انها غير دالة احصائيا أي انه في الواقع العملي ليس لها أي مدلول، وجاء في المرتبة الثانية من حيث الأهمية كون توفر الحكومة دورات تدريبية لأصحاب الاعمال المبتدئين، بمتوسط (3.06) وانحراف معياري (1.29) ما يعني أن اجابات المبحوثين في اتجاه الموافقة الا انه وبناء على القيمة الإحتمالية لها وهي (0.377) اكبر من مستوى الدلالة (0.05) أي انها غير دالة احصائيا أي انه في الواقع العملي ليس لها أي مدلول ما يعني أن الحكومة الليبية لا توفر أي دورات تدريبية في الوقت الذي هم في امس الحاجة لدورات تدريبية خاصة المبتدئين وهذا يظهر أهمية ودور حاضنات الاعمال وافتقار المبتدئين لمثل هذه الحاضنات، وجاءت في المرتبة الثالثة من حيث الأهمية كون تصلنا الاعلانات والمعلومات عن الأعمال التجارية من خلال اجهزة الإعلام المختلفة بمتوسط (3.03) وانحراف معياري (1.19)) ما يعني ان إجابات المبحوثين في اتجاه الموافقة الا انه وبناء على القيمة الإحتمالية لها وهي (0.631) اكبر من مستوى الدلالة (0.05) أي انها غير دالة احصائيا أي انه في الواقع العملي ليس لها أي مدلول ما يعني انه ليس هناك تواصل بين أصحاب المشاريع ومؤسسات الدولة وتظهر هنا أهمية سوق الاوراق المالية المتعطل عن العمل من سنة 2014 وافتقار أصحاب المشاريع لمثل هذا النوع من الاسواق.

واذا ما نظرنا إلى الفقرة الاخيرة من حيث الأهمية النسبية والمتعلقة كون توفر المصارف الحكومية والمؤسسات المالية قروض بفائدة مخفضة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بمتوسط (2.57) وانحراف معياري (1.23) وعلى الرغم من ان القيمة الإحتمالية (0.000) اقل من مستوى الدلالة (0.05) أي انها دالة احصائيا الا أن هذه

الدلالة في الاتجاه السلبي ما يعني ان إجابات المبحوثين في إتجاه عدم الموافقة والذي يعكس عدم توفر قروض بفائدة مخفضة للمشاريع الصغرى والمتوسطة.

4.9 التحليل العاملي التوكيدي

يُعـــد التحليل العاملي التوكيـــدي (Confirmatory Factor Analysis) (CFA) أحــد تطبيقات نماذج المعادلة البنائية ويتيح فرصة التأكد من المكونات الاســاســية للعامل وبناء نموذج مثالي للقياس من خلال التأكد من قوة العلاقة بين الفقرات والمتغيرات الكامنة التي تمثلها او ما يســمى بالتشــبع، وأن هذه الابعاد تتجه لمتغيرمحدد واحد فقط، وأن المتغيرات الظاهرة تحت المتغيرالكامن ترتبط ببعضها بنسب محددة،

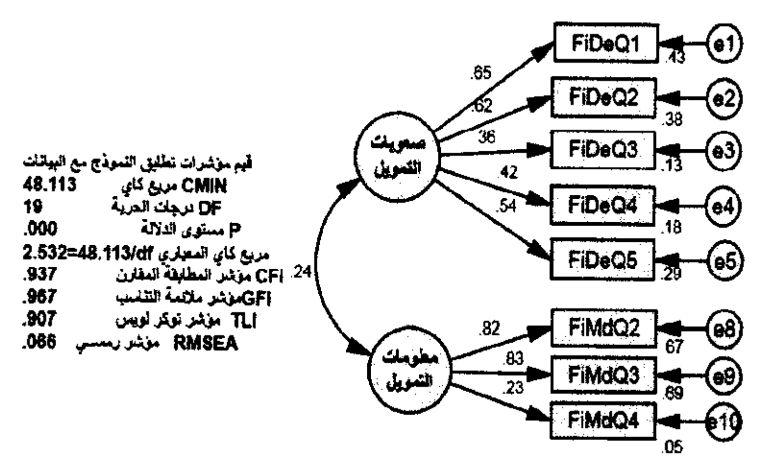
جدول رقم (6) مؤشرات حسن مطابقة النموذج

المؤشر	المدى المثالي	مضمون المؤشر
مربع كـــاي Chi-Square	كلما اقل افضل	الفرق بين نسبة مصفوفة القيم الواقعية ومصفوفة القيم المتوقعة من خلال قيمة الإحتمالية (p)
قيمة مربع كاي/ درجات الحرية Chi-Square/df	> من 3.00	النموذج الافتراضي مطابق بدرجة كبيرة للبيانات
مؤشر الجذر التربيعي لمتوسط خطأ الاقتراب RMSE) Root Mean Square Error of Approximation)	> من 0.80	مؤشريقيس درجة مطابقة النموذج الافتراض لبيانات العينة وامكانية تعميمها على المجتمع.
ومؤشر المطابقة المقارن (CFI) Comparative Fit Index	0.90<	مقارنة النموذج الافتراضي الذي يقترح وجود علاقات وبين النموذج الصفري الذي يؤكد عدم وجود علاقات بين المتغيرات.
مؤشر توكر لويس -Tucker (TLI) Lewis Index	0.90<	أيضاً هو لقياس مطابقة النموذج المقترح مع النموذج الاساس.
مؤشر مستوى الدلالة الاحصائية (P)	بين 0.00 و 0.05	قبول وجود علاقة احصائيا

1.4.9 التحليل العاملي التوكيدي لمتغير الوصول إلى التمويل

في الدراسة الحاليه تمثل صعوبات الوصول إلى التمويل ومعلومات الحصول على التمويل المتغير التابع وقد ثم إستخدام ستة فقرات قبل التصحيح لإستقصاء والبيانات حول الصعوبات التي تواجه أصحاب المشاريع الصغرى والمتوسطة في الوصول إلى التمويل، وأيضاً أربع فقرات لقياس مدى أهيمة المعلومات في الوصول إلى التمويل حيث كان مضمون الفقرات كالتالي:-

نموذج رقم (1) يبين التحليل العاملي المصحح لمتغير الوصول إلى التمويل

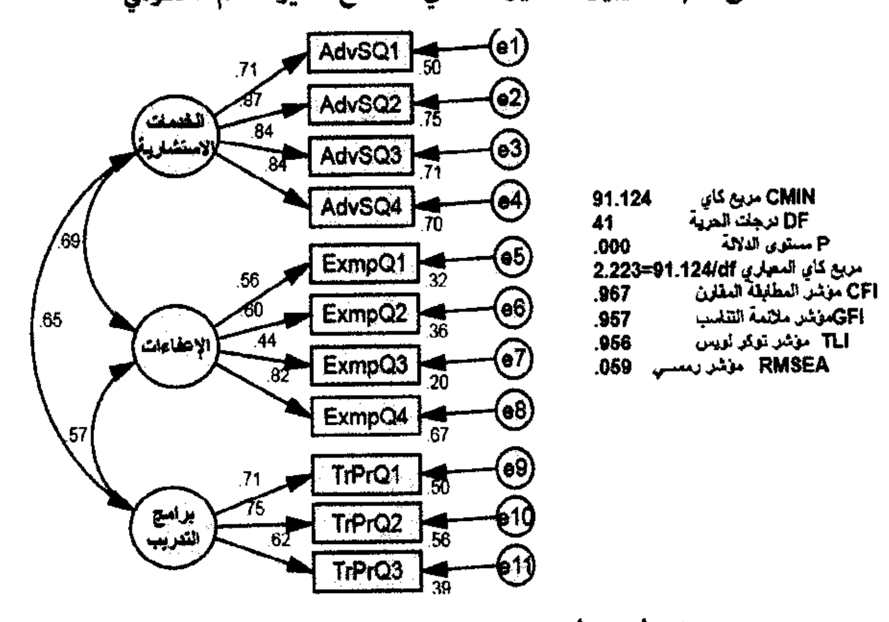


فقرات إستبانة مصادر التمويل تبين أن نسبة الارتباط بين الفقرات وبعضها لم تتجاوز في أعلى نسبة لها قيمة (0.240) مما يؤكد على عدم وجود الارتباط الداخلي أو الارتباط المتعدد الخطي (Multicollinearity)، كما أن تشبع العامل من فقراته كان جيد في كل فقرات المتغيرين بأستثناء الفقرة -FiMdQ4 حيث بلغ قيمة (0.23).

2.4.9 التحليل العاملي التوكيدي لمتغير الدعم الحكومي

بالنسبة للمتغير الرئيسي الدعم الحكومي والذي ينقسم إلى (الخدمات الاستشارية، الإعفاءات، برامج التدريب) حسب النموذج رقم (2) ادناه، فهو يقيس الدعم الحكومي الذي تقدمة الحكومة لأصحاب الاعمال في تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل وقد كانت فقرات إستبانة الدعم الحكومي كما يلي:-

نموذج رقم (2) يبين التحليل العاملي المصحح لمتغير الدعم الحكومي



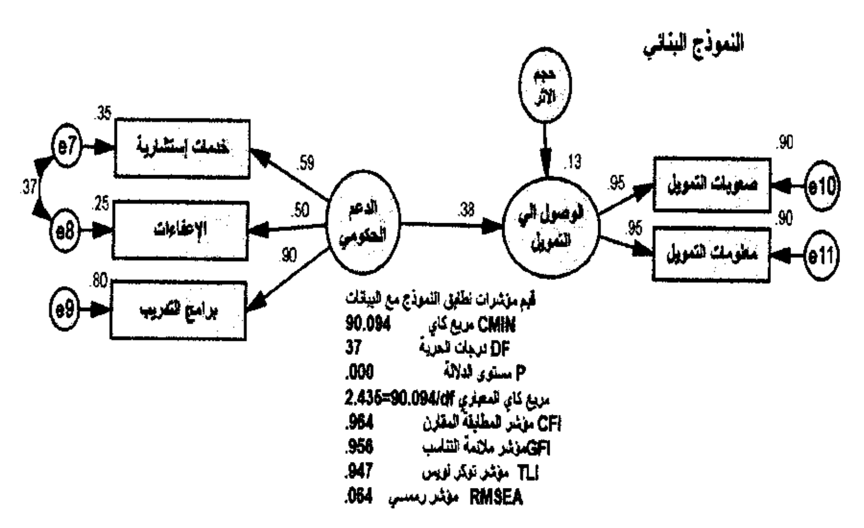
يبين النموذج أعلاه أن الارتباط بين متغيري الخدمات الاستشارية وبين الاعفاءات كان (0.69) وأيضاً بين متغيري الخدمات الاستشارية و برامج التدريب بلغ (0.65) في حين بلغ الارتباط بين متغير الاعفاءات وبرامج التدريب قيمة (0.57) وهي إرتباطات جيدة وفق المعيار الموصى به بين (20-90)، أيضاً بالنسبة لتشبع العوامل من الفقرات التي تمثلها كان في أحسن مستوياته فقد تروواح ما بين (44-87)حيث كان أدنى تشبع في عامل الإعفاءات وأعلى تشبع في عامل الخدمات الاستشارية، كما أن مصفوفة الارتباط تبين إرتباط الفقرات فيما بينها ضمن متغير الدعم الحكومي وهي تدل على ارتباط جيد بين الفقرات لم يتجاوز قيمة (0.731).

5.9 تحليل فرضيات الدراسة

لتقييم فرضيات البحث المباشرة فأننا نعتمد على قيمة معامل التقدير(Estimate) لكل مسار بين متغيرين، والنسبة الحرجة (Critical Ratios) ومستوى الدلالة (level of significant)، حيث أن معامل التقدير يجب ان يكون اكبر

من الصفر، ويجب أن تكون قيمة النسبة الحرجة أكبرمن 1.96 ومستوى الدلالة أقل من 0.05 (Hair وآخرون، 2010).

نموذج رقم(3) يبين التحليل البنائي لمتغيرات الدراسة



يتضح أن النموذج البنائي حقق كل المعايير المطلوبة لقبوله حيث تشير مؤشرات حسن التطابق أن مستوى الدلالة هو (0.00) وهو أقل من (0.005)،وأيضاً مؤشر كاي المعياري(2.435) وهو<من (3)،كما بلغت قيمة مؤشر المطابقة المقارن (0.964) وهي > من (0.900) وأيضاً كانت قيمة مؤشر جدر متوسط مربع خطأ التقريب (0.064) وهي < (0.080) حسب ما وصى به (تيغزة، 2011؛ Byrn، 2010).

جدول رقم (7) إختبار التأثير المباشر لفرضية الدراسة

P – Value	Standard Error	Critical Ratio	S.R.W	Latent DVs Variables	Path	Latent IVs Variables
مستوى الدلالة	الخطأ المعياري	النسبة الحرجة	التقديرات المعيارية	المتغير التابع الكامن	المسار	المتغيرات المستقلة الكامنة
***	0.037	3.297	0.379	الوصول إلى التمويل	←	الدعم الحكومي

الفرضية الرئيسية: وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الدعم الحكومي غير المباشر والوصول إلى التمويل، أكدت البيانات الواردة في النموذج رقم (3) والجدول رقم (7) دعم صحة الفرضية، فقد عبّرت قيمة مستوى الدلالة *** عن ثقة جيدة في النتائج، كما أن قيمة النسبة الحرجة البالغة 3.297 وقيمة التقديرات المعيارية البالغة 0.379 (38 في النموذج)عبّرت عن وجود تأثير إيجابي ودال إحصائيا، يشير إلى أن زيادة الدعم الحكومي بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الوصول إلى التمويل بنسبة 0.379 من الوحدة، وهذا يؤكد أن برامج التدريب والخدمات الاستشارية والإعفاءات التي تقدمها الحكومة تساهم بشكل إيجابي في مساعدة أصحاب الإعمال او المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ليبيا للوصول إلى مصادر التمويل، وهذا يوافق دراسة (Tambunan،2008 ؛ Lars وآخرون،2013).

يختلف الدعم الحكومي من دولة إلى أخرى، ولكن لا يخرج عن كونه تسهيلات وخدمات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة تتمثل في التدريب والخدمات الاستشارية، ومعلومات السوق، وتسهيل الحصول على الائتمان، وتوفير البنية التحتية الجيدة وخدمات التكنولوجيا اللازمة، لذلك تضمنت دراستنا هذه فرضية أن للاعفاءات وبرامج التدريب والخدمات الاستشارية والمعلومات التي ترعاها الحكومة او ما يسمى بالتأهيل المعرفي للريادين وأصحاب الاعمال أثر في تطوير قدراتهم للوصول إلى مصادر التمويل .

خلال السنوات الماضية خاضت الحكومة الليبية تجربة الدعم في شكل مادى مباشر وأيضاً في شكل عيني ولم تحقق النجاح المتوقع بسبب ضعف الرقابة وعدم متابعة إنجاز المشاريع، فمثلاً مصرف التنمية الذي كان الممول الاكبر لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة خاصة من فئة الشباب قدم بالإضافة إلى بعض المصارف المتخصصة أكثر من 690 مليون دينار كقيمة لقروض و معدات والات نشاط إنتاجي مستوردة توزعت في أغلب مدن ليبيا لآجل دعم الشباب في التحول إلى الانتاج عن طريق تأسيس المشاريع الصغرى والمتوسطة بمقابل تغطية مالية مطلوبة منهم لاتزيد عن 30٪ من قيمة بعض الآلات والمعدات الا أن أغلبها تم بيعها والتصرف فيها قبل أن يتم تركيبها في أغلب الأحيان (الورفلي،2006).

الفرضية الفرعية يؤثر المستوى التعليمي لمالك المشروع في العلاقة بين الدعم الحكومي والوصول إلى التمويل: عبّرت كلّ من مخرجات جدول تحليل نتائج أموس والبيانات المحسوبة الواردة بالجدول رقم (8) على أنه توجد فروق إحصائية في إجابات العينة بين أصحاب التعليم المتوسط والتعليم العالي تظهر تأثيراً في العلاقة بين الدعم الحكومي والوصول إلى التمويل لصالح أصحاب الشهادات العليا، فقد بلغت قيمة (z) 1.678 مما يؤكد وجود فروق إحصائية وكانت قيمة (p) 0.004 وهي < 0.05 بتأثير بلغ 0.448 أما في مجموعة أصحاب التعليم المتوسط فقيمة (p) لم تكن دالة احصائياً بقيمة 0.154، لذلك نقبل الفرضية القائلة بأن المستوى التعليمي يؤثر في العلاقة بين الدعم الحكومي والوصول إلى التمويل، فقد بلغ مستوى تأثير فئة المستويات العليا من التعليم (0.448) وهو أكثر من تأثير حجم العينة بالكامل (0.380) وهذا الاختلاف او التحسّن في قوة العلاقة بين الدعم الحكومي والوصول إلى التمويل منطقي يُفسر بأن الفئة المتعلمة هي الاكثر إهتماما و وعياً بدور الدورات التدريبية و ورش العمل في تحسين القدرات الفنية والعلمية لصاحب المشروع.

جدول رقم (8) يبين تأثير المستوى التعليمي في العلاقة بين متغيرات الدراسة

المتغير التابع	المسار	المتغير المستقل	التعليم العالي		التعليم المتوسط		
			Estimate	P	Estimate	P	z-Score
التمويل	<---	الدعم الحكومي	0.448	0.004	0.154	0.068	-1.678

اما فيما يتعلق بفرضيات البحث غير المباشرة فأننا نعتمد على تحديد قيمة الفروق الاحصائية لصالح أي مجموعة من المجموعتين التي يفترض أن لهما أثر متفاوت في زيادة او إضعاف قوة تأثير المتغيرات المستقلة في المتغير التابع وذلك من خلال النظر إلى قيمة Z-Score ومستوى الدلالة (P) وقيمة التقديرات المعيارية للمجموعتين.

اذا نظرنا إلى دور المتغير الديمغرافي (مستوى التعليم) او ما يسمى بـ(Moderators) في العلاقة بين متغير الدعم الحكومي ومتغير الوصول إلى التمويل: يتضح أن مخرجات جدول تحليل نتائج أموس والبيانات المحسوبة الواردة بالجدول رقم (8) على أنه توجد فروق إحصائية في إجابات العينة بين أصحاب التعليم المتوسط والتعليم العالي.

10. النتائج

1.10 تسعى كثير من الدول إلى الاهتمام بدعم قطاع المشروعات الصغرى والمتوسطة، وتختلف اشكال الدعم الحكومي من دعم مالي مباشر إلى دعم مادي ملموس مثل توفير البيئة الملائمة لتنمية صناعة معينة أو جعلها ذات قيمة تنافسية أعلى في الأسواق العالمية، اومنح تخفيضات على أسعار المواد الخام، تنمية البيئة المحيطة، وغير ذلك من الدعم الذي يسّهل الوصول إلى التمويل ولو بشكل غير مباشر.

1.10 أكثر من 80% من أصحاب المشاريع يعتمدون على التمويل غير الرسمي لتأسيس مشاريعهم حيث أن (47.8%) من أصحاب المشاريع يعتمدون على التمويل الذاتي (المدخرات الشخصية) يليه الاشتراك في الجمعيات الادخارية

بنسبة (22.3%) يليه الاقتراض من العائلة او الاصدقاء وبقية النسب توزعت بين الاقتراض من المصرف والمشاركة مع مستثمر والدعم الحكومي المباشر بنسب ضئيلة تكاد لا تذكر.

3.10 تؤكد الدراسة الحالية أن الدعم الحكومي القائم على توفير الخدمات والاستشارات الفنية ومنح الإعفاءات من الرسوم والضرائب وبرامج التدريب يؤثر بشكل إيجابي وكبير في قدرة أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ليبيا على الوصول الى مصادر التمويل، وهذا يؤكد ما جاء بفرضية الدراسة بوجود تأثير إيجابي بين الدعم الحكومي والوصول الى التمويل المستقى من الدراسات السابقة، كما أن Lars وآخرون،2013؛Nguyen and Le،(2009)، Javed وآخرون،2011 أيضاً خلصوا إلى أن الموارد المالية، والدعم الحكومي لها تأثير إيجابي وكبير على نجاح الأعمال في الشركات الصغيرة والمتوسطة.

4.10 المستوى التعليمي لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة دور أو تأثير إيجابي في استفادة أصحاب المشاريع من الدعم الحكومي المقدم من الدولة لقطاع المشاريع الصغري

5.10 المشاكل الرئيسية التي تواجه مشروعات القطاع الخاص هي عدم اليقين والثقة لدى أصحاب الإعمال التي أوجدتها تغييرات سريعة غير مدروسة وتفسيرات مختلفة للقانون، وبخاصة التشريعات المتعلقة بالضرائب، وعدم وجود آليات سريعة وشفافة لتسوية المنازعات التجارية، كل هذه الظروف أدت إلى الابتعاد عن المشاريع الخارجية، وبالتالي، فإن الوضع الداخلي لا يدعم المشاريع الصغرى والمتوسطة من الوصول إلى الخبراء والتكنولوجيا والمعلومات والموارد Gunto & Alias،(2013)، يدعموا ذلك.

المراجع العربية

- الورفلي، ثريا حسين (2006)." المشروعات الصغيرة و المتوسطة في ليبيا- الواقع والطموح ". مؤتمر متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية. (الصفحات 89-90) طرابلس.
- الاسرج،حسين عبدالمطلب (2010)، "المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل في الدول العربية"، http //mpra.ub.uni-muenhen.de/22300

- المحروق، ماهر حسن و مقابله، أيهاب،" المشروعات الصغيرة والمتوسطة اهميتها ومعوقاتها". الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية . عمان
- تيغزة، أمحمد بوزيان (2011)، "اختبار صحة البنية العامية لمتغيرات الكامنة في البحوث منحى التحميل والتحقق". بحث محكم، مركز بحوث كمية التربية، جامعة الملك سعود،السعودية.
- مصرف ليبيا المركزي، (2012). مجلة مصارف." المشروعات الصغيرة والمتوسطة : الاهمية والاهداف": مصرف ليبيا المركزي. طرابلس.

المراجع الاجنبية

- *Abd Wahab، Kalsom and Abdesamed، Khalid Hassan. (2012)."Small and Medium Enterprises (SMEs)Financing Practice and Accessing Bank Loan Issues -The Case of Libya" . World Academy of Science. Malaysia.*
- *Abdesamed. K. (2012). Small and Medium Enterprises (SMEs) Financing Practice and Accessing Bank Loan Issues -The Case of Libya. World Academy of Science. Engineering and Technology. p. 1400.*
- *Atnesha ،R and Ahmed، N. (2014)." Literature review on factors influencing accessing Bank lone: issue of Small and Medium Enterprises (SMEs) in LIBYA". The Fourth Annual Conference of Economic Forum of Entrepreneurship & International Business. Paris: ECO-ENA: Economics & ECO-Engineering Associate. Inc. ISBN: 978-0-9869581-2-0.*
- *Byrne، B. M.(2010)، "Structural Equation Modeling with AMOS: Basic Concepts، Applications، and Programming". Second Edition، Taylor and Francis Group، LLC،2010.*
- *Chuthamas Chittithaworn Md and Aminul IslamMd. Aminul Islam،(2011)، "Factors Affecting Business Success of Small & Medium Enterprises (SMEs) in Thailand"، Asian Journal of Social Science 7(5) Follow journal DOI: 10.5539/ass.v7n5p180.*
- *Emhamad Elmansori & Arthur، Leslie،(2014)،'Obstacles to innovation faced by SMEs in Libya'، International Journal of Innovation and Knowledge Management in Middle East & North Africa Vol. 3 No. 2، 2014.*

- *Hair، J.F.، Babin، W.C.، Babin، B.J.، Anderson، R.E.، and Tatham، R.L. (2010). "Multivariate Data Analysis (6thed.)، Englewood Cliffs، NJ: Prentice Hall.*
- *Kiran، M Ismail ، David L. Ford، Jr. & Qingsheng Wu and Mike W. Peng. 2012 ." Managerial ties، strategic initiatives and firm performance in Central Asia and the Caucasus، Asia Pac J Manag .doi 10.1007/s10490-012-9322-8.USA.*
- *Richard، Evelyn Mweta، & Mori، Neema Geoffrey(2012).SMEs Access to Financial Services: Bankers' Eye، Chinese Business Review، ISSN 1537-1506 February 2012، Vol. 11، No. 2، 217-223.*
- *Zabri، Shafie Mohamed. (2012)." Study of Financing Preferences and Capital Structure among Malaysian SMEs: Evidence from Enterprise 50 Award Winners ". Asean Entrepreneurship Conferenec. p ،132- 131 Malaysia.*
- *Nguyen، L.P. and Anwar، S. (2011) Fiscal Decentralisation and Economic Growth in Vietnam، Journal of the Asia Pacific Economy.*

المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا من وجهة نظر العاملين بالجهات التنظيمية لهذا القطاع

أ.حواء بالحاج   د.عبد الناصر أبوزقية   د.المهدي السريتي

1. مقدمة:

تُعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة ذات أهمية كبيرة في دول العالم عامةً، وفي الدول النامية خاصةً، وذلك للدور الإيجابي الذي تقوم به هذه المشروعات في توفير فرص العمل، وتحسين مستوى الدخل الفردي لأصحاب هذه المشروعات والعاملين بها. فالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الأكثر عدداً، والأكثر اعتماداً على الكفاءات والقدرات والخبرات المحلية، وقد لعبت هذه المشروعات دوراً مهماً في تحقيق التنمية على مستوى دول العالم المتقدمة عامةً، وفي الدول النامية خاصةً (القهيوي، الوادي،2012). كما أنها تمثل دعامه من دعامات التنمية الاقتصادية في مختلف الدول، كما أنها أحد المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي، باعتبارها تساهم في توفير فرص عمل، وتحسين دخل الافراد والاسر.

ورغم أهمية دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية وأثرها الإيجابي على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي والاهتمام الذي تولية الجهات ذات العلاقة بهذه المشروعات في ليبيا، نجد أن هذا القطاع ما زال لا يحقق المساهمة المتوقعة منه كقطاع اقتصادي فعال وعنصر محفز لدفع عجلة التنمية في ليبيا، وفي العموم رغم أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة الا أنها لازالت تواجه العديد من المعوقات منها الوصول للحجم الاقتصادي للإنتاج، ضعف الابتكار، عدم توافر الامكانيات المادية، وكذلك عدم وجود قاعدة بشرية تتمتع بدرجة عالية من المعرفة والكفاءة والقدرة على مواكبة النمو المتسارع لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، ولقد أشاره دراسة (أبو رضوان، بدون سنة) إلى مجموعة من التحديات التي تواجهها المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي منها معوقات متعلقة ببيئة الاستثمار، والسوق والتسويق، التمويل، القدرات الإدارية والتنظيمية

للقائمين على هذه المشروعات، كما إشارة دراسة (النسور، 2012؛ رشيد 2014؛ منصور، 2020) إلى أنه يوجد العديد من الصعوبات التي تعيق عمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتي منها التحديات الاقتصادية، تحديات الاستثمار، تحديات تسويقية، تحديات ضعف الخبرة الإدارية لأصحاب هذه المشروعات، تحديات التمويل، عدم توفر العمالة الماهرة.

ولقد أشار تقرير صندوق النقد العربي الصادر عن الدائرة الاقتصادية والفنية (2017) لوجود بعض المعوقات تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في بعض الدول العربية والتي تمثلت في ضعف الاطر التشريعية والتنظيمية الداعمة لطبيعة عمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مراحل نموها المختلفة، وتواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية تحديات صعوبة الحصول على التمويل لأسباب عديدة منها: ارتفاع كلفة ومخاطر التمويل، وصعوبات في الدخول إلى الأسواق بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة على ضوء متطلبات وتكاليف ترخيص وتسجيل الأعمال إضافة إلى التكاليف الأخرى، وضعف في القدرات الداخلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في التعامل مع المحيط الخارجي، وقد تختلف هذه التحديات والصعوبات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة من دولة لدولة أخرى كنتيجة لاختلاف بيئة الاعمال والظروف السائدة في كل دولة، وتهتم هذه الدراسة بتسليط الضوء على الصعوبات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في البيئة الليبية من وجهة نظر العاملين بالجهات التنظيمية لهذا القطاع.

مما سبق فأن هذه الدراسة تهدف للتعرف علي أهم المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا من وجهة نظر العاملين بالجهات التنظيمية لهذا القطاع بالتركيز على (المعوقات التمويلية، المعوقات التنظيمية، المعوقات القانونية، المعوقات التسويقية، المعوقات في الموارد البشرية، المعوقات في البنية التحتية).

ولتحقيق هدف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي كم تم الاعتماد على الاستبيان لجمع البيانات اللازمة لاختبار فرضيات الدراسة، وتم توزيع

الاستبيان على عينة غير عشوائية من مجتمع الدراسة المتمثل في جميع الموظفين الحكوميين ذوي العلاقة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة

وباعتبار المشروعات الصغيرة والمتوسطة توفر فرص العمل، وتمثل مجال للتطوير نواة للمشروعات الكبيرة فإن دراسة المعوقات التي تواجه هذه المشروعات تعتبر ذات أهمية لأصحاب هذه المشروعات، ولمتخذي القرار لوضع الحلول المناسبة لمعالجة هذه المعوقات من أجل تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق الأهداف التي أنشئت من اجلها، وزيادة مساهمتها في تنمية الاقتصاد الوطني.

2. المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

1.2 تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

لا يوجد تعريف موحد ومعتمد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في دول العالم، فالصغير أو المتوسط في دولة مُتقدمة يعتبر كبيراً في دولة نامية، وقد جرت محاولات للمفاضلة بين عدة معايير، وذلك بهدف إعطاء تعريف محدد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومن هذه المعايير" عدد العمال، ورأس المال، المبيعات والإيرادات، الإنتاج، التقنية المستخدمة" (جواد، 2007).

- **تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا:**

ينظر إلى المشروعات التي لا يزيد عدد العاملين بها عن (25) فرداً، ولا يتجاوز رأسمالها عن (2.5) مليون دينار على أنها مشروعات صغيرة، بينما المشروعات المتوسطة هي التي لا يزيد عدد العاملين بها عن (50) فرداً، ولا يتجاوز رأسمالها عن (5) مليون دينار ليبي (مفتاح، 2008).

- **تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية:**

يشار إلى المشروعات التي تستخدم من (6) إلى (14) عاملاً، ويكون رأسمالها أقل من (1500) دولار بأنها مشروعات صغيرة، أما المشروعات المتوسطة فهي التي

تستخدم من (15) إلى (50) عامل ويكون رأسمالها لا يتجاوز (2500) دولار (الصوص، 2010).

- **تعريف البنك الدولي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة:**

هي تلك المشروعات التي تستخدم أقل من (50) عاملاً في الدول النامية وإجمالي أصول ومبيعات المشروع الصغير ثلاثة ملايين دولار، بينما المشروعات المتوسطة هي التي تستخدم (300) عامل (حماد، 2010).

اختلفت آراء الباحثين حول تحديد معايير تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك باختلاف مراحل النمو الاقتصادي ومدى التقدم التقني السائد من بلد إلى أخر لذلك فقد قسم قريشي (2011) هذه المعايير إلى نوعين، هما:

أ-المعايير الكمية: حسب هذه المعايير تعرف المشروعات الصغيرة والمتوسطة اعتماداً على مجموعة من السمات الكمية التي تبرز الفروقات بينها والمتمثلة في الآتي:

معيار عدد العمال: يُعد هذا المعيار أكثر المعايير استخداماً بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمشروعات الكبيرة، ويعكس عدد العمال أهم المعايير الكمية في تحديد حجم المشروع بغض النظر عن طبيعة النشاط، (عكاشة، 2013)،

ومعيار رأس المال: يعتمد هذا المعيار للتمييز بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة على حجم رأس المال للمشروع، حيث تتصف هذه المشروعات بمحدودية رأس المال المستثمر فيها، وذلك باختلاف رأس المال من دولة إلى أخرى حسب النمو الاقتصادي السائد فيها، وحسب نشاط المشروع (مالحة، 2012)، **ومعيار التكنولوجيا:** بناءً على هذا المعيار فإن المشروعات الصغيرة والمتوسطة توصف بأنها التي تستخدم أساليب إنتاجية بسيطة ذات موارد رأسمالية منخفضة، وعدد العمال بها مرتفع، وعلى تطور التكنولوجيا المستخدمة، التي تختلف من الدول المتقدمة عن الدول النامية (نصر الدين، 2012).

ب-المعايير النوعية: تُعد المعايير النوعية كتكملة للمعايير الكمية للتمييز بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والمتمثلة في الآتي:

معيار المسؤولية والملكية: تعود ملكية المشروعات الصغيرة والمتوسطة غالباً للقطاع الخاص، والتي تكون معظمها مشاريع استثمارية فردية أو عائلية، ولهذا فإن المسؤولية القانونية والإدارية تقع على عاتق مالكها وحده مباشرةً، وهو الوحيد الذي يقوم بتمويل المشروع، ويقوم باتخاذ القرارات وتنظيم العمل، وكذلك التوظيف والتسويق (خالد، 2012)، **ومعيار الحصة من السوق:** إن الحصة السوقية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة تكون محدودة، وذلك بسبب صغر حجم المشروع، وقلة رأس المال، ومحلية النشاط، والمنافسة الشديدة بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة نظراً للتماثل في الإمكانيات والظروف (سامي،2011)، ومعيار محلية النشاط: يقصد بها اقتصار نشاط المشروع على منطقة أو مكان واحد تكون معروفة فيه، وتشكل حجماً صغيراً ومتوسطاً في القطاع الذي تنتمي إليه (حلموس، 2011).

2.2 أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

تعطي الكثير من الدول المتقدمة اهتماماً كبيراً للمشروعات الصغيرة والمتوسطة؛ كونها أحد الركائز الرئيسية للاقتصاد القومي، فأهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة لا تقتصر على الجانب الاقتصادي فقط؛ بل تتجاوز لتشمل جميع المجالات خاصة الاجتماعية منها فتتجسد أهميتها من خلال:

1. تُسهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في زيادة الناتج الوطني وخاصةً في الدول النامية، من خلال عمليتي الادخار والاستثمار، وذلك بتوجيه المدخرات الصغيرة نحو الاستثمار برؤوس أموال صغيرة لهذه المشروعات (غياط، بو قموم،2008).
2. يُعد المشروع الصغير والمتوسط مصدراً للأفكار الجديدة؛ وذلك من خلال إظهار الكفاءات والمبادرات الفردية وتحفيزها، وتنمية مهارات وخبرات العمالة الوطنية (رشدي، 2006؛ والمري،2013)، وكذلك تُسهم المشروعات

الصغيرة والمتوسطة في تنمية الأفكار الجديدة، وتتيح الفرصة للإبداع والابتكار أمام أصحاب هذه المشروعات، من خلال توظيف مهاراتهم وقدراتهم وخبراتهم لخدمة مشاريعهم (بن عمر، باللموشي، 2013).

3. يحقق المشروع الصغير والمتوسط لصاحبه فرصة لتوظيف مهاراته وقدراته وخبراته لخدمة مشروعه، وهذا ما يسهل اتخاذ القرارات الإدارية؛ لأن مالك المشروع هو مديره، مما يجعل هذه المشروعات لا تستوجب وجود تعقيدات إدارية في تنظيمها، وهو ما يدفعها إلى تحقيق النمو والتطور (نبيلة، 2015؛ والصوص، 2010؛ والنواس 2016).
4. تمتلك المشروعات الصغيرة والمتوسطة القدرة على التكيف مع الأوضاع الاقتصادية، وذلك نتيجةً لامتلاكها مرونة في التفاعل مع البيئة الخارجية المحلية والخارجية (حبيبة، 2013).
5. تحافظ المشروعات الصغيرة والمتوسطة على استمرارية المنافسة، حيث يساعد صغر هذه المشروعات الحد من الاحتكار والمنافسة بين هذه المشروعات، لكونها أداة للتغيير والتطوير والإبداع في الاقتصاد الوطني (نوال، 2010).

3.2 معوقات المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية عديد المشاكل والمعوقات التي تحول دون تحقيق إمكانياتها في التطور والتوسع (الدماغ، 2010)، وفي إطار ذلك يمكن أن تصنف المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة كالتالي:

1-المعوقات التمويلية:

يشكل التمويل من أهم المعوقات الرئيسية التي تحول دون تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، نظراً لصغر حجم هذه المنظمات، فالكثير من ملاكها يلجؤون إلى تمويل منظماتهم من مصادر داخلية فردية أو عائلية، ومن ثُم اعتماد هذه المشروعات على التمويل الذاتي (الناصر، 2011)، حيث تواجه هذه المشروعات مشاكل كبيرة في بداية

إنشائها، وقد تعتمد على مؤسسات تمويلية وخاصة المصرفية منها، والتي غالباً ما تحجم عن تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، لأن هذه المؤسسات المصرفية تركز على دعم المشروعات الكبيرة، إضافةً إلى صعوبة الضمانات المطلوبة وتعقد إجراءاتها من جهة المؤسسات المصرفية (كنجو، 2007).

2-المعوقات التنظيمية:

تتمثل هذه المعوقات في عدم وجود التخصص الإداري للعاملين في إدارة هذه المشروعات، وانتشار اتخاذ القرارات بصفة فردية، حيث تتركز جميع الأعمال الإدارية على عاتق شخص واحد، إضافةً إلى عدم قدرة صاحب المشروع على القيام بوظائف التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة بصورة متكاملة، وكذلك نقص الخبرة لدى أصحاب هذه المشروعات في أساليب التعامل مع الجهات الإدارية الرسمية في الدولة، مما يؤدي إلى طول الوقت اللازم لإنجاز معاملاتها مع هذه الجهات، وما يزيد من حدة هذه المشكلة الروتين المعقد، وكثرة الأوراق والإجراءات المطلوبة في معاملات هذه المشروعات مع أجهزة الدولة المختصة (البلعزي، الواكشي، 2016).

3-المعوقات القانونية:

تظهر هذه المعوقات من خلال التعقيد في إجراءات الإنشاء للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وصعوبة الحصول على التراخيص الرسمية لها، وكذلك تعقيد الإجراءات المتعلقة بالضرائب والتأمينات، وتعدد الجهات الرقابية (المشهراوي، الرملاوي، 2015)، وكذلك غياب القوانين والتشريعات والمنظمات التي تعمل على دعم وحماية المشروعات الصغيرة والمتوسطة (فرحان، 2003)، حيث لا يوجد قانون موحد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة يحدد القواعد التي تحكمها، ويحددُ مفهومها، ومراحل إنشائها وانتهائها (عبد السيد، 2010).

4-المعوقات التسويقية:

تتمثل في انخفاض الكفاءة التسويقية نتيجةً لعدم مقدرتها على توفير معلومات عن السوق المحلي، وكذلك يفتقر أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى الوعي التسويقي، ويعاني من نقص كفاءات رجال البيع والتسويق، وأيضا قصور المعلومات عن أحوال السوق ومستويات الأسعار وطبيعة الخدمات المنافسة، وتظهر تلك المعوقات التسويقية من خلال عدم وجود اهتمام كافٍ بالدعاية والترويج لهذه المشروعات (أتشي، 2008).

5-المعوقات البشرية:

تعاني المشروعات الصغيرة والمتوسطة على مستوى العنصر البشري من نقص الكوادر ذات الكفاءة العالية على مستوى الإدارة؛ وذلك بسبب ضعف الوعي بالمهارات الريادية الفردية لدى أصحاب هذه المشروعات، وكذلك ضعف مستوى التدريب وعدم توافقه مع احتياجات هذه المشروعات (عبد الحكيم، 2007)، بالإضافة إلى عدم التنسيق بين البرامج التعليمية والتدريبية (لاشين، 2004)، وأيضاً تتمثل في ضعف المهارات والقدرات في إدارة الأعمال والمحاسبة، وعدم القدرة على الحصول على الخدمات الاستشارية، بالإضافة إلى غياب التنسيق بين الجهات العاملة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة (غنائم، 2013).

6-معوقات البنية التحتية:

تكمن هذه المعوقات في سوء اختيار موقع المشروع المناسب؛ حيث يؤدي سوء اختيار الموقع وبدون دراسة كافية للسوق إلى عدم وصول الشريحة المستهدفة للمشروع القائم (خالد، 2011).

3. تحليل البيانات واختبار الفروض:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم وضع الفروض الآتية:

تم صياغة الفرضيات الرئيسية الاتية:

الفرضية الرئيسة الأولى تنص على:

الفرضية العدميَة H_0: "لا توجد معوقات تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة"

الفرضية العدمية H_1: " توجد معوقات تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة"

الفرضية الرئيسة الثانية تنص على:

الفرضية العدمية H_0: "لا توجد معوقات تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة تعزي للمتغيرات الشخصية"

الفرضية العدمية H_1: " توجد معوقات تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة تعزي للمتغيرات الشخصية "

من أجل اختبار الفروض تم استخدام الأساليب الاحصائية التالية:

- التكرارات والنسب المئوية (Frequencies & Percentages) للتعرف على الخصائص الأولية لمفردات عينة الدراسة، وتحديد استجابات مفرداتها تجاه عبارات المقياس التي تتضمنها أداة الدراسة.
- المتوسط الحسابي" Mean" لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات مفردات عينة الدراسة عن كل فقرة.
- الانحراف المعياري "Standard Deviation" للتعرف على مدى انحراف استجابات مفردات عينة الدراسة لكل فقرة من متغيرات الدراسة عن متوسطها الحسابي.

- اختبار ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.
- معامل ارتباط سيبرمان (Sperman Correlation Coefficient) لقياس درجة الارتباط الذي يقوم على دراسة العلاقة بين متغيرين، وقد تم استخدامه في هذه الدراسة لقياس الاتساق الداخلي والصدق البنائي الاستبانة.
- استخدام اختبار (T Test) الذي يجرى لدراسة متغير واحد.
- اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Anova): تم استخدام هذا الاختبار لدراسة الفروق المعنوية بين الآراء للمتغيرات التي تحوي أكثر من قيمتين مثل (المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي، الخبرة، التخصص) فإذا كانت قيمة مستوى المعنوية المشاهد ﴿P–value﴾ أكبر من 0.05 فهذا يدل على أنه لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية والعكس صحيح.

1.3 صدق الاستبانة:

1- صدق المقياس:

أ-الاتساق الداخلي: يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبانة مع المحور الذي تنتمي إليه هذه الفقرة، وقد قام الباحثين بحساب الاتساق الداخلي للاستبانة من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات محاور الاستبانة والدرجة الكلية نفسه، بهدف التحقق من مدى صدق الاستبانة.

ب-الصدق البنائي: يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الاداة الذي يقيس مدى تحقق

الأهداف التي تريد الأداة الوصول اليها، ويبين مدى ارتباط كل محور من محاور الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الاستبانة.

ويبين جدول (1) أن جميع معاملات الارتباط في جميع محاور الاستبانة دالة احصائيا عند مستوى معنوية 0.05 ≥ α باستثناء المحور الثاني (المعوقات التنظيمية) وبذلك تعتبر محاور الاستبانة صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (1)

معامل الارتباط بين درجة كل محور من محاور الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة.

م	الفقرة	معامل سبيرمان للارتباط	القيمة الاحتمالية (sig)
1	المعوقات التمويلية	.715**	.001
2	المعوقات التنظيمية	.442	.075
3	المعوقات القانونية	.614**	.009
4	المعوقات التسويقية	.759**	.000
5	المعوقات البشرية	.626**	.007
6	معوقات البنية التحتية	.644**	.006

ج -ثبات الاستبانة: يقصد بثبات الاستبانة هو أن تعطي الاستبانة نفس النتائج إذا اعيد تطبيقها عدة مرات متتالية، ويقصد به أيضا أي درجة يعطي المقياس قراءات متقاربة عند كل مرة يستخدم فيها، وقد تحقق الباحثين من ثبات استبانة

الدراسة من خلال معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha Coefficient) وكانت النتائج كما هي مبينة في الجدول (2).

جدول رقم (2) معامل إلفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة.

م	العبـــــــــــــــــــارة	معامل الفا كرونباخ
	المحاور ككل	.679

يتضح من النتائج الموضحة في الجدول (2) أن قيمة معامل ألفا كرونباخ بلغت (.679) وهذا يعني أن الثبات مرتفع ودال احصائيا.

2.3 المدى المعتمد في الدراسة:

لتحديد المدى المعتمد في الدراسة تم تحديد طول الخلايا في مقياس ليكرت الخماسي وفقا للجدول التالي:

جدول رقم (3) يوضح المدى المعتمد في الدراسة.

طول الخلية	مستوى الموافقة
من 1- 1.80	منخفض جداً
أكبرمن1.80- 2.6	منخفض
أكبر من 2.6 - 3.4	إلى حد ما
أكبر من 3.4 - 4.2	مرتفع
أكبر من 4.2 - 5	مرتفع جداً

ولتفسير النتائج والحكم على مستوى الاستجابة تم الاعتماد على ترتيب المتوسط الحسابي على مستوى محور الاستبانة ومستوى الفقرات في المحور، وعلى هذا الأساس تم تحديد مستوى المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

3.3 تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة ومناقشتها:

يتم في هذه المرحلة عرض لتحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة، وذلك من خلال الاجابة على اسئلة الدراسة وتفسير أبرز نتائج الاستبانة التي تم التوصل اليها من خلال تحليل فقراتها، والوقوف على البيانات الاولية للمستجيبين التي اشتملت على (المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة، التخصص) لذا تم إجراء المعالجات الاحصائية للبيانات المتجمعة من استبانة الدراسة، إذ تم استخدام الحزمة الاحصائية للدراسات الاجتماعية (SPSS) للحصول على نتائج الدراسة التي تم عرضها وتحليلها.

1.2.3 الوصف الاحصائي لعينة الدراسة وفق البيانات الأولية:

فيما يلي عرض لخصائص عينة الدراسة وفق البيانات الاولية:

1-توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي:

جدول رقم (4) توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي.

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة
دبلوم عال	3	%16.7
بكالوريوس/ليسانس	10	%55.6
ماجستير	5	%27.8
المجموع	18	%100

يتضح من الجدول (4) والمتعلق بتوزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي بأن النسبة الأقل كانت لحملة الدبلوم العالِ حيث بلغت (16.7%)، بينما كانت النسبة الأعلى لحملة البكالوريوس/ ليسانس وبلغت (55.6%)، ومن ثم تليها نسبة حملة الماجستيرالتي بلغت (27.8 %).

2-توزيع عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي:

جدول رقم (5) توزيع عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي.

المسمى الوظيفي	التكرار	النسبة
مدير إدارة بقطاع مختص بالمشروعات الصغرى والمتوسطة	7	%38.9
موظف بقطاع مختص بالمشروعات الصغرى والمتوسطة	6	%33.3

مستشار-منسق تدريب-مدرب بقطاع مختص بالمشروعات الصغرى والمتوسطة	2	%11.1
أمينة سر إدارة	1	%5.6
مستشار تمويل	1	%5.6
مدير مكتب	1	%5.6
المجموع	18	%100

يتضح من الجدول (5) والمتعلق بتوزيع عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي بأن النسبة الأعلى لمسمى مدير إدارة بقطاع مختص بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة التي بلغت (%38.9)، بينما كانت النسبة الأقل لمسمى أمينة سر إدارة ومستشار تمويل ومدير مكتب التي بلغت (%5.6)،

3-توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة:

جدول رقم (6) توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة.

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة
أقل من 5 سنوات	2	%11.1
أكثر من 5 سنوات وأقل من 10 سنوات	3	%16.7
أكثر من 10 سنوات وأقل من 15 سنة	6	%33.3
أكثر من 15 سنة	7	%38.9
المجموع	18	%100

يتضح من الجدول (6) والمتعلق بتوزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة بأن النسبة الأقل كانت لخبرة أقل من 5 سنوات حيث بلغت (%11.1)، وكانت النسبة الأعلى لخبرة أكثر من 15 سنة التي كانت (% 38.9).

4- توزيع عينة الدراسة حسب التخصص:

جدول رقم (7) توزيع عينة الدراسة حسب التخصص.

التخصص	التكرار	النسبة
علوم اقتصادية ومالية	4	%22.2
علوم هندسية	7	%38.9
تكنولوجيا المعلومات	3	%16.7
بكالوريوس اعلام	1	%5.6
بكالوريوس علوم وإدارة عامة	1	%5.6
إدارة أعمال	2	%11.1
المجموع	18	%100

يتضح من الجدول (7) والمتعلق بتوزيع عينة الدراسة حسب التخصص بأن النسبة الأعلى تخصص علوم هندسية التي قد بلغت (38.9 %)، في حين نجد أن النسبة الأقل كانت لتخصص بكالوريوس إعلام وعلوم وإدارة عامة حيث بلغت (5.6%).

2.2.3 المعوقات التي تواجه المشروعات الصغرى والمتوسطة:

أولا: اختبار الفرضية الرئيسية الأولى:

ولاختبار الفرضية الرئيسية الأولى في الدراسة تم تقسيمها إلى عدة فرضيات فرعية، ولتحديد الاختبار المناسب لكل فرضية تم تحديد مدى اعتدالية بيانات كل فرضية فرعية من خلال اختبار Kolmogorov–Smirnov، وبعد إجراء الاختبار المذكور تبين ان جميع بيانات الفرضيات الفرعية تتبع التوزيع الطبيعي، وثم صياغة الفرضيات الفرعية الستة كما يلي:

1-الفرضية الفرعية الأولي:

تم اجراء اختبار (T) One-Sample Test نظراً لكون البيانات تتبع التوزيع الطبيعي عند مستوى المعنوية (a= 0.05)، وقد ثم صياغة الفرض العدمي والبديل للفرضية الأولي كما يلي:

الفرضية الصفرية H_0: "لا توجد معوقات تمويلية تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة"

الفرضية البديلة H_1: " توجد معوقات تمويلية تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة"

جدول رقم (8)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار (T) والترتيب لكل فقرة من فقرات "المعوقات التمويلية"

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T-Test	P-value	الترتيب	القرار H1	درجة الموافقة
1	ارتفاع درجة المخاطر للمشروعات الصغيرة والمتوسطة تصعب من امكانية الحصول على تمويل	4.53	.51640	11.500	.000	1	قبول	مرتفع جداً
2	صعوبة الحصول على التمويل عند البدء في إنشاء المشروع من المستثمرين الأفراد	4.52	.62426	10.101	.000	2	قبول	مرتفع جداً
3	صعوبة الحصول على التمويل من المؤسسات المالية والتمويلية	4.41	.87026	6.689	.000	3	قبول	مرتفع جداً

4	للحصول على التمويل من المؤسسات المالية والتمويلية هنالك حجة لتوفر ضمانات صعبة التحقيق من طرف أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة	4.05	.89935	4.854	.000	4	قبول	مرتفع
5	دراسات الجدوى الاقتصادية لا توفر بيانات تعكس الواقع	2.64	.86177	- 1.689-	.111	---	رفض	---
6	هنالك صعوبة في الحصول على التمويل من الجهات المختلفة عند الحاجة للتوسع بالمشروعات القائمة	3.88	.48507	7.500	.000	5	قبول	مرتفع
7	لا توفر المشروعات الصغيرة والمتوسطة التقارير المالية عن كل سنة إلا لأغراض مصلحة الضرائب فقط	3.68	.79320	3.467	.003	6	قبول	مرتفع

يلاحظ من خلال الجدول رقم (8) أن المتوسط الحسابي للفقرة الأولى" **ارتفاع درجة المخاطر للمشروعات الصغيرة والمتوسطة تصعب من امكانية الحصول على تمويل**" يساوى 4.53 ومستوى المعنوية p-value يساوي (.000). وهي أقل من (0.05) مما يشيرإلى رفض الفرضية الصفرية (H0) وقبول الفرضية البديلة (H1) مما يعنى أن الاتجاه العام حول هذه الفقرة مرتفع جداً.

أما فيما يخص الفقرة الثانية " **صعوبة الحصول على التمويل عند البدء في إنشاء المشروع من المستثمرين الأفراد**" ان المتوسط الحسابي يساوى 4.52 ومستوى المعنوية p-value يساوي (.000). وهي أقل من (0.05) مما يشير إلى رفض الفرضية الصفرية (H0) وقبول الفرضية البديلة (H1) مما يعنى أن الاتجاه العام حول هذه الفقرة مرتفع جداً.

أما فيما يخص الفقرة الثالثة " **صعوبة الحصول على التمويل من المؤسسات المالية والتمويلية**" ان المتوسط الحسابي يساوى 4.41 ومستوى المعنوية p-value يساوي (.000). وهي أقل من (0.05) مما يشير إلى رفض الفرضية

الصفرية (H0) وقبول الفرضية البديلة (H1) مما يعنى أن الاتجاه العام حول هذه الفقرة بمرتفع جداً.

أما فيما يخص الفقرة الرابعة " للحصول على التمويل من المؤسسات المالية والتمويلية هنالك حجة لتوفر ضمانات صعبة التحقيق من طرف أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة" ان المتوسط الحسابي يساوى 4.05 ومستوى المعنوية p-value يساوي (.000). وهي أقل من (0.05) مما يشير إلى رفض الفرضية الصفرية (H0) وقبول الفرضية البديلة (H1) مما يعنى أن الاتجاه العام حول هذه الفقرة بمرتفع.

أما فيما يخص الفقرة الخامسة " **دراسات الجدوى الاقتصادية لا توفر بيانات تعكس الواقع**" ان المتوسط الحسابي يساوى 2.64 ومستوى المعنوية p-value يساوي (.111). وهي أكبر من (0.05) مما يشير إلى قبول الفرضية الصفرية (H0) ورفض الفرضية البديلة (H1).

أما فيما يخص الفقرة السادسة " **هنالك صعوبة في الحصول على التمويل من الجهات المختلفة عند الحاجة للتوسع بالمشروعات القائمة**" ان المتوسط الحسابي يساوى 3.88 ومستوى المعنوية p-value يساوي (.000). وهي أقل من (0.05) مما يشير إلى رفض الفرضية الصفرية (H0) وقبول الفرضية البديلة (H1) مما يعنى أن الاتجاه العام حول هذه الفقرة بمرتفع.

أما فيما يخص الفقرة السابعة " **لا توفر المشروعات الصغيرة والمتوسطة التقارير المالية عن كل سنة إلا لأغراض مصلحة الضرائب فقط**" ان المتوسط الحسابي يساوى 3.68 ومستوى المعنوية p-value يساوي (.003). وهى أقل من (0.05) مما يشير إلى رفض الفرضية الصفرية (H0) وقبول الفرضية البديلة (H1) مما يعنى أن الاتجاه العام حول هذه الفقرة بمرتفع.

أما بالنسبة **المعوقات التمويلية** فإن المتوسط الحسابي لآراء العينة 3.95 ومستوى المعنوية p-value يساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يشير إلى رفض الفرضية الصفرية (H0) وقبول الفرضية البديلة (H1) مما يعنى أن الاتجاه

العام حول المعوقات التمويلية مرتفع. وذلك استناداً إلى المتوسط الحسابي والجدول (8).

2- الفرضية الفرعية الثانية:

تم اجراء اختبار (T) One-Sample Test نظراً لكون البيانات تتبع التوزيع الطبيعي عند مستوى المعنوية (a= 0.05)، وقد ثم صياغة الفرض العدمي والبديل للفرضية الأولي كما يلي:

الفرضية العدمية H_0: "لا توجد معوقات تنظيمية تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة"

الفرضية العدمية H_1: " توجد معوقات تنظيمية تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة"

جدول رقم (9)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار (T) والترتيب لكل فقرة من فقرات "المعوقات التنظيمية"

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T-Test	P-value	الترتيب	القرار H1	درجة الموافقة
1	تغطي خطط العمل فترات زمنية قصيرة جداً	3.73	.79881	3.556	.003	4	قبول	مرتفع
2	قلة توفر المعلومات المحاسبية والمالية للإدارة حول الأداء	3.94	.74755	5.191	000	3	قبول	مرتفع
3	تطلب الجهات التنظيمية اتباع إجراءات روتينية معقدة عند تأسيس المشروع	3.43	1.20934	1.447	.168	---	رفض	---
4	هنالك صعوبة في التعامل مع مؤسسات الدولة إدارياً	3.68	.70415	3.905	001	5	قبول	مرتفع

5	يتم اتخاذ أغلب القرارات بناء على التقدير الشخصي لمدير أو مالك المشروع	4.06	.79881	5.172	000	2	قبول	مرتفع
6	عدم الفصل بين الملكية والإدارة لمعظم المشروعات	4.25	.57735	8.660	.000	1	قبول	مرتفع جداً
	المعوقات التنظيمية					---		

يلاحظ من خلال الجدول رقم (9) أن المتوسط الحسابي للفقرة الأولى " **تغطي خطط العمل فترات زمنية قصيرة جداً** " يساوى3.73 ومستوى المعنوية p-value يساوي (.003) وهي أقل من (0.05) مما يشير إلى رفض الفرضية الصفرية (H0) وقبول الفرضية البديلة (H1) مما يعنى أن الاتجاه العام حول هذه الفقرة مرتفع.

أما فيما يخص الفقرة الثانية " **قلة توفر المعلومات المحاسبية والمالية للإدارة حول الأداء**" ان المتوسط الحسابي يساوى 3.94 ومستوى المعنوية p-value يساوي (.000) وهي أقل من (0.05) مما يشير إلى رفض الفرضية الصفرية (H0) وقبول الفرضية البديلة (H1) مما يعنى أن الاتجاه العام حول هذه الفقرة بمرتفع.

أما فيما يخص الفقرة الثالثة " **تطلب الجهات التنظيمية اتباع إجراءات روتينية معقدة عند تأسيس المشروع**" ان المتوسط الحسابي يساوى 3.43 ومستوى المعنوية p-value يساوي (.168). وهي أكبر من (0.05) مما يشير إلى قبول الفرضية الصفرية (H0) ورفض الفرضية البديلة (H1).

أما فيما يخص الفقرة الرابعة " **هنالك صعوبة في التعامل مع مؤسسات الدولة إدارياً**" ان المتوسط الحسابي يساوى 3.68 ومستوى المعنوية p-value يساوي (.001) وهى أقل من (0.05) مما يشير إلى رفض الفرضية الصفرية (H0) وقبول الفرضية البديلة (H1) مما يعنى أن الاتجاه العام حول هذه الفقرة بمرتفع.

أما فيما يخص الفقرة الخامسة "**يتم اتخاذ أغلب القرارات بناء على التقدير الشخصي لمدير أو مالك المشروع**" ان المتوسط الحسابي يساوي **4.06** ومستوى المعنوية p-value يساوي (.000) وهى أقل من (0.05) مما يشير إلى رفض الفرضية الصفرية (H0) وقبول الفرضية البديلة (H1) مما يعنى أن الاتجاه العام حول هذه الفقرة بمرتفع.

أما فيما يخص الفقرة السادسة " **عدم الفصل بين الملكية والإدارة لمعظم المشروعات**" ان المتوسط الحسابي يساوى 4.25 ومستوى المعنوية p-value يساوي (.000) وهى أقل من (0.05) مما يشير إلى رفض الفرضية الصفرية (H0) وقبول الفرضية البديلة (H1) مما يعنى أن الاتجاه العام حول هذه الفقرة بمرتفع جداً.

أما بالنسبة **للمعوقات التنظيمية** فقد بلغ المتوسط الحسابي لآراء العينة 1.80ومستوى المعنوية p-value يساوي (0.000) وهو أقل من (0.05) مما يشير إلى رفض الفرضية الصفرية (H0) وقبول الفرضية البديلة (H1) مما يعنى أن الاتجاه العام حول **المعوقات التنظيمية** متوسط، وذلك استناداً إلى المتوسط الحسابي والجدول (9).

3- الفرضية الفرعية الثالثة:

تم اجراء اختبار (T) One-Sample Test نظراً لكون البيانات تتبع التوزيع الطبيعي عند مستوى المعنوية (a= 0.05)، وقد ثم صياغة الفرض العدمي والبديل للفرضية الأولي كما يلي:

الفرضية العدمية HO: "لا توجد معوقات قانونية تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة"

الفرضية العدمية H 1: " توجد معوقات قانونية تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة"

جدول رقم (10)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار (T) والترتيب لكل فقرة من فقرات "المعوقات القانونية"

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T-Test	P-value	الترتيب	القرار H1	درجة الموافقة
1	صعوبة الحصول على التراخيص الرسمية عند تأسيس لمشروع	4.53	.51640	-1.099-	.290	---	رفض	---
2	ضعف مستوى تشجيع الدولة للاستثمار في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة	4.52	.62426	3.570	.003	2		مرتفع جداً
3	تعدد الجهات الإشرافية والمتابعة على المشروعات الصغيرة والمتوسطة	4.41	.87026	1.307	.211	---	رفض	---
4	عدم وجود قوانين ولوائح موحدة تنظم عمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة	4.05	.89935	3.887	.001	3	قبول	مرتفع
5	ضعف بيئة عمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بما فيها التشريعات المحفزة لإنشاء المشاريع	2.64	.86177	6.934	.000	6	قبول	إلى حد ما
6	عدم وجود إعفاءات ضريبية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	3.88	.48507	3.171	.006	4	قبول	مرتفع
7	ضعف بيئة العمل فيما يخص إيجاد تشريعات محفزة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة	3.68	.79320	5.582	.000	5	قبول	مرتفع
8	عدم وجود دراسات من قبل الدولة توضح أنواع المشروعات الواعدة	4.53	.51640	2.748	.014	1	قبول	مرتفع جداً
	المعوقات القانونية	3.79	.61490	5.346	.000	---	قبول	مرتفع

يلاحظ من خلال الجدول رقم (10) أن المتوسط الحسابي للفقرة الأولى" صعوبة الحصول على التراخيص الرسمية عند تأسيس لمشروع" يساوى 4.53 ومستوى المعنوية p-value يساوي (.290) وهى أكبر من (0.05) مما يشير إلى قبول الفرضية الصفرية (H0) ورفض الفرضية البديلة (H1) .

أما فيما يخص الفقرة الثانية " **ضعف مستوى تشجيع الدولة للاستثمار في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة** " ان المتوسط الحسابي يساوى 4.52 ومستوى المعنوية p-value يساوي (.003) وهى أقل من (0.05) مما يشير إلى رفض الفرضية الصفرية (H0) وقبول الفرضية البديلة (H1) مما يعنى أن الاتجاه العام حول هذه الفقرة بمرتفع جداً.

أما فيما يخص الفقرة الثالثة " **تعدد الجهات الإشرافية والمتابعة على المشروعات الصغيرة والمتوسطة** " ان المتوسط الحسابي يساوى 2.41 ومستوى المعنوية p-value يساوي (.211) .وهى أكبر من (0.05) مما يشير إلى قبول الفرضية الصفرية (H0) ورفض الفرضية البديلة (H1) .

أما فيما يخص الفقرة الرابعة " **عدم وجود قوانين ولوائح موحدة تنظم عمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة** " ان المتوسط الحسابي يساوى 4.05 ومستوى المعنوية p- value يساوي (.001) وهى أقل من (0.05) مما يشير إلى رفض الفرضية الصفرية (H0) وقبول الفرضية البديلة (H1) مما يعنى أن الاتجاه العام حول هذه الفقرة بمرتفع.

أما فيما يخص الفقرة الخامسة " **ضعف بيئة عمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بما فيها التشريعات المحفزة لإنشاء المشاريع** " ان المتوسط الحسابي يساوي **2.64** ومستوى المعنوية p- value يساوي (.000) وهى أقل من (0.05) مما يشير إلى رفض الفرضية الصفرية (H0) وقبول الفرضية البديلة (H1) مما يعنى أن الاتجاه العام حول هذه الفقرة بالحياد.

أما فيما يخص الفقرة السادسة " **عدم وجود إعفاءات ضريبية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة** " ان المتوسط الحسابي يساوي **3.88** ومستوى المعنوية p- value يساوي (.006) وهى أقل من (0.05) مما يشير إلى رفض الفرضية الصفرية (H0) وقبول الفرضية البديلة (H1) مما يعنى أن الاتجاه العام حول هذه الفقرة مرتفع.

أما فيما يخص الفقرة السابعة " **ضعف بيئة العمل فيما يخص إيجاد تشريعات محفزة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة**" ان المتوسط الحسابي يساوي **3.68** ومستوى المعنوية p- value يساوي (.000) وهى أقل من (0.05)مما يشير إلى رفض الفرضية الصفرية (H0) وقبول الفرضية البديلة (H1) مما يعنى أن الاتجاه العام حول هذه الفقرة مرتفع.

أما فيما يخص الفقرة الثامنة " **عدم وجود دراسات من قبل الدولة توضح أنواع المشروعات الواعدة**" ان المتوسط الحسابي يساوي **4.53** ومستوى المعنوية p- value يساوي (.014) وهى أقل من (0.05)مما يشيرإلى رفض الفرضية الصفرية (H0) وقبول الفرضية البديلة (H1) مما يعنى أن الاتجاه العام حول هذه الفقرة مرتفع جداً.

أما بالنسبة **للمعوقات القانونية** فإن المتوسط الحسابي لآراء العينة 3.79 ومستوى المعنوية p- value يساوي (0.000) وهى أقل من (0.05)مما يشيرإلى رفض الفرضية الصفرية (H0) وقبول الفرضية البديلة (H1) مما يعنى أن الاتجاه العام حول **المعوقات القانونية** مرتفع. وذلك استناداً إلى المتوسط الحسابي والجدول(10).

4-الفرضية الفرعية الرابعة:

تم اجراء اختبار (T) One-Sample Test نظراً لكون البيانات تتبع التوزيع الطبيعي عند مستوى المعنوية (a= 0.05)، وقد ثم صياغة الفرض العدمي والبديل للفرضية الأولي كما يلي:

الفرضية العدمية HO: "لا توجد معوقات تسويقية تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة"

الفرضية العدمية H 1: " توجد معوقات تسويقية تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة"

جدول رقم (11) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار (T) والترتيب لكل فقرة من فقرات "المعوقات التسويقية"

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T-Test	P-value	الترتيب	القرار H1	درجة الموافقة
1	نقص المعلومات عن سوق الذي يعمل في المشروع	4.17	.63593	7.628	.000	1	قبول	مرتفع
2	عدم الاهتمام بجانب برامج الدعاية والترويج	4.06	.77190	5.506	.000	2	قبول	مرتفع
3	صعوبة تحديد الفرص والتهديدات التي تواجه المشروع	3.53	1.18723	1.740	.104	---	رفض	---
4	هنالك نقص في الكوادر الفنية المتخصصة في التسويق	3.88	.92752	3.922	.001	5	قبول	مرتفع
5	عدم وجود مؤسسات متخصصة في الجوانب التسويقية وأن وجدت فذات تكاليف عالية	3.82	1.01460	3.347	.004	6	قبول	مرتفع
6	هنالك ضعف في برامج البحث والتطوير والابتكار بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة من أجل تطوير المنتجات	3.82	.95101	3.570	.003	6	قبول	مرتفع
7	عدم اجراء البحوث التسويقية لارتفاع تكاليفها	3.93	.68007	5.514	.000	4	قبول	مرتفع
8	ظهور منتجات بديلة بشكل مستمر بأقل تكلفة وأكثر جودة	4.00	1.03280	3.873	.002	3	قبول	مرتفع
	المعوقات التسويقية	3.90	.62721	5.949	.000	---	قبول	مرتفع

يلاحظ من خلال الجدول رقم (11) أن المتوسط الحسابي للفقرة الأولى " **نقص المعلومات عن سوق الذي يعمل في المشروع**" يساوي 4.17 ومستوى المعنوية p-value يساوي (.000) وهى أقل من (0.05)مما يشير إلى رفض الفرضية الصفرية (H0) وقبول الفرضية البديلة (H1) مما يعنى أن الاتجاه العام حول هذه الفقرة مرتفع.

أما فيما يخص الفقرة الثانية " **عدم الاهتمام بجانب برامج الدعاية والترويج** " ان المتوسط الحسابي 4.06 ومستوى المعنوية p- value يساوي (.000) و وهى أقل من (0.05)مما يشيرإلى رفض الفرضية الصفرية (H0) وقبول الفرضية البديلة (H1) مما يعنى أن الاتجاه العام حول هذه الفقرة مرتفع.

أما فيما يخص الفقرة الثالثة " **صعوبة تحديد الفرص والتهديدات التي تواجه المشروع** " ان المتوسط الحسابي يساوى 3.53 ومستوى المعنوية p- value يساوي (.104) .وهى أكبر من (0.05)مما يشير إلى قبول الفرضية الصفرية (H0) ورفض الفرضية البديلة (H1).

أما فيما يخص الفقرة الرابعة " **هنالك نقص في الكوادر الفنية المتخصصة في التسويق** " ان المتوسط الحسابي يساوى 3.88 ومستوى المعنوية p- value يساوي (.001) .وهى أقل من (0.05)مما يشير إلى رفض الفرضية الصفرية (H0) وقبول الفرضية البديلة (H1) مما يعنى أن الاتجاه العام حول هذه الفقرة مرتفع.

أما فيما يخص الفقرة الخامسة " **عدم وجود مؤسسات متخصصة في الجوانب التسويقية وأن وجدت فذات تكاليف عالية** " ان المتوسط الحسابي يساوى 3.82 ومستوى المعنوية p- value يساوي (.004) .وهى أقل من (0.05)مما يشير إلى رفض الفرضية الصفرية (H0) وقبول الفرضية البديلة (H1) مما يعنى أن الاتجاه العام حول هذه الفقرة مرتفع.

أما فيما يخص الفقرة السادسة " **هنالك ضعف في برامج البحث والتطوير والابتكار بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة من أجل تطوير المنتجات** " ان المتوسط الحسابي يساوى 3.82 ومستوى المعنوية p- value يساوي (.003) .وهى أقل من (0.05)مما يشيرإلى رفض الفرضية الصفرية (H0) وقبول الفرضية البديلة (H1) مما يعنى أن الاتجاه العام حول هذه الفقرة مرتفع.

أما فيما يخص الفقرة السابعة " **عدم اجراء البحوث التسويقية لارتفاع تكاليفها** " ان المتوسط الحسابي يساوى 3.93 ومستوى المعنوية p- value يساوي

(.000) .وهى أقل من (0.05)مما يشير إلى رفض الفرضية الصفرية (H0) وقبول الفرضية البديلة (H1) مما يعنى أن الاتجاه العام حول هذه الفقرة مرتفع.

أما فيما يخص الفقرة الثامنة " **ظهور منتجات بديلة بشكل مستمر بأقل تكلفة وأكثر جودة** " ان المتوسط الحسابي يساوى 4.00 ومستوى المعنوية p- value يساوي (.000) . وهى أقل من (0.05) مما يشير إلى رفض الفرضية الصفرية (H0) وقبول الفرضية البديلة (H1) مما يعنى أن الاتجاه العام حول هذه الفقرة مرتفع.

أما بالنسبة **للمعوقات التسويقية** فإن المتوسط الحسابي لآراء العينة يساوي 3.90 ومستوى المعنوية p- value يساوي (0.000) وهى أقل من (0.05)مما يشير إلى رفض الفرضية الصفرية (H0) وقبول الفرضية البديلة (H1) مما يعنى أن الاتجاه العام حول **المعوقات التسويقية** مرتفع وذلك استناداً إلى المتوسط الحسابي والجدول (11).

5-الفرضية الفرعية الخامسة:

تم اجراء اختبار (T) One-Sample Test نظراً لكون البيانات تتبع التوزيع الطبيعي عند مستوى المعنوية (a= 0.05)، وقد ثم صياغة الفرض العدمي والبديل للفرضية الأولي كما يلي:

الفرضية العدمية H_0: "لا توجد معوقات بشرية تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة"

الفرضية العدمية H_1: " توجد معوقات بشرية تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة"

جدول رقم (12)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار (T) والترتيب لكل فقرة من فقرات "المعوقات البشرية "

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T-Test	P-value	الترتيب	القرار H1	درجة الموافقة
1	العزوف المستمر للعمل بالقطاع الخاص مقارنة بالطلب للعمل بالقطاع العام	4.50	.73030	8.216	.000	1	قبول	مرتفع جداً
2	يوجد مستوي تدريب منخفض للعمالة بالقطاع الخاص	3.88	.60025	6.061	.000	4	قبول	مرتفع
3	هناك ضعف في التشريعات التي تضمن حقوق موظفي القطاع الخاص	4.35	.78591	7.098	.000	2	قبول	مرتفع جداً
4	عدم مراعات مخرجات التعليم لتطلبات سوق العمل	4.35	.74495	6.817	.000	2	قبول	مرتفع جداً
5	مستوى الحوافز الممنوحة للموظفين في القطاع الخاص منخفض	3.80	1.01419	3.055	.009	5	قبول	مرتفع
6	ضعف ثقافة ريادة الاعمال بالمجتمع	4.00	.79057	5.215	.000	3	قبول	مرتفع
7	هناك نقص في أعداد الموظفون لبعض التخصصات والمهن الفنية بالقطاع الخاص	3.70	.91956	3.165	.006	6	قبول	مرتفع
	المحور ككل	4.06	.53021	8.290	.000	---	قبول	مرتفع

يلاحظ من خلال الجدول رقم (12) أن المتوسط الحسابي للفقرة الأولى" **العزوف المستمر للعمل بالقطاع الخاص مقارنة بالطلب للعمل بالقطاع العام"** يساوى 4.50 ومستوى المعنوية p- value يساوي (.000) وهى أقل من (0.05)مما يشيرإلى رفض الفرضية الصفرية (H0) وقبول الفرضية البديلة (H1) مما يعنى أن الاتجاه العام حول هذه الفقرة مرتف جداً.

أما فيما يخص الفقرة الثانية " **يوجد مستوي تدريب منخفض للعمالة بالقطاع الخاص"** ان المتوسط الحسابي يساوى 3.88 ومستوى المعنوية p- value

يساوي (000.) .وهى أقل من (0.05)مما يشيرإلى رفض الفرضية الصفرية (H0) وقبول الفرضية البديلة (H1) مما يعنى أن الاتجاه العام حول هذه الفقرة مرتفع.

أما فيما يخص الفقرة الثالثة "**هناك ضعف في التشريعات التي تضمن حقوق موظفي القطاع الخاص**" ان المتوسط الحسابي يساوى 4.35 ومستوى المعنوية p- value يساوي (000.) وهى أقل من (0.05)مما يشير إلى رفض الفرضية الصفرية (H0) وقبول الفرضية البديلة (H1) مما يعنى أن الاتجاه العام حول هذه الفقرة مرتفع.

أما فيما يخص الفقرة الرابعة " **عدم مراعات مخرجات التعليم لمتطلبات سوق العمل**" ان المتوسط الحسابي يساوي **4.35** ومستوى المعنوية p- value يساوي (000.) مما يشيرإلى رفض الفرضية الصفرية (H0) وقبول الفرضية البديلة (H1) مما يعنى أن الاتجاه العام حول هذه الفقرة مرتفع.

أما فيما يخص الفقرة الخامسة " **مستوى الحوافز الممنوحة للموظفين في القطاع الخاص منخفض**" ان المتوسط الحسابي يساوي 3.80 ومستوى المعنوية p- value يساوي (009.) وهى أقل من (0.05)مما يشيرإلى رفض الفرضية الصفرية (H0) وقبول الفرضية البديلة (H1) مما يعنى أن الاتجاه العام حول هذه الفقرة مرتفع.

أما فيما يخص الفقرة السادسة " **ضعف ثقافة ريادة الاعمال بالمجتمع**" ان المتوسط الحسابي يساوي 4.00 ومستوى المعنوية p- value يساوي (006.) مما يشير إلى رفض الفرضية الصفرية (H0) وقبول الفرضية البديلة (H1) مما يعنى أن الاتجاه العام حول هذه الفقرة مرتفع.

أما فيما يخص الفقرة السابعة " **هناك نقص في أعداد الموظفون لبعض التخصصات والمهن الفنية بالقطاع الخاص**" ان المتوسط الحسابي يساوي 3.70 ومستوى المعنوية p- value يساوي (000.) وهى أقل من (0.05)مما يشيرإلى

رفض الفرضية الصفرية (H0) وقبول الفرضية البديلة (H1) مما يعني أن الاتجاه العام حول هذه الفقرة مرتفع.

أما بالنسبة **للمعوقات البشرية** فإن المتوسط الحسابي لآراء العينة 4.06 ومستوى المعنوية p- value يساوي (.000) وهي أقل من (0.05)مما يشير إلى رفض الفرضية الصفرية (H0) وقبول الفرضية البديلة (H1) مما يعني أن الاتجاه العام حول **المعوقات البشرية** مرتفع وذلك استناداً إلى المتوسط الحسابي والجدول(12).

6- الفرضية الفرعية السادسة:

تم اجراء اختبار (T) One-Sample Test نظراً لكون البيانات تتبع التوزيع الطبيعي عند مستوى المعنوية (a= 0.05)، وقد تم صياغة الفرض العدمي والبديل للفرضية الأولي كما يلي:

الفرضية العدمية HO: "لا توجد معوقات البنية التحتية تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة"

الفرضية العدمية H 1: " توجد معوقات البنية التحتية تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة"

جدول رقم (13)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار (T) والترتيب لكل فقرة من فقرات "معوقات البنية التحتية "

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T-Test	P-value	الترتيب	القرار H1	درجة الموافقة
1	عدم اختيار الموقع المناسب للمشروع	3.82	.72761	4.667	.000	5	قبول	مرتفع
2	هناك ارتفاع في مستويات إيجارات المباني التي تعمل	4.47	.51450	11.785	.000	2	قبول	مرتفع جداً

3	عدم توفر خدمات جيدة مثل الكهرباء وغيرها من الخدمات	4.35	.60634	9.200	.000	3	قبول	مرتفع جداً
4	عدم ملائمة بعض مواقع المشروعات من حيث المكان	4.05	.74755	5.840	.000	4	قبول	مرتفع
5	عدم وجود مناطق مخصصة لإنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة مثل المناطق الصعبة	4.68	.60208	11.211	.000	1	قبول	مرتفع جداً
معوقات البنية التحتية		4.27	.49468	10.590	.000	---	قبول	مرتفع

يلاحظ من خلال الجدول رقم (13) أن المتوسط الحسابي للفقرة الأولى" عد **اختيار الموقع المناسب للمشروع**" يساوى 3.82 ومستوى المعنوية p- value يساوي (.000) وهى أقل من (0.05)مما يشير إلى رفض الفرضية الصفرية (H0) وقبول الفرضية البديلة (H1) مما يعنى أن الاتجاه العام حول هذه الفقرة مرتفع.

أما فيما يخص الفقرة الثانية " **هناك ارتفاع في مستويات إيجارات المباني التي تعمل**" ان المتوسط الحسابي يساوى 4.47 ومستوى المعنوية p- value يساوي (.000) .وهى أقل من (0.05)مما يشير إلى رفض الفرضية الصفرية (H0) وقبول الفرضية البديلة (H1) مما يعنى أن الاتجاه العام حول هذه الفقرة مرتفع جداً.

أما فيما يخص الفقرة الثالثة " **عدم توفر خدمات جيدة مثل الكهرباء وغيرها من الخدمات**" ان المتوسط الحسابي يساوى 4.35 ومستوى المعنوية p- value يساوي (.000) وهى أقل من (0.05)مما يشير إلى رفض الفرضية الصفرية (H0) وقبول الفرضية البديلة (H1) مما يعنى أن الاتجاه العام حول هذه الفقرة مرتفع.

أما فيما يخص الفقرة الرابعة " **عدم ملائمة بعض مواقع المشروعات من حيث المكان**" ان المتوسط الحسابي يساوي **4.05** ومستوى المعنوية p- value يساوي (.000) مما يشير إلى رفض الفرضية الصفرية (H0) وقبول الفرضية البديلة (H1) مما يعنى أن الاتجاه العام حول هذه الفقرة مرتفع.

أما فيما يخص الفقرة الخامسة " **عدم وجود مناطق مخصصة لإنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة مثل المناطق الصعبة** " ان المتوسط الحسابي يساوي 4.68 ومستوى المعنوية p- value يساوي (.000) وهى أقل من (0.05)مما يشير إلى رفض الفرضية الصفرية (H0) وقبول الفرضية البديلة (H1) مما يعنى أن الاتجاه العام حول هذه الفقرة مرتفع جداً.

أما بالنسبة **لمعوقات البنية التحتية** فإن المتوسط الحسابي لآراء العينة 4.27 ومستوى المعنوية p- value يساوي (.000) وهى أقل من (0.05)مما يشير إلى رفض الفرضية الصفرية (H0) وقبول الفرضية البديلة (H1) مما يعنى أن الاتجاه العام حول **معوقات البنية التحتية** مرتفع جداً وذلك استناداً إلى المتوسط الحسابي والجدول (13).

ثانيا: اختبار الفرضية الرئيسية الثانية:

تم الإشارة فيما سبق إلى أن البيانات المرتبطة بالمعوقات التي تواجه المشروعات الصغرى والمتوسطة تتبع التوزيع الطبيعي، وبالتالي ثم استخدام الاختبار المعملي One Way Anova لاختبار الفرضيات، وقد تم صياغة الفرض العدم والبديل لهذه الفرضية كما يلي:

الفرضية العدمية HO: "لا توجد معوقات تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة تعزي للمتغيرات الشخصية"

الفرضية العدمية H 1: " توجد معوقات تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة تعزي للمتغيرات الشخصية "

ولاختبار الفرضية الرئيسة الثانية في الدراسة لمعرفة الفروقات ما بين إجابات المشاركين في الدراسة وذلك كما يلي:

الجدول رقم (14) One Way Anova يوضح اختبار الفروقات

المتغيرات الشخصية	الاختبار	مستوى المعنوية	النتيجة
المؤهل العلمي	One Way Anova	376.	قبول Ho
المسمى الوظيفي	One Way Anova	.734	قبول Ho
سنوات الخبرة	One Way Anova	.867	قبول Ho
التخصص	One Way Anova	.848	قبول Ho

أتضح من خلال الجدول رقم (14) رفض فرض البديل للفرضية الثانية، وبالتالي قبول فرض العدم الذي ينص على أنه "لا توجد فروقات تعزى لصالح المؤهل العلمي للمعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة"، وكذلك يتضح من خلال الجدول رفض فرض البديل وقبول فرض العدم الذي ينص على أنه "لا توجد فروقات تعزي لصالح المسمى الوظيفي في المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومن خلال نفس الجدول يتبين أن فيما يتعلق بسنوات الخبرة فإنه يتم رفض الفرض البديل وقبول فرض العدم الذي تنص على أنه "لا توجد فروقات تعزى لصالح لسنوات الخبرة في المعوقات المشروعات الصغيرة والمتوسطة"، وأخيراً ومن خلال نفس الجدول يتضح بأنه تم رفض الفرض البديل وقبول فرض العدم الذي ينص على أنه "لا توجد فروقات تعزي لصالح التخصص في المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة" نظرا لأن مستوى المعنوية أقل من 05.

4. النتائج:

من خلال الجداول السابقة تتلخص النتائج في النقاط الآتية:

1. تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة معوقات تمويلية في البيئة الليبية.
2. تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالبيئة الليبية معوقات تتعلق بالجوانب التنظيمية.
3. توجد معوقات قانونية بالبيئة الليبية تحد من فاعلية دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالاقتصاد الليبي.
4. تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة العاملة بالبيئة الليبية معوقات تتعلق بالجوانب التسويقية.
5. تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في البيئة الليبية معوقات متعلقة بجانب توفر العناصر البشرية المؤهلة.
6. لا تتوفر البنية التحتية اللازمة لعمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالبيئة الليبية.
7. لا توجد فروقات بين أراء عينة الدراسة تعزى المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة، التخصص، حول المعوقات التي تواجهها المشروعات الصغيرة والمتوسطة في البيئة الليبية.

5. التوصيات:

بناءً على النتائج السابقة توصلت الدراسة إلى التوصيات الآتية:

1. دعم ومساندة مؤسسات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال توقير التسهيلات الائتمانية.
2. تشجيع الدولة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال وضع القوانين والضوابط المرنة لتنظيم عمل هذه المشروعات.
3. زيادة الاهتمام بالدورات التدريبية لأصحاب المشروعات وذلك لتنمية معرفتهم وتطوير مهاراتهم حول إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
4. زيادة الاهتمام ببرامج البحث والتطوير، وكذلك دعم المؤسسات المتخصصة لعمل هذه المشروعات.

المراجع:

- أبو رضوان، عماد (بدون سنة) التحديات التي تواجه المشاريع الصغيرة، http://emadalradawnah.daftaree.com/2011-11-29-4229-) %D8%A7%D9%84%D8%B5+%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B9+%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%A7%D8%AA)، [تم الدخول للموقع بتاريخ 2021/9/1].
- أتشي، شعيب (2008)، واقع وأفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الأوروجزائرية، رسالة ماجستير (منشورة)، الجزائر.
- البلعزي، مصطفي رجب، الواكشي، ميلود محمد (2016)، الدور التنموي للصناعات الصغيرة مع الإشارة لدورها في تنمية قطاع الصناعة التحويلية الليبي، مجلة البحوث الأكاديمية، العدد الخامس، ليبيا.
- الدائرة الاقتصادية والفنية (2017) بيئة أعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية الوضع الراهن والتحديات، صنـــدوق النقــد العربـــي.
- الدماغ، حنين جلال (2010)، دور التمويل في تنمية المشاريع الصغيرة، دراسة تطبيقية على المشاريع النسائية الممولة من مؤسسات الإقراض NGOs في قطاع غزة، فلسطين.
- الصوص، سميرزهير(2010)، تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة، نماذج يمكن الاحتذاء بها في فلسطين، وزارة الاقتصاد الوطني، فلسطين.
- القهيوي، ليث عبد الله، الوادي، بلال محمود (2012)، المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية، دار الحامد، الأردن.
- المري، ياسر سالم (2013)، ريادة الأعمال الصغيرة والمتوسطة ودورها في الحد من البطالة في المملكة العربية السعودية، دراسة تحليلية مقارنة، رسالة دكتوراه (منشورة)، السعودية.
- الناصر، مشري محمد (2011)، دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، دراسة الاستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير(منشورة)، الجزائر.

- النسور، إياد عبد الفتاح، (2012) قياس الدور الاقتصادي والاجتماعي للمشروعات الصغيرة في المملكة العربية السعودية"، المجلة الاردنية في إدارة العمال، الردن، المجلد 8 (2)، ص 306 - 326.
- النواس، رافد (2016)، مسؤولية مراقبة الحسابات في تقويم مخاطر المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مجلة المحاسب للعلوم المحاسبية والتدقيقية، المجلد 23، العدد 46، العراق.
- بن عمر، الأخضر، باللموشي، علي (2013)، معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل تطويرها، ملتقى النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
- جواد، نبيل (2007)، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دار مجد، لبنان.
- حبيبة، فرحاتي (2013)، دور هياكل الدعم المالي في تحسين أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة الجزائر (2001–2011)، رسالة ماجستير(منشورة)، الجزائر.
- حماد، رشاد حماد علي (2010)، تقييم المشاريع في المنظمات غير الحكومية بقطاع غزة، رسالة ماجستير(منشورة)، فلسطين.
- خالد، مدخل (2012)، التأهيل كآلية لتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة الجزائر (2005–2010)، رسالة ماجستير(منشورة)، الجزائر.
- خالد، طالبي (2011)، دور القرض الإيجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير(منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر.
- حلموس، الأمين (2011)، دراسة استشرافية حول مدى استعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتطبيق إدارة المعرفة، دراسة حالة المنطقة بولاية الأغواط، رسالة ماجستير(منشورة)، الجزائر.
- رشدي، سلطاني محمد (2006)، التسيير الاستراتيجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، واقعه، وأهميته، وشروط تطبيقه، حالات الصناعات الصغيرة والمتوسطة بولاية بسكرة، رسالة ماجستير(منشورة)، الجزائر.
- رشيد، ثائر محمود، رشيد، إيناس محمد(2014) واقع تمويل مشاريع ريادة العمال في السعودية، وجهة نظر خبراء ريادة العمال"، ورقة عمل، المؤتمر السعودي الدولي لجمعيات ومراكز ريادة العمال، ص 84 – 103.

- سامي، صالحي (2011)، التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة مساهمة القرض الشعبي، رسالة ماجستير(منشورة)، الجزائر.
- عبد الحكيم، عمران (2007)، استراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة البنوك العمومية بولاية المسيلة، رسالة ماجستير (منشورة)، الجزائر.
- عبد السيد، منير أحمد محمد (2010)، أهمية التنظيم الإداري السليم وأثره على أداء المشروعات الصغيرة والمتوسطة، دراسة عن مصنع الرباط التاريخي لتعليب الأسماك بمدينة صبراتة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الأكاديمية الليبية -طرابلس، ليبيا.
- عكاشة، عزيزي أحمد (2013)، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في التجارة الخارجية، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير(منشورة)، الجزائر.
- غنائم، صالح سالم (2013)، المشروعات الصغرى والمتوسطة أهميتها ومعوقاتها، بحث(منشور)، مجلة جامعة الزيتونة، العدد السابع، السنة الثانية، ليبيا.
- غياط، شريف، وبو قموم، محمد (2008)، التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد الأول، سوريا.
- فرحان، محمد (2003)، التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة، دراسة لأهم مصادر التمويل، رسالة ماجستير (منشورة)، الأردن.
- قريشي، محمد الصغير (2011)، واقع مراقبة التسيير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة الباحث، عدد 9، الجزائر.
- كنجو، عبود كنجو (2007)، استراتيجية الاستثمار والتمويل في المشروعات الصغيرة، دراسة ميدانية للمشروعات الصغيرة في حلب، بحث (منشور)، المؤتمر العلمي الخامس، جامعة فيلادلفيا، كلية العلوم الإدارية والمالية، الأردن.
- لاشين، محمود مرسي (2004)، تجربة جمهورية مصر العربية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد (3)، مصر.
- مالحة، لوكا دير (2012)، دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، رسالة ماجستير(منشورة)، الجزائر.

- مفتاح، أميرة علي (2008)، معوقات نمو وتطور المشروعات الصغيرة والمتوسطة، دراسة ميدانية على عينة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة الخدمية والصناعية بمدينة بنغازي، رسالة ماجستير (غير منشورة). أكاديمية الدراسات العليا -بنغازي، ليبيا.
- منصور، علي (2020) المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية بين الواقع والمأمول، في ضوء رؤية 2030، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد 4العدد (9)، ص1-31.
- نبيلة، عليان (2015)، الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير(منشورة)، الجزائر.
- نصر الدين، بن نذير (2012)، دراسة استراتيجية للإبداع التكنولوجي في تكوين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حالة الجزائر، رسالة دكتوراه (منشورة)، الجزائر.
- نوال، مرزوقي (2010)، معوقات حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية على شهادة الأيزو 9000 و1400، دراسة ميدانية لبعض المؤسسات الصناعية، رسالة ماجستير(منشورة)، الجزائر.

متطلبات توافر الريادة الاستراتيجية بالجامعة الليبية الدولية للعلوم الطبية بمدينة بنغازي من وجهة نظر الكوادر العلمية والإدارية

د. هند خليفة الصويعي

Abstract:

The study aimed to identify the level of the Strategic Entrepreneurship requirements in Libyan International University of Medical Sciences in the city of Benghazi through (Entrepreneurial leadership، The Entrepreneurial culture، the entrepreneurial thinking، strategic resource management). The study also aimed to identify the are significant difference about the Strategic Entrepreneurship requirements of the University that are due to some of the demographic variables، to achieve the study objectives the study used descriptive analytical، and the questionnaire has been developed based on some previous studies. The population of the study reached (47) people the stratified comprehensive inventory The number of retrieved questionnaire for valid statistical analysis was (42) form. The results indicated that the overall level of the Strategic Entrepreneurship were high. The results also showed there weren't significant differences about the Strategic Entrepreneurship due to variables sex Academic qualification، while the study showed differences due to the variable of age، length of service and job title، Finally، the study provided a set of recommendations that may contribute to saving of entrepreneurial University under study .

Key words: *Strategic Entrepreneurship، Libyan International University of Medical Sciences.*

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مستوى توفر متطلبات الريادة الإستراتيجية في الجامعة الليبية الدولية للعلوم الطبية، وذلك من خلال: (القيادة الريادية، الثقافة الريادية، التفكير الريادي،إدارة الموارد بشكل استراتيجي)، كذلك معرفة ما إذا كانت هناك فروق إحصائية بين المبحوثين في ممارسة متطلبات الريادة الإستراتيجية تعزى للمتغيرات الديمغرافية ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، فقد قامت الباحثة بتطوير إستبانة اعتمادا على بعض الدراسات السابقة وقد بلغ حجم مجتمع الدراسة (47) عنصر، وتم إتباع أسلوب الحصر الشامل، وبلغ عدد الاستمارات المسترجعة الصالحة للتحليل الإحصائي(42) استمارة، وقد أشارت نتائج الدراسة أن المستوى العام للريادة الإستراتيجية كان مرتفعا، كما أوضحت نتائج الدراسة عدم وجود فروق معنوية ذو دلالة إحصائية بين المبحوثين حول الريادة الإستراتيجية تعزى للمتغير النوع والمؤهل العلمي بينما أظهرت الدراسة فروق تعزى لمتغير العمر ومدة الخدمة والمسمى الوظيفي وأخيراً طرحت الدراسة مجموعة من التوصيات التي قد تسهم في المحافظة على ريادة الجامعة محل الدراسة.

الكلمات المفتاحية: الريادة الإستراتيجية، الجامعة الليبية الدولية للعلوم الطبية

أولا: الإطار العام للدراسة:

1.1 المقدمة:

أصبح تطوير المشاريع الصغرى والمتوسطة وتشجيع إقامتها له أهمية كبيرة في عملية التنمية المستدامة في الدول بشكل عام والدول النامية بشكل خاص، فهي تلعب دور محوري في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق النمو المتوازن وتشكل ميداناً لتطوير المهارات الإدارية المختلفة وأساسا لزيادة الطاقة الإنتاجية وتفتح مجالاً واسعاً أمام المبادرات الفردية والتوظيف الذاتي، مما يخفف من الضغط على الدول في توفير فرص العمل.

ولكي يكتب لهذه المشاريع النجاح والبقاء والديمومة في كنف ما يشهده العالم من تغيرات متلاحقة في ظل عالم متحرك ومتغير بوتيرة لم يسبق لها مثيل ومع ما

يعرف بالثورة المعرفية، باتت المؤسسات والشركات بكافة أنواعها في تحد حقيقي لمجرد الحفاظ على مكانتها في الأسواق فضلا عن قدرتها على المنافسة الجادة والشرسة مع المؤسسات الأخرى ؛ومن ثم لم تعد المؤسسات المعاصرة بمنأى عن تداعيات تلك المتغيرات وعليها أن تكوَن كيانات ديناميية قادرة على استئناس التغير وفك طلاسمه ومجابهته بالإجراءات التنظيمية الفعالة والاستراتيجيات الإدارية المرنة كي تتمكن من أداء مهامها وتحقيق أهدافها، وآن لها أن تجد الأساليب والوسائل للتأقلم والتكيف مع متطلبات هذه البيئة سريعة التغير(الفقيه،2018).

ليأتي مدخل الريادة الإستراتيجية كمدخل لتطوير المنظمات فهي تدعم الموقف التنافسي للمنظمة محليا وعالميا، وتمثل العملية التي من خلالها يتم تبني التحديث لكل مستويات المنظمة الإدارية وفق فلسفة ريادية تدعم أسلوب وإعمال الإدارة بالكامل(Covin & Miles، 1999).

2.1 مشكلة الدراسة: عند حديثنا عن التنمية المستدامة لا يمكن تجاهل دور الجامعات في دعم متطلبات النماء والبناء والتنمية والتحديث والتطوير، فيزداد ثقلها ويتعزز مركزها الاجتماعي بقدر ما تؤكد حضورها ومواكبتها المستمرة لما يشهده المجتمع من مستجدات وتغيرت.

حيث تقوم الجامعات بدوررائد ومهم في قيادة عملية التحول، وإعداد الشباب نحو مجالات الحرية والإبداع، والتفكير العلمي، والحركة المنظمة، وأخلاقيات العمل الجماعي المنظم، وكيفية إدارة الحوار والمشاركة في صنع القرار، فخلق المجتمع المتعلم مطلب أساسي من متطلبات تحقيق الرفاهية والمشاركة المجتمعية والتنمية المستدامة، وتعظيم إنتاجية الأفراد وإكسابهم المعرفة والمهارات والاتجاهات اللازمة للعيش في مستوى حضاري واقتصادي متقدم (الكرد، 2018).

وفي السياق ذاته يعتبر تحقيق التنمية المستدامة من أبرز تحديات التعليم بوجه عام والتعليم العالي المتمثل بالجامعات بوجه خاص لما تملكـــه من طاقات بحثية وإنتاجية تســـاهم في التنمية المستدامة وصولاً إلى مخرجات مفيدة تساهم

في زيادة الإنتاج ولهذا كان لزاما عليها أن تكون قادرة على الإبداع والابتكار والتميز واكتشاف الفرص والعمل على خلق قيمة وميزة تنافسية وإحداث التكامل مابين الإستراتيجية والريادة من خلال ما تمتلكه من عوامل التنمية البشرية والمجتمعية والاقتصادية في عصر التطور المعرفي والتكنولوجي، حيث تواجه الجامعات الخاصة كونها تعد من المشاريع الصغرى والمتوسطة سيناريوهات تنافسية تفرض عليها تبني استراتيجيات ريادية لكي تطور أدائها، ومن أجل تعزيز فرص النمو والنجاح على المدى البعيد(Hitt،et..al،2007).

وتماشيا مع ما أكده علماء الإدارة بخصوص ضرورة توجيه البحث العلمي لدراسة ظاهرة الريادة كونها إحدى التحديات التي رافقت الثورة الصناعية وما أعقبها من مدارس فكرية متتالية عملت على رصد أبعادها والسعي لتشخيصها قصد تحليلها والتنبؤ بنتائجها المتوقعة والتفكير بآلية التعامل معها.(الغالبي وآخرون،2016)، لذا ارتأت الباحثة دراسة موضوع الريادة الإستراتيجية بوصفه أحد الخيارات التي تلجأ إليها المنظمة للتكيف والتلاؤم مع متطلبات المنافسة والتغيير بغية التعرف على مستوى توفر متطلباتها في إحدى الجامعات الخاصة وهى الجامعة الليبية الدولية للعلوم الطبية، ويمكن صياغة تساؤلات الدراسة فيما يلي:

- ما مستوى توفر متطلبات الريادة الإستراتيجية في الجامعة الليبية الدولية للعلوم الطبية من وجهة نظر الكوادر العلمية والإدارية بالجامعة قيد الدراسة؟
- هل توجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات المبحوثين نحو متطلبات الريادة الإستراتيجية تعزي للمتغيرات الشخصية (النوع، العمر، المؤهل العلمي، مدة الخدمة، المسمى الوظيفي).

3.1 أهداف الدراسة:

- التعرف على مستوى توفر متطلبات الريادة الإستراتيجية في الجامعة الليبية الدولية للعلوم الطبية من وجهة نظر الكوادر العلمية والإدارية.
- الكشف عن الفروق ذات الدلالة الإحصائية عند مستوى الدلالة (5%).بين متوسطات تقديرات المبحوثين حول محور الدراسة تعزى للمتغيرات

الشخصية التالية(: النوع، العمر، المؤهل العلمي، مدة الخدمة، المسمى الوظيفي)

- تقديم بعض التوصيات والمقترحات والتي قد تسهم في زيادة الاهتمام والوعي بأهمية تبني إستراتيجية الريادة وإبراز الدور الفعال التي تلعبه من أجل دعم وتعزيز مركز الجامعة التنافسي كونها من المنظمات الريادية التي تسعى جاهدة لمواجهة بيئتها والمحافظة على استمراريتها ونموها واثبات نفسها في السوق.

4.1 أهمية الدراسة: تبرز أهمية الدراسة فيما يلي:

تعدّ الدراسة الحالية طرحاً فكرياً يناقش موضوع من الموضوعات الحديثة والتي تواكب اهتمام المنظمات في سعيها لإيجاد إستراتيجية تمكنها من البقاء والديمومة وتعزز من قدرتها على استغلال الفرص المتاحة في بيئتها ويساعدها على خلق مزايا تنافسية تحقق لها أقصى قيمة علاوة على التكيف مع المواقف المختلفة في بيئة تنظيمية معقدة ومتغيرة، ومحاولة ربط مخرجات ذلك لتحقيق أداء متميز بشكل يدعم الاقتصاد الليبي من خلال تحقيق الأهداف التنظيمية .

تأتي هذه الدراسة في سياق الاهتمام بتوجه الدولة نحو الاهتمام بالأعمال الريادية كمصدر آخر للاقتصاد المحلي، كما تستمد الورقة أهميتها من كون موضوع الريادة الإستراتيجية من المواضيع التي لم تأخذ حقها الكافي في مجالات البحث العلمي في ليبيا على حد علم الباحثة ومن ثم يمثل هذا الواقع إضافة متواضعة جديرة بالاهتمام لسد جزء ولو بسيط من النقص في الدراسات المتعلقة بهذا الموضوع.

5.1 هيكلية الدراسة: تم إجراء هذه الدراسة بالاعتماد على أسلوبين هما:

- الدراسة النظرية: فقد تم اعتماد المنهج الوصفي حيث تم إجراء المسح المكتبي واستخدام شبكة الانترنت للاطلاع على المراجع العربية والأجنبية المتعلقة بموضوع الدراسة وبناء الإطار النظري.
- الدراسة الميدانية: استخدم المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على تساؤلاتها الموضوعة، من خلال جمع البيانات بواسطة استمارات الاستقصاء واستخدام الأساليب الإحصائية الملائمة للتحليل.

6.1 حدود الدراسة: سيكون نطاق الدراسة على النحو التالي:

- **الحدود البشرية:** تشمل الكوادر العلمية والإدارية في الجامعة الليبية الدولية للعلوم الطبية بمدينة بنغازي.
- **الحدود الموضوعية:** الدراسة تتناول متغير رئيس وهو الريادة الإستراتيجية بأبعادها المتمثلة في (القيادة الريادية، الثقافة الريادية، التفكير الريادي، إدارة الموارد بشكل استراتيجي).
- **الحدود المكانية:** الدراسة تقتصر على الجامعة الليبية الدولية للعلوم الطبية بمدينة بنغازي.
- **الحدود الزمنية:** تم تجميع بيانات الدراسة خلال شهر مارس 2021 وتم تطبيقها في شهر يونيو من نفس العام.

7.1 مجتمع الدراسة: يتألف مجتمع الدراسة من الكوادر العلمية والإدارية في الجامعة الليبية الدولية للعلوم الطبية بمدينة بنغازي.والبالغ عددهم (47) عنصر بحسب المعلومات المتحصل عليها من محل الدراسة .

- أداة المكتب المسجل العام بالجامعقياس: سيتم استخدام الاستبانة Questionnaire كوسيلة لجمع البيانات اللازمة لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على تساؤلاتها.

المحور الثاني: الإطار النظري للدراسة والدراسات السابقة

الريادة الإستراتيجية: تعد الريادة مفهوم أساس في الأدبيات الخاصة بالإدارة الإستراتيجية تهدف إلى تحقيق مخرجات مرغوب فيها على مستوى المنظمة ككل (Covin et..al., 2006: 57).

وقد أشار (Quince & Whittaker، 2003:1) إلى أن الريادة ظاهرة تختص بالتوجه الريادي الاستراتيجي للمنظمات فهي تشير إلى سلوكيات الأفراد والجماعات داخل المنظمة أكثر من كونها أفعال تصدر عن أفراد يمتلكون خصائص وسمات معينة.

ويؤكد Dumitru، (2008) على أن أحد العوامل المهمة التي ترتبط بكل من ريادة الأعمال وصياغة الإستراتيجية وتنفيذها هي التوجه الريادي الذي يصنع الإستراتيجية التي تستخدمها الشركات والتي تعتمد على وجود ثقافة تجسد روح ريادة الأعمال والتي يستمر فيها التغيير والتجديد بإنشاء دافع قوي للابتكار والمجازفة والبحث عن فرص لمشاريع جديدة.

1.2 مفهوم الريادة الإستراتيجية (Strategic Entrepreneurship) :

يرى كل من(Wiklund & Shepherd ,2006:72) أن الريادة تعبر عن الرغبة في الإبداع من أجل أحياء المنظمة وتحملها للمخاطر المتعلقة باختيار المنتجات والخدمات والأسواق الجديدة غير المؤكدة والخطوات الاستباق تجاه الفرص السوقية الجديدة بمستوى أعلى من المنافسين"

أما Dumitru، (2008:73) فيعرفها بأنها الطريقة التي من خلالها تستطيع المنظمات أن تحدث تغييرا من خلال استغلال الفرص المكتشفة في البيئات غيرالمؤكدة التي تعمل بها المنظمة، وإدارة الموارد المتاحة بشكل استراتيجي يمكنها من كسب مزايا تنافسية.

وعرفها**Kemelgor**) ، **2002:68**)بأنها ظاهرة تبرز داخل المنظمة الملتزمة جديا بالابتكارات الجذرية والتراكمية لتحقيق واستراتيجة تتعلق بموقفها التنافسي.

ويضيف**Lassen**) ، **2007:126**) إلى أن الريادة الإستراتيجية هي الاستعداد التنظيمي المستمر لاكتشاف مجالات تنافسية جديدة والتعرف على الإمكانيات والقدرات من أجل استغلالها.

ويؤكد كل من (**Hitt& others، 2017**) أن ريادة الأعمال الإستراتيجية تسهل جهود الشركات لتحديد أفضل الفرص (الملائمة لمواردهم وبأعلى عوائد محتملة ثم استغلالها من خلال الانضباط في خطة عمل إستراتيجية، فالهدف الاستراتيجي لريادة الأعمال هى خلق مزايا تنافسية تؤدي إلى بناء ثروة لأقصى حد.

وبناء على ما سبق ترى الباحثة أن الريادة الإستراتيجية تعني تكامل المصطلحين معا فالريادة تعني البحث عن الفرص الجديدة في البيئة المحيطة بينما تشير الاستراتيجة إلى تسخير كل الإمكانيات لاستغلال تلك الفرصة وحشد الموارد المتاحة وتوظيفها من خلال المهام الإستراتيجية لتحقيق التميزالمنشود.

2.2 أهمية الريادة الإستراتيجية: تعد الريادة ظاهرة جديرة بالاهتمام لدورها الكبير في تحقيق التنمية التي تسعى لها معظم البلدات فهي تسهم في تكوين أجيال يدركون الفرص ويبادرون في تبنيها ويمتلكون روح الابتكار والإبداع ويستثمرون الموارد المتاحة بطريقة منظمة للخروج بمشاريع ناجحة تحقق الربح والنمو(الشيخ وآخرون،497:2009) ويمكن صياغة الأهمية في النقاط التالية:

- ✓ إعادة تعريف النطاق الذي يخرج المؤسسة من مجال المنافسة الحالية إلى مجال أوسع على الإطلاق.
- ✓ ضمان أو دعم الموقف التنافسي للمؤسسة محليا وعالميا، حيث تحدث الريادية اكبر تأثيرلها على الأداء التنظيمي في الأجل الطويل.
- ✓ بناء مرونة في الإستراتيجية وجدارة في المنافسة والقدرات البشرية، والفعلية في التكنولوجيا الحديثة، وبناء هيكل وثقافة جديدة في المؤسسة.(بن قايد،2017)
- ✓ تسهيل أنشطة المنظمة في توفيرأفضل الإمكانيات وتوظيفها وفق خطة إستراتيجية لعملياتها الجارية **Camp**).،**et-al**، (**2002:14**).
- ✓ تعزيز الإمكانيات التي تستطيع المنظمة من خلالها تحديد السرعة والكيفية التي ستكون عليها في المستقبل، وتسهم في استغلال الفرص وتجنب المخاطر المحتمل حدوثها .

2009:10-18)، & Audretsch،(Kuratko

2.3 متطلبات الريادة الإستراتيجية: حدد Ireland،et.al، (2003:968) نموذج متكامل لمفهوم الريادة الإستراتيجية، يقوم على عدة متطلبات هي (القيادة الريادية، والتفكير الريادي، والثقافة الريادية، إدارة الموارد بشكل استراتيجي) ويعد هذا النموذج الأساس الذي يعتمد الكتاب والباحثون في مجال الريادة الإستراتيجية وستعتمد عليه الدراسة الحالية في دراسة متطلبات الريادة الإستراتيجية ويشمل:

1. **القيادة الريادية:** تعرف بأنها نموذج للقيادة الفعالة لمواجهة المشكلات، والتحديات التي تظهر في البيئة المعقدة و تعزز الابتكار، واغتنام الفرص في سوق الأعمال.(**Bagheri2017**،).

ويوضح **Burgoyne،Perren&** ، **(2002:6**) وجود عناصر مشتركة بين القيادة والريادة وهى(الرؤية والإبداع، والقيادة الذاتية، والاعتماد على المخاطرة) وأن هذا الاشتراك بين العناصر يجعل القيادة الريادية عملية متكاملة تمر بسلسلة من المراحل قبل البدء بالمشروع من خلال تقييم الفرص، وتحسين المفهوم الذاتي للمنظمة، وتشخيص إمكانياتها والحصول على الموارد المطلوبة لتحقيق أهدافها كمرحلة نهائية، وترى (**2014،Vipin**) أن القيادة الريادية تتطلب ثلاثة أشياء رئيسية :الميل لاتخاذ المخاطرة في الإعمال التجارية وتغيير منظمي لصالح الابتكار والإبداع من أجل الحصول على ميزة تنافسية وأخيرا المنافسة بقوة مع الشركات .

2. **التفكير الريادي:** عرفه **Ireland)، &others، (2003: 968** على أنه نوع من النمو الموجه لتشجيع كل من المرونة والابتكار والتجديد والإبداع ويعمل على تعزيز عمليات النمو على المستوى الكلي وعلى مستوى المنظمات الفردية، حيث اعتبره أحد المتطلبات الهامة للريادة الإستراتيجية كونه يمثل ظاهرة جماعية أو فردية تعتمد على البحث عن الفرص واستغلالها في ظل درجة عالية من عدم التأكد (**et al،(Ireland** ، **2003: 967** وينظر كل من**Dhliwayo.s& Vuuren)** ،**2007**، **(p123**، إلى التفكير الريادي على أنه طريقة للتفكير في الأعمال التجارية والفرص المتاحة لها التي تستحوذ على فوائد عدم اليقين والعمل على التقاط هذه الفوائد ومحاولة استغلال الفرص المحتملة العالية التي ترتبط بأعمال تجارية غير مؤكدة.ويرى (**2014:P60**، **Fereidooni .Iraj**) أن التفكير الريادي يعني القدرة على تحديد الفرص، وتلبية احتياجات العملاء وخلق قيمة بالنسبة لهم حيث يسمح لأصحاب المشاريع التي تواجه ظروف عدم اليقين (عدم الثقة) باتخاذ قرارات يمكن أن تكون مفيدة كونه يعتمد على العقلية الريادية القائمة على الإبداع والابتكار، وتحديد الفرص التي من شأنها أن تؤدي إلى خلق الثروة والنجاح التنظيمي.

3. **الثقافة الريادية:** تعتبر من العوامل العملاقة التي تحدد اتجاهات الأفراد نحو مبادرات ريادة الأعمال، كونها تشجع وتقود السلوكيات الريادية كالمخاطرة

والاستقلالية والإنجاز وغيرها تساعد في الترويج لإمكانية حدوث تغيرات و ابتكارات جذرية في المجتمع (بخيت، **2019**).

ويعرفها **al-et، (Asso، 2007:14)** بانيها "خلق المناخ الذي يشجع على توليد الأفكار والإبداع والتجربة، وقد أشار(Asso) إلى وجود عدد من المكونات الخاصة بالثقافة الريادية وهى مكونات التنظيم للقيام بالتجربة والقيام بالمخاطرة ومشاركة العاملين في عملية تطوير المنظمة".

4. إدارة الموارد بشكل استراتيجي: يحدد **(Ireland، et al. 2003:968)** ثلاثة موارد يجب إدارتها استراتيجياً وهى رأس المال: ويشمل كل المصادر النقدية المختلفة والتي يمكن استخدامها من قبل المنظمة لتطوير استراتيجياتها وتنفيذها، ورأس المال البشري: ويتمثل في الإمكانيات الفردية والمهارات والمعرفة وخبرات العاملين في المنظمة، ورأس المال الاجتماعي: وهو عبارة عن مجموعة من العلاقات بين الإفراد والمنظمات والتي تسهل على المنظمة القيام بأنشطتها.

مما سبق نستنتج أن موضوع الريادة الإستراتيجية يسعى في جوهره أن تحصل المنظمة على المسار الذي تريد التقدم فيه، وكيف تخطط للوصول إليه من خلال تحسين إمكانياتها المؤدية لذلك، وتحديد مدى السرعة وكيفية الوصول إليه. وذلك بالتركيز على عمليتي الابتكار والإبداع والتي تلعبان دورا في التوجه الاستراتيجي للمنظمة.

الدراسات السابقة ذات العلاقة:

- **دراسة حسين وبودربالة** (2020) سعت الدراسة إلى التعرف على مستوى الخصائص الريادية في المدارس الخاصة بمدينة درنة، وهدفت أيضاً إلى دراسة مدى توافر متطلبات الريادة الإستراتيجية في العاملين بالمدارس قيد الدراسة، ومعرفة أثر الخصائص الريادية على الريادة الإستراتيجية في العينة محل الدراسة، ولتحقيق أهداف الدراسة اتبعت الدراسة المنهج الوصفي، حيث توصلت إلى العديد من النتائج يمكن إيجازها فيما يلي :أن المتوسط العام لأبعاد الخصائص الريادية بالمدرسة جاء بدرجة ممارسة مرتفعة جداً، أظهرت الدراسة أن المتوسط العام لأبعاد الريادة الإستراتيجية بالمدارس محل الدراسة جاء بدرجة ممارسة مرتفعة، خلصت الدراسة إلى وجود أثر للخصائص الريادية على الريادة الإستراتيجية، وقدمت الدراسة مجموعة

من التوصيات التي يؤدى إتباعها لتعزيز الريادة الإستراتيجية بالمدارس قيد الدراسة.

- **دراسة صلاح الدين**(2020):يسعى البحث إلى تحديد مستوى تطبيق القيادة الريادية بأبعادها (الإبداع، الرؤية، التنافسية، تحمل المخاطرة)، وكذلك مستوى تطبيق المسؤولية الاجتماعية بأبعادها(الاقتصادي، الأخلاقي، القانوني، البيئي) بمدارس التعليم ما بعد الأساسي بسلطنة عمان، والوقوف على دور القيادة الريادية في تنمية المسؤولية الاجتماعية بالمدارس، والكشف عن وجود فروق دالة إحصائيا بين استجابات عينة الدراسة تعزى لمتغيرات النوع الاجتماعي، المسمى الوظيفي، والمؤهل الأكاديمي.وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وتم تطبيقها على عينة عشوائية(531) من المديرين، وتوصل البحث إلى عدة نتائج من أهمها ما يلي : أن مستوى تطبيق القيادة الريادية الاجتماعية في مدارس التعليم ما بعد الأساسي مرتفع، وتوجد علا قه معنوية موجبة بين القيادة الريادية والمسؤولية الاجتماعية؛ كما توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد العينة حول المسؤولية الاجتماعية والقيادة الريادية وفق بعض العوامل الديمغرافية .
- **دراسة الأيوبي** (2018) هدفت إلدراسة التعرف إلى أثر متطلبات تطبيق الريادة الاستراتيجية في تحقيق الإبداع التقني بكلية فلسطين التقنية من وجهة نظر العاملين، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين الأكاديميين والإداريين في الكلية والبالغ عددهم (149) موظفاً واستخدم الباحث أسلوب الحصر الشامل، حيث أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة طردية قوية ذات دلالة إحصائية بين متطلبات تطبيق الريادة الإستراتيجية (القيادة الريادية، والتفكير الريادي، والثقافة الريادية، وإدارة الموارد بشكل استراتيجي) وتحقيق الإبداع التقني كما بينت وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين متطلبات تطبيق الريادة الإستراتيجية (الثقافة الريادية، إدارة الموارد بشكل إستراتنجي) وتحقيق الإبداع التقني في كلية فلسطين التقنية، وأن باقي المتغيرات تبين أن تأثيرها ضعيف وأوصت الدراسة كلية فلسطين التقنية بتطبيق متطلبات الريادة الإستراتيجية.

- **دراسة الصويعي**(2017) هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مستوى التفكير الريادي بمصرف التجارة والتنمية في مدينة بنغازي، وذلك من خلال الأبعاد التالية : (الفرصة الريادية، اليقظة الريادية، الخيارات المنطقية الواقعية،إطار العمل الريادي) بالتطبيق على مصرف التجارة والتنمية، كذلك معرفة ما إذا كانت هناك فروق إحصائية بين العاملين في ممارسة عملية التفكير الريادي تعزى للمتغيرات الديمغرافية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي فقد قامت الباحثة بتطوير إستبانة اعتمادا على بعض الدراسات السابقة وبلغ حجم مجتمع الدراسة (95) شخص يشغلون وظيفة مدير ونائب مدير ورئيس قسم بالمصرف، وتم إتباع أسلوب العينة العشوائية الطبقية وكان حجم العينة (76) شخص، وقد أشارت نتائج الدراسة أن المستوى العام للتفكير الريادي كان مرتفعا، كما أوضحت نتائج الدراسة عدم وجود فروق معنوية ذو دلالة إحصائية بين المبحوثين حول التفكير الريادي تعزى للمتغيرات الديمغرافية وأخيراً طرحت الدراسة مجموعة من التوصيات التي قد تسهم في المحافظة على ريادة المصرف محل الدراسة.
- **دراسة شمس الدين وآخرون**(2016) هدفت الدراسة الى التعرف على مدى توفر متطلبات الريادة الإستراتيجية في كليات جامعة صلاح الدين في محافظة اربيل وكذلك التعرف على اثر الخصائص الريادية على متطلبات الريادة الاستراتيجة بالتطبيق علي عينة قوامها 66 مفردة واستخدم الباحثون المنهج الوصفي التحليلي وقد توصلت لعدة نتائج أهمها إن خصائص الريادة كلها متوفرة في الكليات المبحوثة وجود علاقة ارتباط موجبة بين الخصائص الريادية و متطلبات الريادة الاستراتيجة وتبين وجود تأثيرذو دلال معنوية بين كل من الخصائص الريادية و متطلبات الريادة الاستراتيجة وقدمت الدراسة عدة توصيات للقيادات الإدارية لدعم وتعزيز فلسفة الريادة .
- **دراسة**(Vipin،2014): هدفت الدراسة إلى تطوير وقياس وبناء القيادة الريادية بين الثقافات وتطرقت الباحثة الى مفهوم التفكير الريادي ،- حصرت الدراسة 62 ثقافة مختلفة عبر العالم بالتطبيق على عينة تبلغ (15000) من المدراء في منظمات الإعمال وشخصت الدراسة وجود خصائص وسمات لريادة الإعمال في العديد من الثقافات وأن هناك اختلاف في النظرة المجتمعية لفعالية تلك السمات وقارنت الدراسة في أدبيات التناقض في المواقف في ثلاثة أنماط رئيسية للقيادة الريادية هي

أسلوب القيادة التحويلية الكاريزمية والفريق الريادي، الموجه والسياق المعتمد على القيمة للعمل الريادي بحد ذاته وخلصت الدراسة الى ضرورة توافر خمسة متطلبات في القائد الريادي هي قدرته على الحصول على التزام وجهدا استثنائي من أصحاب المصلحة في المنظمة وإقناعهم بأنهم قادرون على تحقيق الهدف و التعبير عن رؤية تنظيمية قوية والوعد بأن الجهود المبذولة ستحقق نتائج غير عادية.

- **دراسة (Kuratko ،(2007**: تناولت الدراسة مفهوم القيادة الريادية وسعت لإظهار أهميتها كمفهوم عالمي لفهم أبعاد التطور الحديث للمنظمات الريادية وذلك من خلال تحديد أثر عقلية ريادة الأعمال (التفكير الريادي) داخل المنظمات غير الهادفة للربح وقد وجدت النتائج أن روح المبادرة لها دورا مهما في المنظمات غير الربحية، وأن مناخ العمل يمكن أن يكون مصمم ليؤثر على مستويات ريادة الأعمال كما توصلت الدراسة إلى اعتبار المساهمين مصدرا مهما للفرص والأفكار الجديدة وقد وجدت أن القادة الرياديين يتمتعون بمواهب عديدة، وأوصت بضرورة السماح لهم بالتعبير عنها بشكل فعلي من خلال الإبداع وتغيير وظائف العمليات لديهم كما أوصت بضرورة منحهم تدريبا مكثف بالخصوص.

التعليق على الدراسات السابقة: نلاحظ إن الدراسات السابقة تناول موضوع الريادة من عدة جوانب فبعضها تحدث عن متطلبات الريادة الإستراتيجية والبعض بحث في الخصائص الريادية وكذلك بعض الدراسات تناولت القيادة الريادية والتفكير الريادي بالتطبيق على مجتمعات مختلفة واستفادت الباحثة من هذه الدراسة في بناء الإطار النظري ولتصميم مقياس الدراسة واختلفت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في مجتمع الدراسة حيث تم إجراء دراسة حالة بإحدى الجامعات الليبية الخاصة العاملة بمدينة بنغازي وكذلك اختلفت الحدود الزمنية ويؤمل أن تخدم هذه الدراسة البيئة العربية الليبية بوجه خاص.

المحور الثالث: الدراسة الميدانية واختبار الفرضيات

3.1 أداة الدراسة:

تم الاعتماد على استمارة الاستقصاء كأداة لجمع البيانات الأولية للدراسة، وتشمل ثلاثة أقسام هي:

- **القسم الأول:** خصص لجمع البيانات الشخصية وهى النوع، العمر، المؤهل العلمي، مدة الخدمة، المسمي الوظيفي.
- **القسم الثاني:** يحتوي على مقياس متطلبات الريادة الإستراتيجية بالاعتماد على دراسة شمس الدين وزملاؤه (2016) وحسين ودربالة (2020) وتم إجراء بعض التعديلات على المقياس ليناسب أهداف الدراسة ومجال تطبيقها، ويشتمل على أربعة أبعاد هي: البعد الأول: أسئلة تتعلق بالقيادة الريادية، الفقرات (1- 7)، البعد الثاني: أسئلة تتعلق بالتفكير الريادي، الفقرات (8- 14)، البعد الثالث: أسئلة تتعلق بخيارات بالثقافة الريادية، الفقرات (15 - 20)، البعد الرابع: أسئلة تتعلق بإدارة الموارد البشرية بشكل استراتيجي الفقرات (21-24).

3.2 الأساليب الإحصائية المستخدمة:

لتحليل بيانات الدراسة واختبار فروضها، تم استخدام الإحصاء الوصفي التحليلي بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS 19 في تحليل بيانات الدراسة الميدانية، والأساليب الإحصائية المستخدمة هي:

1. اختبار التوزيع الطبيعي Kolmogorov - Smirnov test لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا.
2. معامل الثبات كرونباخ ألفا Cronbach Alpha لبيان مدى الاتساق الداخلي للعبارات المكونة للمقاييس التي اعتمدتها الدارسة.
3. مقاييس النزعة المركزية: تتمثل في المتوسطات الحسابية لتحديد مدى تركز الإجابات حول القيمة المتوسطة لها لجميع متغيرات الدراسة، كذلك تم احتساب

مقاييس التشتت مثل الانحراف المعياري لمعرفة مدى تركز الإجابات المتعلقة بمتغيرالدراسة وأبعاده ومدى تشتت هذه الإجابات.

4. اختبار (T) للمجموعة الواحدة : مع فترات ثقة لمتوسط العينة للتعرف على ما إذا كان متوسط درجة الموافقة لكل عبارة على حدا في عينة الدراسة ككل يزيد أو يقل عن قيمة معينة عن مستوى دلالة معنوية (5%) ودرجات حرية (41).
5. اختبار(t) للفروق بين متوسطين لعينتين مستقلتين t- test independent للوقوف على مدى وجود فروق معنوية لآراء المبحوثين حول متطلبات الريادة الإستراتيجية تعزى لمتغير النوع.
6. اختبار تحليل التباين الأحادي one way ANOVA لتبيان وجود فروق معنوية لآراء المبحوثين حول متطلبات الريادة الإستراتيجية تعزى لمتغيرات العمر ومتغير المؤهل العلمي، مدة الخدمة،المسمى الوظيفي.

3.2.1 اختبار التوزيع الطبيعي Kolmogorov - Smirnov test

جدول رقم (1) اختبار التوزيع الطبيعي

المتغير	قيمة الاختبار Z	مستوى الدلالة
الريادة الإستراتجية	0.676	0.751

ويتضح من الجدول أن مستوى الدلالة لمتغير الدراسة أكبر من (0.05)، وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي وأنه يجب استخدام الاختبارات المعملية.

3.2.2 صدق الأداة وثباتها

جدول رقم (2) نتائج اختبار الثبات
والصدق الذاتي لأداة الدراسة

الأداة	نوع المقياس	عدد العبارات	معامل ألفا كرونباخ للثبات	معامل الصدق الذاتي
مقياس الريادة الإستراتجية	خماسي	24	0.932	0.965

يتضح من الجدول السابق أن قيمة معامل الثبات (Cronbach -Alpha) للاتساق الداخلي لأداة الدراسة بلغ (0.932) ومعامل الصدق الذاتي (0.965) وهي معاملات عالية، وبذلك يعتبر هذا المقياس صادقاً لما وضع لقياسه، كما يتمتع بدرجة عالية من الثبات، وبالتالي يمكن الاعتماد عليه في التطبيق الميداني مما يجعل استمارة الاستبيان مقبولة كأداة لجمع البيانات اللازمة للدراسة.

3.2.3 مقياس التحليل.

اعتمدت مقاييس الدراسة على مقياس (Likert Scale) الخماسي لإعطاء الدرجات لكل إجابة في المقياس، موافق تماماً (5)، موافق (4)، محايد(3)، غير موافق(2)، غير موافق تماماً(1)، ولتحديد مستوى كل متغير فقد تم اعتبار كل متغير وسطه الحسابي المرجح (من 1- أقل من 1.80) ضعيف جداً، والمتغير الذي متوسطه الحسابي المرجح (من 1.80 - أقل من 2.60) ضعيف، والذي متوسطه الحسابي المرجح (من 2.60 - أقل من 3.40) متوسط، والذي متوسطه الحسابي المرجح (من 3.40 - أقل من 4.20) مرتفع، والذي متوسطه الحسابي المرجح (من 4.20 - 5) مرتفع جداً (عبد الفتاح، **2008**).

جدول رقم (3) المعيار المتبع لتفسير أسئلة الدراسة

المتوسط المرجح	التقدير
من 1 إلى 1.8	ضعيف جدا
من 1.8 إلى 2.6	ضعيف
من 2.6 إلي 3.4	متوسط
من 3.4 إلي 4.2	مرتفع
من 4.2 إلي 5	مرتفع جدا

3.3 مجتمع الدراسة

يشتمل مجتمع الدراسة الكوادر العلمية والإدارية بالجامعة الليبية الدولية للعلوم الطبية بمدينة بنغازي، وبلغ حجم المجتمع (47) عنصر(*)، حيث تم استهداف وكلاء الجامعة وعمداء الكليات ومديري الإدارات ورؤساء الأقسام العلمية وتم إتباع أسلوب الحصر الشامل وتم توزيع استمارات الاستبيان على العدد المذكور وتم استرجاع عدد (45) استمارة وتم استبعاد عدد(3) استمارات غير صالحة للتحليل الإحصائي ليبلغ إجمالي الاستمارات الصالحة للتحليل (42) استمارة أي بنسبة(89.4٪) من إجمالي الاستمارات الموزعة.

3.4 تحليل بيانات الدراسة.

- **خصائص مجتمع الدراسة:**

يتضح من الجدول رقم (4) أن ما نسبته (64.3٪) من عناصر مجتمع الدراسة هم من فئة الذكور ويعزى هذا ربما كان الذكور هم الأكثر حظا بتولي المناصب القيادية بالجامعة، كما يتضح من الجدول أن أغلب المبحوثين أعمارهم فوق ال45 سنة و بنسبة (59.5٪) وربما يعزى ذلك لارتباط المناصب القيادية بالخبرة أو فترة الخدمة

* وفقاً للبيانات المتحصل عليها من المسجل العام بالجامعة 2021- بنغازي.

بقطاع التعليم العالي، كما يتبين كذلك أن أغلبية المبحوثين يحملون مؤهل علمي دكتوراه وبنسبة (35.7٪) فهم يملكون قدر من المعرفة المطلوبة، كما يتضح أن نسبة أفراد العينة الذين لديهم مدة خدمة أكثر من 10 سنوات بلغت (50٪)، مما يعني أن المبحوثين لديهم فترة خدمة مناسبة في الجامعة المبحوثة مما يزيد من خبرتهم ويعطيهم تصور واضح عن فقرات الاستبانة، ويتضح من تنوع خصائص أفراد مجتمع الدراسة من حيث النوع والعمر والمؤهل العلمي ومدة الخبرة في الجامعة، أن لديهم القدرة على إدراك أهداف الدراسة والإجابة على الأسئلة المطروحة في استمارة الاستبيان.

جدول رقم (4) خصائص مجتمع الدراسة

المتغير	فئة المتغير	العدد	النسبة المئوية
النوع	ذكر	27	64.3
	أنثى	15	35.7
المجموع		42	٪100
العمر	اقل من 40 سنة	7	16.7
	من 40 الي اقل من 45	10	23.8
	من 45 فأكثر	25	59.5
المجموع		42	٪100
	بكالوريوس	12	28.6
المؤهل العلمي	ماجستير	11	26.2
	دكتوراه	15	35.7
	غيرذلك	4	9.5
المجموع		42	٪100
مدة الخدمة	أقل من 5 سنوات	7	16.7
	من 5 إلى 10 سنوات	14	33.3
	من 10 فأكثر	21	50.0
المجموع		42	٪100
المسمى الوظيفي	وكلاء الجامعة	5	11.9
	عمداء الكليات	6	14.3
	مديري الإدارات	6	14.3
	رؤساء الأقسام العلمية	25	59.5
المجموع		42	٪100

3.5 عرض نتائج الدراسة ومناقشتها:

يتناول هذا الجزء نتائج الدراسة التي تم التوصل لها من خلال التحليل الإحصائي للبيانات المتحصل عليها عن طريق الاستبانة ثم تقديم أهم التوصيات والمقترحات اللازمة.

3.5.1 مناقشة نتائج أسئلة الدراسة:

بالنسبة للسؤال الأول المتعلق بمدى توفر متطلبات الريادة الإستراتيجية (القيادة الإدارية، التفكير الريادي، الثقافة الريادية، إدارة الموارد بشكل استراتيجي) في الجامعة الليبية الدولية للعلوم الطبية من وجهة نظر مجلس الجامعة ورؤساء الأقسام العلمية والوظيفية بالجامعة قيد الدراسة؟

تضمنت الاستبانة (4) متغيرات فرعية تمثل متطلبات الريادة الإستراتيجية، وبعد احتساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل متغير من المتغيرات الفرعية للريادة الإستراتيجية للتعرف على مستوى كل منها على حدا كما هو مبين بالجدول (5)، ومقارنة المتوسطات الحسابية للإجابات مع المتوسط الحسابي للمقياس المستخدم في الاستبانة والذي يبلغ (3)*.

* الوسط الحسابي = (1+2+3+4+5)/5=3

** الوزن النسبي = المتوسط الحسابي/ 5

جدول رقم (5) إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه متطلبات الريادة الإستراتيجية

متطلبات الريادة الإستراتيجية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار T-test		نتيجة الاختبار	الوزن النسبي	الترتيب	مستوى التوافر
			قيمة T	sig				
القيادة الريادية	4.0833	.54006	13.000	**0.000	دال إحصائيا	٪81.66	3	مرتفع
التفكير الريادي	4.0476	.65154	10.420	**0.000	دال إحصائيا	٪80.95	4	مرتفع
الثقافة الريادية	4.2857	.57534	14.483	**0.000	دال إحصائيا	٪85.71	1	مرتفع جدا
إدارة الموارد بشكل استراتيجي	4.1786	.53899	14.171	**0.000	دال إحصائيا	٪83.57	2	مرتفع
الريادة الإستراتيجية	4.1548	.53520	13.983	**0.000	دال إحصائيا	٪83.09	-	مرتفع

** دال إحصائيا عند مستوى معنوية 1٪ * دال إحصائيا عند مستوى معنوية 5٪

يوضح الجدول (5) نتائج اختبار (T) حول متطلبات الريادة الإستراتيجية ككل كان دال إحصائيا حيث بلغت قيمة T= (13.983)، كما اظهر اختبار (T) لتبيان الفروق بين المتوسطات الحسابية لكل متطلب من متطلبات الريادة الإستراتيجية معنوية أو دلالة الاختبار، أي أن اتجاهات أفراد المجتمع نحو متطلبات الريادة الإستراتيجية الأربعة كانت مرتفعة، ومن خلال المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين أمكن التعرف على مستوى توافر تلك المتطلبات الخاصة بالريادة الإستراتيجية إذا ماعلم بأن متوسط المقياس المستخدم في الاستبيان بلغ 3*، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام للريادة الإستراتيجية (4.1548) وبوزن نسبي بلغ (83.09٪) مما يعكس درجة عالية من التوافر وكذلك درجة موافقة وإجماع عالية من قبل المبحوثين على ذلك، وقد جاء متطلب الثقافة الريادية في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره (4.2857) وانحراف معياري قدره (0.57534) وربما يرجع ذلك إلى أن القيادة الإدارية تشجع العاملين لإنجاز أعمالهم بكفاءة وفاعلية، وتتبنى ثقافة الحوار البناء وبناء

السيناريوهات المتعلقة بمستقبل العمل، وتشجع العاملين للنظر إلى الأشياء بطريقة إبداعية، يليه متطلب إدارة الموارد البشرية بشكل استراتيجي حيث بلـــغ المتوسط الحسابـــــي (4.1786) وانحراف معياري

(0.53899) حيث تعمل القيادة على مراجعة وتدقيق الموارد المادية إذا فقدت قيمتها الأساسية وتمتلك تصور لكيفية استخدام مواردها في إطار دعم خططها الإستراتيجية و تقوم بالتحديد الدقيق والتقييم الصحيح لقدراتها، وتعمل على تطوير كوادرها التدريسية من خلال توفير التقنيات الحديثة للتدريس،ثم متطلب القيادة الريادية بمتوسط قدره (4.0833) وانحراف مساوٍ(0.54006) أي أن الجامعة تمتلك قيادة تتوفر فيها صفات الريادة بدءً من غرس فلسفة الريادة لدى العاملين بالجامعة وإقناعهم بإنجاز الأهداف بفعالية، والعمل على حل المشكلات التي تواجههم بالحوار والمناقشة، كما تأخذ بالاعتبار الأخطار التي تتعلق بطبيعة عملها وتستطيع تحديد المشاكل الحقيقية بالعمل والإسراع بحلها وأن اتخاذ القرارات بالجامعة يتم بناء على معلومات دقيقة . وفي المرتبة الأخيرة يأتي متطلب التفكير الريادي بمتوسط بلغ (4.0476) وانحراف قدره(0.65154) فالقيادة الجامعية لديها القدرة على التعامل مع المواقف الغامضة، واتخاذ القرارأت بعقلانية ورشد في ظل حالات عدم التأكد، وتشجع على طرح الأفكار الإبداعية، وتفكر بتقديم ما هو أفضل مقارنة بالجامعات المنافسة،فهي تمتلك رؤية واضحة للأهداف الإستراتيجية التي تقود إلى الإبداع، وعليه يمكنا القول أنه تتوفر متطلبات الريادة الإستراتيجية بالجامعة الليبية الدولية للعلوم الطبية بمدينة بنغازي بدرجة مرتفعة وهذه النتيجة تتفق مع دراسة كل من حسين وبودر بالة (2020) ودراسة الأيوبي(2018) ودراسة شمس الدين، وزملاؤه(2016)، والتي أظهرت نتائجها أن هناك ممارسة عالية لمتطلبات الريادة الإستراتيجية في المنظمات محل البحث.

وتأسيسا على ما سبق، يمكن القول هناك توافر لمتطلبات الريادة الإستراتيجية (القيادة الإدارية، التفكير الريادي، الثقافة الريادية، إدارة الموارد بشكل استراتيجي) في الجامعة الليبية الدولية للعلوم الطبية.

ويمكن أن تُعزى هذه النتيجة إلى أن الجامعة الليبية الدولية للعلوم الطبية تعتبر من المؤسسات الرائدة في مجالها والذي أثبتت وجودها حيث تمكنت الجامعة منذ نشأتها من ريادة مجالها محلياً وبذلت جهداً كبيراً للمحافظة على تميزها الأكاديمي وجودة برامجها، وكرست جهدها وإمكانياتها لتضمن إتاحة اكبر قدر من الخيارات أمام طلابها وتطبيق أحدث المعايير العالمية وتنفيذ أفضل الممارسات الأكاديمية في البرامج والكليات كما تتبنى الجامعة إستراتيجية التعليم الذاتي المرشد في اكتساب المعارف والمهارات والسلوكيات التي تؤسس للممارسة المهنية الجيدة، وتحتضن الكثير من نشاطات مؤسسات المجتمع استنادا إلى دورها في خدمة المجتمع ومسؤوليتها الاجتماعية .ولذلك نجد أن متطلبات الريادة الإستراتيجية متوفرة في الجامعة محل الدراسة .

ولتأكيد النتائج سيتم عرض المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاتجاهات المشاركين بالنسبة لكل عبارات المقياس للتدليل على درجة تطبيق متطلبات الريادة الإستراتيجية في الجامعة الليبية الدولية للعلوم الطبية بمدينة بنغازي والمتحصل عليها كما مبين بالجدول (6).

جدول (6) إجابات المبحوثين تجاه كل عبارة من عبارات مقياس الريادة الإستراتيجية

مكونات الريادة الإستراتيجية	ت	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار T-test		نتيجة الاختبار	درجة الممارسة
					قيمة T	sig		
القيادة الريادية	1	تأخذ القيادة الإدارية في اعتبارها الإخطار المتعلقة باستغلال فرص النمو.	4.0952	.57634	12.315	.0 00	دال إحصائيا	مرتفعة
	2	تعتمد القيادة الإدارية في حل مشاكلها على أسلوب المناقشة وأسلوب الحوار المفتوح.	4.3571	.72655	12.106	.0 00	دال إحصائيا	مرتفعة جدا
	3	تؤدي القيادة الإدارية إعمالها بنجاح.	4.0952	.75900	9.352	.0 00	دال إحصائيا	مرتفعة
	4	لدى القيادة الإدارية بالجامعة منظمة قدرة كبيرة في إقناع الآخرين لإنجاز الأهداف بفاعلية.	4.1190	.67000	10.824	.0 00	دال إحصائيا	مرتفعة

	5	تعمل القيادة الإدارية بالجامعة منظمة علي غرس فلسفة الريادة بها.	4.2143	.68202	11.538	.025	دال إحصائيا	مرتفعة جدا
	6	تتمكن القيادة الإدارية من تحديد المشاكل الحقيقية في العمل وتعالجها بسرعة.	3.7619	.93207	5.298	.000	دال إحصائيا	مرتفعة
	7	تتخذ القيادات الإدارية بالجامعة قراراتها بناء علي معلومات دقيقة .	4.07143	.639850	10.852	.000		مرتفعة
التفكير الريادي	8	لدى القيادة الإدارية بالجامعة القدرة على التعامل مع المواقف الغامضة.	4.0952	.57634	6.827	.000	دال إحصائيا	مرتفعة
	9	تشجع القيادات الإدارية كوادرها الوظيفية علي طرح الأفكار الإبداعية.	4.3571	.72655	11.538	.000	دال إحصائيا	مرتفعة جدا

	10	لدى القيادات الإدارية القدرة على اتخاذ القرارات المقنعة في حالة عدم التأكد.	4.0952	.75900	8.591	0.00	دال إحصائيا	مرتفعة
	11	تتسم القيادات الإدارية بالجامعة بالعقلانية والرشد.	4.1190	.67000	10.583	0.00	دال إحصائيا	مرتفعة
	12	لدى القيادة الإدارية رؤية واضحة ودقيقة تجاه الإستراتيجية التي تتبعها.	4.2143	.68202	20.333	0.00	دال إحصائيا	مرتفعة جدا
	13	لدى القيادة الإدارية القدرة علي استكشاف الفرص في البيئة الخارجية.	3.7619	.93207	8.785	0.00	دال إحصائيا	مرتفعة
	14	تحدد القيادة الإدارية في الجامعة الوقت المناسب لا طلاق الاستراتيجيات للاستفادة من	4.07143	.639850	11.050	0.00	دال إحصائيا	مرتفعة

		الفرص الريادية.						
الثقافة الريادية	15	تشجع القيادات الإدارية كوادرها الوظيفية بشكل مستمر على انجاز الإعمال بكفاءة وفعالية.	4.0952	.57634	10.917	.000	دال إحصائيا	مرتفعة
	16	تتبني القيادة الإدارية ثقافة الحوار وبناء السيناريوهات المتعلقة بمستقبل الجامعة.	4.3571	.72655	8.000	.000	دال إحصائيا	مرتفعة
	17	تشجع القيادة الإدارية في الجامعة الكوادر الوظيفية للنظر للأشياء بطرق جديدة	4.0952	.75900	8.931	.000	دال إحصائيا	مرتفعة جدا
	18	تشجع القيادة الإدارية الموظفين الذين لديهم وجهات نظر مختلفة وذلك للتحفيز والإبداع	4.1190	.67000	5.347	.000	دال إحصائيا	مرتفعة

المحور	م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة t	الدلالة	الدلالة الإحصائية	الدرجة
	19	تمتلك القيادة الإدارية في الجامعة رؤية واضحة للأنشطة التي تقود الي إبداع الجامعة.	4.2143	.68202	15.368	0.00	دال إحصائيا	مرتفعة جدا
	20	تعمل القيادة الإدارية على مراجعة وتدقيق الموارد المادية في حالة فقدانها القيمة الأساسية.	3.7619	.93207	10.314	0.00	دال إحصائيا	مرتفعة
إدارة الموارد بشكل استراتيجي	21	تعيد القيادة الإدارية النظر في الموارد غير المادية في حالة عدم تحقيق هذه الموارد القيمة الأساسية.	4.07143	.639850	7.815	0.00	دال إحصائيا	مرتفعة
	22	تقوم القيادة الإدارية بالتحديد الدقيق والتقييم الصحيح لقدراتها.	4.0952	.57634	8.476	0.00	دال إحصائيا	مرتفعة
	23	تساهم القيادة الإدارية في تحويل المعرفة	4.3571	.72655	7.083	0.00	دال إحصائيا	مرتفعة جدا

		لديها الى السوق أو الصناعة.						
	24	تمتلك القيادة الإدارية تصور لكيفية استخدام مواردها بما يدعم عملية تنفيذ الخطط الإستراتيجية.	4.0952	.75900	11.538	.000	دال إحصائياً	مرتفعة

يلاحظ من الجدول (6) أن كل عبارات مقياس الريادة الإستراتيجية جاءت متوسطاتها مرتفعة تفوق المتوسط الحسابي وفق مقياس ليكرت الخماسي، وهذا يعني أن هناك تجانس بين أراء مجتمع الدراسة فيما يتعلق بالريادة الإستراتيجية وهو ما يؤكد النتيجة السابقة بأن متطلبات الريادة الإستراتيجية في الجامعة المبحوثة متوفرة بدرجة مرتفعة وكذلك الحال لكل متطلب من متطلباتها على حدا وهذا ما أكدت عليه العبارات الخاصة بكل متطلب كما موضح بالجدول أعلاه.

وفيما **يتعلق بالتساؤل الثاني:** هل توجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات المبحوثين نحو متطلبات الريادة الإستراتيجية تعزى للمتغيرات الشخصية (النوع، العمر، المؤهل العلمي، مدة الخدمة، المسمى الوظيفي) سيتم تقسيم التساؤل إلى تساؤلات فرعية ليتسنى الإجابة عليها وكما يلي:

وللإجابة على التساؤل حول ما إذا كان هناك فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات المبحوثين نحو متطلبات الريادة الإستراتيجية تعزي لمتغير النوع؟ تم استخدام اختبار t للفروق بين متوسطي لعينتين مستقلتين عند مستوى دلالة 5%، وبناء على طبيعة الدراسة فأنه يتم الإجابة على سؤال الدراسة بناءً على القاعدة التالية إذا كانت قيمة p value أكبر من مستوى الدلالة المعنوية 5% و قيمة t المحسوبة أقل من (t) الجد ولية البالغة (1.67) ودرجات حرية (41) عند

مستوى دلالة معنوية 5%، نقبل بعدم وجود فروق جوهرية ذات دلالة معنوية والعكس صحيح.

جدول رقم (7) اختبار t- test independent لمتوسطات متطلبات الريادة الإستراتيجية تعزى لمتغير النوع.

المجال	المقياس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار T-test		نتيجة الاختبار
					قيمة T	sig	
الريادة الإستراتيجية	الذكور	27	4.1852	.52161	.490	.761	لا توجد فروق
	الإناث	15	4.1000	.57321			

يتبين من نتائج الجدول رقم (7) أن قيمة المعنوية (Sig.) أكبر من مستوي المعنوية 5% وعليه يمكن القول بأنه لا توجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين المبحوثين فيما يتعلق بمتطلبات الريادة الإستراتيجية تعزى لمتغير النوع وتشير هذه النتيجة إلى أن اتجاهات الذكور والإناث نحو متطلبات الريادة الإستراتيجية كانت متفقة بنسبة كبيرة .

أما بالنسبة للتساؤل المتعلق بها توجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات المبحوثين نحو متطلبات الريادة الإستراتيجية تعزي لمتغير العمر.

تم استخدام تحليل التباين الأحادي one way ANOVA عند مستوى معنوية 5% للإجابة على هذا التساؤل، إذا كانت p value أكبر من مستوى الدلالة المعنوية 5% نقبل أن مستوى المتوسطات بين المجموعات متساوية أي لا توجد فروق أما إذا كانت قيمة p value أقل من 5% نرفض أن مستوى متوسطات المجموعات غير متساوية والذي يعني أن هناك فروق دالة إحصائيا بين المتوسطات.

جدول رقم (8) تحليل التباين الأحادي لمتوسطات متطلبات الريادة الإستراتيجية حسب متغير العمر

أبعاد المقياس	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	المعنوية	نتيجة الاختبار
متطلبات الريادة الإستراتيجية	بين المجموعات	2.435	3	.812	3.313	.030	دال إحصائيا
	داخل المجموعات	9.309	38	.245			
	الكلية	11.744	41				

ومن خلال الجدول رقم (8) يتبين أن القيمة الاحتمالية (.Sig) لمتوسطات استجابات المشاركين في الدراسة حول متطلبات الريادة الإستراتيجية لمتغير العمر بلغت (0.030) وهى أقل من مستوى المعنوية 5%، وعليه يمكن القول بأن هناك فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين متوسطات المبحوثين حول متطلبات الريادة الإستراتيجية تعزى لمتغير العمر، ويمكن تعزيز ذلك من خلال اختبار (Scheffe) للمقارنات البعدية.

جدول رقم (9) نتائج اختبار(Scheffe) للمقارنات البعدية في المتوسطات حول متطلبات الريادة الاستراتيحية تبعا لمتغير العمر

المتغير	الفئة العمرية	المتوسط الحسابي	متوسط الفروقات		
			اقل من 35 سنة	من 35 الي اقل من 45 سنة	من 45 فاكثر
متطلبات الريادة الاستراتيحية	اقل من 35 سنة	3.8000	ـــ	-.05714-	-.58000-*
	من 35 الي اقل من 45 سنة	3.8571	.05714	ـــ	-.52286-*
	من 45 فاكثر	4.3800	.58000*	.52286*	ـــ

يتضح من الجدول السابق وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات مجتمع الدراسة حول متطلبات الريادة الاستراتيجية تبعا لمتغير العمر لصالح الفئة العمرية (45 سنة فأكثر) والذين يروا أن متطلبات الريادة الاستراتيجة متوفرة بالجامعة بمتوسط أكبر من باقي الفئات العمرية الأخرى ربما يركع ذلك لإدراكهم بهذه المتطلبات بسبب خبرتهم إثناء مسارهم الوظيفي.

فيما يخص التساؤل الثالث هل توجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات المبحوثين نحو متطلبات الريادة الإستراتيجية تعزي لمتغير المؤهل العلمي

جدول رقم (10) تحليل التباين الأحادي لمتوسطات متطلبات الريادة الإستراتيجية حسب متغير المؤهل العلمي

أبعاد المقياس	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	المعنوية	نتيجة الاختبار
متطلبات الريادة الإستراتيجية	بين المجموعات	8.200	4	2.050	2.560	.065	غير دال إحصائيا
	داخل المجموعات	29.633	37	.801			
	الكلية	37.833	41				

يتبين من الجدول السابق أن القيمة الاحتمالية (.Sig) لمتوسطات استجابات المشاركين في الدراسة حول متطلبات الريادة الإستراتيجية لمتغير المؤهل العلمي بلغت (0.065) وهى أكبر من مستوى المعنوية 5%، وهذا يعني أنه لا توجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات المبحوثين نحو متطلبات الريادة الإستراتيجية تعزي لمتغير المؤهل العلمي.

للإجابة على التساؤل هل توجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات المبحوثين نحو متطلبات الريادة الإستراتيجية تعزي لمدة الخدمة بالجامعة.

جدول رقم (11) تحليل التباين الأحادي لمتوسطات

متطلبات الريادة الإستراتيجية حسب متغير مدة الخدمة

أبعاد المقياس	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	المعنوية	نتيجة الاختبار
متطلبات الريادة الإستراتيجية	بين المجموعات	35.262	4	8.815	12.275	.000	دال إحصائيا
	داخل المجموعات	26.571	37	.718			
	الكلية	61.833	41				

يتبين من الجدول السابق أن القيمة الاحتمالية (.Sig) لمتوسطات استجابات المشاركين في الدراسة حول متطلبات الريادة الإستراتيجية لمتغير مدة الخدمة بالجامعة بلغت (0.000) وهى أقل من مستوى المعنوية 5%، وهذا يعني وجود فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات المبحوثين نحو متطلبات الريادة الإستراتيجية تعزى لمتغير مدة الخدمة بالجامعة،ويمكن تعزيز ذلك من خلال اختبار (Scheffe) للمقارنات البعدية كما يلي:

جدول رقم (12) نتائج اختبار(Scheffe) للمقارنات البعدية في المتوسطات حول متطلبات الريادة الاستراتيحية تبعا لمتغير مدة الخدمة

المتغير	مدة الخدمة	المتوسط الحسابي	متوسط الفروقات		
			اقل من 5 سنوات	من 5 الي اقل من 10 سنوات	من 10 فأكثر
متطلبات الريادة الإستراتيجية	اقل من 5 سنوات	3.7143	———	-.42857	-.59524-*
	من 5 الي اقل من 10 سنوات	4.1429	.42857	———	-.16667-
	من 10 سنوات فأكثر	4.3095	.59524*	.16667	———

يوضح رقم (12) نتائج اختبار(Scheffe) للمقارنات البعدية في المتوسطات حول متطلبات الريادة الاستراتيجية لصالح مدة الخدمة (10 سنوات فأكثر) وترى الباحثة أن تحقيق متطلبات الريادة الإستراتيجية تعتمد على مدة الخدمة الخاصة بمجتمع الدراسة فكلما زادت مدة الخدمة زاد تصور المبحوثين حول كيفية تحقيق متطلبات الريادة الإستراتيجية .

التساؤل الخامس هل توجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات المبحوثين نحو متطلبات الريادة الإستراتيجية تعزى المسمى الوظيفي.

جدول رقم (13) تحليل التباين الأحادي لمتوسطات متطلبات الريادة الإستراتيجية حسب متغير المسمى الوظيفي

أبعاد المقياس	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	المعنوية	نتيجة الاختبار
متطلبات الريادة الإستراتيجية	بين المجموعات	3.637	3	1.212	5.683	.003	دال إحصائيا
	داخل المجموعات	8.107	38	.213			
	الكلية	11.744	41				

يتبين من الجدول السابق أن القيمة الاحتمالية (Sig.) لمتوسطات استجابات المشاركين في الدراسة حول متطلبات الريادة الإستراتيجية لمتغير المسمى الوظيفي بلغت (0.003) وهى أقل من مستوى المعنوية 5٪، وهذا يعني وجود فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات المبحوثين نحو متطلبات الريادة الإستراتيجية، ويمكن تعزيز ذلك من خلال اختبار (Scheffe) للمقارنات البعدية كما يلي:

جدول رقم (14) نتائج اختبار(Scheffe) للمقارنات البعدية في المتوسطات حول متطلبات الريادة الاستراتيجية تبعا لمتغير المسمى الوظيفي

المتغير	المسمى الوظيفي	المتوسط الحسابي	متوسط الفروقات			
			وكلاء الجامعة	عمداء الكليات	مديري الادارت	رؤساء الأقسام العلمية
متطلبات الريادة الإستراتيجية	وكلاء الجامعة	4.6000	ـــ	-.06667-	.58000	.76667
	عمداء الكليات	3.8333	.06667	ـــ	.64667'	.83333'
	مديري الادارت	4.6667	-.58000-	-.64667-'	ـــ	.18667
	رؤساء الأقسام العلمية	4.0200	-.76667-	-.83333-'	-.18667-	ـــ

يتضح من الجدول رقم (14) نتائج اختبار(Scheffe) **للمقارنات البعدية في المتوسطات حول متطلبات الريادة الاستراتيجية تبعا** لمتغير المسمى الوظيفي ولصالح مديري الإدارات وربما يعزى ذلك إلى أن المسميات الوظيفية بالجامعة مهما اختلف مستواها الإداري فهي حريصة على تحقيق متطلبات الريادة الإستراتيجية بالجامعة .

خلاصة نتائج الدراسة : من خلال التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة تم التوصل إلى عدة نتائج يمكن إيجازها فيما يلي:

- بينت الدراسة أن المستوى العام لمتطلبات الريادة الإستراتيجية لدى المبحوثين في الجامعة الليبية الدولية للعلوم الطبية جاء مرتفعاً بمتوسط حسابي بلغ (4.1548) وبوزن نسبي بلغ (83.09٪) مما يعكس درجة عالية من التوافر وكذلك درجة موافقة وإجماع عالية من قبل المبحوثين على ذلك، وقد جاء متطلب الثقافة الريادية في المرتبة الأولى مما يعني أن القيادة الإدارية تشجع العاملين لإنجاز أعمالهم بكفاءة وفاعلية، وتتبنى ثقافة الحوار البناء وبناء السيناريوهات المتعلقة بمستقبل العمل .

- أظهرت الدراسة أن متطلب إدارة الموارد بشكل استراتيجي حظي بالمرتبة الثانية والذي يعني امتلاك القيادة بالجامعة لتصور حول كيفية استخدام مواردها في إطار دعم خططها الإستراتيجية مع التحديد الدقيق والتقييم الصحيح لقدراتها، ثم يأتي متطلب القيادة الريادية فالقيادة بالجامعة تعمل على غرس فلسفة الريادة لدى العاملين بها وتقنعهم بإنجاز الأهداف بفعالية، وتقوم بحل المشكلات التي تواجههم بالحوار والمناقشة، وأخيرا يأتي التفكير الريادي والذي يؤكد على قدرة القيادة الجامعية على التعامل مع المواقف الغامضة، واتخاذ القرارات بعقلانية ورشد في حالات عدم التأكد،، وتشجع على طرح الأفكار الإبداعية بامتلاكها رؤية واضحة للأهداف الإستراتيجية تقودها إلى الإبداع.
- كشفت النتائج على أن هناك فروق بين إجابات المبحوثين حول توفر متطلبات القيادة الإستراتيجية تعزى للعمر ومدة الخدمة والمسمى الوظيفي بينما لم تظهر النتائج وجود أي فورقات معنوية بين المبحوثين على اختلاف النوع كونهم ذكور أم إناث وكذلك وفق المؤهل العلمي فيما يخص متطلبات القيادة الإستراتيجية.

التوصيات والمقترحات: بناءً على نتائج الدراسة تقدم الدراسة التوصيات والمقترحات التالية والتي يؤمل الأخذ بها وهي:

- تعزيز الوعي داخل الجامعة بأهمية الريادة والفوائد المترتبة عليها من خلال جعل ثقافة الجامعة ثقافة ريادية وتثقيف العاملين بأهمية تبني سلوكاً ريادياً يمكّن الجامعة من التفوق على منافسيها من خلال صياغة إستراتيجية ريادية.
- زيادة الاهتمام بالموارد المتاحة وإدارتها بشكل استراتيجي فهي مجموعة متكاملة توجد القيمة التي تنشأ بفعل النمو في المنظمة بسبب علاقاتها القوية والمتداخلة داخل الجامعة وخارجها
- التركيز على التفكير الريادي من خلال الاهتمام برأس المال البشري وتطوير الموارد البشرية داخل الجامعة باستقطاب الكفاءات العلمية المتخصصة باعتبارهم الثروة الحقيقية والتي تضمن للجامعة البقاء متميزة ورائدة بين أقرانها.
- إجراء المزيد من الأبحاث حول مفهوم الريادة الإستراتيجية وربطه مع مفهوم الميزة التنافسية.

- إجراء دراسة لمعرفة اثر العوامل الديمغرافية علي تحقيق مكونات الريادة الإستراتيجية.

المراجع

المراجع العربية

- الأيوبي(2018): متطلبات تطبيق الريادة الإستراتيجية كمدخل لتعزيز الإبداع التقني، دراسة حالة كلية فلسطين التقنية https://www.ptcdb.edu.ps/site/research/wpcontent/uploads/sites/13/2018/09/

- بخيت، احمد بشر إسماعيل(2019): الدور المعدل للثقافة الريادية في العلاقة بين التوجه بالسوق الكلي والمرونة الإستراتيجية، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا .

- بن قايد، فاطمة الزهراء(2017): تبني مقاربة الريادية الإستراتيجية كإدارة جديدة لتعزيز القدرة التنافسية، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 1، العدد2،ص ص 184– 202.

- حسين، اشرف عبدالحميد وبودربالة،عبدالله علي(2020): أثر الخصائص الريادية على متطلبات الريادة الإستراتيجية، دراسة ميدانية على عينة من المدارس الخاصة بمدينة درنة، المجلة العلمية للجامعة المفتوحة – بنغازي، المجلد 1، العدد1، ص 9–35.

- لخفاجي، نعمة عباس،(2005) ،" الريادة الإستراتيجية :المضلة والأصول والقيمة، المؤتمر العلمي الدولي الرابع (لريادة والإبداع :استراتيجيات الأعمال في مواجهة تحديات العولمة)، عمان :الأردن http://www.philadelphia.edu.jo

- شمس الدين، فارس يونس،خضر، شهاب احمد، طه، حسين أزاد (2016): تأثير خصائص الريادية في متطلبات الريادة الإستراتيجية بالتطبيق علي عينة من مليان جامعة صلاح الدين، مجلة العلوم الإنسانية مجلة جامعة صلاح الدين، ، المجلد (20)، العدد (5)، ص 381– 409.

- الشيخ،فؤاد نجيب، ملمح يحي، العكاليك وجدان محمد(2009): صاحبات الإعمال الرياديات في الأردن، سمات وخصائص، المجلة الأردنية، المجلد 5، العدد 4، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

- صلاح الدين، نسرين صالح محمد(2020): القيادة الريادية والمسؤولية الاجتماعية بمدارس تعليم ما بعد الأساسي في سلطنة عمان، مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية، المجلد (14)، الجزء(2)، ص 281-359.

- الصويعي، هند خليفة سالم(2017): واقع التفكير الريادي لدى العاملين بمصرف التجارة والتنمية بمدينة بنغازي دراسة حالة على مصرف التجارة والتنمية بمدينة بنغازي، المؤتمر الأول لريادة الأعمال في ليبيا: الواقع والمأمول، في الفترة من 11 الي 13 نوفمبر،مدينة سوسة.

- الغالبي، طاهر محسن، إدريس، وائل محمد، كاظم، ميثاق طاهر،الرواحنة، عاطف عودة(2016):البيئي كمتغير وسيط بين الريادة الإستراتيجية و التكيف الاستراتيجي، مجلة الغرى للعلوم الإدارية والمالية، المجلد(14)، العدد(38)، ص ص 206-185.

- الفقيه، منال احمد علي(2018): دور الرشاقة الإستراتيجية في تحقيق الميزة التنافسية للجامعات اليمنية،

https://www.ibbuniv.edu.ye/uploads/files/35/2018100308312916.pdf

- كرد، ضياء احمد(2018): الدور المأمول من الجامعات الفلسطينية في تعزيز التنمية المستدامة، مؤتمر التنمية المستدامة في ظل بيئة متغيرة كلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية – جامعة النجاح الوطنية.

المراجع الأجنبية:

- Bagheri، A. (2017). The impact of entrepreneurial leadership on
- Camp، S. M ،.Hitt، M. A.، Ireland، R. D & ،.Sexton، D. L، (2002)، "Strategic Entrepreneurship :Integrating Entrepreneurial and Strategic Management Perspectives"، In M. A. Hitt، R. D. Ireland، S. M. Camp & ،D. L. Sexton (Eds) ،(Strategic entrepreneurship: Creating a new mindset) ،Oxford: Blackwell Publishers
- Covin، J.G; Green، Kimberly M & Slevin، Dennis، (2006)، "Strategic Process
- Dhliwayo.S & Vuuren، JJ van(2007)، THE STRATEGIC ENTREPRENEURIAL THINKING IMPERATIVE، **Acta Commercii**،PP123-13

- Dumitru، Adrian Tantau، (2008)،"Common Dimensions for Entrepreneurship and Strategy: The Need for Strategic Entrepreneurship، **Management & Marketing**، Volume 3، Issue 1 (http://Econpapers.repec.org).
- Effects on the entrepreneurial orientation – Sales Growth Rate Relationship"،
- **Entrepreneurship Theory & Practice**، Vol.30، No.1،PP 57-81.
- Fereidooni. Iraj (2014)، Entrepreneurial Strategic Thinking Strategic Thinking Entrepreneurial Mindset Entrepreneurship on the context of Strategic Thinking، UCT **Journal of Management and Accounting Studies**، Issue 2،pp57-67
- Hitt، Michael، Ireland. R. Duane، Michael Camp And Donald L.& Sexton. (2017):Strategic Entrepreneurship، https://onlinelibrary.wiley.com/doi/book/10.1002/9781405164085
- innovation work behavior and opportunity recognition in high technology SMEs. **The journal of high technology management**
- Ireland. R. Duane،&. Hitt Michael A & Sirmon، David G.،(2003)، "A Model of Strategic Entrepreneurship: The Construct and its Dimensions"، **Journal of Management** Vol 29،no(6)،PP 963–989.
- Kuratko، Donald F.، and Audretsch، David B.، (2009)، Strategic Entrepreneurship: Exploring Different Perspectives of an Emerging Concept: Conference on Entrepreneurship: Theory and Practice، Jan.، Germany. (www.papres.ssrn،com).
- Kuratko.D.(2007).Entreprenuarial leadership in the 21st century guest editors perspective: **Journal of leadership and organizational studies** ،Vol 13، No (4)، PP1-9.
- Lassen، Astrid Heidemann، (2007)،"Corporate Entrepreneurship: An Empirical Study of the Importance of Strategic Considerations in the Creation of Radical Innovation، Managing Global Transitions، Vol. 5، No. 2.
- Perren، & Burgone، (2002)، "Management and Leadership Abilities: An analysis of texts، testimony and practice"، report from the SME wctice، report from the SME working group،

(Management & Leadership Abilities)، London ، UK.esearch،Vol(6)، NO (3)، PP2-8.

- Quince، Thelma & Whittaker، Hugh، (2003)، **"Entrepreneurial Orientation and Entrepreneurs Intentions and Objectives"**، ESRC Centre for Business Research، University of Cambridge، Working Paper No. 271،PP 1-25.
- Vipin Gupta، Ian C. MacMillan and Gita Surie(2004): Entrepreneurial leadership: developing and measuring a cross-cultural construct، Journal of Business Venturing، vol. 19، issue 2، 241-260.
- Wiklund ،J. & Sheperd ،D. (2005)، "Entrepreneurial Orientation and small Business performance :A Configurationally Approach"، **Journal of Business Venturing** ،Vol (20)،Issue(1)،PP71-91.

الإبداع والابتكار لتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة

صديق خالد يوسف هباني

مقدمة

رغم صغر رأس مالها إلا أنها تمد الاقتصاد بقدر كبير وتدعم الناتج المحلى لكثير من الدول فها هي المشروعات الصغير والمتوسطة تتراوح نسبة دعمها لاقتصاد بعض الدول في العالم ما بين 22% الى 49% من اجمالي ناتجها الاقتصادي المحلي (1)، الأمر الذي يتطلب من الدول المزيد من الاهتمام بها خاصة مع تجاوبها لحاجة المجتمعات المحلية والمناطق النائية والريفية الى جانب مساهمتها في تنوع الإنتاج والصادرات .

ومع أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دعم الاقتصاد إلا أنها في أحايين كثيرة لا تجد حظها من الاهتمام والرعاية خاصة في مجال التمويل والتطوير ،لكن بعض الدول أولت ذلك القطاع اهتماما يصلح من شأنها ويمكنها من المشاركة بفاعلية وقوة في الاقتصاد ومن تلك الدول دولة ليبيا والتي تبنت سياسات من شأنها رفع قدر تلك المشروعات وتمكينها من أداء دورها الريادي في مجال المال والإعمال .

المشروعات الصغيرة والمتوسطة :

يتكون الاقتصاد من المؤسسات والشركات ولقد نجا اقتصاد المؤسسات القائدة لكونها قادرة على التكيف مع الظروف المتغيرة وتزويد معظم احتياجات المجتمعات المحلية .

فالمشروعات الصغيرة والمتوسطة هي جزأ لا يتجزأ من الاقتصاد وبدون ذلك فإن اقتصادنا لا يمكنه البقاء على قيد الحياة ولكن يجب على الإعمال أيضا إن تحافظ على

---

[1] انتصار المضاحكة

نفسها بأن تكون قادرة على ان تتطور باستمرار لتلبية مطالب المجتمع والشعب في كل منتجاتها وخدماتها إي لابد إن تكون كادحة ومبتكرة وذكية .

وتطمح هذه المشروعات بان تكون بمصاف المشروعات الأكثر ابتكارا وتقدما وتتعرض هذه المشروعات لضغوط لتقديم خدمات بأقل تكلفة أو التفكير بصورة مختلفة حول نوعية الخدمات وكيفية تقديمها وتواجه هذه المشروعات حاليا ومستقبلا مرحلة صعبة من التغيير ولذا يتوجب عليها العمل على زيادة قدرتها على حل المشكلات وكذلك قدرتها التنافسية وتقديم خدماتها بشكل أفضل يمكنها من احتلال مكانا في السوق المحلي والصادرات .

علما إن ما يواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة من مشكلات وتحديات يتطلب استجابة مبتكرة بسياسات وبرامج وخدمات تقضي على المشاكل وتمكن لحلول ناجعة مستقبلا .

وتمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة عصب الحياة للاقتصاد في كثير من دول العالم ليس فقط لأنها توفر فرص عمل ولكن لأنها تغذي الصناعات الكبيرة باحتياجاتها وتعمل بصورة لصيقة للأسواق والمناطق الصناعية ومنافذ التصدير .*

مفاهيم :-

المشروع الاستثماري :-

عبارة عن استثمار حقيقي لزيادة الطاقة الإنتاجية أو المساعدة على زيادة الإنتاج في المجتمع وتلك الزيادة في الطاقة الإنتاجية إما تكون في شكل سلع مثل ما تقدمه مشروعات الإنتاج الزراعي أو مشروعات الإنتاج الصناعي أو إن تكون في شكل تقديم خدمات مثل ما يقدمه مشروع إنشاء المستشفيات أو الجامعات والطرق أو الموانئ أو المطارات .

والمشروع الاستثماري يقصد به إي نشاط اقتصادي مرخص له وفق إحكام القانون .

الاستثمار :-

يقصد به تشغيل رأسمال خاص أو عام أو مشترك لنشاط استثماري بغرض الربح وتحقيق منفعة اقتصادية

المشروع الصغير:-

هو مشروع يمتلكه شخص او عدد قليل من الأشخاص .

المشروع المتوسط :-

ريادة الإعمال :-

ريادة الأعمال هي عملية تحويل الابتكار إلى فرصة عمل .

الابتكار:-

الابتكار هو نتيجة تفكير جديد يحول الأفكار المبدعة الى منتجات جديدة ذات قيمة مضافة للمجتمع والتنمية

القيادة :-

هي عملية التأثير في نشاطات الإفراد وسلوكهم لتحقيق أهداف مشتركة ومرغوبة .

الإبداع :-

هو توليد أفكار جديدة خلاقة قيمة أو الإتيان بشيء جديد والإبداع هو القدرة على حل المشكلات بأساليب جديدة تعجب السامع والشاهد والإبداع هو إن ترى المألوف بطريقة غير مألوفة .

أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة :-

رغم صغر هذه المشروعات إلا أنها تقوم بادوار كبيرة ومقدرة في المجتمعات المحلية وأحيانا في دعم الصادر الى جانب إتاحتها فرص للتشغيل والقضاء على البطالة كما يمكنها انتشارها الجغرافي من خدمة قطاع عريض من المستهلكين كما يمكن توجيه أنشطتها للمناطق التنموية المستهدفة وتنمية الصادرات والمحافظة على الاستمرارية والصمود إما المنافسين كما يمكنها إن تتكامل مع المشروعات الكبيرة وترابط الإعمال

التجارية وتنويع الهيكل الاقتصادي وتعظيم العائد المادي ويمكن لهذا القطاع إن يقوم بدور ريادي في الاقتصاد إن تحلى بالتجديد والابتكار.

ومن دوافع الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة تشجيع روح المبادرة والريادة في مجال الإعمال وضرورة تبني الأفكار الإبداعية لإقامة مشروعات مع السعي لتوفير فرص العمل للحدة من البطالة الى جانب العمل على تحسين مستوى دخول العاملين بتلك المشروعات .

وتنبع أهمية هذه لمشروعات لكونها توفر المنتجات والسلع الوسيطة وخدمات المشروعات الكبرى وتحقق التنمية المكانية باستخدام المواد الخام المحلية واستخدام التكنولوجيا المحلية وتدريب العاملين وكذلك تنويع مصادر الدخل والمساهمة في تحقيق سياسة إحلال الواردات وتنمية الصادرات وعلى الدول مساعدة تلك المشروعات على التكيف و التأقلم مع الظروف الصعبة والطارئة مع توفير إطار قانوني تشريعي ينظم العمل الى جانب إنشاء مؤسسات حكومية وغير حكومية تتولى مهمة دعم وتحفيز المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتعينها بدراسات الجدوى الاقتصادية والاستشارات والتدريب بتنظيم كيانات لهذه المهام التي تمكن من الانطلاق بعلمية وقوة في عالم المال والأعمال .

وكذلك لابد من إنشاء مؤسسات مالية متخصصة لتمويل هذا القطاع الحيوي المهم وإنشاء صناديق ضمان لدرء المخطر وصمام أمان للمستقبل والاستمرارية مع إنشاء مؤسسات تتولى المساعدة في التسويق المحلي وتصدير المنتجات .

دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة الاقتصادي :-

الريادة وقيام مراكز التدريب والاستشارات ودراسات الجدوى وتنشيط قطاع البنوك وازدهار المنتجات والصادر واستغلال الموارد المحلية وزيادة الطلب الكلي وتشجيع القطاع غير الرسمي وتغذية الاستهلاك الداخلي وتلبية الاحتياجات وزيادة الصادرات مع تنوعها وتقليل الهجرة من الريف الى المدن وزيادة الإيرادات العامة والمساهمة فى التوظيف الذاتي وتحقيق التوازن التنموي .

أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها الاجتماعي :-

شهد عقد السبعينيات من القرن الماضي عددا من التحولات أثرت على هيكل إنتاج السلع والخدمات وهو ما عزز دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد كحلقة رئيسة في شبكات الإمداد العالمية الأمر الذي يستوجب ضرورة تفعيل دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتمكينها من دعم الاقتصاد ،الى جانب دور هذه المشروعات في ومع ظهور ثقافة ريادة الإعمال كان لابد من التوجه نحو تأسيس عدد كبير من المشروعات متناهية الصغر وصغيرة ومتوسطة يعول عليها في النهوض بقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة كقاطرة للتنمية الاقتصادية وتبني بعض الدول العربية لسياسات ومبادرات للنهوض بالقطاع إلا إن مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي والتشغيل يحتاج الى مزيد من التحسين كما ان المشروعات الصغيرة والمتوسطة قادرة على تعبئة المدخرات المحدودة لدي صغار المدخرين الذين لا يستخدمون النظام المصرفي وقدرة هذه المشروعات على هذا وتعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة عالميا احد أهم آليات دعم الهيكل الإنتاجي للدول ومن أولويات التوجه الاستراتيجي نحو تنويع الاقتصاد المعرفي وتعزيز زيادة الاستثمار هذا مع دور المشروعات في توفير السلع بأسعار مناسبة لذوي الدخول المحدودة والمشاركة في المسؤولية الاجتماعية وفتح المجال لذوي الاحتياجات الخاصة وتحقيق الأمن الأسري والأمن الغذائي الى جانب تحقيق التنمية المحلية والعمل على التخلص من ثقافة العيب وإعلاء قيمة الذات والاندماج الاجتماعي والأمن الاجتماعي ورفع المستوى المعيشي والعدالة في توزيع الدخول وتقليل الفقر الى جانب تمكين المرأة والشباب .

مهم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة :-

من الضروري توفير مناخ آمن لذلك القطاع الحيوي المهم حتى يحقق الأهداف المرجوة منه في دعم الاقتصاد الى جانب دوره الاجتماعي المؤثر .والعمل على تأهيله وفق المعايير الدولية والتقنية ليتمكن منة انجاز مهامه الوطنية والوصول الى أهدافه بالوسائل العلمية والعملية مع تشبيك المستفيدين وفتح قنوات للتواصل والاتصال ومناقشة

الفرص والتحديات وتذليل العقبات التي تعتري طريق المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتقلل من دورها الطبيعي والطليعي في دعم الاقتصاد وزيادة الناتج المحلي .

أهداف المشروعات الصغيرة والمتوسطة :-

تعمل هذه المشروعات مجتمعة على تعزيز فرص النمو الاقتصادي وخفض معدلات البطالة مع العمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة .

هذا وتمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى الدول العربية ما بين 90 - 99 %من إجمالي المشروعات في القطاع الرسمي وتسهم في الناتج المحلي بنسب تتراوح بين 22 - 80٪ و10 - 49٪ من توفير فرص التشغيل في القطاع الرسمي .

بينما تعتبر عملية التصنيع دافعا مهما للنمو الاقتصادي والتطوير الى جانب دور التنمية الصناعية في دعم القطاعات الاقتصادية من خلال زيادة الإنتاجية الزراعية وتجهيز السلع الزراعية وكذلك دعم الصناعات التحويلية .

معوقات نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة :-

انعدام الريادة وعدم حب المبادرة وعدم تقبل المخاطرة وكذلك عدم اختيار الفكرة الاستثمارية المناسبة وعدم اتخاذ القرار الاستثماري السليم وفى الوقت السليم وعدم تنفيذ بناء المنشأة بصورة علمية وسليمة ونقص الكفاءة الإدارية وعدم الاهتمام بالتدريب وانعدامه في أحيان كثيرة وعدم توفير البيئية الاستثمارية المناسبة وعدم الوصول الى الأسواق وعدم القدرة على التنافسية وعدم توفر المعلومات وعدم الحصول على الدعم الفني اللازم وأيضا عدم توفر التمويل في جميع المراحل .

أهم العوامل التي تهدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة :-

Sharon Nelton	W.Gibb Dyer	Harold P.Welsch
عدم المعرفة بكيفية إدارة وتشغيل المشروع	عدم القدرة على التفكير الاستراتيجي	ادعاء أسباب خارجية للفشل
القصور في التعامل مع الغير	ضعف شبكة الإعمال بين موارد المشروع	ضعف التخطيط
النمو السريع دون تحكم	ضعف علاقات التضامن مع الغير	الفشل في التفويض
القصور في الاتصال بالبيئية الخارجية	عدم القدرة على مواجهة الضغوط	عدم القدرة على مسايرة التطورات
عدم تقبل النقد او الاستفادة منه	عدم التوازن في حياة رائد الإعمال	الرغبة في المستوى المعيشي- الفاخر

آليات دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة :-

ولضمان دعم هذا القطاع المهم لابد من التواثق على وجود آليات تمكن من تحقيق أهدافه تتمثل في تدشين قانون ينظم التمويل والشركات العاملة فيه .

مع السماح للشركات العاملة في تمويل القطاع بتقبل الودائع من الإفراد والاستفادة منها في تنشيط عملياتها وتوفير دعمين مالي وفني مع العمل لتبسيط الإجراءات وسرعة تنفيذها (النافذة الواحدة) وكذلك تصميم منتجات متخصصة للتمويل وتقديم التوعية والنصح المالي وذلك لكي تسهم تلك المشروعات في تحقيق النهضة الاقتصادية ولابد من مساعدتهم على كيفية إنشاء شركات على بنية سليمة وامتلاك إدارات مالية وفنية ومعاونتهم في تسويق منتجاتهم عبر تنظيم معارض للمنتجات وإتاحة الفرص التصديرية لهم لان عملية دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر من أهم مرتكزات التنمية الاقتصادية .

تمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة من التطور :-

لتمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة من القيام بدورها في دعم الاقتصاد وتنويع الصادرات ورفع دخول الفئات ضعيفة الدخل لابد عقد برامج تدريبية متخصصة تمكن أصحابها من الإلمام بالأمور المالية والإدارية وتحفزهم على الإبداع والابتكار الذي يعد محركا للاقتصاد في عصرنا الحالي هذا مع المساعدة على تبني أدوات الإبداع والابتكار والاختراع وجعل الكل يفكر خارج الصندوق ويبتكر كل ما هو جديد ومفيد ،الى جانب تمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة من النفاذ الى الأسواق المحلية والعالمية عبر مساعدتها في التسويق وفتح أبوابه إمامها ليعود الخير على الاقتصاد وتزدهر الأحوال المالية وتتطور تلك المشروعات لتمد بدورها المشروعات الكبيرة ولتترك أثرا على مجتمعاتها المحلية [1].

تجارب التمويل في الدول العربية :-

إذا نظرنا للتجارب الإقليمية الشبيهة بالسودان نجد نموذج الحصول على التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسط تم تطبيقه في عدد من الدول التي أولت اهتماما خاصة لقيام مثل هذه الهيئات فمثلاً مصر بدأت صندوق التنمية الاجتماعي الذي تطور الى الوكالة الوطنية للإعمال الصغيرة المتوسطة، وأيضا دولة الإمارات العربية طبقت هذا النموذج من خلال صندوق الشيخ خليفة بن زايد ووكالة دبي للإعمال الصغيرة والمتوسطة، فيما طبقت المملكة المغربية النموذج عن طريق (المغرب للإعمال الصغيرة والمتوسطة) والمملكة العربية السعودية طبقت من خلال (منشآت) ودولة الكويت من خلال الصندوق القومي للإعمال الصغيرة والمتوسطة والتنمية و التنمية، وفي سلطنة عمال (بنك عمان للتنمية) وفي قطر (بنك قطر للتنمية) وفي دولة البحرين (بنك البحرين للتنمية الاجتماعية) وفي دولة ليبيا تم تطبيق النموذج عبر إنشاء مصرف للتنمية وأيضا إنشاء صندوق التحول للإنتاج (صندوق ضمان الإقراض).

هذا ولا زالت هذه المشروعات تتعثر بسبب ضعف التمويل ولتنطلق نحو الأفضل لابد من تكثيف بنوك الإقراض وإشراك القطاع الخاص والمجتمعات في تنشيط قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة .وكذلك الاستفادة من المنح والقروض المقدمة من الصناديق التي تقدمها الصناديق العربية والإفريقية والاستفادة من بنوك التمويل الأصغر وتحريك التعاون بين الدول لتمويل مشروعات الشباب والمرأة وذوي الاحتياجات الخاصة .

التجربة الليبية حيال المشروعات الصغيرة والمتوسطة :-

أولت دولة ليبيا المشروعات الصغيرة والمتوسطة اهتماما متعاظما بعد إن استشعرت دورها المهم في دعم الاقتصاد وتغيير حال المجتمعات الريفية والنائية مع انخفاض الدعم المالي الحكومي لذلك القطاع الحيوي المهم والذي كان يحقق نسبة 29.3% من الناتج المحلي لليبيا هذا مع صعوبة الحصول على التمويل من المؤسسات المالية وضعف عملية التخطيط وعدم الإلمام بالجوانب المالية لأصحاب المشروعات الصغيرة كل هذه الأسباب جعلت من دولة ليبيا تتبني حاضنات للأفكار الرائدة والمتميزة والعمل على تبادل الخبرات والاستشارات والتدريب .

كذلك فان المشروعات الصغيرة والمتوسطة توفر فرص عمل للخريجين وأصحاب الدخول المحدودة وتعمل على تنويع مصادر الدخل للاقتصاد الليبي بدلا من الاعتماد على مصدر واحد وهو النفط ومن هنا فقد عملت ليبيا على تشجيع روح المبادرة والإبداع والابتكار سعيا منها لتحقيق اعلي نسب من الدعم الاقتصادي لهذا القطاع المؤثر خاصة أن وجد الاهتمام والرعاية المناسبة وتوفرت له أسباب النجاح .

وتتابعت سبل الاهتمام عبر إنشاء مصرف للتنمية وكذلك أنشاء صندوق التحول للإنتاج (صندوق ضمان الإقراض) وأيضا إنشاء المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي ووضع خطط وبرامج خاصة بتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وإنشاء مركز الغد للإعمال مع منح العديد من الإعفاءات والمزايا التشجيعية لأصحاب تلك المشروعات تغريهم على قيام المزيد من المشروعات .

إما من الناحية الواقعية للمشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا فإن الأرقام تشيرإلى تدني الدور التي تلعبه تلك المشروعات في الاقتصاد الليبي وذلك حسب إحصاءات المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، والتي تشيرالي انخفاض عدد المشروعات الصناعية الصغرى والمتوسطة في ليبيا مقارنة بإجمالي عدد المشروعات الصناعية . فحسب إحصاءات المنظمة لسنة 1998بلغت نسبة تلك المشروعات في ليبيا 3‚29)%) وهي أقل نسبة في الدول العربية. ومن هنا كانت قمة الاهتمام بأمر المشروعات الصغيرة والمتوسطة بدولة ليبيا ونتج عنه تأسيس البرنامج الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والذي يتبع لوزارة الاقتصاد والتجارة الليبية وهذا يمثل تضاعف الاهتمام وايلاء هذا القطاع أهمية قصوى لينطلق نحو تحقيق الغايات الاقتصادية الكبرى في دولة ليبيا ودعم اقتصادها في جوانب مختلفة .

البرنامج الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة (ليبيا):-

انشأ البرنامج الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في دولة ليبيا ليقوم بدور رئيسي وحيوي في دعم الاقتصاد الليبي من خلال تقديم الدعم الاستراتيجي والمعرفي والفني وتهيئة بيئة الإعمال المناسبة للإبداع والابتكار لضمان تميزونمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومنذ إنشائه عمل البرنامج على تحقيق الأهداف المرجوة منه بتبني الحاضنات والتعاون مع الجامعات والمراكز البحثية وغيرها من مؤسسات تصب في ذات الاتجاه مع تنفيذ الملتقيات الدولية والمؤتمرات العلمية وحلقات النقاش والعلم سعيا للتطوير والاهتداء بتجارب الآخرين وتبادل الخبرات مع تشجيع الابتكار والإبداع والريادة والقيادة.[1]

---

[1] .سيد كاسب /د.جمال كمال الدين (2007) المشروعات الصغيرة الفرص والتحديات - مركز الدراسات العليا والبحوث - كلية الهندسة - جامعة القاهرة .

عناصر القوة والضعف في المشروعات الصغيرة والمتوسطة :-

عناصر القوة	عناصر الضعف
تركز على العملاء	صعوبة الحصول على التمويل
استجابة اكبر لحاجات السوق	قلة الموارد
وضوح الإدارة العليا	نقص الموظفين ذوي الكفاءة العالية
انخفاض البيروقراطية	نقص المهارات
بيئة عمل غيررسمية	عدم توفر الأمن الوظيفي
الابتكار	انخفاض التفكير الاستراتيجي
سرعة اقتناص الفرص	انخفاض التخطيط الاستراتيجي
المرونة	انخفاض المعيارية

فوائد تبني الابتكار لتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة :-

- الانفتاح ومواكبة التطور
- الحلول الإبداعية للمشكلات والتحديات
- زيادة الحصص السوقية للمنتجات
- زيادة القيمة الشرائية للمنتجات
- زيادة الإنتاج والإنتاجية
- المرونة والتكيف مع الطوارئ
- تحسين الجودة باستمرار
- النجاح السريع والاستدامة
- القدرة على التنافسية
- السمعة المرموقة
- تقوية العلاقات العامة
- الاستغلال لأمثل للمعرفة والموارد
- كسب ولاء العملاء
- تقليل التكلفة و الجهد

مخاطر عدم تبني الابتكار :-

- فقدان الحصة السوقية
- انخفاض الإنتاج وكفاءته
- فقدان الموظفين الرئيسيين
- الانخفاض المستمر للإرباح
- الخروج من قطاع الإعمال

من المهم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة تبني الابتكار والإبداع لمواكبة التطور ومجاراة العولمة وما تشهده من تقدم على مدار الساعة واليوم وان لم نتمكن من تطويع التكنولوجيا لخدمة مشروعاتنا وتحقيق الأهداف لخرجنا من منظومة الأسواق والصادر وتلاشينا تماما مما يحتم ضرورة المواكبة واستحداث قنوات وأسواق وأساليب حديثة لتطوير الإعمال وريادتها .

أهمية الإبداع والابتكار :-

- محفزان للتغيير
- كفاءة اعلي
- زيادة الإنتاجية
- دخل أعلى
- جودة أفضل
- الحل الفعال للمشكلات
- زيادة التنافسية

نظرية النمو الداخلي :-

- النمو الاقتصادي هو أساسا نتاج القوى الداخلية وليست الخارجية .
- الاستثمار في رأس المال البشري والابتكار والمعرفة هي العوامل المهمة التي تساهم بالنمو الاقتصادي .

تكنولوجيا المشروعات الصغيرة :-

(إن أية تكنولوجيا متطورة بكفاءة لا يمكن تمييزها عن السحر) آرثر سي .كلارك

إن ثورة تكنولوجيا المعلومات والانترنت التي ظهرت خلال العشرين سنة الماضية قد أحدثت تحولا جذريا في عالم المال عموما وعالم المشروعات الصغيرة بشكل خاص ،وفي الحقيقة فانه إن كان هناك حدث في الجيل الماضي قد غير طبيعة المشروعات الصغيرة فان ثورة المعلومات هي هذا الحدث واليوم فان المشروعات الصغيرة لديها الانترنت ووسائل التكنولوجيا التي تجعلها تبدو كالمشروعات الكبيرة مع الاحتفاظ بالرشاقة والروح التي تجعلها متفردة وعلى المشروعات إن تستفيد من هذه الفرصة اللا محدودة في عرض منتجاتها وتسويقها عبر الانترنت والهواتف المحمولة والحواسيب المحمولة وكل ما من شأنه إيصال رسالتها الى المجتمعات المحلية والعالمية .[1]

التوصيات :-

- الاهتمام بالابتكار والإبداع
- الاهتمام بمراكز التدريب المتخصصة
- تشبيك المشروعات الصغيرة والمتوسطة
- إنشاء بنوك متخصصة للمشروعات
- إنشاء بيوت خبرة للدراسات والاستشارات
- إنشاء مراكز للتسويق المحلي والصادر
- الاهتمام بالتحسين المستمر للجودة
- الاهتمام بالقادة والمبدعين والمبتكرين
- التحفيز والتشجيع للتجارب الناجحة
- تطوير وتنمية معارف ومهارات الإفراد
- تنظيم شراكات تكاملية بين المشروعات
- التعاون بين المؤسسات البحثية والمشروعات

---

(1) Sharon Nelton (1992),'Ten Key Threats to Success:, Nations Business

- الاهتمام بالكفاءات العالية في المشروعات
- تسهيل إجراءات الاختراع والابتكار ورعايتها
- قيام مجمعات مشتركة تمكن من تبادل الأفكار والتجارب والخبرات
- توفير أماكن لعرض المنتجات وتسويقها
- إطلاق منصات الكترونية لرواد الإعمال والمبتكرين والمخترعين
- تنمية الروح الاستثمارية لدى الشباب

خاتمة

نظرا للأهمية القصوى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في دعم الاقتصاد ومحاربة البطالة وتنويع المنتجات إلا إن الاهتمام بها واجب على كل دولة تحرص على دعم اقتصادها وتطوير أريافها ومناطقها النائية وتوفير المزيد من فرص التوظيف وتحقيق الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي عبر ايلاء هذا القطاع المؤثر رعاية وتوفير التمويل عبر المصارف المتخصصة وإنشاء المراكز البحثية التي تمد بدراسات الجدوى وفنون الإدارة والاستشارات وتعمل على التشبيك بينة رواد الإعمال بغية تحقيق الأهداف الوطنية والذاتية .

وقد أثبتت الدراسات العلمية أهمية هذا القطاع وما يمكن إن يحققه من مكاسب إن وجد الاهتمام والمساعدة والتوجيه المناسبين ليؤتي أكله ،وهذا القطاع يميزه انتشاره في كل المجتمعات نظرا لسهولة تأسيسه وعدم تعامل الكثير من أصحابه مع مؤسسات التمويل ونلحظ ان معظم هذه المشروعات كانت نتيجة أفكار ومبادرات فردية وجدت حظها من التنفيذ ولكن لتنطلق نحو الغايات المبتغاة لابد من توفير البيئية المناسبة لها من قبل القطاع الرسمي وغير الرسمي لتمارس دورها الرائد في دعم الاقتصاد الوطني للدول[1] .

[1] حسين عبد المطلب الاسرج (2007) مستقبل المشروعات الصغيرة في مصر – القاهرة الهيئة المصرية العامة للكتاب

المراجع :-

الكتب:-

- حسين عبد المطلب الاسرج (2007) مستقبل المشروعات الصغيرة في مصر - القاهرة الهيئة المصرية العامة للكتاب .
- سيد كاسب /د.جمال كمال الدين (2007) المشروعات الصغيرة الفرص والتحديات - مركز الدراسات العليا والبحوث - كلية الهندسة - جامعة القاهرة .
- ستيفن دي.شتراوس - المرشد الكامل للمشروعات الصغيرة - مكتبة جرير
- Sharon Nelton (1992) ،'Ten Key Threats to Success:، Nations Business.،.
- انتصار المضاحكة (2015) برنامج تدريبي التفكير الإبداعي والابتكار الإداري - دائرة الأوقاف والعمل الخيري - حكومة دبي - الإمارات العربية المتحدة .
- فلاح حسن الحسيني (2006) إدارة المشروعات الصغيرة - مدخل استراتيجي للمنافسة والتميز- دار الشروق للنشر والتوزيع
- كتاب : د. محمد باطويح (2016) برنامج تدريبي -المشروعات الصغيرة من الفكرة الى التشغيل والتطوير - المعهد العربي للتخطيط الكويت
- مقالات :د.هبة عبد المنعم - د.الوليد طلحه - أ.طارق إسماعيل _ النهوض بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية - صندوق النقد العربي .
- ورقة بحثية د.جيهان عبد السلام - دور المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية في مصر
- عرض تعريفي -المشروعات الصغيرة والمتوسطة - البرنامج الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة - دولة ليبيا.

دور المشرع الليبي في دعم المشروعات الصغيرة

أ.د . صليحة علي صداقة

تقديم

لا يوجد تعريف متفق عليه يحدد ماهية المشروعات الصغيرة 5، ويعزى ذلك إلى أن اعتماد معيار معين للتعريف، سواء من حيث عدد العمال أو رأس المال المستثمر أو المستوى التقني ... سينجم عنه نتائج متباينة تبعا لتباين الدول وطبيعة هياكلها القانونية والاقتصادية، ولكن هنالك عدد من التعريفات التي تنطلق بشكل عام من رغبة متخذ القرار التي غالبا ما تتأثر ببيئة السياسات الاقتصادية والسياسات الرامية إلى تحقيق هدف تنموي أو اجتماعي ما 6.

هذا بالإضافة إلى أن كلمة "صغيرة " لها مفاهيم نسبية تختلف من دولة إلى أخرى، ومن قطاع لآخر حتى في داخل الدولة، والمشروع الصغير في الدول المتقدمة قد يكون متوسطا أو كبيرا في الدول النامية، وحيث توجد العديد من التعريفات للمشروعات الصغيرة، في كثير من الدول، كما يتم تعريفها اعتماداً على مجموعة من المعايير منها :عدد العمال، حجم رأس المال، أو خليط من المعيارين معاً، وهناك تعريفات أخرى تقوم على استخدام حجم المبيعات أو معايير أخرى 7 ..

---

[5] أنظر بالخصوص :

- عبد العزيز جميل مخيمر، أحمد عبد الفتاح، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2000، ص 34 - 35.
- هالة محمد لبيب، إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي دليل عملي لكيفية البدء بمشروع صغير وإدارته في ظل التحديات المعاصرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية،2222 ، ص1 .

[6] حسان خضر، تنمية المشاريع الصغيرة، مجلة "جسر التنمية "، المعهد العربي للتخطيط، المجلد 1، الكويت،سبتمبر2002، ص 3 .

[7] أنظر بالخصوص :

- نبيل جواد، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2007، ص 14 وما بعدها .

ومن وجهة نظرنا :يتحكم في الشكل القانوني لأي مشروع قوانين الدولة، ونظامها الاقتصادي، وظروف السوق، ونوع النشاط، كما يتوقف الشكل القانوني للمشروع على طبيعة وحجم رأس المال المستثمر فيه وطريقة تمويله، فشركات الأموال – على سبيل المثال – غالباً ما يكون رأس مالها كبيرا مقارنة بالمشروعات الفردية، ووفقاً لهذا المعيار تقع المشروعات الصغيرة في نطاق منشآت الأفراد وشركات الأشخاص العائلية، والتضامنية 8 ،وشركات التوصية البسيطة 9 ،والتوصية بالأسهم 10 ، والمحاصة 11 .. وهكذا .. الأمر الذي يتطلب الإشارة إلى هذا الموضوع في إطار النقاط التاليــة :

- يوسف فريشي، سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دراسة ميدانية، رسالة دكتوراه، في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005، ص 9 – 10 .

8 نصت المادة " 51 " من قانون النشاط التجاري رقم 23 لسنة 2010 على أن :كل الشركاء في شركة التضامن مسئولون بوجه التضامن والتكافل عن التزامات الشركة، وكل اتفاق يخالف ذلك لا يسري في مواجهة الغير، وتكون حقوق الشركاء في الشركة في شكل حصص " وأشار المشرع، كذلك إلى أن : " القواعد الواجب تطبيقها على شركة التضامن تطبق على شركة التضامن الأحكام المنصوص عليها في المواد التالية، وإذا لم يوجد نص طبقت أحكام القانون المدني الخاصة بالشركات البسيطة " مادة 53 من القانون ذاته .

9 شركة التوصية البسيطة هي : " الشركة التي تعقد بين شريك عامل على الأقل، وشريك موص على الأقل، ويسأل الشركاء العاملون بالتضامن والتكافل عن التزامات الشركة، ويسأل الشركاء الموصون في حدود ما قدموه من حصص. ويجب أن يقدم للشركاء الموصون حصصا مالية (مادة 77 من قانون النشاط التجاري) .

10 تعريف شركة التوصية بالأسهم : " هي الشركة التي تتكون من فئتين من الشركاء إحداهما فئة الشركاء العاملين، والأخرى فئة الشركاء الموصين. ويكون الشركاء العاملون في شركة التوصية بالأسهم مسئولين بالتضامن مسؤولية غير محدودة عن التزامات الشركة، بينما لا يلزم الشركاء الموصون إلا بمقدار نصيبهم في رأس المال الذي اكتتبوا فيه. ويقسم رأس مال الشركة إلى أسهم متساوية القيمة، ولا تكون حصص الاشتراك إلا بالأسهم " (مادة 261 من قانون النشاط التجاري) .

11 " شركة المحاصة، هي : عقد لا يخضع للشروط الشكلية المفروضة على الشركات التجارية المسماة، يشارك شخص بمقتضاه شخصا آخر في نصيب معين من أرباح نشاطه، أو من أرباح صفقة أو أكثر مقابل حصة متفق عليها يقدمها الشريك المحاص خلال مدة معينة " (مادة 91 من قانون النشاط التجاري)

أولاً / أهمية البحث :

تُشكل المشروعات الصغيرة أهمية كبيرة وبالأخص في مجال التنمية 12، حيث تشكل نواة للمشروعات الكبيرة، وتوفر فرص عمل متنوعة وبتكاليف منخفضة، وتُشكل عاملاً مهماً في استخدم الموارد المحلية بدرجة كبيرة، وتتميز بالمرونة في مواجهة التقلبات الاقتصادية وفي دعم سياسات الاكتفاء الذاتي على الأقل في بعض السلع والخدمات والتقليل من الاستيراد وتحسين الصادرات والمساهمة الفعلية في دعم الناتج القومي ..

ثانيا / إشكالية البحث :

ظهرت في ليبيا العديد من المشاريع الصغيرة يفتقر معظمها للقدرة على الابتكار والتجديد، كما تفتقر للإدارة الصحيحة والخبرة، لذلك تعاني من حيث التأسيس والإجراءات، التمويل، الموارد البشرية، نقص المعلومات، وعدم استخدام التقنية،فاعتمدت معظمها على العشوائية في اختيار طبيعة النشاط دون التركيز على متطلبات وحاجيات السوق، وانطلقت المشروعات الصغيرة بتبني برنامج الأسرة المنتجة والتشاركيات الإنتاجية والخدمية 13 وتولت القطاعات والأجهزة التنفيذية المختلفة - في محاولة منها - وضع الخطط والبرامج لمساندتها، إضافة لعدم وجود تنظيم تشريعي خاص بالمشروعات الصغيرة.

ثالثاً / منهجية البحث :

نعتمد في دراسة هذا البحث على المنهج التحليلي لبعض النصوص القانونية المُنظمة للمشروعات الصغيرة في إطار القواعد القانونية النافذة .

---

12 لمزيد من المعلومات، راجع : صالح يوسف درديرة، دور اتحاد عام غرف التجارة والصناعة في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ورقة بحثيه مقدمة لندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، طرابلس، ليبيا،25-27 /7/ 2005 ، ص 2.

13 د.حسين الجمال، تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة – المناخ والمعوقات، ورقة بحثية مقدمة لندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة طرابلس، ليبيا 25 - 2005/7/27 ، ص 2.

رابعاً / خطة البحث :

نُقسم هذه الخطة في إطار المباحث الأربعة التاليـــة :

المبحث الأول / المفهوم القانوني للمشروعات الصغيرة .

المطلب الأول / مفهوم المشروعات الصغيرة في التشريعات الليبية النافذة .

المطلب الثاني / مفهوم المشروعات الصغيرة في التشريعات المقارنة .

المطلب الثالث / تعريف المشروعات الصغيرة في التنظيم الدولي .

المبحث الثاني / القواعد القانونية المنظمة للمشروعات الصغيرة .

المطلب الأول / القواعد الواردة بقانون النشاط التجاري .

المطلب الثاني / القواعد المنظمة للاستثمار.

المطلب الثالث / القواعد الواردة بقانون التنظيم الصناعي .

المبحث الثالث / الجهات المعنية بإنشاء وتطوير المشروعات الصغيرة .

المطلب الأول / وزارة العمل والتأهيل .

المطلب الثاني / الجهات التابعة لوزارة الاقتصاد ذات العلاقة بالمشروعات الصغيرة .

المبحث الرابع / التمويل ودوره في دعم المشروعات الصغيرة .

المطلب الأول / دور القطاع المصرفي في التمويل مصرف التجارة والتنمية " نموذجا " .

المطلب الثاني / الصناديق الممولة للمشروعات الصغيرة .

المبحث الأول
المفهوم القانوني للمشروعات الصغيرة

بصفة عامة، يُقصد بالمشروع الصغير كل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطا اقتصاديا إنتاجيا أو تجاريا أو خدميا .

ويقصد بالمشروع متناهي الصغر، كل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطا اقتصاديا إنتاجيا أو خدميا أو تجاريا، وأكثر الطرق شيوعا لتعريف المشروعات الصغيرة تستند في معظمها على حجم الموجودات الثابتة أو عدد العاملين بالمشروع، كما أشرنا سابقاً .

وقد منح المشرع الليبي حرية مزاولة النشاط التجاري، حيث نصت المادة " 1354 " من قانون النشاط التجاري رقم 23 لسنة 2010 على أن :

" يكون لأفراد المجتمع حرية مزاولة الأنشطة التجارية بما فيها كافة المهن والحرف والخدمات، سواء في شكل فردي، أو في أي من الأشكال الأخرى لمزاولة الأنشطة المنصوص عليها في هذا القانون وذلك بعد توافر الاشتراطات القانونية اللازمة لمزاولة النشاط " .

ولأهمية هذا المبحث، نشير إليه في إطار المطالب التاليــة :

المطلب الأول
مفهوم المشروعات الصغيرة في التشريعات الليبية النافذة

عرّفت ليبيا المشروعات الصغيرة لغرض الإقراض وذلك كما ورد في نص قرار رئاسة الــــــــــــوزراء (اللجنة الشعبية العامة سابقاً) رقم 109 لسنة 2006 بشأن إنشاء صندوق التشغيل الذي أسندت له مهام تمويل المشاريع الصغيرة التي تساهم

بشكل كبيـر في إيجاد فرص عمل للباحثين علي من يمول 14 مشاريعهم التنموية الاستثمارية وتؤمن لهم حياة أفضل، وقد عرف القرار المذكور، المشروعات الصغيرة بأنـها:

" المشروعات التي لا يزيد عدد العاملين بها عن 25 عنصراً، ولا تتجاوز قيمة الإقراض لرأس المال التأسيسي الذي يمنح لها عن مليونين ونصف دينار كحد أقصى " 15.

وبهدف النهوض بالمشروعات الصغيرة هناك حاجة لأن تحظى هذه المشروعات بتوجيه جزء من الموارد الاقتصادية لتنميتها وتطويرها وجعلها مشروعات منتجة، فأغلب الدول أصبحت تركز علي توفير الدعم المادي والخدمي لهذه المشروعات، خاصة في مجال الاستشارات والتوجيه والتدريب .. وحان الوقت لتحظى هذه المشروعات، كما حظيت المشروعات الكبيرة بالدعم والرعاية 16.

وقد سبق أن أشار المشرع الليبي إلى المشروعات الصغيرة في القرار رقم 321 لسنة 2004 17 على أنها:

مؤسسات أهلية إنتاجية وخدمية وأداة التنمية الاقتصادية والاجتماعية تستوعب القوى الشابة، وتتوفر فيها المواصفات الفنية والإدارية والتقنية الملائمة لتشغيلها بكفاءة 18.

وبكل أسف لا توجد قواعد خاصة أو قانون خاص بالمشروعات الصغيرة في ليبيا، حيث اكتفى المشرع بالقواعد العامة في العديد من التشريعات ذات العلاقة (كما سنرى في المبحث الثاني من هذا البحث).

---

14 وبموجب نص المادة " 5 " من قرار اللجنة الشعبية العامة (سابقا) رقم 472 لسنة 2009م بشأن تقرير بعض الأحكام في شأن المشروعات الصغرى والمتوسطة يتم: تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة بأساليب التمويل المختلفة (الإقراض - المشاركة - المرابحة ...).

15 مادة " 1 / 7 " من القرار رقم 109 / 2006 بشأن إنشاء صندوق التشغيل (مشار إليه أعلاه).

16 أميمه عبد العزيز، التحدي الكبير أمام المشروعات الصغيرة، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد 2، العدد 1، 2006، ص 133.

17 القرار رقم 321 لسنة 2004 بخصوص القوى العاملة والتدريب والتشغيل في ذلك الوقت.

18 تصنف المشروعات الصغيرة في ليبيا حسب قرار صندوق التشغيل .. راجع: مجلة مصارف، السنة الأولى، العدد الثامن، صدرت في 20 . 11 . 2012.

المطلب الثاني

مفهوم المشروعات الصغيرة في التشريعات المقارنة

وردت تعريفات مختلفة في قوانين العديد من الدول عن المشروعات الصغيرة، نذكر منها قوانين بعض الدول العربية في الفروع التاليــة :

الفرع الأول / القانون التونسي .

بموجب قانون تنمية المنشآت الصغيرة التونسي لسنة 2004 [19] نصت المادة " 1 " على أنه : " يقصد بالمنشأة الصغيرة في تطبيق أحكام هذا القانون، كل شركة أو منشأه فردية تمارس نشاطا اقتصاديا إنتاجيا أو تجاريا أو خدميا ولا يقل رأسمالها المدفوع عن خمسين ألف جنيه ولا يجاوز مليون جنيه ولا يزيد عدد العاملين فيها علي خمسين عاملا ."

مادة " 2 "

"يقصد بالمنشأة متناهية الصغر في تطبيق أحكام هذا القانون كل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطا اقتصاديا إنتاجيا أو خدميا أو تجاريا التي يقل رأسمالها المدفوع عن خمسين ألف جنيه ".

الفرع الثاني / القانون الجزائري .

أخذ القانون الجزائري بالتعريف الذي اعتمده الاتحاد الأوروبي [20] حيث عرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في القانون التوجيهي لسنة 2001، مهما كانت طبيعتها القانونية، بأنها : كل مؤسسة إنتاج سلع و/ أو خدمات تشغل من 1 إلى 250 شخص ، ولا

---

[19] http://egyptlayer.over-blog.com/2013/09/blog-post_5162.html

[20] والمعتمد في أبريل 1996 ، حيث يتمثل تعريف الاتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في أنها "كل مؤسسة تضم أقل من 250 عامل ورقم أعمالها أقل من 40 مليون وحدة نقدية أوروبية (ECU) أو مجموع الميزانية لا يتجاوز 27 مليون والتي لا تكون في حد ذاتها ممتلكة بنسبة 25٪ من قبل مؤسسة أخرى لا تنطبق عليها هذه المعايير" أنظر :

G. A. Koukou Dokou, M. Baudoux, M. Roge, L'accompagnement managerial et industriel de la PME, éd. L'Harmattan, 2000, p23.

يتجاوز رقم أعمالها 2 مليار دينار جزائري ،أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار جزائري . وان تتوفر على الاستقلالية بحيث لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25 % فأكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة من مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 21.

الفرع الثالث / القانون المصري .

عرف المشرع المصري المشروعات الصغيرة وفق ما جاء بقانون تنمية المنشآت الصغيرة رقم 141 لسنة 2004، حيث أشارت مادة " 1 " منه إلى أنه :

"يقصد بالمنشأة الصغيرة في تطبيق أحكام هذا القانون، كل شركة أو منشأه فردية تمارس نشاطا اقتصاديا إنتاجيا او تجاريا أو خدميا ولا يقل رأسمالها المدفوع عن خمسين ألف جنيه ولا يجاوز مليون جنيه ولا يزيد عدد العاملين فيها علي خمسين عاملا " .

وبموجب نص المادة " 2 "، " يقصد بالمنشأة متناهية الصغر في تطبيق أحكام هذا القانون كل شركة أو منشأه فردية تمارس نشاطا اقتصاديا إنتاجيا أو خدميا أو تجاريا التي يقل رأسمالها المدفوع عن خمسين ألف جنيه " 22.

ويقصد بالمنشأة الصغيرة وفق تعريف البنك المركزي المصري في 3 ديسمبر 2015 [23] كل شركة أو منشأة فردية أو جمعية أهلية أو تعاونية تمارس نشاطاً اقتصاديًا أو إنتاجيًا أو خدميًا أو تجاريًا يتراوح رأسمالها المدفوع من 50 ألف جنيها إلى 5 مليون للمنشآت الصناعية و3 مليون جنيها لغير الصناعية ويقل عدد العمال عن 200 فرد ولا

---

21 المادتـــــين 4 و 5 من القانون رقم 01-18 المؤرخ في 2001/12/12 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

22 أنظر : د. نبيل عبد الرءوف إبراهيم، ماهية المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر، على الموقع : http://www.aam-web.com/ar/subject_detail/114

23 أنظر : نص مشروع قانون المشروعات الصغيرة المقدم من النائبة هالة أبو السعد، على الموقع : http://www.youm7.com/story/2016/11/92960277

يتجاوز حجم الأعمال السنوية (المبيعات / الإيرادات السنوية) عن مليون جنيه مصري إلى 10 ملايين جنيه مصري.

المطلب الثالث

تعريف المشروعات الصغيرة في التنظيم الدولي

نظراً لأهمية المشروعات الصغيرة، وخاصة في مجال مكافحة البطالة والفقر اهتمت المنظمات العالمية بها مثل : منظمة العمل الدولية (ILO) والبنك الدولي والمنظمة العالمية للصناعة (UNIDO) حيث قامت بإنشاء مراكز لدعمها وللتدريب على كيفية إنشائها وإدارتها وتنميتها وتطويرها، وإعداد برامج إقليمية للمساعدة في نشر هذه المشروعات بالدول النامية لتحسين مستوى المعيشة بها بتوفير فرص العمل الملائمة والمناسبة للباحثين عنه وخاصة فئة الشباب.

وبذلك حظيت المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمختلف أشكال الرعاية والمساندة من قبل الدول والمنظمات الدولية ذات العلاقة حتى أصبحت تشكل ما نسبته 90% من المشروعات الاقتصادية في العالم تقريباً وتشغل من (50- 60 %) من القوى العاملة في العالم 24، الأمر الذي نشير إليه في الفروع التاليـة :

الفرع الأول : مفهوم المشروعات الصغيرة في منظمة العمل الدولية .

عرفت منظمة العمل الدولية المشروعات الصغيرة، بأنها : وحدات صغيرة الحجم تنتج وتوزع سلعا وخدمات، وتتألف من منتجين مستقلين يعملون لحسابهم الخاص في المناطق الحضرية من البلدان النامية، وبعضها يعتمد على العمل من داخل العائلة، وبعضها الآخر قد يستأجر عمالا وحرفيين ومعظمها يعمل برأس مال ثابت صغير أو ربما بدون رأس مال ثابت 25.

---

[24] محمد وجيه بدوي، تنمية المشروعات الصغيرة ومردودة الاقتصادي والاجتماعي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية،2004 ، ص 5 .

[25] توفيق عبد الرحيم يوسف، إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص 31 .

الفرع الثاني : مفهوم المشروعات الصغيرة لدى البنك الدولي .

يعرف البنك الدولي هذا النوع من المؤسسات استنادا إلي معيار عدد العمال، ويصنف المؤسسات الصغيرة، بأنها : المؤسسات التي يعمل بها ما بين 10 إلي 50 عامل والمشروعات التي يعمل فيها أقل من 10 عمال بالمشروعات البالغة أو المتناهية الصغر 26 .

الفرع الثالث : مفهوم المشروعات الصغيرة في منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية 27، حيث عرفت المشروعات الصغيرة بأنها : تلك المشروعات التي يديرها مالك واحد، ويتكفل بكامل المسؤولية بأبعادها الطويلة الأجل (الإستراتيجية) والقصيرة الأجل (التكتيكية)، كما يتراوح عدد العاملين فيها ما بين 10 – 50 عاملاً" .

الفرع الرابع : مفهوم المشروعات الصغيرة في الاتحاد الأوربي .

قام الاتحاد الأوروبي بإصدار تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 1996 في توصيـــــــــــــات المفوضية بتاريخ 3 . 4 . 1996 المتعلق بتعريف هذه المؤسسات ، ويستخدم التعريف معياري عدد العمال والإيراد السنوي أو إجمالي الأصول إضافة إلى معيار الاستقلالية. ويعرف المؤسسة الصغيرة، أنها المؤسسة التي تضم اقل من 50 عاملا ويكون رقم أعمالها اقل من 7 مليون يورو، أو إجمالي أصولها يكون اقل من 5 مليون يورو 28 .

---

26 أنظر بالخصوص :

- ايت عيسي عيسي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :آفاق وقيود، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 6، لات، ص 273 .
- مناور حداد، وحازم الخطيب، دور المشروعات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأردن، مجلة اربد للبحوث والدراسات، المجلد 9، العدد الأول، 2005، ص 120 .

27 منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، تقرير المدير العام في 2 . 12 . 2011 عن : أنشطة اليونيدو المتصلة بالأعمال التجارية والزراعية والتجارة وإيجاد فرص العمل، على الموقع :
https://www.unido.org/fileadmin/user_media/PMO/GC14/gc

28 إسماعيل شعبان، "ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تطورها في العالم "، " تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة "، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، لا ن، 2003،ص 63 .

وهكذا يتضح، اختلاف المفاهيم باختلاف سياسات الدول، ولا يوجد معيار ثابت للتحديد .

المبحث الثاني
القواعد القانونية المنظمة للمشروعات الصغيرة

صنف المشرع الليبي المشروعات الصغيرة على أساس قانوني ضمن إشارته للأنشطة الاقتصادية والتجارية والأدوات المنظمة لممارستها، حيث صدر عنه العديد من القواعد العامة في التشريعات النافذة والتي تضمنت الإشارة إلى المشروعات الصغيرة، دون أن يكون هناك قواعد خاصة تنظم عمل هذه المشروعات، الأمر الذي يتطلب الإشارة إليها، في المطالب التالـية :

المطلب الأول
القواعد الواردة بقانون النشاط التجاري

بصفة عامة، " تضمن قانون النشاط التجاري رقم 23 لسنة 2010 في نص المادة " 1 " منه، الأحكام المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية التي يقوم بها أي شخص مهما كانت صفته القانونية، كما تضمن الأحكام المنظمة لأدوات ممارسة النشاط الاقتصادي المتمثلة في النشاط الفردي [29] والنشاط الأسري [30] والتشاركيات [31] والشركات وغير ذلك من الأحكام القانونية ذات الصلة الوثيقة بالنشاط الاقتصادي " .

[29] النشاط الفردي هو الذي يزاول من قبل الفرد مباشرةً دون المشاركة مع غيره، وذلك في المجالات الاقتصادية التجارية، والحرفية، والمهنية، والخدمية، والزراعية، والصناعية والإنتاجية والنقل البري (مادة 8 من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (21) لسنة 2001 للقانون رقم 21 / 2001 في شأن مزاولة الأنشطة الاقتصادي، وغم إلغاء المشرع لهذا القانون - بموجب نص المادة 1258 -، إلا أنه لم يلغي لائحته التنفيذية، ولم يلغي كذلك القانون رقم " 1 " لسنة 2004 المعدل له) وقد صدرت هذه اللائحة بموجب القرار رقم 171 لسنة 2006 في 3 . 7 . 2006 .

[30] هو النشاط الذي يمارس من قبل أفراد الأسرة مباشرةً " الزوج، الزوجة، الأبناء " (مادة 10 من اللائحة).

[31] تعريف التشاركية هي : شركة مدنية يتشارك فيها الأفراد الوطنيون مباشرة فيما بينهم بالجهد أو الجهد والمال معا، وعلى سبيل التفرغ وبأنفسهم دون استخدام الغير وذلك لمزاولة الأنشطة الزراعية والمهنية والحرفية. ويجب ألا يقل عدد المشاركين عن ثلاثة أشخاص وألا ينفرد أحدهم أو بعضهم بصفة رب العمل، كما يجب أن يتناسب رأس مال التشاركية مع نشاطها (مادة 316 من قانون النشاط التجاري) .

وأشارت المادة " 5 " إلى تعريف مزاول النشاط التجاري، حيث يعتبر مزاولا للنشاط التجاري

كل من باشر أعمالا تجارية، واتخذها حرفة معتادة له، وتطبق بشأن النشاط الأسري الأحكام المنظمة لشركة المحاصة .

كما أشار القانون ذاته إلى الشركات التجارية في نص المادة 13 منه بأنها : " تعتبر شركات التضامن والتوصية البسيطة والتوصية بالأسهم والمساهمة والشركات ذات المسؤولية المحدودة تجارية مهما كانت طبيعة نشاطها، أما بالنسبة لشركة المحاصة فتكون تجارية أو مدنية بحسب طبيعة نشاطها " .

واستناداً للنصوص السابقة، تتضح الإشارة الضمنية إلى أهمية المشروعات الخاصة، وهي مشروعات تخضع للقانون الخاص، والتي يندرج تحتها المشروعات الفردية والأسرية، وفقاً لما أشرنا إليه سابقاً.

وفي هذا الإطار أشار المشرع في القانون ذاته إلى صغار التجار، وهم : الأفراد الذين يزاولون تجارة صغيرة ذات نفقات زهيدة بحيث يعتمدون في الغالب على مساعيهم البدنية للحصول على أرباح قليلة لتأمين معيشتهم أكثر من استنادهم إلى رأس مالهم النقدي كالبائع الطواف، أو البائع بالمياومة لا يخضعون للواجبات الخاصة بالدفاتر التجارية، ولا لقواعد الشهر ولا لأحكام الإفلاس والصلح الواقي المنصوص عليها في هذا القانون [32] .

المطلب الثاني

القواعد المنظمة للاستثمار.

أشار المشرع إلى العديد من القواعد القانونية المنظمة للاستثمار، والتي تشجع على إقامة المشروعات الصغيرة، في إطارالقانون رقم 9 / 2010 [33] بشأن تنظيم الاستثمار، ومن أهم قواعده نذكـر :

تعريف " المستثمر وهو : كل شخص طبيعي أو اعتباري، وطني أو أجنبي يستثمر وفقاً لأحكام لهذا القانون " (مادة 1 / 9) .

---

32 أنظر المادة 10 من القانون.

33 صدر هذا القانون في 28 . 1 . 2010 .

ويهدف هذا القانون إلى تنمية وتأهيل العناصر الليبية فنياً ورفع كفاءتها وإكسابها مهارات متقدمة وتوفير فرص العمل لها (مادة 3) . ويكون الاستثمار في كافة المجالات الإنتاجية والخدمية .. (مادة 8) .

ولتشجيع الاستثمار، أعفى القانون المشروع الاستثماري من ضريبة الدخل لمدة 5 سنوات يبدأ احتسابها من تاريخ الإذن بمزاولة النشاط، كما أعفى الآلات والمعدات والأجهزة اللازمة لتنفيذ المشروع من كافة الضرائب والرسوم وإعفاء السلع المنتجة لغرض التصدير من ضريبة الإنتاج والرسوم والضرائب الجمركية المفروضة على التصدير .. (مادة 10) .

ومنح القانون المستثمر حق الاقتراض من المصارف ومؤسسات التمويل المحلية والأجنبية وفقاً للتشريعات النافذة (مادة 12 / 2) .

كما أشار القانون إلى تمليك الوحدات الاقتصادية في المادة " 16 " بنصه : " تتمتع الوحدات الاقتصادية المستهدفة بالتمليك والتي تحقق الأهداف والشروط الواردة بهذا القانون بكافة المزايا والإعفاءات الواردة فيه في حالة تطويرها أو إعادة تأهيلها وإدارتها وتشغيلها .. " .

ووفقاً لما تضمنته المادة 28 " تسري أحكام التشريعات المنظمة للنشاط الاقتصادي على الخاضعين لأحكام هذا القانون، وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص فيه " .

المطلب الثالث
القواعد الواردة بقانون التنظيم الصناعي

صدر قانون التنظيم الصناعي رقم 22 لسنة 1989 [34]، وتضمن العديد من القواعد القانونية التي تساهم في تنظيم المشروعات الصغيرة ضمن إطار المشروعات الصناعية، كالصناعات الصغرى، والمشروع الصناعي الفردي، التشاركية الصناعية .. من الممكن الإشارة إليها، وفقاً لما أشارت إليه المادة " 1 " من القانون، على النحو التالـي :

[34] صدر هذا القانون في 26 . 2 . 1989 .

أولاً : المشروع الصناعي .

هو الوحدة الاقتصادية التي يكون غرضها الأساسي تحويل المواد سواء كانت منجميه أو زراعية أو حيوانية إلى منتجات كاملة الصنع أو وسيطة أو تحويل المنتجات الوسيطة إلى منتجات كاملة الصنع بما في ذلك تجميع وتركيب وصيانة الآلات والأجهزة وغيرها من مشايع الخدمات الصناعية.

ثانياً: الصناعات الصغرى .

هي الصناعات البسيطة التي لا تستخدم تقنية معقدة .

ثالثاً : المشروع الصناعي الفردي .

هو المشروع الصناعي الذي يمتلكه ويقوم بإدارته وتشغيله فرد طبيعي لحساب نفسه دون استغلال للغير.

رابعاً / التشاركيات الصناعية .

هي المشروع الصناعي الذي يمتلكه ويقوم بإدارته وتشغيله شخصان طبيعيان على الأقل ولا يقوم بتشغيل الغيرباجر أو بدونه، ولا ينفرد فيه أحد بسلطة رب العمل .

خامساً / صاحب المشروع .

هو كل شخص أو أشخاص طبيعيين أو اعتباريين يملكون مشروعاً صناعياً طبقاً لإحكام هذا القانون. وقد صنف المشرع المشروعات الصناعية إلى مشروعات خفيفة ومشروعات إستراتيجية 35 ، وحدد إجراءات الحصول على ترخيص بإقامة المشروع الصناعي، والقواعد المتعلقة بحماية وتشجيع المشروعات الصناعية، دعم وتنمية الصادرات، إقامة المعارض الصناعية، وكذلك العقوبات في حالة مخالفة القواعد الواردة بهذا القانون 36 .

---

35 مادة 2 من القانون .

36 راجع نصوص هذا القانون، المادة 4 وما بعدها

وتبين اللائحة التنفيذية للقانون 37 القواعد والإجراءات التفصيلية لتوطين المشروعات الصناعية، وتضمنت أن يكون التخطيط الصناعي علي ثلاثة مستويات : أولها المدى البعيد، وثانيها المدى المتوسط، وثالثها المدى السنوي وذلك بغرض تحقيق استمرارية طبيعية للتخطيط تكون موحدة من حيث المحتوى والطريقة، إضافة لضوابط ومراقبة المواصفات القياسية للمنتجات الصناعية، وتأمين استمرارية إنتاج المشروعات الصناعية .. وهكذا .

المبحث الثالث

الجهات المعنية بإنشاء وتطوير المشروعات الصغيرة

في إطار سياسة المشرع الليبي، تتعدد الجهات التي تساهم في إنشاء وتطوير المشروعات الصغيرة، نشير لأهمها، على النحو التالي :

المطلب الأول

وزارة العمل والتأهيل 38

تعتبر وزارة العمل والتأهيل حلقة اتصال الدولة الأولى بين المواطن والعمل، والوزارة هي المسئولة عن قوانين العمل، والإشراف على موظفي الخدمة المدنية، فضلاً عن برامج التدريب وبناء القدرات التي تدار في معظمها من خلال تعاقدات مع مقدمي الخدمة من القطاعين العام والخاص، وفيما يتعلق بهذا الأخير ينبغي الاهتمام بدعم المشروعات الصغيرة ...

كما تقوم الوزارة بتيسير التعيين بالوظائف من خلال إدارتها لمكاتب العمل التي تقوم أساساً بتسجيل أسماء الباحثين عن وظائف في قاعدة بيانات

---

[37] صدرت بموجب القرار رقم (930) لسنة 1991 م بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم (22) لسنة 1989 بشأن التنظيم الصناعي (المواد 1 - 44 من اللائحة) .

[38] أنظر : قرار مجلس الوزراء رقم (87) لسنة 2012 ميلادي باعتماد الهيكل التنظيمي واختصاصات وزارة العمل والتأهيل وتنظيم جهازها الإداري، الجريدة الرسمية، عدد 10، السنة الأولى، الصادرة في 3 . 6 . 2012، ص 553 وما بعدها.

وطنية تدار مركزياً . وهناك حاجة المعلومات لتقييم كيفية إجراء التسجيل وأعداد العاطلين الليبيين الذين يسجلون أسماءهم لدى مكاتب خدمة التوظيف 39 .

ولذلك فمن مهام الوزارة تنظيم ومتابعة تشغيل واستخدام القوى العاملة الوطنية، وكذلك غير الوطنية وفقاً للتشريعات الوطنية، والاتفاقيات الدولية وإحلال العناصر الوطنية محل غير الوطنية 40 .

وتُعد من حيث المبدأ نقطة الاتصال الرئيسية بالنسبة للباحثين عن عمل، وبهذا الخصوص، فإن الوزارة تعتمد القواعد القانونية المنظمة المشار إليها في قانون علاقات العمل (فرع أول) كما ينبغي أن تأخذ في اعتبارها إعادة تنظيم القواعد الإجرائية التي تضمنها قرار إنشاء صندوق التشغيل، وخاصة في دوره الداعم للمشروعات الصغيرة (فرع ثان) وذلك على النحو التالـي :

الفرع الأول / القواعد القانونية المنظمة لعلاقات العمل.

تسري أحكام قانون علاقات العمل رقم 12 لسنة 2010 على جميع علاقات العمل بليبيا، سواء كانت علاقة لائحية أو تعاقدية أو بالمشاركة، وسواء كان مقابل العمل نصيباً في عائد النشاط الاقتصادي أو مبلغاً نقدياً باستثناء العاملين الذين تنظم أوضاعهم قوانين أو لوائح خاصة، وكذلك العاملين بالنشاط الأسري (الأزواج، والأصول والفروع) 41 ، ونشير في هذا القانون إلى المفاهيم والقواعد ذات العلاقة بالمشروعات الصغيرة، ومنها :

أولاً / الوحدة الاقتصادية - كما أشار إليها القانون - هي الهيكل الذي يؤسسه الشركاء ويمارسون فيه نشاطهم الاقتصادي سواء كان تشاركيه أو شركة أو مصنع أو غيرها (مادة 5 / 2 من القانون).

---

39 أنظر : ديناميكيات سوق العمل في ليبيا، على الرابط :
http://dx.doi.org/10.159

40 أنظر المادة " 2 / 11 " من قرار رقم (87) لسنة 2012 م .باعتماد الهيكل التنظيمي واختصاصات وزارة العمل والتأهيل وتنظيم جهازها الإداري، الجريدة الرسمية، العدد 10، السنة الأولى، صدرت في 3 . 6 . 2012، ص 553 وما بعدها .

41 المادة 4 من القانون .

ثانياً / الشريك : هو كل شخص طبيعي يساهم بجهده أو بماله وجهده في وحدة اقتصادية (مادة 5 / 5)

ثالثاً / الشراكة : وتعني أي نشاط اقتصادي يشترك فيه أكثر من شخص طبيعي بالتراضي فيما بينهم وتكون المشاركة بالجهد أو بالجهد والمال معاً (مادة 5 / 6)

رابعاً / تتولى مكاتب التشغيل تنظيم شؤون الباحثين عن العمل وإتاحة فرص الحصول عليه (مادة 6)، كما أشارت المواد " 54 - 66 إلى تنظيم علاقات الشراكة بالوحدات الاقتصادية، وكافة الإجراءات المنظمة للشركات والعاملين فيها، وغير ذلك من القواعد التفصيلية التي أوضحتها اللائحة التنفيذية للقانون 42 .

الفرع الثاني / القواعد الإجرائية في قرار إنشاء صندوق التشغيل .

أنشأ المشرع الليبي في العام 2006 صندوق التشغيل بموجب القرار رقم " 109 / 2006 "، له الشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة ويتبع وزارة العمل والتأهيل .

ويهدف الصندوق إلى المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية تنفيذاً للسياسات المعتمدة لربط الإقراض بالتشغيل، لإتاحة فرص العمل اللائق أمام الباحثين عنه .. وذلك في إطار فردي أو أسري أو تشاركي أو شركات مساهمة لإقامة مشروعات صغرى أو متوسطة لحساب أنفسهم وبقروض ميسرة عن طريق الإقراض المباشر من الصندوق أو من مؤسسات التمويل المختلفة عن طريق الصندوق 43 . ومن اختصاصات الصندوق 44، نذكر :

---

42 صدرت اللائحة التنفيذية للقانون بموجب القرار رقم 595 والصادر في 30 . 12 . 2010 .

43 المادة 2 و 3 من القرار رقم 109 / 2006 .

44 المادة " 4 " من القرار.

أولاً / إقراض المشروعات الإنتاجية والخدمية الواردة ضمن الخطط والبرامج المعتمدة من القطاعات المختصة وفقاً لإستراتيجيتها وبما من شأنه تحقيق دعم وقيمة إضافية للاقتصاد الوطني، وتقديم القروض المالية للفئات المستهدفة حسب الخطة السنوية للصندوق .

ثانياً / إبرام العقود مع المستفيدين من القروض والمزايا الأخرى التي يمنحها الصندوق .

ثالثاً / التنسيق مع الجهات المختصة بتخصيص العقارات المملوكة للدولة اللازمة لإقامة الأنشطة الإنتاجية والخدمية .

رابعاً / إتاحة فرص التدريب العملي، ومتابعة ورعاية المشروعات الصغرى اعتباراً من تاريخ

الموافقة على إقامة المشروع للتأكيد من تنفيذه ... وللصندوق في سبيل تحقيق أغراضه 45 القيام – فيما يتعلق بالمشروعات الصغيرة – بما يلي :

1. عقد الاتفاقات مع المصارف ومؤسسات التمويل المحلية على التمويل اللازم لإقراض المشروعات الصغرى .. من خلال تقديم المشورة والدعم الفني لها .
2. تيسير حصول المقترضين على الآلات والمعدات والمواد الخام اللازمة للمشروعات الصغرى كذلك، شراء وتملك العقارات اللازمة لتحقيق أغراضه ...

---

45 فحوى المادة " 5 " من القرار.

المطلب الثاني

الجهات التابعة لوزارة الاقتصاد ذات العلاقة بالمشروعات الصغيرة

تتمثل الجهات المعنية بالمشروعات الصغيرة التابعة لوزارة الاقتصاد حسب إرادة المشرع الليبي في الآتـــي :

الفرع الأول / هيئة النهوض بالصناعة الوطنية .

أنشئت هذه الهيئة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 311 لسنة 2012 [46]، وتتبع وزارة الاقتصاد، والمتعلقة بالنهوض بالصناعة الوطنية، بصفة عامة ومن بينها المشروعات الصغيرة في القطاع الصناعي، ومن اختصاصاتها :

1 إجراء الدراسات والأبحاث الفنية والاقتصادية للأنشطة الصناعية المستهدفة وفق الخطة المعتمدة ووضع الخطط والبرامج والآليات التي من شأنها النهوض بالصناعة الوطنية .

2 منح القروض للمشروعات والأنشطة الصناعية المستهدفة وفقاً لخطة الهيئة وإستراتيجية الوزارة، وتشجيع وتطوير المبادرات الصناعية، والعمل على تحويلها إلى مشروعات صناعية وتقديم الدعم اللازم لها .

3 تقديم الاستشارات المختلفة للمشروعات الصناعية في كافة مراحلها زيادة مهارات المبتكرين والمبدعين وتمكينهم من الإلمام بمهارات تأسيس وإدارة المشروعات الصناعية، وتقديم المقترحات المتعلقة بمنح الإعفاءات والمزايا الواردة بقانون التنظيم الصناعي،ومنح المزايا والحوافز التشجيعية للأنشطة الصناعية المتميزة وفق اللوائح المنظمة لعمل الهيئة .

4 .مساندة المشروعات الصناعية في مجالات التدريب والمعارض والإعلان والبحوث والدراسات العلمية الصناعية والترويج والتسويق والتصدير والتكامل والمشاركة الصناعية والاستشارات الفنية، وفقاً للوائح المنظمة لعمل الهيئة.

---

[46] صدر في 17 . 7 . 2012، الجريدة الرسمية، العدد 3، السنة 2، صدرت في 17 . 3 . 2013، ص 174 وما بعدها .

5 المساهمة في إعادة تأهيل المشروعات الصناعية، ومساعدتها في مجال التجديد والابتكار والتطوير التكنولوجي، ومساعدة المشروعات الصناعية الصغرى والمتوسطة والصناعات التقليدية في الحصول على براءات الاختراع بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة والتعاون وتبادل الخبرات مع الهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية ذات العلاقة بنشاط الهيئة وتقديم المساندة للأنشطة الصناعية التي تعمل على تحقيق التنمية المكانية .

6 التنسيق مع الجهات المختصة فيما يتعلق بتنمية المشروعات الصناعية الصغرى والمتوسطة وفق البرامج المعتمدة.

الفرع الثاني / الهيئة العامة للتمليك والاستثمار 47.

أنشئت بموجب القرار رقم 89 لسنة 2009، وتتبع - وقت إنشائها - قطاع الصناعة والاقتصاد والتجارة 48، وتكون لها الصلاحيات اللازمة لتنظيم ورعاية شؤون الاستثمار والتمليك (مادة 1).

وتتولى الهيئة شؤون الاستثمار الوطني والأجنبي في السوق المحلي والإشراف على كافة أدواته وتهيئة المناخ الملائم ونقل التقنية وتنويع مصادر الدخل، والعمل على زيادة مشاركة القطاع الأهلي، والخاص في التنمية الاقتصادية من خلال تمليك الوحدات العامة أو الإدارة الاقتصادية لها والتشجيع على إقامة المشروعات الخاصة (مادة 3)، ومن مهامها، نذكر:

47 وهي تختلف عن المؤسسة الليبية للاستثمار، وهي شركة قابضة حكومية تعتبر صندوق الثروة السيادية لليبيا، تأسست المؤسسة الليبية للاستثمار في 28 أغسطس سنة 2006 بموجب القرار رقم 208، وتدير المؤسسة عدة استثمارات في مختلف المجالات بما في ذلك الزراعية والعقارية والمالية والنفط والغاز.. ثم أعيد تنظيمها بموجب القانون رقم 13 لسنة 2010 .

48 ثم آلت تبعيتها لوزارة الاقتصاد، وفقاً لما أشارت له المادة " 4 / 4 " من قرار مجلس الوزراء رقم 59 / 2012 باعتماد الهيكل التنظيمي واختصاصات وزارة الاقتصاد وتنظيم جهازها الإداري، راجع : الجريدة الرسمية، العدد 8، السنة الأولى، صدرت في 29 . 5 . 2012، ص 461 وما بعدها .

أولاً / إشراك القطاع الأهلي في تحديد الوحدات التي تطرح للتمليك وإشراكهم في الإدارة .

ثانياً / إعادة تأهيل الشركات الوطنية وذلك من خلال تطوير الإدارة بها والرفع من قدراتها التنافسية .

ثالثاً / إشراك المصارف التجارية في شراء ديون القطاع الأهلي على الدولة مقابل خصم وتحويلها إلي أوراق مالية تطرح للتداول بالسوق (بيع الديون إلي القطاع المصرفي مقابل ضمانات السداد وتحويلها إلي سندات تطرح للتداول بين المصارف مقابل نسبة فائدة معينة من خلال سوق الأوراق المالية) .

رابعاً / تطوير التجارة وخدماتها وذلك كمساعدة على التوجه نحو الإنتاج وتوطين الصناعة، وإنشاء نظام جائزة المنتج المحلي المتميز.

خامساً / إعداد برنامج لتنمية المشروعات الصغرى والمتوسطة المستهدفة بتوسيع قاعدة الملكية، وتسهيل الحصول على القروض عن طريق المؤسسات المالية للمشاريع الاستثمارية والمملكة.

سادساً / تنظيم برنامج توسيع قاعدة الملكية بإصدار قانون ينظم كافة الجوانب المتعلقة وعدد عمليات التمليك المطلوبة والجهة التي تتولي ذلك دون غيرها .

سابعاً / العمل على إشراك الأدوات الاستثمارية الرئيسية في الاقتصاد الوطني مثل المصارف والصناديق الاستثمارية على الاستثمار في شراء حصص في الشركات المُملكة وإعادة بيعها مستقبلاً وذلك كمشتري استراتيجي .

الفرع الثالث / البرنامج الوطني [49] للمشروعات الصغرى والمتوسطة .

تأسس البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة سنة 2007 كأحد المنظمات الهادفة الى تبني سياسات واستراتيجيات تساهم في تحويل ليبيا من دولة تعتمد على النفط كمصدر أساسي للدخل الى دولة نشطة اقتصادياً في قطاعات بديلة كالسياحة والبناء والتشييد والخدمات .. من جانب، وتوفير فرص عمل للشباب تعتمد على أفكارهم وتطلعاتهم من جانب آخر [50] .

[49] على خلاف ذلك أنشأ البرنامج الليبي للإدماج والتنمية في 20 مارس 2014، حيث أصدرت إدارة هيئة شؤون المحاربين قرارا نص على إعادة تسمية الهيئة إلى البرنامج الليبي للإدماج والتنمية، ويهدف المشروع إلى تقديم فرص عمل لنحو 70،000 مشارك من خلال دعم مشاريع قايْمة أو ناشئة، ضمن ما يعرف بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة . ويمكن لهذه المشاريع أن تشكل نقطة انطلاق لاقتصاد بديل في ليبيا، وهو مؤسسة حكومية تُعنى بجميع المسلحين السابقين ومجموعاتهم المسلحة، ومن دون أي تمييز، وتسعى إلى إعادة إدماجهم وتأهيلهم وتقديم الدعم والمساندة لهم من خلال برامج التعليم والتدريب والتمكين الاقتصادي والاجتماعي والإدماج في المؤسسات الأمنية والعسكرية . راجع :
http://www.lana-news.ly/ara/news/view/46186
http://lprd.test.ly

- وأنظر : قرار مجلس الوزراء رقم 4009 لسنة 2015 بشأن تشكيل مجلس إدارة البرنامج الليبي للإدماج والتنمية .

[50] حسن رمضان الخضر، تدريب أصحاب المشاريع الصغرى والمتوسطة في ليبيا : الواقع والتطلعات، على الموقع :
http://www.omu.edu.ly/articles/OMU%20Articles/pdf/Issue14/14-3.pdf

مر البرنامج منذ تأسيسه بمراحل متغيرة سواء على مستوى التنظيم الاداري أو من حيث تبعيته من مجلس التطوير الاقتصادي 51 ونقله لوزارة الاقتصاد خلال مراحل الثورة سنة 2012 52 .

والذي يتبلور دوره على إعداد الكوادر والتأهيل في مجال القيام بمشروعات ناجحة وقد واجه البرنامج أكبر تحدي هو محدودية قدرته على المساعدة في توفير التمويل المالي اللازم لإقامة المشاريع بسبب أن المصارف تبحث عن الضمانات اللازمة والتي هي بالطبيعة غير متوفرة لدي المشروعات الصغرى والمتوسطة .

51 تأسس المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي بموجب قرار رئاسة الوزراء رقم 3 / 2007 بتبعيته لوزارة التخطيط، وأطلقت فعالياته يوم 22 . 5 . 2007 لتحريك القدرات الكامنة في الاقتصاد الليبي، وطرح المبادرات الريادية للإسراع في تنفيذ عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإرساء دعائم شراكة فاعلة بين القطاعات الاقتصادية المختلفة والرفع من الخدمات الليبية في الأسواق المحلية والعالمية والانتقال إلى اقتصاد مبني على المعرفة والابتكار من خلال المساهمة في رفع مستوى المعيشة و الاستغلال الأمثل للموارد وصون الحقوق ويمارس المجلس مهامه واختصاصاته في مجالات متعددة تشمل السياسات الاقتصادية والسياسات السكانية والتنمية البشرية والتطوير المؤسسي وتطوير التشريعات الاقتصادية. راجع :
المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي ما بين سندان التهميش ومطرقة وزارة التخطيط :
/http://alwatanlibya.com
http://www.nedb.ly/

52 وفقاً لما أشارت له المادة " 4 / 9 " من قرار مجلس الوزراء رقم 59 / 2012 باعتماد الهيكل التنظيمي واختصاصات وزارة الاقتصاد وتنظيم جهازها الإداري، راجـع : الجريدة الرسمية، العدد 8، مرجع سابق، ص 466 .

الفرع الرابع / غرف التجارة والصناعة والزراعة 53.

تُعتبر " غرف التجارة والصناعة والزراعة مؤسسات أهلية تتمتع بالشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة، وتهدف إلى تولي المصالح الاقتصادية التجارية والصناعية والزراعية، واتخاذ الإجراءات المناسبة للنهوض بالنشاط الاقتصادي، وخدمة أعضائها، والتعاون مع الجهات العامة والأهلية لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية (مادة 1328 من قانون النشاط التجاري) 54.

وتمارس الغرفة في نطاق اختصاصها الأعمال والتصرفات التي تساعد على تحقيق أغراضها، وذلك بمراعاة أحكام التشريعات الأخرى ذات العلاقة 55 ، ولها على الأخص ما يلي :

أولاً / إبداء الرأي، وتقديم الخبرة والمشورة الفنية في المسائل الاقتصادية والتجارية .

ثانياً / متابعة الأنشطة التجارية والصناعية والزراعية، ورصد الصعوبات، واقتراح الحلول بالتنسيق مع الجهات المعنية، وإصدار النشرات الاقتصادية والدليل التجاري.

---

53 بداية أنشئت غُرف للتجارة والصناعة والزراعة بموجب القانون رقم 101 لسنة 1973، وبموجب المادة " 1 " منه منح القانون وزير الاقتصاد بقرار منه إنشاء غرف وتحديد مقارها ودائرة اختصاصاتها .

وتستهدف الغرفة تنظيم المصالح التجارية والصناعية والزراعية وتمثليها والإسهام في تحقيق التعاون بين القطاعين العام والخاص لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية (مادة 2 من القانون) .وقد سبق هذا القانون، القانون رقم (2) لسنة 1959 م بشأن غرفة التجارة ببنغازي . والقانون رقم (6) لسنة 1962 م بشأن الغرفة التجارية بطرابلس المعدل بالقانون رقم (8) لسنة 1962، ثم صدر قرار وزارة التخطيط والتجارة والمالية رقم (182) لسنة 1993 بشأن أنشاء غرف تجارية جديدة في مصراتة - سبها - درنة - الزاوية - وطبرق (مادة 1 من القرار)، وأعيد تحديد النطاق الإداري لغرفتي التجارة والصناعة والزراعة في كل من طرابلس وبنغازي (مادة 2 من القرار) .

54 وفي هذا السياق أشار القانون رقم 101 / 1973 في المادة " 1 "منه إلى أن : " تنشأ غرف التجارة والصناعة والزراعة بقرار من وزير الاقتصاد، وتعتبر مؤسسات عامة ذات شخصية اعتبارية مستقلة، ويحدد القرار الصادر بإنشاء كل غرفة مقرها ودائرة اختصاصها وعدد أعضاء مجلس إدارتها " أنظر :
http://aladel.gov.ly/home/?p=1421

55 وردت هذه الاختصاصات وغيرها في نص المادة " 1330 " من قانون النشاط التجاري رقم 23 / 2010 .

ثالثاً / ويكون القيد في سجلات الغرفة إلزاميا بالنسبة إلى كل شخص طبيعي أو اعتباري يزاول نشاطا تجاريا أو صناعيا أو خدميا، وتحدد اللائحة التنفيذية مدة القيد والرسوم المترتبة عليه 56

ولا يجوز تجديد الترخيص بمزاولة أي نشاط تجاري أو صناعي أو خدمي إلا إذا قدم الملزم بالقيد إلى الجهة المختصة بإصدار الترخيص ما يدل على قيده في سجلات الغرفة وأداء الرسم المقرر (مادة 1332 من قانون النشاط التجاري) .

الفرع الخامس / اتحاد عام غرف التجارة والصناعة والزراعة .

يتكون اتحاد عام غرف التجارة والصناعة والزراعة من الغرف القائمة والتي يتم إنشاؤها مستقبلا ... ويتمتع بالشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة 57

ويهدف الاتحاد إلى النهوض بمهن التجارة والصناعة والزراعة، ورعاية المصالح المشتركة للمنخرطين في تلك المجالات بما يخدم مصلحة الاقتصاد الوطني... (مادة 1343).

وأشارت المادة (1354) إلى حرية مزاولة النشاط التجاري، بحيث " يكون لأفراد المجتمع حرية مزاولة الأنشطة التجارية بما فيها كافة المهن والحرف والخدمات، سواء في شكل فردي أو في أي من الأشكال الأخرى لمزاولة الأنشطة المنصوص عليها في هذا القانون وذلك بعد توافر الاشتراطات القانونية اللازمة لمزاولة النشاط، ويجوز لأدوات مزاولة الأنشطة الاقتصادية استئجار العقارات اللازمة لمزاولة النشاط، ولمالك العقار تأجيره إلى أي من أدوات مزاولة النشاط التجاري وتسري في شأن تنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر أحكام عقد الإيجار المنصوص عليها في القانون المدني، وذلك فيما لم يرد به نص خاص في هذا القانون "

---

56 المادة " 1331 " من قانون النشاط التجاري .

57 المادة 1342 من قانون النشاط التجاري .

المبحث الرابع

التمويل ودوره في دعم المشروعات الصغيرة

يعد التمويل 58 من أهم المتطلبات لتطوير عمل المشروعات الصغيرة وضمان استمراريتها، وهو من أهم العوامل المؤثرة على قدرتها على الإنشاء والتشغيل والنمو.

ويُعتبر التمويل الذاتي اعتمادا على المدخرات الشخصية لصاحب المشروع أو إجمالي المدخرات العائلية، غير متاح، ويتصف قطاع هذه المشروعات في ليبيا، حالياً، بانخفاض القدرة على الادخار، لذلك يُعد التمويل في مقدمة الصعوبات التي تواجهها المشروعات الصغيرة ولعدة أسباب منها : الإجراءات الإدارية المعقدة، وصعوبة توفير الضمانات المصرفية اللازمة للحصول بموجبها على قروض، ارتفاع سعر الفائدة، ضعف نظام المتابعة، غياب التنظيم التشريعي الموحد، وافتقار المشروعات الصغيرة إلى الخبرات اللازمة لتطوير نشاطها.. 59 .

ولتنمية هذه المشاريع كان لا بد من التركيز علي دور الجهاز المصرفي في تمويل هذه المشاريع، ويأتي دور مصرف التنمية 60 في مقدمة المؤسسات المالية الداعمة للقطاع

---

58 يعتبر التمويل النواة الأساسية التي يعتمد عليها المشروع في توفير مستلزماته الإنتاجية، وتسديد جميع مستحقاته ونفقاته، و لهذا حاول الباحثون إبراز أهمية الوظيفة التمويلية وأثرها على عمل المنشات الاقتصادية ..راجع بالخصوص :

- حسين عطا غنيم، دراسات في التمويل، ط 1، القاهرة، لا ت، ص 346 .
- عبد الغفار حنفي، رسمية زكي قرياقص، مدخل معاصر في الإدارة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002 ، ص 171 - 172 .

59 أنظر :

- طارق الحاج، مبادئ التمويل، دار الصفاء للطباعة و النشر، عمان، الأردن، 2002 ، ص21 .
- محمد الصالح الحناوي، الإدارة المالية والتمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999 ، ص 291 .

60 وبخصوص هذا الشأن خصص أكثر من نصف مليون مليار دينار للمشروعات الصغيرة و المتوسطة لخلق فرص عمل والتمويل للإنتاج مما يؤهل الاقتصاد الليبي لخلق قطاع إنتاجي يعتمد علي توسيع الملكية .أنظر : وزارة التخطيط، منجزات التنمية الاقتصادية الاجتماعية خلال ثلاثون عاما، ابريل 2000.

الخاص، كما استحدث المشرع صناديق داعمة للتمويل .. وهو ما نشير إليه في المطالب التاليـة :

المطلب الأول
دور القطاع المصرفي في التمويل [61]
مصرف التجارة والتنمية [62] " نموذجاً "

بمراجعة النظام الأساسي [63] لمصرف التجارة والتنمية، أشارت المادة " 2 / 17 " منه إلى أن :

" غرض المصرف القيام بجميع الأعمال والأنشطة المصرفية وعلى وجه الخصوص الأعمال التاليـة:

ف 17 . العمل على تحقيق أهداف التنمية بالسعي إلى تبني المشروعات الزراعية والصناعية والخدمية وذلك لتقليل الاعتماد على الواردات الخارجية (نموذج الإنتاج بدل الاستيراد) أو زيادة التصدير (نموذج الإنتاج للتصدير) لتوفير النقد الأجنبي اللازم للتنمية .." .

---

61 تهدف ليبيا إلى اعتماد المشروعات الصغيرة والمتوسطة لخلق فرص عمل لـ (75٪) من القوى العاملة الليبية وذلك حتى 2025 وإحلال الواردات بنسبة 25٪ . وكانت ليبيا قد قدمت قروضا لهذه المنشآت بلغت مليار دينار حتى 2004 من مصرف التنمية و 2.5 مليار دينار من المصارف التجارية ونصف مليار دينار من المصارف الأهلية و 134 مليون دينار من المصرف الريفي . أنظر بالخصوص : منظمة العمل العربية (المركز العربي لتنمية الموارد البشرية) : المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا 2010، ص 54 - 56.

62 شركة مساهمة ليبية، تأسس بموجب القانون رقم (1) لسنة 1993 بشأن المصارف والنقد والائتمان وتعديلاته، وبموجب القرار رقم (537) لسنة 1994 بتحديد القواعد اللازمة للمساهمة في المصارف، وكذلك قرار مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي بتاريخ 24 / 10 / 1994 بالموافقة على عرض طلب إنشاء مصرف التجارة والتنمية على وزير التخطيط والمالية، وصدر قرار هذا الأخير رقم 234 لسنة 1994 في 29/ 11/ 1994 بالإذن لمصرف التجارة والتنمية بمزاولة أعماله، وقرار وزير التخطيط والاقتصاد والتجارة رقم 529 لسنة 1995 في 6/ 11/ 1995 بشأن الإذن بتأسيس مصرف التجارة والتنمية شركة مساهمة ليبية. ولقد تم قيد وتسجيل المصرف التجاري تحت رقم 9515 وذلك بتاريخ 9/ 11 / 1995 .

63 راجع النظام الأساسي على الرابط :

https://bcd.ly

وللمساعدة في إقامة مشاريع صغيرة ومتوسطة، يقترح مصرف التنمية نشاطات محددة يقوم بتمويلها من خلال قرض ميسر لتغطية تكاليف المعدات المستوردة من الخارج تصل للزبون بنسبة % 70 من إجمالي التكاليف ويتم ترجيع قيمة القرض على مدى عشرين سنة بهامش فائدة معقولة على أن لا يشمل القرض تكاليف الإنشاءات المدنية ولا أية مصاريف محلية خاصة بالمشروع، ويقوم المستفيد بتقديم رهن لمصرف التنمية بما يوازي قيمة المشروع بالإضافة لاعتبار المعدات مرهونة للمصرف لحين تسديد كامل قيمة القرض .

ويتبين أن نسبة مساهمة مصرف التنمية التي تصل إلي 70 % كحد أعلى من قيمة المعدات لابد أن يغطي المستفيد زيادة عليها % 30 الباقية بالإضافة إلي تكاليف التجهيزات المحلية من مباني لاستيعاب معدات المشروع إلي غيرها من المصروفات المبدئية، ولذلك فإن المتقدم لكي يستفيد من خدمات المصرف عليه أن يوفر رأسمال جيد للبدء في مشروع صغير أو متوسط، بمعنى أن الخرجين والشباب العاطلين عن العمل لا يملكون رأسمال كافي لذلك وهذا يحكم عليهم مسبقًا بعدم استفادتهم من مساعدة المصرف .

بالإضافة لما سبق، فإن نوعية الأنشطة التي يدعمها مصرف التنمية ليست دائمًا مرغوبة من قبل الراغبين في إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسط، حيث انحصرت في معدات المخابز والحلويات ومعدات الورش وبعض معدات الصيد والخياطة والمشاغل .

ورغم ذلك، كان لمصرف التنمية دور فعال في دعم الصناعات الصغيرة ويتضح جليا في القيمة الممنوحة، فقد تركز نشاط المصرف منذ إنشائه على دعم هذه الصناعات والمشروعات الإنتاجية والفردية والأسرية المتمثلة في نشاط الحياكة والتريكو، وكذلك دعم قطاع المواصلات والنقل، فقد قام المصرف بالمساهمة في حل مشكلة المواصلات من خلال منح القروض في مجال سيارات الركوبة العامة والنقل الخفيف والثقيل فقد وصل عدد المستفيدين في هذا النشاط (8539) مقترض وبقيمة قروض ممنوحة (412.282.977) مليون دينار ليبي، كما قام المصرف بدعم الأنشطة الصناعية الأخرى

والتي منها نشاط الصناعات البلاستيكية والكيميائية، فكان عدد المستفيدين منها أكثر من (5118) مقترض والقروض بقيمة (97.378.300) مليون دينار ليبي، وأيضا بتمويل المصرف لنشاط المصحات العلاجية، فقد منح المصرف قروض بقيمة (27.937.193) مليون دينار ليبي استفاد منها (1480) مقترض، وحيث أن ليبيا تشهد نمواء كبيراء في قطاع البناء والتشييد فقد ركز المصرف بتمويلاته على هذا النشاط فقد منح قروضاء بقيمة (161.670.034) مليون دينار ليبي استفاد مها على (4691) مقترض، ومن هذا يتضح إن المصرف له السبق في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة 64 .

المطلب الثاني

الصناديق الممولة للمشروعات الصغيرة

صدر عن مجلس الوزراء خلال العام 2013 عدة قرارات بإنشاء صناديق للمشروعات الصغرى والمتوسطة، وتتبع وزارة الاقتصاد، وتتمتع بالشخصية الاعتبارية والذمة المالي المستقلة، ويكون رأس مال كل صندوق200) ،000،000، (000 مائتي مليون دينار تدفعه الدولة 65 ... نشير إلى أهم القواعد المنظمة لها، وفقاً لما يلـي:

الفرع الأول / نشأتـها .

نشأت خمس صناديق بموجب قرارات متتالية خلال العام 2013 صادرة عن مجلس الوزراء، وهـي :

---

64 أنظر:

- أحمد مهذب الشلحي، دور المشروعات الصغيرة و المتوسطة في استيعاب مخرجات التعليم، ورقة بحثية مقدمة لندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، طرابلس، ليبيا، 25 - 27 / 7 / 2005، ص 3 .
- فرص عمل وزيادة في الإنتاجية، مجلة القوى العاملة، السنة الأولى، العدد الأول، مارس2005 ، طرابلس-ليبيا، ص 28 - 29 .

65 ويجوز بقرار من مجلس الوزراء بناء على عرض من وزير الاقتصاد زيادة رأس مال كل صندوق بمساهمات من المؤسسات والهيئات والمصارف المحلية والدولية المتخصصة (مادة 2 من القرارات السابقة) .

أولاً / قرار مجلس الوزراء رقم 515 2013 66 بإنشاء صندوق ثقة للمشروعات الصغرى والمتوسطة (مقره الرئيسي مدينة سبها، مادة 3 من القرار) .

ثانياً / قرار مجلس الوزراء رقم 516 لسنة 2013 بإنشاء صندوق مبادرة للمشروعات الصغرى والمتوسطة 67 (مقره مدينة درنة) .

ثالثاً / قرار مجلس الوزراء رقم 517 / 2013 بإنشاء صندوق إبداع للمشروعات الصغرى والمتوسطة 68 (مقره مدينة بنغازي) .

رابعاً / قرار مجلس الوزراء رقم 518 / 2013 بإنشاء صندوق ابتكار للمشروعات الصغرى والمتوسطة 69 (مقره مدينة مصراتة) .

خامساً / قرار مجلس الوزراء رقم 518 / 2013 بإنشاء صندوق ريادة 70 للمشروعات الصغرى والمتوسطة 71 (مقره مدينة طرابلس) .

ورغم اختلاف المسميات المتعلقة بهذه الصناديق، إلا أنه لم يتحدد الفرق بينها من حيث المفاهيم والاختصاصات ..

66 صدر في 3 . 9 . 2013، الجريدة الرسمية، السنة الثالثة، عدد العدد 5، الصادرة 24 . 6 . 2014، ص 504 وما بعدها .

67 صدر في 3 . 9 . 2013، الجريدة الرسمية، المرجع السابق، ص 516 وما بعدها .

68 صدر في 3 . 9 . 2013، الجريدة الرسمية، المرجع السابق، ص 530 وما بعدها .

69 صدر في 3 . 9 . 2013، الجريدة الرسمية، المرجع السابق، ص 544 وما بعدها .

70 هناك من عرف الريادة بأنها : تعني الإبداع، والإنسان الريادي هو ذلك الشخص الذي يتمتع بمواصفات شخصية متميزة عن الآخرين يستطيع بها تحقيق إنجازات مرموقة في مجال العمل، لذا يتعين تشجيع الرياديين الصغار الذين يملكون مهارات وقدرات فنية ومالية عالية كي يبدءوا مشروعات خاصة بهم . أنظر :
عبد الله أمحمد شامية، المشروعات الصغيرة الخيار الأفضل للاقتصاد الليبي، المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، ديسمبر 2016، على الرابط :
http://loopsresearch.org/projects/view/137/?lang=ara

71 صدر في 3 . 9 . 2013، الجريدة الرسمية، المرجع السابق، ص 558 وما بعدها .

الفرع الثاني / أهدافــها .

من أهداف 72 كل صندوق، حسب ما ورد بقرارات الإنشاء، دعم وتطوير وتنمية ومساندة المشروعات وتمويل الأعضاء بكافة الأساليب المتوافقة مع أحكام الشريعة، سواء أكان ذلك بطريق مباشر أو غير مباشر ، والعمل على زيادة نسـب مساهمات المشروعـات في الناتج المحلي الإجمالي، وذلك وفقاً للسياسات العامة للدولة . كما تهدف بشكل خاص إلى تحقيق ما يلـي :

أولاً / المشاركة في إعداد إستراتيجية موحدة شاملة لدعم وتنمية وتطوير المشروعات، وربطها بالخطط والأهداف التنموية للدولة.

ثانياً / نشر ثقافة الريادة والإبداع 73 وإذكاء روح المبادرة والاستثمار الفردي والتوعية بقيمتها، وتشجيع الأفكار المبتكرة للشباب والباحثين وأرباب المشروعات، وتقديم الحوافز التشجيعية لهم، بما يساهم في صقل مواهبهم وخبراتهم .

ثالثاً / المساهمة في دعم الاقتصاد الوطني من خلال تنويع مصادره ، وتقليل الاعتماد على الواردات من السلع الأجنبية، وإحداث تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة، وذلك من خلال توفير البيئة الملائمة لخلق الفرص الاستثمارية للمشروعات.

72 أنظر نص المادة " 3 " من القرارات السابقة .

73 الريادة : دخل مفهوم الريادة إلى النشاطات الاقتصادية في مطلع القرن الثامن من قبل ريتشارد كاتلون Richard Catillon الذي وصف التاجر الذي يشتري سلعاً بسعر محدد لبيعها في المستقبل بسعر لا يعرفه مسبقاً بأنه ريادي مهما يكن الأمر فإن روح المخاطرة والمغامرة بقيت ملازمة لمفهوم الريادة .

ويعني الإبداع : تعزيز قدرة رائد الأعمال على التفكير المبدع، وتحليل المشاكل، وسعة الأفق وغيرها من المهارات اللازمة لريادة الأعمال.

أما ريادة الأعمال : إنشاء عمل حر يتسم بالإبداع ويتصف بالمخاطرة، كما تتصف بالابتكار والإبداع وتحويل تلك الأفكار إلى منتجات وخدمات مربحة، هذا الابتكار والإبداع يحقق لريادة الأعمال الميزة التنافسية المستديمة التي تخلق الثروة . أنظر الروابط التاليـة :

kenanaonline.com/files/0066/66886/doc
https://oktob.io/posts/5170

رابعاً / المساهمة في زيادة فرص الاستثمار ورفع مستوى الدخل لدى الأفراد لكافة شرائح المجتمع الليبي وخاصة الشباب.

خامساً / تقليص الاعتماد على النفط كمصدر أساسي للدخل، وتوفير مصادر بديلة له.

سادساً / تحقيق التوازن المكاني والنوعي في التنمية بين مختلف مناطق وشرائح المجتمع الليبي، وزيادة الاهتمام بالفئات الأكثر احتياجاً ،والمناطق النائية ...

الفرع الثالث / اختصاصاتها :

تتمثل اختصاصات 74 كل صندوق، كما ورد، في القرارات السابقة، على النحو التالي :

أولاً / تقديم الدعم المالي للأعضاء في شكل تقديم تمويل أو ضمانات لها ، أوعن طريق المساهمة فيها، أو إنشاء محافظ استثمارية75، وذلك بالتنسيق مع المؤسسات المالية والمصرفية العاملة في الدولة، وبالتوافق مع أحكام الشريعة.

ثانياً / إبرام العقود والاتفاقيات ومذكرات التفاهم مع الكيانات والمؤسسات ذات الصلة بدعم وتطوير وتنمية المشروعات في داخل الدولة أو خارجها، وذلك بالتنسيق مع المصارف ومؤسسات التمويل، بغرض تسهيل حصول الأعضاء على حزمة متنوعة من خيارات التمويل المناسبة.

---

74 أنظر نص المادة " 3 " من القرارات السابقة .

75 المحفظة الاستثمارية : مصطلح يطلق على مجموع ما يملكه الفرد من الأسهم والسندات، والهدف من امتلاك هذه المحفظة هو تنمية القيمة السوقية لها، وتحقيق التوظيف الأمثل لما تمثله هذه الأصول من أموال، أنظر :

- المحافظ الاستثمارية طريقة تنموية ناجحة لرؤوس الأموال الفردية، على الموقع :

http://www.alyaum.com/article/1324235

http://www.sca.gov.ae/Arabic/Investors/Seminars/SCASeminars/Seminar_InvestmentFunds2005.pdf

ثالثاً / وضع السياسات والخطط التنفيذية التي تعزز توفير البرامج والمبادرات اللازمة للنهوض بالمشروعات، وتقييمها وتقويمها بشكل دوري .

رابعاً / دراسة واقتراح وإبداء الرأي في الأدوات التشريعية ذات الصلة بالمشروعات ، واتخاذ أية إجراءات قانونية لازمة لممارسته لاختصاصاته وصلاحياته .

خامساً / تأسيس الشركات أو إنشاء المشاريع الاستثمارية بمفرده أو مع الغير ،أو المساهمة في شركات أو مشاريع قائمة داخل الدولة أو خارجها ، وتملك واستئجار العقارات والمنقولات.

سادساً / وضع المعايير اللازمة لتصنيف المشروعات وتقييمها، والشروط اللازمة والمجالات المتاحة لدعمها، وسبل وأولويات ذلك .

سابعاً / إعداد ورعاية وتنفيذ البرامج التدريبية والتوعية بهدف تشجيع إقامة المشروعات وتطويرها، وتقديم الدعم الفني والاستشاري والتنظيمي والإداري واللوجستي ولمعلوماتي والتقني والقانوني للقائمين عليها ، وذلك بغرض إعداد كوادر وطنية مؤهلة لقيادة وتطوير قطاع المشروعات ....

وتُشكل بكل صندوق هيئة مستقلة تُسمى (هيئة الرقابة الشرعية) [76] ومن مهامها : إجراء الرقابة الشرعية على أنشطة الصندوق من حيث التزامها بأحكام الشريعة، وإبداء الرأي الملزم في مدى توافق معاملات وأنشطة الصندوق وعقوده مع أحكام الشريعة ..

---

[76] هيئة للرقابة على أعمال الصندوق ،لا يقل عدد أعضائها عن ثلاثة يعينهم الوزير بناء على اقتراح من مجلس الإدارة ،من العلماء المتخصصين في أحكام الفقه والشريعة والعمليات المصرفية والاستثمارية والمالية ..(مادة 17 من القرار)

الخاتمة

يتبين من خلال دراسة هذا الموضوع حول : " دور المشرع الليبي في دعم المشروعات الصغيرة " أن إرادة المشرع مضطربة تجاه أهمية ودور المشروعات الصغيرة في النهوض بالاقتصاد الليبي وحل مشكلة البطالة، مما ينعكس سلباً على دور وقدرة الشباب، إضافة إلى القصور الذي شابه التشريعات النافذة وعدم تطويرها، وكذلك غياب الدور ألتنسيقي بين الجهات المعنية بإنشاء وتطوير المشروعات الصغيرة، الأمر الذي من الممكن تشخيصه في النقاط التاليـة :

أولاً / النتائج .

1 كقاعدة عامة، يتضـح :إغفال دورمجتمع الأعمال والقطاع الخاص والذي لديه القـدرة، إلي حـد كبير، علي المشـاركـة والمسـاهمـة في عمليـة النهوض بـالتنميـة الاقتصادية تحديداً .

2 تشـتت المشـروعات الصـغيرة بين العديد من الجهات، كالوزارات والمصـارف والاتحادات .. مع عدم التنسـيق، من الناحية التنظيمية، بين تلك الجهات مما أثر على تحديد المركز القانوني للمشروعات الصغيرة .

3 على الصـعيد القانوني، لم تشـكل التشـريعات النـافـذة، كالقوانين واللوائح والقرارات .. ضماناً كافياً لاستقرار وتطوير المشروعات الصغيرة، لقدمها من ناحية. وقصورها من ناحية أخرى .

4 الافتقاد إلى الاهتمام ببرامج التدريب والتأهيل المتواصـل للتعامل مع سـوق ينبغي بمقتضاه مراعاة سلوك المستهلك وظروف المنافسة فيما يتعلق بسياسة العرض والطلب على السلع والخدمات.

5 من الناحية المالية : لم تتضـح طبيعة العلاقة بين المصـارف والمشـروعات الصـغيرة، وخاصـة فيما يتعلق بمشـكلة الضـمانات المطلوبة من قبل المصـارف لمنح القروض والصعوبات التي تعترض تأمين تلك الضمانات .

6 لا تمتلك معظم المشروعات الصغيرة خطط أوسياسات واضحة لتحقيق أهداف محددة، مع افتقارها للخبرة في تسويق منتجاتها، وتعترضها كذلك مشكلة ارتفاع تكاليف الانتاج .

ثانيًا / التوصيات .

1 ينبغي إعادة تطوير القواعد العامة في التشريعات النافذة وترسيخ قواعد خاصة، أي قانون موحد للمشروعات الصغيرة، وإنشاء وزارة، أو هيئة عامة للإشراف والمتابعة على المشروعات الصغيرة وتنميتها وتطويرها للنهوض بالاقتصاد الوطني .

2 ربط الجانب الأكاديمي بالجانب التطبيقي وإنشاء مراكز للمشروعات الصغيرة تعمل على تحفيز الشباب على إقامة مشروعاتهم، بما في ذلك إعادة النظر بالمناهج التعليمية، خاصة بكليات الاقتصاد والمعاهد المتخصصة، بحيث تتلاءم مع حاجات سوق العمل .

3 وضع برامج تدريبية وتأهيلي للقائمين على المنشآت الصغيرة، ورفع مهاراتهم المختلفة في المجالات الإدارية والتسويقية والتمويل كذلك، بحيث تكون هذه البرامج قائمة على احتياجات الصناعات الصغيرة .

4 التعاون مع الهيئات والمنظمات الدولية المتخصصة لنقل الخبرات العالمية في مجال تطوير ودعم المشروعات الصغيرة .

5 ينبغي العمل على تشجيع وإيجاد قنوات توزيع لمنتجات المشروعات الصغيرة وتقديم الخطط والمشاريع التسويقية وتشجيع صادراتها بالاشتراك بالمعارض المحلية والدولية.

6 تفعيل دور الصناديق المتخصصة في تمويل المشروعات الصغيرة بقروض ذات فوائد منخفضة أو ميسرة .

7 الدعم الحكومي بتوفير مخصصات مالية تخدم المشروعات الصغيرة، والتنسيق بين المصارف والصناديق الممولة، مع الاستفادة من التجارب الدولية في التمويل والإقراض .

8 الاتجاه نحو نشر الوعي التثقيفي للمجتمع حول ما تقدمه المشروعات الصغيرة من خدمات تنعكس على رفع المستوى المعيشي والاقتصادي عن طريق وسائل الإعلام، والتوسع في إقامة ورش العمل والندوات في مجال تنمية المشروعات الصغيرة.

ويبقى الأهم، إعادة هيكلة التشريعات الليبية النافذة بما يتوافق وتحقيق الأهداف المرجوة في النهوض بالمشروعات الصغيرة دعماً للاقتصاد الوطني ..

- عبد العزيز جميل مخيمر، أحمد عبد الفتاح، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2000، ص 34 - 35.
- هالة محمد لبيب، إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي دليل عملي لكيفية البدء بمشروع صغير وإدارته في ظل التحديات المعاصرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2222 ، ص 1 .
- حسان خضر، تنمية المشاريع الصغيرة، مجلة "جسر التنمية "، المعهد العربي للتخطيط، المجلد 1، الكويت، سبتمبر 2002، ص 3.

أنظر بالخصوص :

- نبيل جواد، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2007، ص 14 وما بعدها.
- يوسف فريشي، سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دراسة ميدانية، رسالة دكتوراه، في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005، ص 9 - 10.

دور المنطقة الحرة بمصراتة في دعم المشروعات الصغرى والمتوسطة في ظل قانون تنظيم تجارة العبور والمناطق الحرة رقم (2000/09)

أ. محمد أحمد كرواد أ. ضياء الدين خليل أبو سنينة
م. جهاد مختار أبو غرسة أ. محمد أحمد عبد اللطيف

Abstract

The study aims to present the Misurata Free Zone and its role in supporting small and medium enterprises، as the Misurata Free Zone has an important role in revitalizing the national economy through its role in attracting local and foreign investments، and the resulting increase in employment and production opportunities، based on that The following question can be asked: Does the Misurata Free Zone have any administrative and legal bases that would enable it to support small and medium-sized enterprises under Law No. (09/2000) regarding the regulation of transit trade and free zones? The descriptive analytical approach was relied upon، and it was concluded that the Misurata Free Zone has the legal and administrative mechanism that enables it to support small and medium-sized enterprises - in an environment free of customs and other restrictions - through the establishment and settlement of these projects within it under Law No. (09/2000) and its regulations Executive.

Keywords: *free zones، small and medium enterprises، law regulating transit trade and free zones No. (09/2000).*

المستخلص

تهدف الدراسة إلى التعريف بالمنطقة الحرة بمصراتة ومعرفة دورها في دعم المشروعات الصغرى والمتوسطة حيث إن للمنطقة الحرة بمصراتة دوراً هاماً في تنشيط حركة الاقتصاد الوطني من خلال دورها في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وما يمكن أن يترتب على ذلك من زيادة في فرص التوظيف والإنتاج، بناء على ذلك يمكن طرح السؤال التالي: هل للمنطقة الحرة بمصراتة أية أسس إدارية وقانونية تمكنها من دعم المشروعات الصغرى والمتوسطة في ظل القانون رقم (2000/09) بشأن تنظيم تجارة العبور والمناطق الحرة؟ وقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وتوصل إلى أن للمنطقة الحرة بمصراتة الآلية القانونية والإدارية التي تمكنها من دعم المشروعات الصغرى والمتوسطة -في بيئة حرة من القيود الجمركية وغيرها- من خلال إقامة وتوطين هذه المشروعات داخلها في ظل القانون رقم (2000/09) ولائحته التنفيذية.

الكلمات المفتاحية: المناطق الحرة، المشروعات الصغرى والمتوسطة، قانون تنظيم تجارة العبور والمناطق الحرة رقم (2000/09).

المقدمـــــة

يتطلب لقيام المناطق الحرة ونجاحها أساساً موضوعياً، يتمثل في توفير إطار تشريعي ومؤسسي لتنظيم عملها، وبنية أساسية مادية متكاملة، فضلاً عن حزمة من السياسات الاقتصادية المتسقة، والتي من شأنها أن تحقق درجة الاستقرار الاقتصادي بما يهيئ المناخ الملائم لنجاح المنطقة الحرة، وضمان مساهمتها في دعم المشروعات الصغرى والمتوسطة لدعم نمو الاقتصاد الوطني.

وتأسيساً على ما سبق فإن المناطق الحرة هي نظام قانوني مُنشأ لكيانات قانونية ذات طبيعة اقتصادية (تجارية، صناعية، خدمية...) تعمل في إطار الحرية الاقتصادية، وتعدّ أجنبية في نظر القانون الجمركي والضريبي للدولة المضيفة على الرغم من خضوعها لسيادتها، وتمتاز العمليات فيها بالسرعة والفعالية والسرية. ومع أن الاهتمام بالمناطق الاقتصادية الحرة في ليبيا قد جاء متأخراً إلى حد ما بالرغم من صدور التشريع الذي ينظم

المناطق الحرة وتجارة العبور منذ منتصف القرن الماضي غير أن ذلك لا يمنع من ضرورة توجيه البحث العلمي في هذا الاتجاه، لاسيما في ظروف متغيرة على الصعيد الدولي أصبح معها مفهوم المناطق الحرة ودورها يتجاوز الإطار التقليدي المعروف إلى أبعاد أخرى تتمثل في التخزين وتجارة الخدمات، وتمتد إلى مجال التصنيع والتكنولوجيا، واكتساب المزيد من الخبرات والمهارات والمعرفة، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في دراسة قانون تنظيم تجارة العبور والمناطق الحرة رقم (2000/09). وحيث إن المنطقة الحرة بمصراتة تعتبر وسيلة اقتصادية تهدف إلى جذب الاستثمارات الأجنبية وتحفيز الاستثمارات المحلية فإن ذلك يعتبر تحديا للمشرع في أن يضع مقومات وأسس الأطر القانونية التي تمكن من دعم إقامة المشروعات الصغرى والمتوسطة، فإنه تم في هذا البحث التعريف بالمنطقة الحرة بمصراتة وبيان دورها في دعم المشروعات الصغرى والمتوسطة في ظل قانون تنظيم تجارة العبور والمناطق الحرة رقم (2000/09)، وتم التطرق لأهم الاستنتاجات والتوصيات.

المحور الأول: المنطقة الحرة بمصراتة

أولاً: تعريف بالمنطقة الحرة بمصراتة

المنطقة الحرة بمصراتة هي منطقة جغرافية محررة من كافة القيود الضريبية والجمركية والتجارية والنقدية وغيرها، باستثناء ما يتعلق منها بالعقيدة والأمن الوطني والقومي والصحة وحماية البيئة. تأسست سنة 2000 على مساحة 539 3هكتاراً، شاملة ميناء مصراتة البحري مع توسعات مستقبلية تصل إلى مساحة (20000) هكتار مقسمة إلى موقعين: الأول: (539) هكتاراً شاملا ميناء مصراتة البحري، والثاني: (3000) هكتار، ويبعد مسافة 8 كلم عن الموقع الأول، كما تعتبر المناطق الحرة من المشاريع الاقتصادية التي لها عائد تجاري ومردود اقتصادي واجتماعي إيجابي، يرتكز في محصلته على نمو متوسط دخل الفرد، وتحسين الحياة المعيشية للمواطن التي هي الهدف النهائي لأي نشاط اقتصادي داخل منظومة التنمية، وهي تعتبر كغيرها من المشاريع الاقتصادية الأخرى التي تعود بالنفع على الاقتصاد الوطني، كتخفيف القيود الجمركية على حركة التجارة، وتقليل معوقات انتقال رؤوس الأموال، وانتشار بعض الصناعات

التي تقوم على التصدير إلى الخارج، وتوفير فرص العمل للعمالة المحلية، وزيادة حصيلة الدولة من النقد الأجنبي، وزيادة صادرات الدولة إلى الخارج، وتعظيم دور الموانئ والمطارات، واستقدام تكنولوجيا متطورة في كل المجالات، وتدريب العمالة الوطنية عليها، ومنها ما يتعلق بالعائد على المستثمرين والمشروعات كاستفادة رؤوس الأموال المستثمرة والمشروعات من الإعفاءات الجمركية والضريبية، والاستفادة من البنية الأساسية التي تقوم الدولة بتوفيرها لهذه المشروعات في المناطق الحرة، وتقليل تكاليف وأسعار المنتجات، وتسويق إنتاج المشروعات في أسواق الدول المجاورة. (المنطقة الحرة بمصراتة، 2021)

ثانيًا: مقومات الاستثمار بالمنطقة الحرة بمصراتة

للمنطقة الحرة بمصراتة مجموعة من المقومات التي تجعل منها منطقة حرة رائدة في تجارة العبور، ورافد من الروافد الهامة للاقتصاد الوطني، ومن أهم هذه المقومات: (كرواد، 2020، صفحة 85)

- الموقع الاستراتيجي.
- شهرة المدينة تاريخيا بأنشطة التبادل التجاري.
- توفر أراضي بمساحات مناسبة للاستثمار.
- قوى عاملة بمختلف المستويات.
- اسطول كبير من شاحنات النقل البري وتكلفة شحن مناسبة.
- بنية تحتية مناسبة.
- بيئة جيدة للاستثمار في كافة المجالات التجارية والصناعية والخدمية والسياحية.
- ميناء بحري بعمق (11) متر.
- مطار يبعد مسافة 20 كم.
- قرب وتوفر مصادر الطاقة والمواد الخام.

ثالثاً: أهداف المنطقة الحرة بمصراتة

- نقل وتوطين التقنية والمعرفة وتطويرها في بيئة حرة من القيود بما يخدم ويدعم الاقتصاد الوطني ويسهم في تطوير التبادل التجاري والسلعي والخدمي وخلق قاعدة صناعية.
- فتح آفاق العمل والتدريب واستيعاب العمالة الوطنية.
- تحقيق عائد استثماري للمنطقة والمنشآت الواقعة ضمن نطاق المنطقة.
- خلق بيئة استثمارية جاذبة ومنافسة.
- تشجيع المستثمر المحلي على تأسيس شركات جماعية مساهمة والمشاركة مع الغير لإقامة مشاريع استثمارية والتصدير للأسواق الخارجية.

رابعاً: المزايا الممنوحة للمستثمرين

- لا تخضع المشاريع ولا المستثمرون والمستعملون للمنطقة الحرة لمتطلبات التسجيل في سجلات الموردين والمصدرين والسل التجاري.
- لا تخضع المشاريع والبضائع والسلع والخدمات والأموال والمبادلات الواردة أو الصادرة أو المتداولة في المنطقة الحرة لأي رسوم جمركية أو غيرها من الرسوم أو الضرائب المماثلة، كما لا تخضع لأي قيود أو أنظمة رقابية باستثناء ما يتعلق منها بالعقيدة أو الأخلاق والأمن الوطني والقومي والصحة وحماية البيئة.
- تعفى المشاريع وكافة الدخول المحققة سواء كانت محققة من الأشخاص الاعتباريين أو الطبيعيين من جميع أنواع الضرائب والرسوم، كما تعفى التصرفات والأوراق والأصول والمبادلات المالية والتحويلات النقدية والحركة الائتمانية داخل المنطقة الحرة أو بينها وبين الخارج من الضرائب والرسوم والقيود.
- تعتبر كافة المشروعات وأموال المستثمرين والمستعملين في المنطقة الحرة وكذلك البضائع العابرة من الأموال الخاصة أيا كانت الجهة التي تملكها، ولا يجوز الحجز على تلك الأموال ولا وضع اليد أو فرض الحراسة عليها إلا بموجب نص القانون أو بمقتضى إجراء قضائي واجب النفاذ.

- لا يجوز تأميم المشروعات المقامة في المنطقة الحرة أو نزع ملكيتها أو الاستيلاء عليها أو مصادرتها أو تجميدها أو إخضاعها لإجراءات لها التأثير نفسه إلا بقانون وفي مقابل تعويض عادل.
- امكانية نقل ملكية المشروع جزئيا أو كليا من مستثمر لمستثمر آخر.
- حساب أسعار الماء والكهرباء حسب المحلي السائد.

المحور الثاني: المشروعات الصغرى والمتوسطة

أولاً: تقديم

تمثل المشروعات الصغرى والمتوسطة عصب الاقتصاد في كثير من دول العالم، ليس لأنها توفر فرص عمل فقط، بل لأنها تغذي الصناعات الكبيرة باحتياجاتها، وتعمل بصورة لصيقة للأسواق والمناطق الصناعية ومنافذ التصدير، وقد يكون المشروع اقتصاديا أو تجاريا أو خدميا، وقد يكون الهدف منه تحقيق عائد اقتصادي أو ربحي، أو نوع من التوازن الاجتماعي، وبالتالي فإن اختلاف الأهداف ينعكس على نوعية المشروعات، – ومع مرور الاقتصاد العالمي بالعديد من المنعطفات التي تشمل الركود والكساد والتضخم العالمي وارتفاع معدلات البطالة في الدول النامية والمتقدمة اقتصاديا على حد سواء– اتجه العالم بأسره إلى الاهتمام بالمشروعات الصغرى والمتوسطة كطوق نجاة، بل أفردت لها الدول المختلفة استراتجيات محددة من ناحية الاستثمارات والعمالة والإدارة اللازمة لنجاحها والأكثر من ذلك حددت لها الإطار التشريعي لإنشائها وتفعيلها.

ثانيا: خصائص المشروعات الصغرى والمتوسطة

تتصف المشروعات والصناعات الصغيرة والمتوسطة بالعديد من الصفات والخصائص التي تجعلها مؤهلة لتقديم حلول مناسبة لمواجهة احتياجات التنمية وزيادة الدخل القومي لما تملكه هذه المشاريع من خصائص ويمكن ذكرها على النحو التالي: (هيكل، 2003، صفحة 20)

- صغر حجم المشروعات الصغرى والمتوسطة مقارنة بالمشروعات الكبرى.

- لا تحتاج المشروعات الصغرى والمتوسطة إلى مساحات كبيرة لأداء نشاطها.
- تتميز المشروعات الصغرى والمتوسطة بالجمع بين الإدارة والملكية (أفراد وشركاء).
- استقلال الأداء حيث أن صاحب المشروع عادة ما يكون هو مدير المشروع.
- قلة عدد العاملين في المشروعات الصغرى والمتوسطة.
- ارتفاع قدرتها على الابتكار وذلك لارتفاع قدرة أصحابها على الابتكارات الذاتية في مشروعاتهم وفي اليابان يعزي 52٪ من الابتكارات إلى أصحاب هذه المشروعات.
- ارتفاع المستوى المهاري للعمالة المشتغلة فيها نظرا للتخصص الدقيق وقيام برامج التعاون بينها وبين المشروعات الكبرى على أساس التعاقد من الباطن.
- تتميز بأن لها القدرة على التفاعل بمرونة وبسهولة مع متغيرات الاستثمار أي التحول إلى الإنتاج بسلع وخدمات أخرى تتناسب مع متغيرات السوق ومتطلباته.
- لا تتطلب كوادر إدارية ذات خبرة كبيرة مما ينعكس على تكلفة المنتجات.
- تسهم في توفير فرص العمل للشباب وتوظيفهم وبالتالي حل مشكلة البطالة.
- درجة المخاطرة في الصغرى والمتوسطة ليست كبيرة.
- القدرة على استرداد رأس المال المستثمر خلال فترة زمنية قصيرة.

ثالثا: أهمية المشروعات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الوطني (كاسب و كمال الدين، بدون ذكر السنة، صفحة 7)

يمكن اعتبار المشروعات الصغرى والمتوسطة على أنها العمود الفقري لأي اقتصاد وطني فقد بينت الإحصائيات المنشورة في الولايات المتحدة الأمريكية إن من بين 21 مليون مشروع هنالك ما يقارب 20.5 مليون أي نسبته 98٪ من تلك المشروعات يمكن اعتبارها مشروعات صغرى ومتوسطة في كل المجالات الاقتصادية.

وتتعدد المساهمات الاقتصادية لهذه المشروعات، حيث إنها تستخدم أكثر من 50٪ من قوة العمل في القطاع الخاص، واستمر هذا الاتجاه في عام 1990 حيث كانت المشروعات الصغرى والمتوسطة السبب الوحيد في تزايد ونمو فرص العمل لديها مقارنة

بالمشروعات الكبرى، وكما أنها تعتبر عاملا أساسيا في تدريب العاملين؛ إذ توفر للعاملين فرصة تعلم مهارات متعددة يستفيد منها أصحاب المشروعات الصغرى والمتوسطة، وتظهر أهمية المشروعات الصغرى والمتوسطة من منظور اقتصادي بسبب مساهمتها في الاقتصاد الوطني بالأساليب التالية:

1- **اعتمادية الأعمال**: الحقيقة الأساسية للحياة الاقتصادية العصرية هي الاعتمادية بين الأعمال الأخرى، إذ يجب عليه أن يشتري أو يبيع للأعمال الأخرى، أو العملاء الآخرين وينافس العديد من الأعمال، وهذا يعني أن هناك فرصة لكل شخص إذا ما كان لديه شيئا ذا قيمة وقادرا على عرضه بطريقة فعالة ذات كفاءة متميزة.

2- **المنافسة**: تتنافس الأعمال الصغيرة والمتوسطة والأعمال الكبيرة فيما بينها في العديد من المجالات، ومن الضروري جدا المحافظة على المنافسة، بحيث إنه لا يمكن إغفال أهمية المنافسة في الاقتصاد، ففي عنصر التعبير السريع يمكن أن تكون المنافسة العامل الأساسي لضمان استمرارية حركة الاقتصاد وتشجيع الإبداع والأفكار الجديدة.

3- **الإبداع**: يعد الأفراد ووحدات الأعمال الصغيرة والمتوسطة المصدر الأساسي للأفكار الجديدة والابتكارات الفريدة، وهذه تعتبر ميزة تتميز بها منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة بأنها أكثر إبداعا من المنشآت الكبيرة، وذلك بسبب أن الأفراد لديهم دافع أكبر من إيجاد الأفكار الجديدة التي تؤدي لتحقيق ربحية عالية.

رابعا: الفرق بين المشروعات الصغرى والأحجام الأخرى من المشروعات: (

محمد و عنية، 2002، صفحة 10) يمكن توضيح الفرق بين المشروعات الصغرى والمتوسطة والكبيرة في الجدول التالي:

عوامل المقارنة	الصناعات الصغيرة			الصناعات المتوسطة	الصناعات الكبرى
	صناعات صغيرة جدا	صناعات صغيرة			
	صناعات منزلية	صناعات خدمية	بالمصنع		
المكان	المنزل	الورشة	المصنع	المصنع	المصنع
الملكية	فردية	فردية أو تضامن	فردية أو شركات أو أشخاص	شركات أو أشخاص أو أموال	شركات أموال
عدد العمال	أقل من 5	أقل من 10	15-10	100-51	أكثر من 100
درجة الآلية	يدوية	يدوية والآلات البسيطة	يدوية ونصف آلية	نصف آلية وآلية	آلية
السوق	أسرة ومعارف واسر منتجة	الحي والأسر المنتجة	السوق المحلي أساسا	السوق المحلي والدولي	السوق المحلي والدولي
المواد الخام	محلية رخيصة	محلية	محلية ومستوردة أحيانا	محلية ومستوردة	محلية ومستوردة

عوامل المقارنة	الصناعات الصغيرة			الصناعات المتوسطة	الصناعات الكبرى
	صناعات صغيرة جدا	صناعات صغيرة			
	صناعات منزلية	صناعات خدمية	بالمصنع		
المكان	المنزل	الورشة	المصنع	المصنع	المصنع
الملكية	فردية	فردية أو تضامن	فردية أو شركات أو أشخاص	شركات أو أشخاص أو أموال	شركات أموال
عدد العمال	أقل من 5	أقل من 10	15-10	100-51	أكثر من 100
درجة الآلية	يدوية	يدوية والآلات البسيطة	يدوية ونصف آلية	نصف آلية وآلية	آلية
السوق	أسرة ومعارف واسر منتجة	الحي والأسر المنتجة	السوق المحلي أساسا	السوق المحلي والدولي	السوق المحلي والدولي
المواد الخام	محلية رخيصة	محلية	محلية ومستوردة أحيانا	محلية ومستوردة	محلية ومستوردة

خامسا: دوافع إنشاء المشروعات الصغرى والمتوسطة (المبروك ، بدون ذكر السنة ، صفحة 42)

تتعدد الدوافع المحفزة على الاهتمام المتزايد نحو دعم ومساندة وتنمية المشروعات الصغرى والمتوسطة في كافة دول العالم والمستوى القومي، وتتبع هذه الدوافع

أساسا من الأدوار التي تحددها هذه الصناعات في العديد من مجالات التنمية الاقتصادية لهذه الدول والمرتبطة بالجوانب التالية:

1- تنشيط دور القطاع الخاص الصناعي في التنمية وتوفر المهارات.
2- توفير فرص العمل مما يسهم في حل مشاكل البطالة.
3- المساهمة في توليد الإنتاج وإعادة توزيع الدخل والثروة.
4- الانتشار والتوزيع الجغرافي لتحقيق التنمية الصناعية والعمل على تنمية المناطق الريفية.
5- تعدد فرص إمكانية تمويلها بشكل أكبر من تمويل الصناعات الكبيرة.
6- المساهمة في تعزيز التكامل الصناعي بين مختلف الصناعات داخل الدولة.
7- ابتكار منتجات غير نمطية تتفق مع متطلبات السوق المحلي تلبي جزءا من احتياجات هذا السوق خاصة من السلع التي يمكن إنتاجها بشكل اقتصادي.
8- استخدامها للموارد والخامات الأولية المتوفرة محليا بحيث تقوم بامتصاص الخامات المحلية التي تنتجها المصانع الكبيرة.

المحور الثالث: دراسة قانون تنظيم تجارة العبور والمناطق الحرة رقم (2000/09) (القانون رقم 9، 2000)

يعود التوجه إلى إنشاء المناطق الحرة في ليبيا منذ منتصف القرن العشرين من خلال إصدار القانون رقم (10) لسنة 1959م بشأن المناطق الحرة، ولكن العمل الفعلي بدأ بعد صدور القانون رقم (9) لسنة 2000م بإعادة تنظيم تجارة العبور والمناطق الحرة، ولائحته التنفيذية الصادرة بموجب قرار اللجنة الشعبية العامة سابقا (مجلس الوزراء حاليا) رقم 137 لسنة 2004م.

وللاستفادة من الموقع المتميز لليبيا، وبهدف تنويع القاعدة الاقتصادية ومصادر الدخل، ورفع مستوى أداء الاقتصاد الوطني من خلال توظيف الإمكانيات المحلية المتاحة واستغلالها بفاعلية في جذب رؤوس الأموال، أقيمت العديد من المشروعات التنموية التي

من بينها المنطقة الحرة بمصراتة حيث صدر قرار اللجنة الشعبية العام رقم (495) لسنة 2000م بإنشاء أولى المناطق الحرة في ليبيا وهي المنطقة الحرة بمصراتة وبدأ العمل الفعلي والاستثمار فيها، وفي عام 2007م صدر قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (744) بإنشاء المنطقة الحرة المريسة بمدينة بنغازي ولم يتم مباشرة العمل الفعلي فيها إلا في الآونة الأخيرة باتخاذ خطوات عملية لتفعيل هذه المنطقة، كما صدر القانون رقم (14) لسنة (2010) بشأن إنشاء منطقة تنمية وتطوير زوارة- رأس جدير وبعض المناطق الأخرى، ولكن لم يبدأ العمل الفعلي في هذه المنطقة إلى حد الآن، ولقد نظم قانون المناطق الحرة وتجارة العبور رقم 9 ولائحته التنفيذية آلية العمل بالمناطق الحرة في ليبيا، حيث تناول في مادته الأولى تعريفا لمجموعة من المصطلحات الواردة فيه والمتعلقة بنشاط المناطق الحرة كالبضائع العابرة، ومتعهد العبور، والسلطة المختصة بالإشراف على عمل المنطقة الحرة، والجهة التي تتولى إدارة المنطقة الحرة، كما أوضح معنى المستثمر والمستعمل، ومعنى الاستثمار والاستعمال، وكذلك المقصود من المشروع القائم بالمنطقة الحرة. وجاء في مادته الثانية ونص على طريقة إنشاء المناطق الحرة في ليبيا وذلك عن طريق صدور قرار من مجلس الوزراء بإنشاء المنطقة الحرة في أي جزء من ليبيا ويبين القرار مواقع وحدود هذه المناطق، وعرف المنطقة الحرة بأنها هي (المنطقة المحررة من القيود الضريبية والجمركية والنقدية وغيرها والمعلن عنها لجميع الراغبين في الاستثمار فيها أو في تحقيق أغراض المنطقة الحرة). وبين القانون جواز إنشاء مناطق حرة خاصة لغرض إقامة مشروع معين أو لاستخدام جهة أو ممارسة نشاط محدد تمنح فيها كل أو بعض الميزات المقررة للمستثمرين والمستعملين في نطاق تحقيق أغراض المنطقة الحرة. كما أشار القانون إلى جواز أن تحتوي المنطقة الحرة على ميناء بحري أو مطار جوي أو منفذ حدودي كليا أو جزئيا على أن تكون هذه المرافق مهيأة لاستخدامات المنطقة الحرة.

وبين القانون رقم (9) أن الهدف من إنشاء المناطق الحرة هو تشجيع تجارة العبور وعمليات التصنيع المختلفة والعمليات التحويلية والتي من شأنها تغيير حالة البضائع أو تهيئتها تبعا لمقتضيات التبادل التجاري ومتطلبات السوق وتقديم الخدمات المصرفية والتأمينية والاستثمارية والخدمات الأخرى بكافة أنواعها، وكذلك نقل وتوطين التقنية

والمعرفة وتطويرها في بيئة حرة من القيود بما يخدم ويدعم الاقتصاد الوطني لليبيا، ويسهم في تطوير التبادل التجاري والسلعي والخدمي وبما يؤدي إلى خلق قاعدة صناعية وخدمية متقدمة.

كما بين القانون أن الهدف من الترخيص للمستثمرين والمستعملين بالمناطق الحرة يكمن في المقام الأول إلى تحقيق المصلحة المشتركة للاقتصاد الوطني، وللمستثمر أو المستعمل، وإلى فتح آفاق العمل وتدريب واستيعاب العمالة الوطنية في المشاريع والخدمات في المناطق الحرة، وتحقيق العائد الاستثماري للمنشآت الواقعة ضمن هذه المناطق. ونص القانون أيضا على أن تمارس الإدارة في المنطقة الحرة نشاطها وفقا للقواعد التي تتفق مع طبيعتها، وتضع أنظمة خاصة للعمل والحوافز والمرتبات والتسيير دون التقيد بالقواعد المقررة لذلك في الوحدات الإدارية، ولا تلك المتعلقة بالوظيفة العامة على أن تعتمد هذه الأنظمة من مجلس الوزراء، كما تتولى الإشراف الكامل والتوجيه على كافة الجهات العاملة في المنطقة الحرة، كما تتولى إصدار التراخيص لإقامة المشاريع للمستثمرين والمستعملين، وكذلك التصرف والاستغلال والاستعمال والانتفاع بالعقارات والمنشآت الموجودة فيها.

وفيما يتعلق بالمزايا والإعفاءات الممنوحة للمستثمرين والمستعلمين للمنطقة الحرة، فقد نص القانون على عدم خضوع المشاريع ولا المستثمرين والمستعملين للمنطقة الحرة لمتطلبات التسجيل في سجلات الموردين والمصدرين والسجل التجاري، وتضع الإدارة القواعد والإجراءات الخاصة بتسجيل المشروعات والمستثمرين والمستعملين لديها. كما لا تخضع المشاريع والبضائع والسلع والخدمات والأموال والمبادلات الواردة أو الصادرة أو المتداولة في المناطق الحرة لأية رسوم جمركية أو غيرها من الرسوم أو الضرائب المماثلة كما لا تخضع لأية قيود أو أنظمة رقابية معمول بها باستثناء ما يتعلق منها بالعقيدة أو الأخلاق أو الأمن الوطني والقومي أو الصحة أو حماية البيئة، وتبين اللائحة التنفيذية القواعد والإجراءات المتبعة لنقل البضائع العابرة. كما أن القانون أعفى كافة الدخول المحققة في المناطق الحرة سواء كانت محققة من الأشخاص الاعتبارية أو الطبيعية من جميع أنواع الضرائب والرسوم، وكذلك أعفى التصرفات والأوراق والأصول والمبادلات والتحويلات النقدية والحركة الائتمانية في المنطقة الحرة وبينها وبين الخارج من

الضرائب والرسوم والقيود على ألا يخل هذا الإعفاء بحق الجهات التي تقدم خدمات أو تسهيلات في المناطق الحرة من تحصيل مقابل على ذلك.

وبين القانون رقم (9) أن كافة المشروعات وأموال المستثمرين والمستعملين في المناطق الحرة، وكذلك البضائع العبارة من الأموال الخاصة أيا كانت الجهة التي تملكها، ولا يجوز الحجز على تلك الأموال ولا وضع اليد أو فرض الحراسة عليها إلا بموجب نص القانون أو بمقتضى إجراء قضائي واجب النفاذ في ليبيا، كما لا يجوز تأميم المشروعات القائمة في المناطق الحرة أو نزع ملكيتها أو الاستيلاء عليها أو مصادرتها أو تجميدها أو إخضاعها لإجراءات لها نفس التأثير إلا بقانون، وفي مقابل تعويض عادل.

ولقد أحال القانون رقم (9) إلى اللائحة التنفيذية توضيح نظام وإدارة المناطق الحرة واختصاصات كل جهة، وبيان الإجراءات والقواعد المتعلقة بدخول البضائع العابرة وخروجها. وعلاوة على ذلك أعطى القانون للجهة التي تتولى إدارة المنطقة الحرة الحق في إعداد وصياغة اللوائح الداخلية التي تنظم العمل داخل المنطقة الحرة واستلزم لنفاذها ضرورة اعتمادها من مجلس الوزراء.

المحور الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

من خلال الاطلاع على القانون رقم (2000/09) بشأن تنظيم تجارة العبور والمناطق الحرة ودراسته من خلال إطار المنطقة الحرة بمصراتة وبيان دورها ومالها من مقومات تجعلها من المؤسسات المهمة التي تشجع وتدعم إقامة وتوطين المشروعات الصغرى والمتوسطة، فإننا نوجز عددا من الاستنتاجات كما يلي:

- إمكانية إنشاء المناطق الحرة في أي جزء من ليبيا وإمكانية إقامة المشروعات الصغرى والمتوسطة داخلها وممارسة أنشطتها؛ للاستفادة من مزاياها وتسهيلاتها.
- احتواء المنطقة الحرة بمصراتة على ميناء بحري مجهز بجميع الخدمات لاستقبال البضائع يجعلها تتميز بميزة من شأنها دعم وتشجيع الاستثمار فيها.
- فتح آفاق العمل والتدريب، واستيعاب العمالة الوطنية في المشاريع والخدمات في المناطق الحرة، وتحقيق العائد الاستثماري للمنشآت الواقعة ضمن هذه المناطق.

- إن الهدف من منح التراخيص بالمنطقة الحرة يكم في تحقيق المصلحة المشتركة للنمو بالاقتصاد الوطني، وتشجيع تجارة العبور.
- أعطى القانون رقم (2000/09) عددا من المزايا والتسهيلات القانونية والإدارية التي ترغب في إقامة المشاريع عليها منها: عدم خضوع المشاريع لمتطلبات التسجيل في سجلات الموردين والمصدرين والسجل التجاري، ولا تخضع لأية رسوم جمركية أو غيرها من الرسوم أو الضرائب المماثلة، وأعفى القانون كافة الدخول المحققة في المنطقة الحرة من جميع أنواع الضرائب والرسوم، وكذلك أعفى التصرفات والأوراق والأصول والمبادلات والتحويلات النقدية والحركة الائتمانية بين المنطقة الحرة والخارج من الضرائب والرسوم والقيود، كما لا تخضع المشاريع لأية قيود أو أنظمة رقابية معمول بها باستثناء ما يتعلق منها بالعقيدة أو الأخلاق أو الأمن الوطني والقومي أو الصحة أو حماية البيئة.

ومن خلال الاستنتاجات السابقة نتحصل على إجابة لسؤال البحث: هل للمنطقة الحرة بمصراتة أية أسس إدارية وقانونية تمكنها من دعم المشروعات الصغرى والمتوسطة في ظل القانون رقم (2000/09) بشأن تنظيم تجارة العبور والمناطق الحرة؟ وهو أن للمنطقة الحرة بمصراتة الآلية القانونية والإدارية التي تمكنها من دعم المشروعات الصغرى والمتوسطة -في بيئة حرة من القيود الجمركية وغيرها- من خلال إقامة وتوطين هذه المشروعات فيها في ظل القانون رقم (2000/09) ولائحته التنفيذية.

التوصيات

بعد عرض عدد من الاستنتاجات التي تم التوصل إليها، فإننا نوجز عددا من التوصيات كما يلي:

- الاهتمام بنظام المناطق الحرة وتجارة العبور كرافد من روافد الاقتصاد الوطني في البلاد.
- تعريف الجهات والمسؤولين والمواطنين بمفهوم المناطق الحرة ودورها في دعم

الاقتصاد الوطني من خلال إقامة المشروعات الصغرى والمتوسطة داخلها، عن طريق عقد الندوات والمؤتمرات العلمية وورش العمل.

- تجنب التأخير في إتمام إجراءات الخدمات وذلك بالتواصل المستمر والفعال مع الجهات ذات العلاقة (الجمرك والتفتيش البحري والرقابة على الأغذية والأدوية ومركز القياسات الإشعاعية، وغيرها) وطرح فكرة شباك الخدمة الموحد.
- تبنى إدارة المنطقة استراتيجيات وبدائل أخرى لتنفيذ وتشغيل بعض مشاريع البنية التحتية والمشاريع الاستثمارية، من خلال الاعتماد على خيارات وبدائل ما يعرف بالشراكة ما بين القطاع العام والخاص مثل: عقود (BOT)، والشركات المشتركة، وعقود الإيجار، وعقود الإدارة.
- منح مزايا إضافية للمشروعات الصناعية وفق ما هو معمول به في العديد من المناطق الحرة العالمية والتي تحقق الأهداف الحيوية.

المراجع :

- (بلا تاريخ).
- www.youtube.com/watch?v=CM6DF3T3LL8 .(الثلاثاء 1، 2019). تم الاسترداد من القناة الرسمية لجامعة فلسطين التقنية.
- www.youtube.com/watch?v=CM6DF3T3LL8 .(الثلاثاء 1، 2019). تم الاسترداد من القناة الرسمية لجامعة فلسطين التقنية.
- القانون رقم 9. (01 02، 2000). بشأن تنظيم تجارة العبور والمناطق الحرة بليبيا. طرابلس، الغرب، ليبيا: الجريدة الرسمية.
- المبروك سالم المبروك . (بدون ذكر السنة). استراتيجية انشاء وتدعيم الخدمات الصناعية والصناعات الصغيرة المغدية حول الصناعات الكبيرة التجميعية. ليبيا: رسالة ماجستير غير منشورة.
- المنطقة الحرة بمصراتة. (30 09، 2021). com،www.mfzly. تم الاسترداد من المنطقة الحرة بمصراتة.
- سيد كاسب، و جمال كمال الدين. (بدون ذكر السنة). المشروعات الصغيرة " الفرص والتحديات. القاهرة: مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث.
- محمد أحمد كرواد. (2020). المناطق الحرة في ليبيا ودورها في دعم الاقتصاد الوطني. بنغازي، ليبيا: دار الكتب الوطنبة.
- محمد هيكل. (2003). مهارات إدارة المشروعات الصغيرة. مصر: مجموعة النيل العربية.

هالة محمد، و لبيب عنية. (2002). إدارة مشروعات صغيرة. القاهرة: سلسلة البحوث والدراسات المنظمة العربية للتنمية الإدارية

"آليات النهوض بالمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في ليبيا مع ذكر أهم التجارب محلياً وعربياً وعالمياً"

د. احمد عمر صوان

الملخص

هدفت الدراسة الى معرفة آليات النهوض بالمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في ليبيا، مع ذكر أهم التجارب المعمول بها في ليبيا وبعض الدول العربية والعالمية، وتمثلت مشكلة الدراسة في معرفة ما مدى إمكانية نجاح إنشاء الصندوق الوطني والصناديق المحلية والاستثمارية والشركات التمويلية في تنمية ورعاية المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في ليبيا كنموذج مقترح، وتم اقتراح مجموعة من الصناديق الوقفية والمحلية والوطنية والشركات التمويلية القابضة كنموذج مقترح وتم اقتراح نموذج تنظيمي لها، وتوصلت الدراسة الى وجود قصور في عمل المؤسسات الراعية للمشروعات الصغيرة وما يترتب عنه من ارتفاع درجة المخاطرة الناجمة عن عدم وضوح الرؤيا لدى أصحاب المشروعات وغياب المعرفة التسويقية والمبادئ الاقتصادية في إدارة المشروعات، كذلك وجود ضعف في الكفاءات الإدارية وقلة التوعية بأهمية المشروعات وارتفاع تكاليف الإنتاج وعدم وجود استقرار امني وسياسي، وضعف البنية التحتية كل ذلك يعتبر من أهم المعوقات والمشاكل التي تعاني منها هذه المشروعات، واهم ما أوصت به الدراسة هو العمل علي إنشاء المزيد من مراكز الأعمال ومسرعات وحاضنات الإعمال ودعمها من قبل الدولة، وتوفير المعلومات والبيانات عن المشرعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة وتقديم الدعم ألازم لها، وتقديم التمويل الكافي من خلال البرامج والصناديق الداعمة وتحفيز البنوك الإسلامية على تقديم التمويل المالي لهذه المشروعات بصيغة المضاربة والمشاركة.

الكلمات المفتاحية:

المشروعات الصغرى - المشروعات الصغيرة - المشروعات المتوسطة - ريادة الإعمال - حاضنات الإعمال - الصناديق الاستثمارية.

مقدمة:

إن انتهاج سياسة استثمارية تقوم على زيادة الإنتاج ومن ثم تشجيع القطاع الخاص، سيؤدي ذلك إلى الرفع من كفاءة عملية التنمية والنشاط الاقتصادي، وكذلك تمكين المنشآت الصغيرة والمتوسطة من أن تؤدي دوراً مهماً في النشاط الاقتصادي.

وتعتبر المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة القاعدة الأساسية التي يتم الاعتماد عليها من أجل تحقيق النمو الاقتصادي للدول، وهي الوسيلة الرئيسية التي يتم من خلالها التحول من الاقتصاد البدائي إلى الاقتصاد المتقدم القائم على المعرفة والإبداع، وقد أثبتت التجارب العالمية والدراسات الاقتصادية بأن المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة عنصر أساسي لتحقيق النمو الاقتصادي وزيادة الإنتاجية، وبأن استدامة التنمية الاقتصادية مرتبطة بشكل وثيق بنجاح هذه المشروعات.

وتعد ليبيا من الدول التي تعتمد بصورة كبيرة على المنتجات النفطية، حيث تهيمن على أكثر من 95% من إجمالي الصادرات، مما يجعل اقتصاد ليبيا أكثر عرضة لتقلبات أسواق وأسعار النفط الخارجية.

ونستعرض في هذه الورقة دور الصندوق الوطني والصناديق المحلية والشركات التمويلية في دعم المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في ليبيا كنموذج مقترح، حيث نتطرق الى الهيكل التنظيمي للصندوق الوطني والصناديق المحلية والشركات التمويلية، ثم دور أهم الجهات الداعمة لتنمية المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في ليبيا، ثم نتعرف على آليات التمويل والاستثمار المستخدمة في الصندوق الوطني والصناديق المحلية والشركات التمويلية، ونختم بأهم التجارب المستخدمة عربياً وعالمياً.

مشكلة الدراسة:

منذ أن قامت ثورة السابع عشر من فبراير بليبيا ومن ثم توقف تصدير النفط وحدوث ظروف اقتصادية وأمنية صعبة خصوصا من سنة 2013م إلى سنة 2020م تجلت مظاهرها في ظروف اقتصادية بالغة الصعوبة واندلاع الحروب والاقتتال بين إفراد الشعب الواحد، حيث تسببت هذه الإحداث في انهيار قيمة الدينار الليبي وشح السيولة النقدية في المصارف الليبية، مما استوجب إقرار ترتيبات مالية كان هدفها تقليل حجم النفقات العامة بقدر الإمكان في تلك المرحلة، الى أن جاءت مرحلة الاتفاق السياسي وتم اعتماد سعر صرف جديد للدينار الليبي، وحدث نوع من الاستقرار السياسي والأمني وذلك من خلال تشكيل حكومة وحدة وطنية الأمر الذي استدعى المؤسسات والبرامج الاقتصادية في الدولة الليبية الى التفكير في إعادة النظر في وضع آلية لدعم للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، والتي من ضمنها مقترح لإنشاء صندوق علي مستوى الدولة الليبي يسمى الصندوق الوطني ومقترح لإنشاء مجموعة من الصناديق المحلية تكون تبعيتها للمجالس البلدية ورجال الإعمال والمنظمات الدولية، ومقترح لإنشاء صناديق استثمارية تكون تبعيتها لصندوق الزكاة والجمعيات الخيرية، ومقترح لإنشاء شركات تمويلية قابضة تكون تبعيتها لوزارة الاقتصاد وتدار من قبل جمعية عمومية ومجلس إدارة مستقل.

عليه ومما سبق يمكن تحديد مشكلة الدراسة في السؤال التالي:

ما مدى إمكانية نجاح إنشاء الصندوق الوطني والصناديق المحلية والاستثمارية والشركات التمويلية في تنمية ورعاية المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في ليبيا كنموذج مقترح؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الى وضع نموذج مقترح لإنشاء الصندوق الوطني والصناديق المحلية والاستثمارية والشركات التمويلية لتنمية ورعاية المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في ليبيا، وبيان أهم التجارب المحلية والعربية والعالمية.

أهمية الدراسة:

يسعى البحث الحالي الى تزويد المسئولين والقائمين على رعاية وتنمية المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في ليبيا بنموذج مقترح لإنشاء الصندوق الوطني والصناديق المحلية والاستثمارية والشركات التمويلية، ووضع آلية لنهوض بالمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، وعلى دراسة تجارب بعض الدول العربية والعالمية لعمل مثل هذه الصناديق حول العالم.

حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة العلمية بوضع نموذج مقترح لإنشاء الصندوق الوطني والصناديق المحلية والاستثمارية والشركات التمويلية لتنمية ورعاية المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في ليبيا، أما الحدود المكانية فتتمثل بأهم التجارب المحلية والعربية والعالمية.

المبحث الأول:

التعريف بآليات تمويل المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة وتحديد أهم الفروقات بين آليات التمويل المقترحة

المطلب الأول:

الصندوق الوطني لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة

يمكن تعريف الصندوق الوطني حسب رأي الباحث بأنه عبارة عن مؤسسة مالية عامة مستقلة لها رأس مال محدد يمول من خلال ميزانية معتمدة من قبل الدولة، ويدار الصندوق من قبل مجلس إدارة ومدير تنفيذي ومجموعة من الأقسام والمكاتب الإدارية المتنوعة، ويخضع تمويله لأحكام الشريعة الإسلامية والمشاركة في الربح والخسارة.

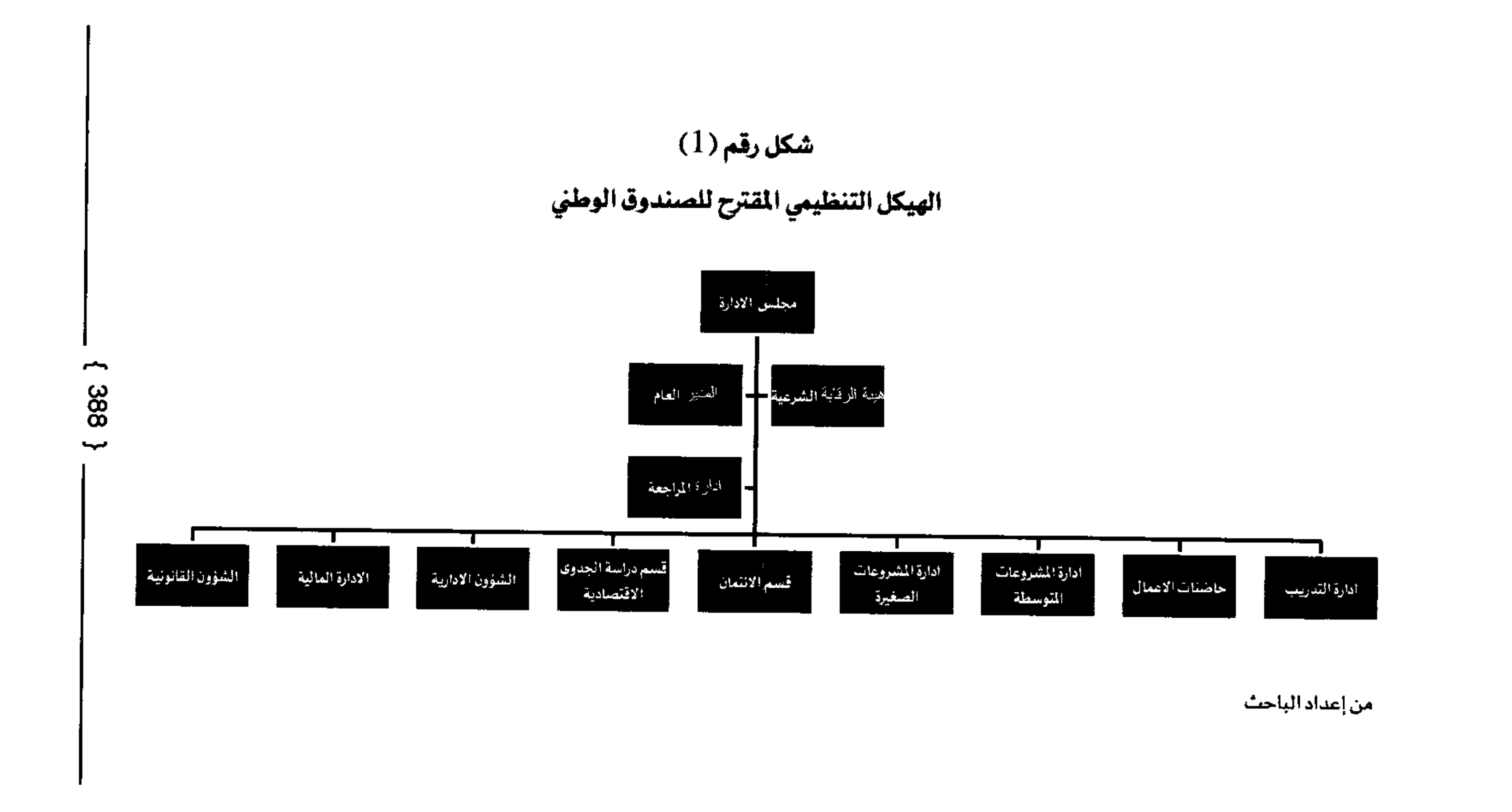
ويهدف الصندوق الوطني الى المساهمة في رعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى دعم الشباب ومحاربة البطالة وتمكين القطاع الخاص من تحقيق النمو الاقتصادي في ليبيا، فالصندوق الوطني تكون تبعيته للبرنامج الوطني لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بليبيا، بشرط أن يتم إصدار قانون ولائحة تنظم عمل الصندوق من قبل الجهات التشريعية بالدولة الليبية، وتتمثل رؤية الصندوق الوطني في بناء مجتمع ريادي يحفز على الإبداع ويحقق فرص التنمية الاقتصادية، و تكمن مهمة الصندوق في بناء مؤسسة ذات مستوى أداء عالمي، يعزز من قدرة ريادة الأعمال لتوفير الرخاء الاقتصادي الوطني، و زيادة مشاركة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الليبي.

الموارد المالية للصندوق الوطني:

1- المصرف المركزي
2- وزارة الاقتصاد
3- وزارة الصناعة
4- المصارف التجارية
5- الصكوك الإسلامية
6- الصناديق السيادية

شكل رقم (1)

الهيكل التنظيمي المقترح للصندوق الوطني



من إعداد الباحث

المطلب الثاني: الصندوق المحلي لدعم المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة:

يمكن تعريف الصندوق المحلي بأنه عبارة عن مؤسسة مالية مستقلة لها رأس محدد ويتم تمويلها عبر القطاع العام والخاص من مؤسسات مصرفية ومجالس بلدية ورجال الإعمال، وتدار من قبل المجلس البلدي من ذو الاختصاص بإدارة الصناديق المحلية، وتخضع جميع المعاملات المالية لأحكام الشريعة الإسلامية والمشاركة في الربح والخسارة.

ويعمل هذا الصندوق باستقلالية تامة دون استحواذ طرف بعينه من المشاركين، وبإدارة مشتركة من ممثلين عن الأعضاء المساهمين ويشرف الصندوق على الإدارات التابعة له والمتابعة اليومية لبرنامج المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة على مستوي المنطقة أو المدينة، على أن يتكفل المجلس البلدي بتوفير البيئة المناسبة وتوفير الخدمات اللازمة والبنية التحتية وتجهيز المنطقة الصناعية بحث تستوعب المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة وفق دراسات جدوى ودراسات فنية من قبل مكاتب استشارية مختصة.

إن مقترح تأسيس صندوق محلي يعنى بدعم المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة على مستوى البلديات والمجالس البلدية هو الأساس المتين الذي من الممكن البناء عليه والتوسع به لاحقاً، وللصندوق المحلي المقترح تأسيسه عدة إدارات وأقسام ومكاتب تقوم بالإشراف على تلقي الطلبات ودراسات الجدوى للمشروعات الجديدة، ومن تم تقييمها فنياً ومالياً، ومن ثم القيام بعملية التدريب والدعم الفني والتحقق من ضمان جودة المنتج والخدمات المقدمة، ان تأسيس صندوق محلي خاص بدعم المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة يحتاج الى مصادر تمويل خاصة تكون خليط بين القطاع العام والقطاع الخاص، ويتمثل القاع الحكومي بالمجالس البلدية والمصارف الحكومية، أما القطاع الخاص فيكون خليط من رجال الإعمال بالبلدية والمصارف الخاصة.

إن فكرة إنشاء صندوق محلي تديره المجالس البلدية، سوف يساهم في تقليل البطالة وزيادة حجم المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، ويؤدي الى تحقيق التنمية

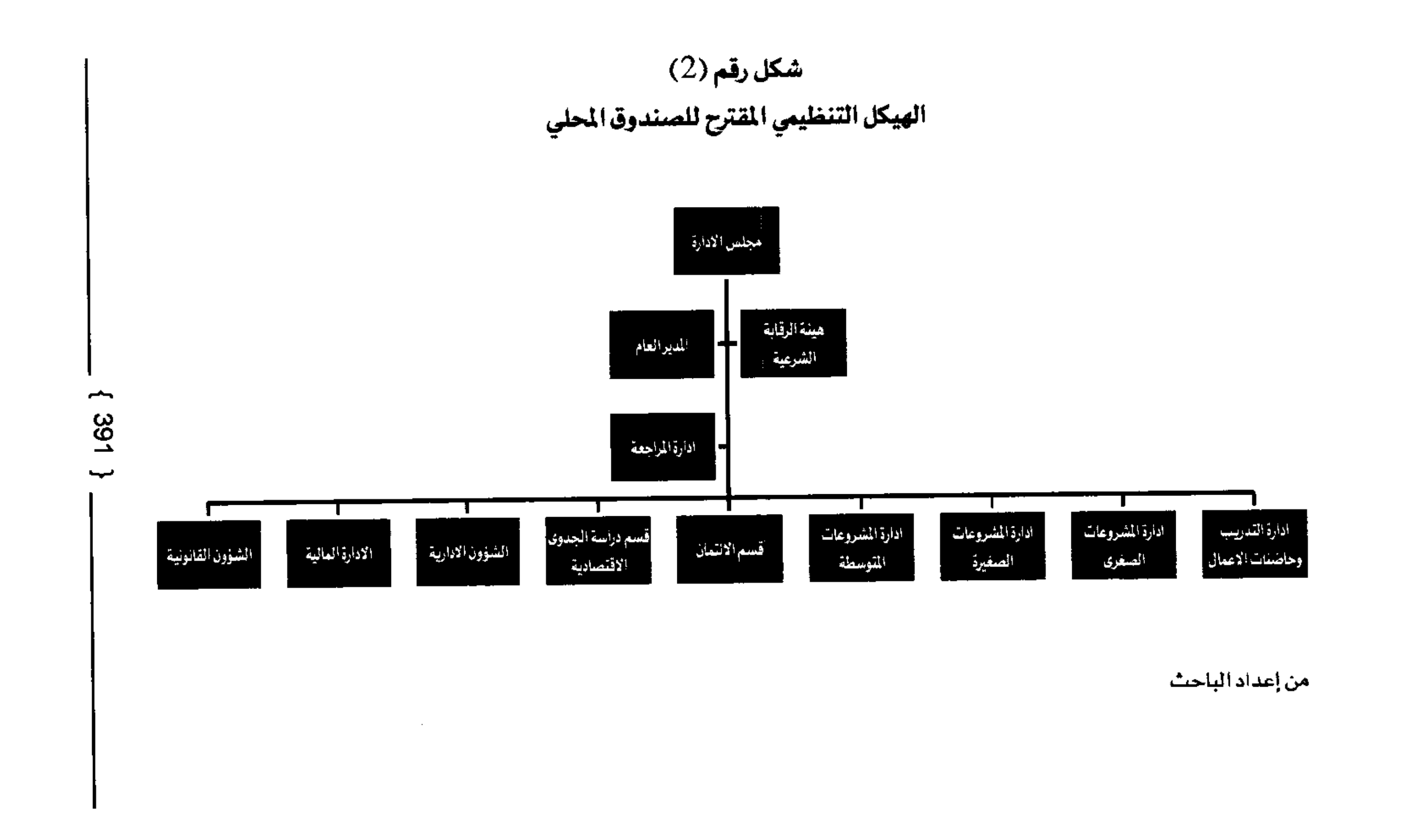
المحلية بالبلدية، ويساهم في نمو وتطور البلديات، وتخضع عملية التمويل في الصندوق المحلي إلى أحكام الشريعة الإسلامية من خلال صيغ المشاركة المنتهية بالتمليك والمضاربة المقيدة، وصيغة المزارعة والمساقات والمغارسة الخاصة بالمشاريع الزراعية، كما توجد صيغ البيوع وهي المرابحة والسلم والاستصناع، وصيغة الإجارة المنتهية بالتمليك بالإضافة الي الصكوك الإسلامية والشركات المساهمة عن طريق الاكتتاب بالأسهم.

الموارد المالية للصندوق المقترح:

1- المجلس البلدي
2- رجال الإعمال
3- صندوق التسهيلات المالية
4- البرنامج الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة
5- المصارف التجارية

شكل رقم (2)

الهيكل التنظيمي المقترح للصندوق المحلي



من إعداد الباحث

المطلب الثالث

الصندوق الاستثماري الخيري لدعم

المشروعات المتناهية الصغر والصغرى والصغيرة

وهو عبارة عن مؤسسة مالية خيرية مستقلة، لها رأس مال معين، يمثل في مؤسسات خيرية تطوعية تتمثل في الوقف وصندوق الزكاة والجمعيات الخيرية والمنظمات المحلية والدولية الخيرية، ويتم إدارة الصندوق من خلال مجلس إدارة ومدير تنفيذي يعين من قبل الدولة ويخضع الصندوق لأحكام الشريعة الإسلامية.

ويشرف الصندوق الاستثماري الخيري على تمويل ورعاية المشروعات الصغرى والمتناهية الصغر، حيث يتم تقديم الأموال الى الأسرة الفقيرة كمشروعات خيرية بدلاً من تقديمها كصدقات وهبات، وذلك من أجل زيادة دخل هذه الأسر وإخراجها من حالة الفقر والحاجة، وجعل هذه الأسر تعتمد على نفسها من خلال حصولها على دخل مجزي من هذه المشاريع.

كما أن للوقف أهمية كبيرة في تمويل الصندوق الاستثماري الخيري، حيث يساهم في عملية استثمار أموال الوقف، من خلال دعم المشاريع الصغرى والحصول على عائد مشترك بين الوقف وأصحاب المشاريع.

ويأتي دور صندوق الزكاة باعتباره مؤسسة خيرية تهتم بشريحة الأسر الفقيرة كعامل مهم في تمويل الصندوق الاستثماري الخيري لما لصندوق الزكاة من أهمية بهذا المجال، حيث تأتي أهميته باعتباره مصدر أساسي في عملية تمويل هذا الصندوق، كما انه يساهم أيضا في تقليل عدد الأسر الفقيرة والمحتاجة.

أما الجمعيات الخيرية والمنظمات المحلية والدولية الخيرية فيأتي دورها كعامل مساند لعملية تمويل الصندوق الاستثماري الخيري ويأتي دعم هذه الجمعيات والمنظمات المحلية والدولية مثل الهلال الأحمر باعتبارها مؤسسات خيرية لها دورا مهما في عملية دعم ورعاية المشروعات الصغرى المتناهية الصغر ومحاولة المساهمة في تقديم المساعدة للأسر الفقيرة والمحتاجة.

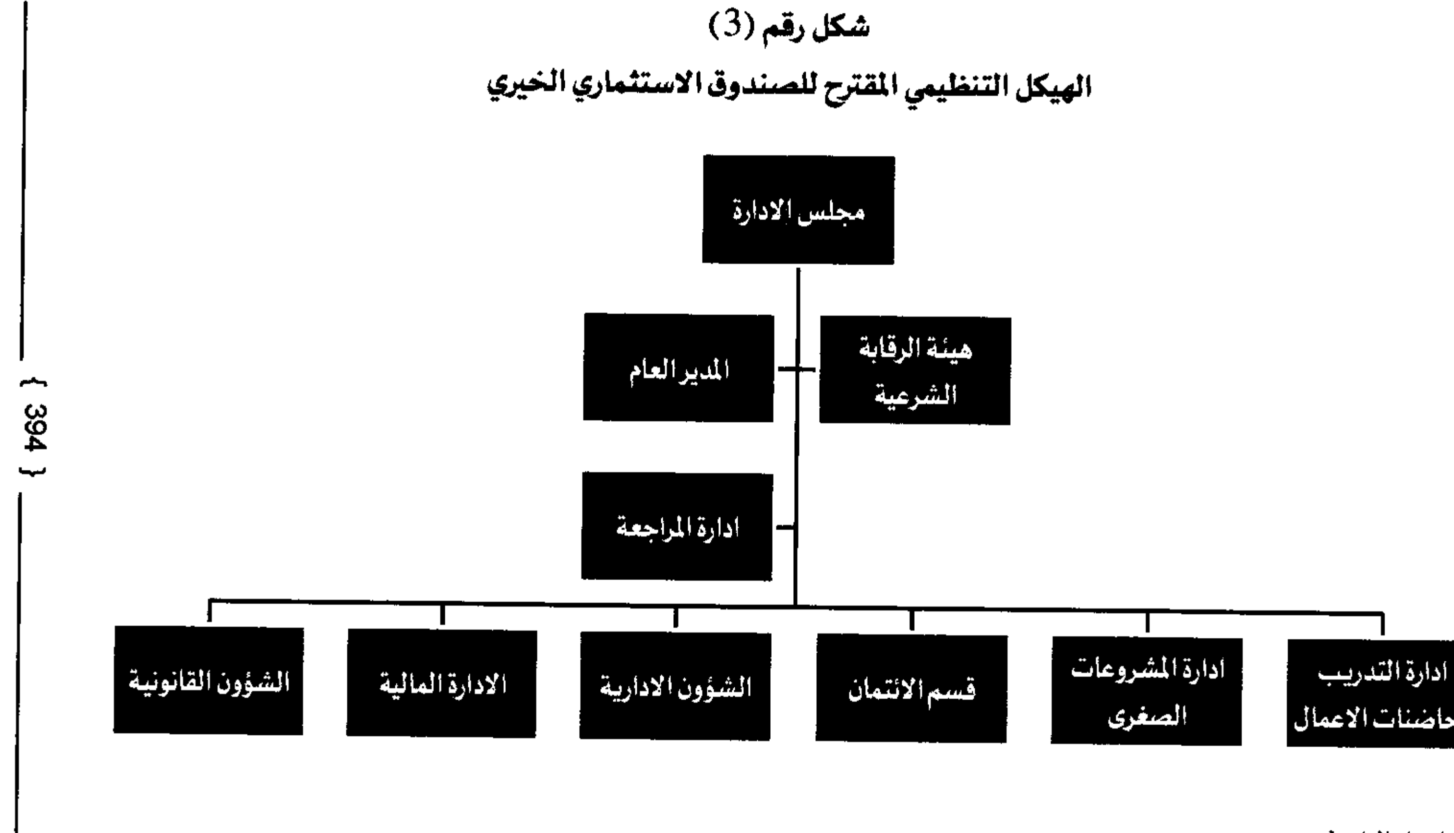
ويمكن إنشاء مجموعة من الفروع علي مستوى جميع المدن والقرى الصغيرة لكي يصل التمويل الى أكبر عدد ممكن، حيث يتميز الصندوق الاستثماري الخيري بصغر رأس ماله وكذلك بصغر حجم تمويله لأنه يستهدف الفقراء وأصحاب الدخل المحدود، ويمكن تسميته الصندوق بصندوق المشروعات الصغرى أو الصندوق الخيري.

الموارد المالية المقترحة للصندوق

1- الوقف
2- صندوق الزكاة
3- الجمعيات الخيرية
4- المنظمات المحلية والدولية الخيرية

شكل رقم (3)

الهيكل التنظيمي المقترح للصندوق الاستثماري الخيري



من إعداد الباحث

المطلب الرابع

الشركات التمويلية القابضة

الشركة القابضة هي شركة مساهمة مالية ينحصر نشاطها في تملك حصص من رأس مال شركات أخرى تعمل في قطاعات الاقتصاد المختلفة، على أن تبلغ هذه الحصص القدر الكافي من أجل السيطرة على الشركات التابعة عبر التحكم في مجالس إدارتها وتحديد توجهاتها الكبرى.

وتمارس الشركة القابضة سيطرة إدارية ومالية على الشركات التابعة لها، وإن كانت هذه الشركات تظل تتمتع باستقلاليتها من الناحية القانونية، وتحتكر الشركة القابضة سلطة اتخاذ القرارات الإستراتيجية وتحديد التوجهات الكبرى لشركاتها التابعة، بينما تترك القرارات ذات الصبغة التنفيذية أو الإجرائية لمجالس إدارة هذه الشركات.

وتقدم هذه الشركات خدماتها وفق تعاليم الشريعة الإسلامية، تخضع لرقابة وإشراف ووزارة الاقتصاد وتقدم حلولاً تمويليةً متنوعة للأفراد تغطي مجالات حياتية متنوعة، منها القروض الشخصية التي يتم منحها للأفراد لتسديد التزاماتهم الطبية والصحية، والاستهلاكية المختلفة، ومصاريف التعليم، هذا بالإضافة إلى تمويل شراء السيارات الجديدة والمستعملة، والقوارب، وتمنح أيضاً تمويلاً سكنياً لشراء عقار جاهز، أو تمويل شراء مواد البناء، إلى جانب تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والشركات العملاقة.

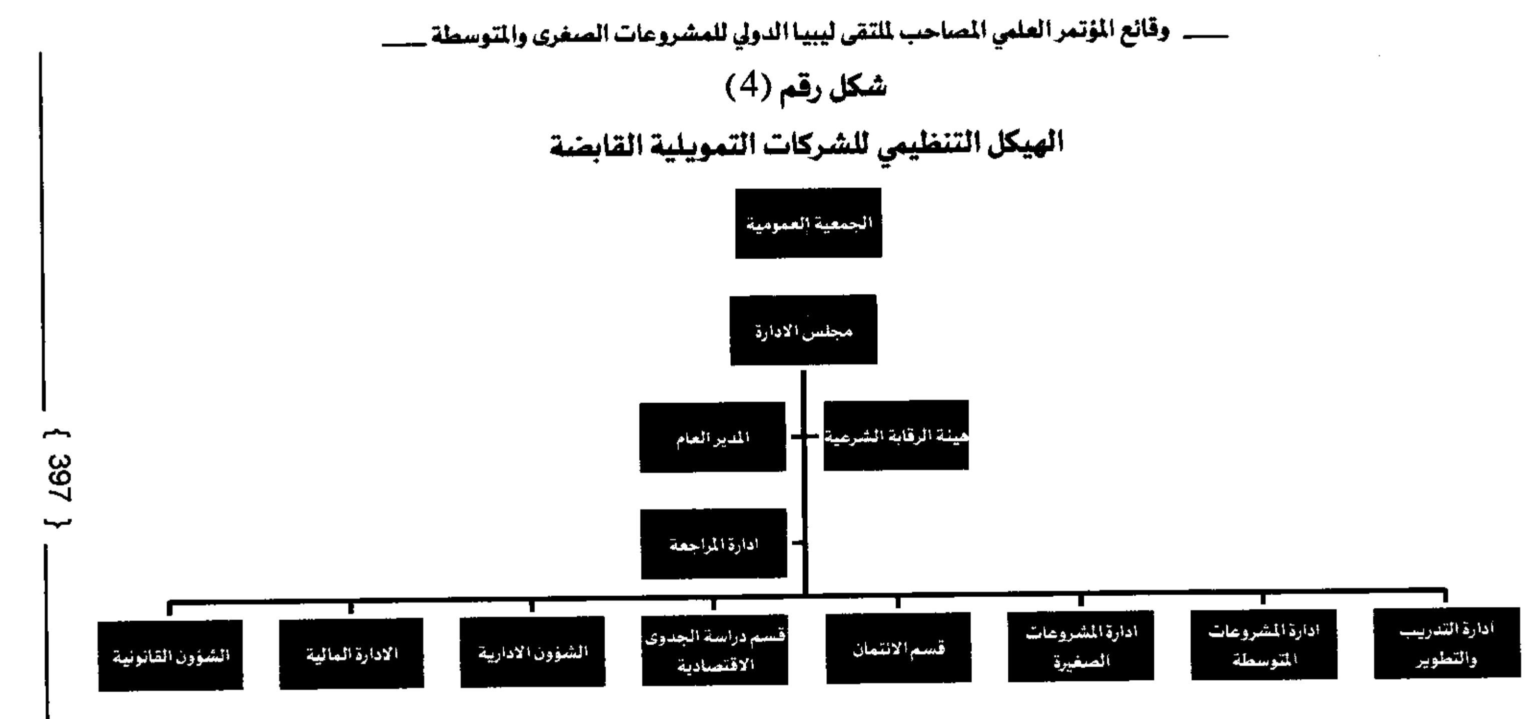
إن فكرة إنشاء شركات تمويلية قابضة يمكن رجال الإعمال من الإشراف والمتابعة الكاملة على المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، حيث تقوم الشركات التمويلية لقابضة بإنشاء الشركات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال عقود تمويل إسلامية مثل الإجارة المنتهية بالتمليك والمشاركة المتناقصة والصكوك الإسلامية وغيرها من صيغ التمويل الإسلامية.

وشركات التمويل مؤسسات مالية نشأت حديثاً لتلبية احتياجات الأفراد (المستهلكين) والأعمال، وبذلك فهي تعتبر منافس جديد للمؤسسات المالية الأخرى مثل البنوك التجارية والاسلامية والاتحادات الائتمانية، وجمعيات الادخار والأغراض، وغيرها من المؤسسات، وبالمثل فهي تتعرض لمنافسة شديدة من قبل هذه المؤسسات

وخاصة تلك التي تمتلك فروعاً منتشرة في أنحاء البلاد وأيضاً المؤسسات المصرفية الضخمة، إلا أن ما يميز شركات التمويل هو قدرتها علي التمويل بشكل أسرع وبكفاءة أعلى حيث تقوم هذه الشركات بتقديم التمويل والتدريب وإنشاء المشاريع والإشراف عليها ومتابعة عملها.

شكل رقم (4)

الهيكل التنظيمي للشركات التمويلية القابضة



من إعداد الباحث

المطلب الخامس

أهم الفروقات الجوهرية بين آليات تمويل المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة

الجدول رقم (1)

الفرق بين الصندوق الوطني والمحلي والاستثماري الخيري

جهة المقارنة	الصندوق الوطني	الصندوق المحلي	الصندوق الاستثماري الخيري
تبعية الصندوق	البرنامج الوطني لتنمية المشروعات	المجالس البلدية	رئاسة الوزراء
نوع المشروع	المشروعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة	المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة	المشروعات الصغيرة والصغرى ومتناهية الصغر
مصادر تمويل الصندوق	خزينة الدولة والمصارف التجارية	المجالس البلدية ورجال الإعمال والمصارف والصكوك الإسلامية	الوقف وصندوق الزكاة والجمعيات الخيرية والمنظمات المحلية والدولية الخيرية
حجم التمويل	لا يقل عن 100 إلف دينار	يبدأ من 10 آلاف دينار الى دون 100 إلف دينار	يبدأ من إلف دينار الى 50 إلف دينار
رأس مال الصندوق	لا يقل عن 2 مليار دينار كرأس مال مقدم من الدولة	لا يقل عن 50 مليون دينار	لا يقل عن 25 مليون دينار

المصدر: من إعداد الباحث

الجدول رقم (2)

الفرق بين الصناديق الاستثمارية وشركات التمويل القابضة

الصناديق الاستثمارية		الشركات التمويلية القابضة
لا يوجد بها جمعية عمومية		يوجد بها جمعية عمومية
تحتاج الي قانون ولائحة تنظم عملها		تحتاج الي موافقة من وزارة الاقتصاد
الصندوق مؤسسة مالية مستقلة لها رأس مال محدد		الشركات التمويلية القابضة لها حصص من رأس مال شركات أخرى تابعة لها

المصدر: من إعداد الباحث

المبحث الثاني

التعريف بالمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة ومراكز ريادة الإعمال والتعريف بحاضنات الإعمال

المطلب الأول

المشروعات الصغرى والمتناهية الصغر

وهي نوع من الأعمال التجارية الصغيرة، عادة ما يعمل بها خمسة موظفين أو أقل ورأس مال تأسيسي لا يزيد عن 35000 دولار أمريكي في العادة تكون المشروعات المتناهية الصغر هي أعمال عائلية.

عرفت وزارة الصناعة والتجارة بمصر بأنها كل شركة أو منشأة تباشر نشاطاً صناعيا لا يجاوز حجم أعمالها السنوي مليون جنيه، وبالنسبة للشركات والمنشآت الجديدة التي ليس لها حجم أعمال ألا يجاوز رأس مالها المدفوع 50 ألف جنيه 77.

---

77 وزارة الصناعة والتجارة، مصر، قرار رقم 1081 لسنة 2017.

أما المشرع الجزائري فعرفها بأنها تلك المؤسسة التي تشغل من "1-10" عمال وتحقق رقم أعمال أقل من 20 مليون دينار أو يتجاوز مجموع أعمالها السنوية 10 ملايين دينار78.

أما في ليبيا فقد صدر قرار المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني رقم (205) لسنة (2019) بشأن إعادة تنظيم صندوق ضمان الإقراض لأغراض التشغيل حيث تم تصنيف المشروعات حسب المادة (2) الفقرة -6- الى مشروعات متناهية الصغر وصغرى ومتوسطة كما في الجدول التالي79:

الجدول رقم (3)

أهم الفروقات بين المشروعات متناهية الصغر والصغرى والمتوسطة في ليبيا

حجم المشروع	أعداد العاملين	رأس المال
متناهية الصغر	1-5	100 ألف دينار
صغرى	6-25	مليون دينار
متوسطة	26-250	2.5 مليون دينار

المصدر: من إعداد الباحث بناء على قرار المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني رقم (205) لسنة (2019)

المطلب الثاني

المشروعات الصغيرة

لقد تبنت السوق الأوروبية المشتركة تعريفا للمشروعات الصغيرة بنص على إنها "تلك المشاريع التي تمارس نشاطا اقتصاديا ويقل عدد العاملين فيها عن 200 عامل". كذلك عرفت منظمة العمل الدولية المشروعات الصغيرة على أنها "تلك المشروعات التي يعمل فيها أقل من 10 عمال والمشروعات المتوسطة التي يعمل فيها ما

78 بوكابوس، مريم (2012). دور أموال الزكاة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، العدد6، الجزائر، ص5.

79 قرار المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني رقم (205) لسنة (2019) بشأن إعادة تنظيم صندوق ضمان الإقراض لأغراض التشغيل وتقرير بعض الإحكام

بين 10 و 99 عامل"، وقد عرفت لجنة التنمية الأمريكية ced المشروع الصغير على أنه "ذلك المشروع الذي يتميز باستقلال الإدارة وحصرها بيد المديرين ملاك المشروع وحجم رأس المال الصغير نسبيا بالإضافة إلى الحجم الصغير نسبيا للمشروع ضمن الصناعة التي يعمل فيها"80.

كما إن قرار اللجنة الشعبية العامة سابقا رقم (2006/109) بشأن إنشاء صندوق التشغيل عرف المشروعات الصغيرة بأنها تلك المشاريع التي لا يزيد عدد العاملين بها عن (25) عنصراً ولا يتجاوز قيمة التمويل لرأس المال التأسيسي لها عن (2.5) مليون دينار81، ثم بعد ذلك صدر قرار اللجنة الشعبية العامة سابقاً رقم (2009/472) بشأن بعض الأحكام المتعلقة بالمشروعات الصغرى والمتوسطة، فإن المشروعات الصغيرة هي التي لا يتعدى عدد العاملين فيها عن (25) عامل ولا تتجاوز قيمة القرض الممنوح لها عن مليون دينار كما أن وزارة الصناعة قد حددت العاملين من "11-50" عاملاً ولا يزيد رأس المال عن مليون دينار82.

المطلب الثالث
المشروعات المتوسطة

المفوضية الأوروبية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة قامت بتعريف المشروع المتوسط بأنه ذلك المشروع الذي يعمل فيه اقل من 250 عامل، ولا يزيد قيمة مبيعاته عن 50 مليون يورو أو إجمالي ميزانيته عن 43 مليون يورو83. وعرفها المشرع الأردني بأنها كل مؤسسة تشغل ما بين 50 إلى 250 شخصاً، ولا يتجاوز رقم إعمالها 2 مليار دينار، كما لا

80 العزاوي، عبد الرحمن (2016). أهمية المصارف الإسلامية في دعم المشروعات الصغيرة وتعزيز دورها في الاقتصاد الوطني، مجلة بيت المشورة، العدد5، قطر، ص228.

81 الترهوني، عبدالسلام (2010). التجربة الليبية في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مجلة جامعة سبها للعلوم الإنسانية، مجلد9، العدد2، سبها، ليبيا، ص ص 97-99.

82 الشويرف، محمد، وآخرون (2019). مرجع سابق، ص310.

83 كنجو، كنجو، وآخرون (2019، تعظيم أرباح المشروعات الصغيرة والمتوسطة باستخدام البرمجة الخطية دراسة حالة لمنشأة أليسار الفردية، مجلة جامعة حماة، العدد4، سوريا، ص45.

يجب أن يقل عن 200 مليون وأن ينحصر إجمالي ميزانيتها ما بين 200-500 مليون دينار[84].

أما صندوق التشغيل في ليبيا فقد عرف المشروعات المتوسطة بأنها تلك المشاريع التي يكون عدد العاملين بها (26-50) عنصراً، أما وزارة الصناعة الليبية فقد اعتمدت في تصنيفها على ان يكون عدد العاملين ما بين (51-80) عامل ولا يتجاوز قيمة التمويل لرأس المال التأسيسي لها عن (5) مليون دينار[85].

معوقات تمويل المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة:

أولا: أهم العوائق لإنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة حسب البنك الدولي:

1. الكهرباء
2. القدرة على الحصول على الأموال
3. الإعمال الغير منظمة رسمياً
4. نسبة الضرائب
5. عدم الاستقرار السياسي
6. مدركات الفساد

ثانيا: أهم المعوقات حسب البنوك التجارية:

ترفض البنوك غالبا طلبات تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة لأسباب عديدة أهمها

1. نقص الضمانات المطلوبة من قبل البنوك وخاصة الضمانات العقارية.
2. عدم كفاية البيانات المقدمة.
3. عدم الثقة في البيانات المقدمة.
4. عدم وجود خطة عمل واضحة ومقبولة.

---

84 الجيلاني, محمد (2014). تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الأردن عن طريق رأس المال المخاطر مجلة الاقتصاد والتنمية الاقتصادية, العدد9,الجزائر ص9.

85 أوصيلة, سميرة- الطوين إسماعيل (2019). واقع المشروعات الصغيرة ومقومات نجاحها في ليبيا, مؤتمر بعنوان دور ريادة الإعمال في تطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الليبي, ليبيا, مصراتة, ص ص 76-77

5. عدم وجود إدارة كفؤة للعميل.
6. عدم وجود عمالة ذات خبرة وكفاءة.
7. ضعف رأس مال المؤسسة.
8. عدم وجود سجل أو تاريخ مصرفي للعميل.
9. النقص في التجهيزات الحديثة.
10. ازدياد القروض المتعثرة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.
11. تكلفة عالية لإجراءات تقييم طلبات القروض.

ثالثا: معوقات البيئة الخارجية (الدولة):

1. عدم وجود قانون موحد للمشروعات الصغيرة يحدد تعريفاً لها وينظم عملها ويوفر لها تسهيلات في مجالات التمويل
2. عدم ارتباط المشروعات الصغيرة باتحادات ترعى مصالحها، جعلها تعمل بشكل فردي، مما قلل من فرصتها التنافسية في السوق، كما أدى إلى ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج مقارنة بالمشروعات الكبيرة.
3. نقص خدمات النقل والخدمات العامة والبنية الأساسية، والتي تؤثر على نقل الخدمات والمنتجات النهائية، بالإضافة إلى نقص خدمات المياه والكهرباء والتخزين والتخلص من النفايات.
4. عدم وجود توازن في التوزيع الإقليمي للمشروعات الصغيرة، إذ تستأثر أماكن دون أخرى بهذه المشروعات، مما يؤكد عدم وجود عدالة في توزيع الاستثمارات الخاصة بهذه المشروعات بين أقاليم الدولة الواحدة.
5. اقتصار دعم المصارف على الدعم المالي دون الدعم الفني الذي يدعم أعمال المنشآت الصغيرة ككل، والتركيز مع المشروعات الكبيرة.
6. عدم ملائمة أساليب صيغ التمويل المتوفرة لظروف المشروعات الصغيرة، نتيجة مشكلة عدم توافر الضمانات الكافية للتمويل، بالإضافة إلى عدم توافر الوعي المصرفي لدي أصحاب هذه المشروعات، مما يمثل عقبة أمام حصولهم على التمويل بشروط ملائمة.
7. قصور البيانات والمعلومات المنشورة عن المشروعات الصغيرة، والتي غالباً ما تكون متقادمة أو متباينة في حالة توافرها، وذلك بسبب تعدد الأجهزة المعنية

بها، وعدم الاتفاق على مفهوم موحد لها وعدم وجود نظم للمعلومات خاصة بهذا القطاع.

8. ضعف تواجد الشركات المساعدة المتخصصة في مجالات دعم هذه المشروعات مثل: شركات لتسويق منتجات هذه المشروعات، شركات تنظيم وإقامة المعارض المحلية والدولية، شركات التأجير التمويلي شركات الخدمات الصناعية، شركات ضمان مخاطر الائتمان، الشركات المتخصصة في إنشاء المجمعات الصناعية الصغيرة.
9. ضعف الطاقة الاستيعابية للأسواق وضعف البنية الأساسية للتصدير[86].

رابعاً: معوقات البيئة الداخلية

1. عدم إلمام نسبة كبيرة من أصحاب المشروعات الصغيرة بالمعلومات الفنية والاقتصادية الخاصة بالخامات والآلات والجودة، مما يؤدي إلى استخدامهم معدات إما متقادمة مما يؤدي إلى معدلات إنتاج منخفضة ومستوى جودة منخفض أيضاً، أو إلى استخدام معدات متقدمة ذات استثمار كبير نسبياً وتكلفة تشغيل عالية.
2. ضعف القدرات الإدارية والتنظيمية والتسويقية لدى أصحاب هذه المشروعات، وعدم توافر المهارات البشرية المطلوبة، ونقص التدريب وعدم الحصول على الخدمات الاستشارية والخدمات المساعدة لها، مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج، وضعف إمكانيات التسويق المحلي والخارجي خاصة مع عدم توافر المعلومات الخاصة باحتياجات الأسواق وتفصيلات المستهلكين ومواصفات المنتجات.
3. انخفاض إنتاجية المشروعات الصغيرة، وافتقار العديد منها لمفهوم تخطيط الإنتاج، وعدم اختيار مستوى التكنولوجيا المناسب، وافتقار الكثير منها للمفاهيم الأساسية للجودة نتيجة عدم الإلمام بنظم الرقابة على الجودة ونظم المعايير والمواصفات المحلية والدولية، مما يؤدي إلى إنتاج سلع غير مطابقة لا تستطيع المشروعات الصغيرة تصريفها، أو تسويقها محلياً أو دولياً.

---

86 حسن، منى (2020). المشروعات الصغيرة والمتوسطة: الخصائص والمميزات والتحديات، المجلة العلمية لكلية الآداب، العدد76. الخرجة، مصر، ص ص 270-272.

4. غياب الوعي المحاسبي لدى أصحاب المشروعات الصغيرة، إما لعدم معرفتهم بالقواعد والأصول المحاسبية، أو لعدم خبرتهم في هذا المجال مما يؤدي إلى لجوء معظمهم إلى مكاتب محاسبية خارجية؛ لإعداد الحسابات الختامية وهو ما يكلف المشروع نفقات كثيرة، هذا بالإضافة إلى تعدد وتنوع المشاكل الضريبية[87].

المبحث الثالث: مراكز ريادة الإعمال وحاضنات الإعمال:

المطلب الأول: مفهوم ريادة الإعمال:

يقصد بالريادة خصائص وسلوكيات تتعلق بالابتداء بعمل والتخطيط له وتنظيمه وتحمل مخاطره والإبداع في إدارته، ويمكن تعريف إستراتيجية الريادة بأنها تلك الإستراتيجية التي تتبناها المنظمة أو التي تشجع على بعد واحد أو مجموعة من أبعاد إستراتيجية الريادة (الإبداع، والابتكار، والتميز، وتقبل المخاطر، والمبادأة) بقصد المنافسة والتكيف مع البيئة وإستراتيجية الريادة التي توضع من قبل فرد قوى التفكير بالتركيز على الفرص والمشكلات الثانوية والقرارات الكبيرة والجزئية بهدف نمو المنظمة[88].

ويمكن تعريف ريادة الأعمال بأنها: "ممارسة نشاط لاستثمار فرصة قائمة تلبي احتياجات محددة من خلال إنشاء منظمة وتشغيلها بأسلوب إبداعي"، كما عرفت بأنها : "إنشاء عمل حر يتسم بالإبداع، ويتصف بالمخاطرة"

ومما سبق يتبين أن ريادة الأعمال أو المشاريع الرائدة هي نتيجة للتفكير الغير المنطقي للحصول على نتائج منطقية، بمعنى أنها تتحقق من النظر للأمور من زاوية لا يرى منها إلا المبدعون والرواد، ولذلك يرى فيها الإنسان العادي مخاطرة في حين يراها الرائد فرصة لا تعوض. حيث تكون نتائجها خدمات أو منتجات غير متوقعة ولكن مباشرة تصبح لا يمكن الاستغناء عنها، فمن هنا تكون المبادرة هي السبق الإنتاجي لخدمة أو سلعة ما.

---

87 المرجع السابق ذكره، ص272.

88 العطا، أماني (2020). أثر حاضنات الأعمال في تعزيز المشروعات الريادية، المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، العدد 14، يوليو 2020، الخرطوم، السودان، ص21.

ويتم قياس دور المشاريع الريادية ومساهمتها في الاقتصاد عن طريق ثلاثة معايير رئيسة هي: نسبة مساهمتها في تشغيل القوى العاملة، ومدى مساهمتها في الإنتاج، وحصتها في الاقتصاد، ويتميز دورها الذي يستند إلى خصائصها في كونها:

1. توفر المشاريع الريادية مصدر منافسة للمنظمات الكبيرة وتحد من قدرتها على التحكم في الأسعار.
2. تعد المصدر الرئيس لتوفير الوظائف في الاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء، بعد أن انحصرت هذه الوظيفة سابقا بالدولة المهتمة بضرورة توفير وخلق فرص العمل لمواطنيها.
3. تمثل بذورا أساسية للمنظمات الكبيرة.
4. تساعد على تطوير وتنمية المناطق الأقل حظاً في النمو والتنمية وتدني مستويات الدخل وارتفاع معدل البطالة.
5. تعد من المجالات الخصبة لتطوير الإبداعات والأفكار الجدية[89].

المطلب الثاني

حاضنات الإعمال

يمكن تعريف "الحاضنات التجارية" من الوجهة العملية، بأنها عبارة عن كيان اقتصادي اجتماعي تأسس خصيصاً لتقديم المشورة للشركات حديثة التكوين، التي تتميز عن غيرها بطابع المجازفة وذلك من خلال ابتكار تقنية جديدة وتسويقها أو فتح سوق لمنتجات مستحدثة، وتعتبر وسيلة فعالة في برامج التنمية الاقتصادية تساعد على تعجيل نمو الشركات الناشئة على أساس راسخ سليم ونجاحها كمؤسسات تجارية ذات جدوى اقتصادية، قادرة على الاستمرار كمنشآت مستقلة في استغناء تام عن إي دعم خارجي غير الاستثمار في مشاريعها وأنشطتها[90].

---

89 كمبة، إبراهيم (2019). المجالس البلدية ودورها في دعم مشاريع ريادة الأعمال في ظل قانون الإدارة المحلية، مؤتمر دور ريادة الأعمال في تطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الليبي، مصراتة، ص ص 227-228.

90 الثابتي، الحبيب (2017). تفعيل صندوق الزكاة باستخدام حاضنات الأعمال، بحوث وأوراق المؤتمر العلمي الدولي: الإبداع والتميز في الاقتصاد والتمويل الإسلامي، مجلد 1، العفرون، الجزائر، ص ص 212-215.

وتعرف أيضاً على أنها حزمة متكاملة من الخدمات والتسهيلات وآليات المساندة والاستشارة توفرها لمرحلة محددة من الزمن مؤسسة قائمة لها خبرتها وعلاقتها للرياديين الذين يرغبون البدء في إقامة مؤسسة صغيرة بهدف تخفيف أعباء مرحلة الانطلاق. وتعرف كذلك بأنها عملية حركية لتنمية وتطوير المنظمات الصغيرة التي تمر بمرحلة التأسيس أو الإنشاء حتى تضمن بقائها ونموها خاصة في مرحلة بداية النشاط وذلك بتقديم مختلف المساعدات المالية والفنية وغيرها من التسهيلات[91].

أهداف حاضنات الأعمال فهي :

1. تطوير أفكار جديدة لخلق وإيجاد مشروعات إبداعية جديدة أو المساعدة في توسعة مشروعات قائمة.
2. مساعدة أصحاب الابتكارات والاختراعات في تحويل أفكارهم إلى منتجات أو نماذج أو عمليات قابلة للتسويق.
3. توفير الدعم والتمويل والتعليمات الإرشادية والتسهيلات المتاحة لمنتسبيها
4. توفير خدمات للجهات التمويلية من حيث الأبحاث والمعرفة والتدريب والإشراف والمراقبة لزيادة وتعزيز النمو.
5. مراقبة عمليات التشغيل لمنتسبيها بصورة دورية لتحقيق الأهداف المرسومة.

الأنشطة الخاصة بحاضنات الأعمال

أما عن الأنشطة الخاصة بحاضنات الإعمال فهناك العديد من الأنشطة التي تقوم بها حاضنات الإعمال والتي يمكن اختصارها في الأتي :

1. توفير الاحتياجات والمساندة اللازمة للتقنية.
2. إرشاد وتوجيه منتسبي الحاضنة.
3. تدريب موظفي المشروعات المنتسبة.
4. بناء هيكل نموذجي لإنشاء وتأسيس الأعمال والشركات الجديدة.
5. توفير المساندة والمساعدة الإدارية والتسويقية.
6. توفير المساعدة والاستشارة المالية.

---

[91] العطا، أماني (2020). أثر حاضنات الأعمال في تعزيز المشروعات الريادية، المرجع السابق، ص16.

7. التعرف على المستثمرين والشركاء الاستراتيجيين[92].

عوامل نجاح الحاضنات

هناك مجموعة من العوامل التي إذا ما توافرت فإن ذلك يؤدي إلى تحقيق أهداف الحاضنات وبالتالي نجاحها ومن هذه العوامل المقدرة على تحديد هدفها الرئيسي هل هو اجتماعي لخدمة المشاريع أو لتحقيق الربح، ويجب أن تعمل على تحديد نوعية المشروعات التي ستعمل على استضافتها وتحديد نوع الخدمات التي يمكن تقديمها في الحاضنة.

وبصورة عامة فإنه لكي تنجح الحاضنات في أداء دورها في تنمية المهارات وتشجيع المبادرات الشخصية وخلق فرص العمل والتطوير لا بد من توافر عدة عوامل من أهمها:

1. حاضنات الأعمال تعتبر كأي مشروع يجب العمل على وضع خطة علمية وعملية مدروسة وذلك من أجل العمل على تنفيذها.
2. وجود مدير كفؤ وفعال يعمل على إدارة الحاضنة وتنسيق جميع الجوانب الفنية والبشرية والمالية ووضع الخطط اللازمة لدعم المشاريع الخاصة.
3. أن تحصل الحاضنة على دعم من الحكومة أو الهيئات المحلية والبنوك والمنظمات الدولية لما سيكون له من أثر على توفير التمويل المالي اللازم للحاضنة.
4. أن يتوافر لدى الحاضنة المبنى الكبير والمجهز بالآلات والمواد والأدوات اللازمة والتي تسمح
5. باستقبال المشاريع.
6. العمل على إعداد دراسات تحدد نوع الخدمات التي تطلبها المشاريع الصغيرة والتي تكون بحاجة لها.
7. أن تكون الحاضنة قريبة من مواقع الجامعات ومراكز البحوث والمناطق الصناعية.
8. التقييم المستمر، يجب على الحاضنة أن تعمل على تقييم أعمالها بالإضافة إلى تقييم المشاريع التي تخرجت من الحاضنة، كل هذا يفيدها في التخطيط لكيفية تقديم خدماتها للمشاريع المنتسبة لها بشكل مستمر.

---

92 علي، أمل (2020). حاضنات الأعمال ودورها في دعم رواد الأعمال ودعم التنمية الاقتصادية، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، مجلد11، العدد1، الاسماعلية، مصر، ص ص 259-260

9. إتباع آلية علمية دقيقة ومحايدة من أجل اختيار المشاريع التي تحتاج إلى دعم.
10. العمل على إجراء التتبع ألتقييمي لكل مرحلة من مراحل إنشاء الحاضنة وكل الأخطاء التي وقعت فيها .
11. إنشاء الحاضنات بحيث تكون قادرة على تقديم الدعم والمساعدة للمشاريع الصغيرة .
12. اختيار الموقع المميز للحاضنة من حيث المساحة، وعدد العمال .
13. العمل على التنسيق مع كافة الجهات والتي تعمل على دعم الحاضنة سواء مالياً، فنياً، مهنياً، تسويقياً، والاستفادة من كل ذلك

المشاكل التي تواجه الحاضنات :

بالرغم من الآثار الاقتصادية التي قد تتركها الحاضنات، وبالرغم من الدور الذي تلعبه في خدمة المشاريع والأفراد، إلا أنها قد تواجه بعض المشاكل التي تحد من فعاليتها، أو قد تؤثر على دورها.

ويمكن إجمال هذه المشاكل فيما يلي:

1. قد تواجه الحاضنة في بعض الأحيان مشكلة الاعتمادية التي قد تنتهجها الشركات المحتضنة واعتمادها على الحاضنة في القيام بكافة أعمال المشاريع الخاصة بهم .
2. عدم حصول الحاضنة على كافة وسائل الدعم من المجتمع المحلي التي تنتمي إليه وخاصة في بداية تأسيسها، الأمر الذي يؤثر على طبيعة الخدمات وحجمها والتي يكون بالإمكان تقديمها وتوفيرها وخاصة المساعدات المتعلقة بالتمويل، والتي تشكل حجر الأساس لكل من الحاضنة والمشاريع المحتضنة.
3. التوقعات المرتبطة لمدى حجم الخدمات التي كان بالإمكان الحصول عليها من قبل المشاريع وخاصة الفنية، الإدارية، والمالية، وبالتالي خيبة الأمل من عدم تلبية الحاضنة هذا الطلب على مستوى الطموح المطلوب[93].

---

[93] القواسمة، ميسون (2010). واقع حاضنات الأعمال ودورها في دعم المشاريع الصغيرة في الضفة الغربية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الخليل، الخليل، فلسطين، ص ص 44-55.

المبحث الرابع

أهم التجارب المحلية والعربية والعالمية لنهوض بالمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة

المطلب الأول

التعريف بعمل الصناديق استثمارية في ليبيا حسب القانون الليبي

تم الموافقة على إنشاء صناديق الاستثمار في ليبيا حسب القانون التجاري رقم 23 لسنة 2010، وقانون سوق رأس المال رقم 11 لسنة 2010، وحسب القانون يتطلب أن يكون الحد الأدنى لرأس مال صندوق الاستثمار الذي يتم تأسيسه وترخصه هو مبلغ خمسة وعشرون مليون دينار ليبي مدفوع بالكامل، أو ما يعادله بعملة أجنبية، حيث ينص القانون التجاري الليبي لسنة 2010، "ولا يجوز تأسيس صناديق الاستثمار إلا بعد الحصول على موافقة الهيئة العامة للرقابة والإشراف على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية المنصوص عليها في المادة 394، ويتم قيد الصندوق بعد استيفاء شروط التأسيس بسجل خاص بالصناديق في السجل التجاري، ويجوز للمؤسس أن يقوم بتأسيس أكثر من صندوق"[94].

كما نصت المادة (47) من قانون (11) لسنة 2020 بشأن سوق المال بأنه يجوز إنشاء صناديق استثمار مفتوحة أو مغلقة بغرض تنويع الاستثمار وتكون لصناديق الاستثمار الشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة . وللجنة إدارة الهيئة أن ترخص للصندوق بالتعامل في القيم المالية المنقولة الأخرى، أو في غيرها من مجالات الاستثمار طبقًا للنظم والقواعد والشروط التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون ويجب أن يكون تأسيس الصندوق بعقد تأسيس ونظام أساسي، وعلى الصندوق أن يعهد بإدارة نشاطه إلى إحدى الجهات المتخصصة وفقًا لما تحدده اللائحة التنفيذية لهذا القانون[95].

94 القانون التجاري الليبي، (2010). ص99.

95 قانون رقم (11) لسنة 1378 و.ر(2010 مسيحي) بشأن سوق المال المادة (47) صفحة 22.

كما نصت المادة السابعة من لائحة صناديق الاستثمار على أنواع صناديق الاستثمار وإغراضها وجاء فيها تخصيص صناديق الاستثمار العقاري وجعلها من النوع المقفل، ومع هذا فقد جاءت فقرة في المادة تنص على إيجاز إنشاء أنواع وأغراض من الصناديق غير الصناديق العقارية، بعد توافر ما يراه سوق المال الليبي ومصرف ليبيا المركزي من شروط ومتطلبات.

كذلك نصت المادة الثامنة من قانون تشجيع الاستثمار على إن يمارس المشروع الاستثماري نشاطه وفقاً لأحكام هذه اللائحة والتشريعات النافدة من خلال الإشكال القانونية المنصوص عليها بالقانون التجاري[96].

المطلب الثاني

أهم الصناديق والبرامج التي تدعم المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في ليبيا

أولا: صندوق التسهيلات المالية:

صندوق التسهيلات المالية تأسس سنة (2007 م) وتم إعادة تشكيل لجنة إدارته بقرار من وزير العمل والتأهيل رقم (237) لسنة 2018 م الصادر بتاريخ 2018/10/29 م "ويواصل صندوق التسهيلات المالية في هذه الأيام نشاطه بتكوين نواة فاعلة لتكون أساس دائم لتحقيق أهداف الصندوق وتوجهات وزارة العمل والتأهيل وفق أهداف التنمية المستدامة 2030 م، ولتكون أنشطتها و فعالياتها المختلفة في تحدٍ واضح وإصرار ملموس على خلق النموذج الإيجابي لقطاع الدعم التنموي في ليبيا.

أهداف الصندوق

1. بناء الفرص الاستثمارية التي تساهم في توسيع القاعدة الاقتصادية والمساهمة مع الجهات ذات العلاقة في تعديل خارطة الأنشطة الاقتصادية للدولة.

---

96 قرار اللجنة الشعبية العامة سابقاً رقم 499 لسنة (2010) بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم (9) لسنة 2010 بشأن تشجيع الاستثمار.

2. تنويع مصادر الدخل للمواطن وتشجيع الانتشار الجغرافي للمشاريع، بما يسهم في زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي والصادرات .
3. المساهمة في تمويل المشروعات ذات الجدوى الاقتصادية في المجالات الصناعية والخدمية والزراعية والتركيز على متناهية الصغر والصغرى والمتوسطة ومشاريع ريادة الشباب منها .
4. تقديم أفضل الخدمات المالية القادرة علي المنافسة المحلية لتخلق أجواء أمان من الجوانب الإقراضية .
5. المساهمة في العمل على إعداد الخريجين الذين لا تتوافق مؤهلاتهم مع متطلبات سوق العمل المحلي وصقل مهاراتهم وفق المعايير المهنية الدولية وذلك لتلييب المهن التي يشغلها الأجانب
6. المساهمة في مشروعات المرآة المتناهية في الصغر وتشجيعها ودمجها داخل حركة السوق .
7. المشاركة في تبني اختراعات الشباب من الخريجين ودعمها معنوياً ومادياً بما يحقق خلق رجال أعمال ناجحـــــين (ريادة الأعمال) .
8. المساهمة في إبرام اتفاقيات تدريب قصيرة ومتوسطة المدى ، وذلك في إطار برامج المسؤولية الاجتماعية المترتبة على الشركات التي تنفذ المشروعات التنموية المتوقفة خاصةً الاتفاقيات المتعلقة بالتدريب للتمكين بعد الإنجاز، ودون الإخلال بالتدريب مقابل الاستجلاب .
9. المساهمة في تكوين كيانات مهنية من الباحثين عن عمل ذكوراً وإناث تعمل على استثمار الأموال بالأنشطة الخدمية والحرفية والتجارية بالمناطق النائية وبما يؤهلها لإنشاء مشروعات ذات جدوى اقتصادية .
10. تقديم المقترحات للجهات ذات العلاقة بتفعيل الاتفاقيات المصاحبة لأعمال التنقيب عن النفط بشأن التدريب وتخصيص جزء من مخصصاتها للعمل على إعداد الكوادر من أصحاب الأفكار النيرة من الشباب وإقراض مشروعاتهم .
11. إعداد نطاق وشكل وهيكلية البرنامج والخطة التنفيذية والميزانية العامة للبرامج التجريبية للمناطق النائية.
12. فتح الآفاق لأجل مشاركة الصندوق مع مؤسسات القطاع الخاص المحلية والأجنبية لأجل التدريب لأغراض تشغيل الشباب في السوق المحلي والعالمي بعد

حصولهم على مؤهلات فنية أو تقنية أو مهنية معتمدة وتتوافق مع المعايير الدولية.

13. استحداث حساب للودائع بالمشاركة مع المصارف العامة والخاصة يهدف لتنفيذ عدد من المشروعات الشبابية تودع به مخصصات برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات ويعمل على استثمار تلك المبالغ لتغطية نفقات المشروعات الصغرى والمتوسطة.
14. المساعدة في إنشاء الشركات المحدودة والمساهمة من الباحثين عن عمل و رائدي الأعمال من مخرجات البرامج التدريبية التي يشارك في تنفيذها الصندوق برعاية المؤسسات الإنتاجية والصناعية المختلفة.
15. جمع ونشر المعلومات والمساهمة في إعداد الدراسات الاقتصادية المتعلقة بإمكانيات التمويل
16. والاستثمار في المشروعات الاستثمارية التي تساهم في التنمية الاقتصادية للدولة[97].

ثانياً: الصندوق الليبي للاستثمار الداخلي والتنمية:

تأسس الصندوق الليبي للاستثمار الداخلي والتنمية في شكل شركة قابضة بموجب قرار اللجنة الشعبية العامة (سابقاً) رقم (107) لسنة (2009) برأس مال مصرح به يبلغ (20) مليار دينار دفع منها مبلغ (12) مليار دينار موزعة بين عدة جهات اعتبارية حيث تشكل المؤسسة الليبية للاستثمار ما نسبته (83.33%) من رأس المال المدفوع، ويهدف الصندوق الى تطوير القطاع الأهلي وتنويع الاقتصاد الوطني وذلك باستثمار أمواله داخل ليبيا على أسس تجارية وفي مجالات ذات عوائد اقتصادية طبقا لقرار الإنشاء والنظام الأساسي[98].

كما نصت المادة (4) على تحديد أغراض الصندوق في استثمار أمواله داخل ليبيا على أسس تجارية، وذلك في مجال الإنشاءات والمشاريع الزراعية والصناعية والسياحية

97 https://www.stmll.com/ تاريخ الزيارة 2021/06/28. الساعة 6:37م.

98 https://sada.ly/2020/11/12 - / تاريخ الزيارة 2021/06/29 الساعة 8:22م.

والتعليمية والصحية والمالية، وقطاع العقارات وغيرها من المجالات ذات العائد الاقتصادي وفق مقتضيات العمل ومتطلبات السوق التنافسية، وبما يكفل تطوير القطاع الخاص وتنويع الاقتصاد في ليبيا[99].

ثالثاً: صندوق ضمان الائتمان:

صدر قرار المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني رقم (205) لسنة (2019) بشأن إعادة تنظيم صندوق ضمان الإقراض لأغراض التشغيل بحيث يسمى " صندوق ضمان الائتمان" وتكون تبعيته لوزارة الاقتصاد والصناعة ومقره بنغازي، وسيتولى الصندوق بموجب القرار ضمان نسبة من المخاطر التي تواجهها المؤسسات المالية العاملة في ليبيا لتمويل الشركات ذات الجدوى الاقتصادية وضمان الصادرات ذات المنشأ الليبي ويتبع الصندوق حسب المادة(3) من القرار وزارة الاقتصاد والصناعة

أهداف الصندوق حسب المادة رقم (7) من القرار:

1. ضمان نسبة من التمويلات المقدمة من المؤسسات المالية لتمويل الشركات وفق التصنيف المعتمد في ليبيا
2. تحفيز المصارف والمستثمرين على تقديم التمويل للشركات.
3. المساهمة في تقليل المخاطر الائتمانية التي تواجهها المؤسسات المالية بما ييسر عمليات الوصول للتمويل.
4. المساهمة في تنمية القطاع الخاص بما يمكن من زيادة وتنوع مصادر الدخل وخلق فرص عمل جديدة
5. المساهمة في تحقيق الأهداف الإستراتيجية للدولة فيما يتعلق بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة
6. المساهمة في إعادة الثقة بين كل من الحكومة والقطاع الخاص والقطاع المصرفي
7. المساهمة في استثمار الموارد المحلية وزيادة الصادرات الليبية غير النفطية

---

99 قرار اللجنة الشعبية (سابقاً) رقم (107) لسنة (2009م) بشأن إنشاء الصندوق الليبي للاستثمار والتنمية، المادة رقم (4)، ص3.

8. ضمان نسبة من مخاطر قيمة الصادرات ذات المنشأ الليبي[100].

رابعاً: صندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي:

صدر المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني القرار رقم (588) لسنة 2018 بشأن إعادة تنظيم صندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي، ونصَّ القرار في مادته الأولى على أن «يعاد تنظيم صندوق الإنماء وفقًا لأحكام هذا القرار»، فيما نصت المادة الثانية على أن «صندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي هو صندوق استثماري يتمتع بالشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة يتبع مجلس الوزراء ويهدف إلى استثمار أموال المستفيدين المخصصة من برنامج ما يعرف (بتوزيع الثروة) والمَحافظ الاستثمارية بقصد تنميتها لصالحهم، وبما يؤدي إلى تنشيط وتفعيل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبما يحقق عائدًا مناسبًا بموجب التشريعات النافذة». ومنحت المادة الرابعة الصندوق «الحق في القيام بجميع الأنشطة التي تحقق أهدافه وتعمل على تنمية الموارد ودعم مصالح المستفيدين».

ونصت المادة الخامسة على أن «يكون للصندوق مجلس أمناء يتكون من رئيس ونائب له وعدد خمسة أعضاء يصدر بتسميتهم قرار من مجلس الوزراء يمارس اختصاصات الجمعية العمومية المقررة قانونًا». واشترطت المادة (13) أن «يكون للصندوق ميزانية مستقلة، تعد وفقًا للنظم المحاسبية المعمول بها، تبدأ السنة المالية للصندوق مع بداية السنة المالية للدولة وتنتهي بنهايتها» وشددت المادة (14) على أن «تكون أموال الصندوق، أموالاً عامة لا يجوز الحجز عليها وتتمتع بالحماية المنصوص عليها في التشريعات النافذة المقررة للأموال العامة»[101].

---

[100] قرار المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني رقم (205) لسنة (2019) بشأن إعادة تنظيم صندوق ضمان الإقراض لأغراض التشغيل وقرير بعض الإحكام

[101] http://alwasat.ly/news/libya/206510 تاريخ الزيارة 2021/07/04م الساعة 9:48

خامساً: البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة:

يعنى البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة بالنهوض ودعم المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا وهو مؤسسة غير ربحية ويعمل على نشر ثقافة الريادة والإبداع واستقطاب أصحاب الأفكار الريادية والابتكارية والراغبين في تطوير مشاريعهم أو الراغبين في إقامة مشروعات صغرى ومتوسطة جديدة ومساعدتهم على تنفيذ مشروعاتهم من خلال تقديم الدعم الفني اللازم والخدمات الاستشارية وذلك من خلال الأذرع الفنية التابعة له والمتمثلة في الحاضنات ومراكز الأعمال والموزعة على مستوى ليبيا وذلك بهدف تحقيق التنمية المكانية ودعم الاقتصاد الوطني، وخلق فرص عمل جديدة للعاطلين عن العمل. وحدد القرار رقم (73) لسنة 2011م الاختصاصات التالية للبرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة :

1. التعاون مع كافة الجهات ذات العلاقة لنشر ثقافة الريادة والمبادرة.
2. تشجيع وتسهيل تأسيس المشروعات الصغرى والمتوسطة من خلال اقتراح الإجراءات اللازمة لذلك
3. جمع المعلومات المتعلقة بتنمية الريادة ورعاية المشروعات الصغرى والمتوسطة وإجراء الدراسات اللازمة بالتعاون مع الجهات المحلية والدولية ذات العلاقة
4. التعاون والتنسيق مع جهات تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة
5. إقامة المؤتمرات والندوات والمعارض المحلية والدولية المتعلقة بنشاط البرنامج والمشاركة فيها بالتنسيق مع الجهات المختصة
6. اقتراح وتنويع مصادر وآليات التمويل المتخصصة للمشروعات الصغرى والمتوسطة
7. تدريب وتأهيل الكوادر الوطنية في مجال تأسيس وتطوير المشروعات القائمة والجديدة، وإدارة الحاضنات ومراكز الأعمال وغيرها من هياكل دعم المشروعات الصغرى والمتوسطة

8. استقطاب الرياديين وتدريبيهم وتوفير الاستشارات الفنية والاقتصادية لهم ومساعدتهم على تأسيس مشروعاتهم والحصول على التمويل وربطهم مع الجهات ذات الاختصاص
9. تنفيذ برامج تحديث وتطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة لتحسين أساليب الإدارة والهيكلة والموارد البشرية والتسويق بالتعاون مع الجهات المحلية والدولية بما يضمن تحسين الأداء وزيادة القدرة التنافسية.
10. التعاون مع الجهات المحلية والدولية لتطوير وتنفيذ برامج مشتركة لدعم المشروعات الصغرى والمتوسطة وربطها بالأسواق الخارجية
11. اقتراح وتنفيذ الحوافز المادية والمعنوية لتشجيع المخترعين والمبادرين والحوافز والمزايا التي تمنح للمشرعات المتميزة.
12. إنشاء حاضنات ومراكز أعمال وغيرها من الوحدات التي تحقق أغراض البرنامج
13. المساهمة في برامج نقل المعرفة والتكنولوجيا[102].

المطلب الثالث
أهم التجارب عربياً

اولاً: الصـــندوق الوطني لرعاية وتنمية المشــروعات الصــغيرة والمتوســطة بالكويت:

في شهر ابريل لعام 2013 أصدرت حكومة دولة الكويت قانون رقم 98/2013 بخصوص إنشاء صندوق باسم الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة. يهدف هذا القانون لدعم الشباب ومحاربة البطالة وتمكين القطاع الخاص لتحقيق النمو الاقتصادي في الكويت. الصندوق هو مؤسسة عامة مستقلة يبلغ رأس مالها ملياري دينار كويتي يمول المشاريع الصغيرة أو المتوسطة المجدية والمملوكة من قبل كويتيين بنسبة تصل إلى 80% من رأس المال. ويضع القانون شروطاً محدد للمشاريع

102 https://sme.ly تاريخ الزيارة 14/07/2021م الساعة 18:33.

المستحقة للدعم وهي أن توظف من 1 إلى 50 موظف كويتي وأن لا تزيد تكلفة إنشائها عن 500 ألف دينار كويتي.

أهداف الصندوق:

1. المساهمة في خلق فرص عمل منتجة للكويتيين في القطاع الخاص
2. زيادة مشاركة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد المحلي
3. المساعدة في خلق بيئة ملائمة لأعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة[103].

ثانيا: جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بمصر:

تم إنشاء جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر سنة 2017م، وقد حل الجهاز محل الصندوق الاجتماعي للتنمية المنشأ عام 1991 والذي يُعد نتاج 25 عاماً من الخبرات التنموية الشاملة متعددة المجالات.

يعتبر الجهاز هو الجهة المعنية بتنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وريادة الأعمال ويقوم بتنسيق وتوحيد جهود كافة الجهات المعنية والجمعيات الأهلية والمبادرات العاملة في هذا المجال.

يهدف الجهاز إلى وضع برنامج وطني لتنمية وتطوير المشروعات وتهيئة المناخ اللازم لتشجيعها. يعمل الجهاز من خلال شبكة الفروع الإقليمية المنتشرة على مستوى المحافظات والتي تعد الذراع التنفيذي للجهاز بإجمالـــي 33 فرعا يضم وحدات الشباك الواحد OSS، إضافة إلى الشراكة مع حوالي 600 جمعية أهلية معنية بتنمية المشروعات متناهية الصغر و1800 من أفرع البنوك المنتشرة بجميع محافظات الجمهورية وعدد من شركاء التنمية المحليين.

---

103 https://www.nationalfund.gov.kw/ar/about-us/vision-and-mission/ تاريخ الزيارة 2021/07/12 الساعة 9:29.

الأهداف العامة:

1. وضع السياسات والخطط الإستراتيجية لتنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وريادة الأعمال
2. التنسيق مع الجهات والمبادرات المعنية بتطوير هذه المشروعات ومتابعة أدائها.
3. تطوير البرامج اللازمة للنهوض بقطاع المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وتشمل:
4. تعزيز قدرات الموارد البشرية العاملة بهذه المشروعات.
5. ربط هذه المشروعات بسلاسل الإمداد والعمل على تكاملها.
6. تنمية مهارات التسويق داخل البلاد وخارجها.
7. تيسير سبل التفاوض الجماعي لتوفير المواد الأولية للمشروعات من مصادر جيدة بأنسب الأسعار.
8. تشجيع المشروعات على تصدير منتجاتها للخارج من خلال توفير الفرص والحوافز التمويلية لمشاركتها في المعارض الخارجية.
9. المساهمة في إجراء دراسات السوق ودراسات الجدوى وإتاحتها للمشروعات.
10. تمويل المشروعات لبدء نشاطها أو لزيادة رأس مالها.
11. التنسيق مع الجهات المعنية لتيسير إنهاء الإجراءات والتصاريح اللازمة لتأسيس المشروعات وتشغيلها.
12. إنشاء قاعدة بيانات للمشروعات.
13. إعداد بيان بالخدمات التي يقدمها الجهاز للمشروعات وإتاحته إلى العملاء.
14. التواصل مع كافة المبادرات التي تقوم بها الأجهزة الحكومية أو الجمعيات الأهلية ذات الصلة.
15. اقتراح مشروعات القوانين واللوائح التي من شأنها تحقيق أهداف الجهاز فيما يخص تنميه المشروعات وريادة الأعمال.
16. تأسيس شركات أو صناديق بصفة منفردة أو بالمشاركة مع أشخاص القانون العام أو الخاص أو المساهمة في أي من الشركات أو الصناديق المعنية بالأنشطة ذات الصلة في حدود القوانين واللوائح النافذة.

17. وضع نظم للحوافز لتشجيع المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وريادة الأعمال[104].

ثالثا: الصندوق الأردني لريادة:

بدأت مسيرتنا بعد تجسيد توصيات مجلس السياسات الاقتصادية الأردني لتأسيس شركة الصندوق الأردني للريادة على أرض الواقع منذ 4 سنوات، حيث تمثلت مهمتنا المباشرة فيها بالاستثمار وتقديم الدعم للشركات الناشئة والصغيرة والمتوسطة خلال مراحلها المبكرة. وبالقيام بذلك، يساهم الصندوق بتعزيز روح المبادرة والابتكار، وتحويل الأفكار الريادية إلى واقع، وكذلك يعمل على خلق فرص عمل للكوادر الأردنية من خلال توفير تمويل أسهم رأس المال في المراحل المبكرة للمشاريع الوطنية و للأقل حظاً، وكذلك يعمل الصندوق كمعبر جديد للنساء والشباب فيما يتعلق بعالم ريادة الأعمال. يتبلور هدف الصندوق في الاستثمار في الشركات الأردنية، وتوفير الدعم الاستثماري للشركاء من المستثمرين، وكذلك تحسين جودة وتنوع الخدمات التي يقدمها الوسطاء والشبكات المخصصة، لإنشاء تدفق أقوى للمشاريع والصفقات في النظام البيئي الريادي الأردني.

يهدف الصندوق إلى خدمة الشركات الناشئة الجديدة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، ذات السمات الابتكارية والإبداعية، والقائمة على امتداد محافظات المملكة، إضافة إلى دعم حاضنات ومسرعات الأعمال القائمة والجديدة، وتوفير خدمات تطوير الأعمال وبرامج التوجيه والتأهيل لهذه الشركات للحصول على التمويل.

سنتعاون في الصندوق مع كافة الجهات ذات العلاقة لتطوير النظام البيئي الشامل لريادة الأعمال، رغبة منا في تعظيم الأثر الاستثماري والعوائد الاقتصادية سواء على المؤسسين، المستثمرين، والمجتمع الأردني والاقتصاد الوطني.

---

104 https://www.msme.eg/ar/msmeda/Pages/default.as px تاريخ الزيارة 2021/07/10م الساعة 11:26.

إنّ زيادة أعداد الشركات الناشئة القابلة للحياة، وخلق قيمة مضافة عالية، وتحقيق النمو والاستدامة هي من صميم مهمتنا وأهدافنا في الصندوق[105].

رابعاً: صندوق دعم المشاريع بالمملكة العربية السعودية:

تم إنشاء صندوق دعم المشاريع كإحدى مبادرات حِزَم التحفيز؛ لدعم استمرارية واستكمال المشاريع برأسمال مبدئي قدره عشرة مليارات ريال سعودي. ويركز الصندوق بدوره على توفير دعم تمويل المشاريع الكبرى في القطاعات الصحية والتعليمية والتطوير العقاري.

أهداف الصندوق:

1. زيادة مشاركة القطاع الخاص: بتوفير القروض للمشاريع في القطاعات ذات الأولوية، وتشجيع المؤسسات المالية على المشاركة في تقديم القروض.
2. تعظيم الأثر الاقتصادي: من خلال توفير الفرص الوظيفية، وزيادة مساهمة المحتوى المحلي في عمليات التشييد والتشغيل، وتعظيم الأثر على الناتج المحلي.
3. تشجيع التنويع الاقتصادي: من خلال تمويل المشاريع في مختلف مناطق المملكة، وسد الفجوة بين العرض والطلب في القطاعات المستهدفة[106].

المطلب الرابع

أهم التجارب عالمياً

أولا: الهيئة اليابانية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة:

بدأ الاهتمام بقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في اليابان بعد نجاحها بشكل كبير في الصناعات الثقيلة والعملاقة وتكوين مجموعات أعمال تستطيع الارتكاز عليها في تسويق منتجاتها عالميا وقامت في عام 1999م بإنشاء الهيئة اليابانية للمشروعات

---

105 https://issfjo.com/ تاريخ الزيارة 2021/07/10م الساعة 12:56.

106 https://www.mof.gov.sa/psf/Pages/about.aspx تاريخ الزيارة 2021/07/12م الساعة 18:44.

الصغيرة والمتوسطة Japanese Corporation for Small and Medium-Scale Enterprises كهيئة تنفيذية لسياسات الدولة الخاصة بهذه المشروعات، التي تهدف إلى توفير المساعدات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة سواء كانت مساعدات فنية أو تمويلية أو إدارية أو تسويقية عن طريق:

1. إنشاء بعض المؤسسات التمويلية لتوفير التمويل والدعم اللازم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
2. إلزام الشركات التي تحصل على مناقصات حكومية ان يكون نصيب الشركات الصغيرة والمتوسطة ليس بأقل من 30٪ من قيمة المناقصة.
3. تسهيل الحصول على قروض بنكية بشروط ميسرة، وإيجاد نظام ضمان القروض المقدمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتقوم به، Credit Guarantee Corporation
4. وتتضح العناية الفائقة للحكومة بهذه النوعية من المشروعات من خلال التأمين على المشروعات الصغيرة خوفًا من مخاطر الإفلاس، حيث تقوم بتطبيق هذه السياسة مجموعة من المؤسسات المالية والتأمينية، ويمكن للمشروع الصغير المساهمة بقسط تأميني يدفع شهريًا وتقوم بموجبه هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة اليابانية بسداد ديون المشروع الصغير المتعثر.
5. إعداد برامج تدريبية إدارية وفنية خاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة يقوم بها معهد خاص بالمشروعات الصغيرة.
6. قيام هيئات حكومية تعمل على تشجيع المشروعات الصغيرة على غزو الأسواق الدولية بمنتجاتها، وذلك بإقامة المعارض الدولية ومعاونتها على تسويق منتجاتها.
7. يلزم القانون جميع المنظمات الحكومية وشبه الحكومية بإتاحة الفرصة للمشروعات الصغيرة للحصول على العقود الحكومية.
8. الإعفاء من ضريبة الدخل لفترات زمنية محددة قابلة للتجديد، وتوفر نظام ضريبي يشجع على الاستثمار في إدخال التكنولوجيا الحديثة في المشروعات

الصغيرة، ونظام ضريبي آخر يشجع على إقامة الصناعات الصغيرة في المناطق النائية[107].

ثانياً: هيئة تشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة بكوريا الجنوبية:

بثت الحكومة منذ بداية عقد الستينات (1960)الروح الريادية لدى المواطنين وحثتهم على خلق إعمال جديدة، وهيأت البيئات المناسبة والأجواء الملائمة للمشاريع الريادية الجديدة، فكانت إنشاء هيئة تشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة المشاريع، في عام 1978م من خلال توفيربرامج متنوعة مثل المساعدة المالية، خدمات في الإدارة والتسويق والمعلومات، وخدمات التدريب. كما تقوم الهيئة بمساعدة الحكومة في وضع السياسات الاقتصادية المرتبطة بتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والتي تقوم مهمتها على تحديث وسائل الإنتاج وتقوية الأنشطة التعاونية بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وإنشاء مدن صناعية، وتوجيه الصناعات الصغيرة والمتوسطة نحو التصدير وقامت الحكومة عام 1975م بإصدار مجموعة من الإجراءات لدعم المشرعات الصغيرة والمتوسطة وكان من أهم الإجراءات التي اتخذت :

1. تخصيص منتجات بعض قطاعات الصناعة التحويلية واعتبارها منتجات للتعاقد من الباطن للمشاريع الصغيرة والمتوسطة مع الشركات الكبيرة. فكانت الشركات الكبيرة مطالبة ان تحصل على احتياجاتها من هذه الصناعات وتوريدها من المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وعدم إنتاجها في الشركات الكبيرة. وتزود المشاريع الكورية الصغيرة والمتوسطة الشركات الكبيرة بنحو 60% من احتياجاتها من الأجزاء والمكونات اللازمة لصناعاتها.
2. سنّ قانون تشجيع شراء منتجات المشاريع الصغيرة والمتوسطة - عام 1981م من اجل تأمين التشغيل الدائم لهذه المشاريع، من خلال الشراء الحكومي لمنتجات المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة. وفقا لهذا القانون، فان الحكومة والمنظمات

---

[107] https://www.albawabhnews.com/2553411 تاريخ الزيارة 2021/07/15 الساعة 20:34.

العامة كانت مطالبة بعمل خطة سنوية لزيادة المشتريات من منتجات المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

3. برنامج الدعم المخصص للمشاريع الصغيرة والمتوسطة عام 1983م، والذي يتم بموجبه اختيار 1000 من المشاريع الواعدة كل عام، والتي لديها إمكانيات عالية للنمو والتطوير، وتقدم لها مختلف الحوافز والتسهيلات، وتحاط بمزيد من الرعاية والعناية. ويساهم هذا البرنامج في النمو السريع لهذه المشاريع بسبب المنافسة فيما بينها، حيث تحرص كل منشأة أن تكون من بين الألف منشأة التي تختار كل عام، ووضعت الحكومة السياسات واتخذت الإجراءات من اجل تشجيع صادرات هذه المشاريع، وكذلك شركات التصدير. فقد أقيمت مراكز دعم التصدير Export Support Centers،من اجل تسهيل صادرات المشاريع الصغيرة والمتوسطة[108].

ثالثاً: الإدارة الاتحادية للمنشآت الصغيرة بأمريكا:

تم إنشاء جهاز حكومي مركزي عام 1953 يعرف باسم (الإدارة الاتحادية للمنشآت الصغيرة) ليكون بمثابة الجهة المختصة عن تنفيذ السياسة القومية لإقامة وتنمية وحماية المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم، ويهدف إلى:

1. منح المشروعات الصغيرة إعفاءات ضريبية تصل الى 2% .
2. قيام الإدارة الاتحادية للمشروعات الصغيرة بوضع برامج للتدريب و تقديم الاستشارات اللازمة لإقامة و تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة .
3. وضع نظام تمويلي لمساعده المشروعات الصغيرة .
4. إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة
5. مراكز تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة .
6. رابطه خدمات الإداريين المتقاعدين[109].

108 https://www.aam-web.com/ar/create_pdf/accounting/115 تاريخ الزيارة 2021/07/15م الساعة 22:46.

109 https://gadwahub.com/ تاريخ الزيارة 2021/07/15م الساعة 21:21.

رابعاً: إدارة الصناعات الصغيرة والريفية بالهند:

تتولى الحكومة الهندية الإشراف على جهاز "إدارة الصناعات الصغيرة والريفية"، وعلى الرغم من أنه جهاز حكومي إلا أنه يتبنى وجهة نظر أصحاب الصناعات الصغيرة، ويعالج مشاكلهم من خلال إعادة صياغة القوانين لصالح تلك الصناعات وتقديم الدعم المادي والفني لها، كما يقوم هذا الجهاز بإنشاء المعاهد الخدمية لتوفير الخدمات لها والقيام بعمليات التدريب فضلاً عن إنشاء محطات اختبار الجودة ومراكز البحث والتطوير لتوفير التكنولوجيا اللازمة ودراسات الجدوى المتخصصة .. كما يقوم هذا الجهاز أيضًا بصياغة السياسات الخاصة بالصناعات الصغيرة والمتوسطة، خاصة وأن المنتجات لم تعد تقتصر على السلع الصغيرة فقط بل شملت أيضًا السلع الأساسية والتكنولوجية المتطورة.

وإذا كان هناك البعض يشعر أحيانًا في دول أخرى بأن قطاع الصناعات الصغيرة ينتج المنتجات الرخيصة .. فإن هذا غير صحيح تمامًا في التجربة الهندية حيث تمثل نسبة 35% من منتجات الصناعات الصغيرة هناك سلعًا هندسيًا فائقة الجودة، وتقوم الفلسفة الهندية في هذا الصدد على فكرة أساسية تتمثل في فتح السوق أمام المنافسة لمنح هذه الصناعة فرصة الاحتكاك مع المنتجات العالمية، ومن ثم تطوير نفسها باستمرار خاصة أن الحكومة لا تستطيع حمايتها في ظل مبادئ تحرر التجارة العالمية .. ومن ثم فإن فلسفة الحكومة في هذا الصدد تقوم على فتح المجال أمام تلك الصناعات كي تنتج ما تريد، فإذا فشلت في تحقيق أهدافها قدمت لها دعمًا من خلال ميزانية أعدت لهذا الغرض قوامها 125 مليون دولار بهدف تصحيح هياكل تلك الصناعات المتعثرة وتحديث أساليب إنتاجها والأخذ بيدها على الطريق الصحيح[110].

---

[110] http://www.siironline.org/alabwab/edare-%20eqtesad(27)/387.htm تاريخ الزيارة 2021/07/15م الساعة 22:33.

الخاتمة

أولاً: النتائج:

1. إن اعتماد الاقتصاد الليبي على القطاع العام خلال عقد السبعينات ومنتصف الثمانينات والتوسع فيه على حساب القطاع الخاص أدى إلى ضعف القطاع الخاص بشكل كبير خاصة أن هذا القطاع يعتمد أساسا على حجم المدخرات الشخصية والخبرة العملية للتعرف على السوق وتحديد الفرص الاستثمارية خاصة في غياب البيانات والمعلومات الكافية لدراسة السوق.
2. إن غياب الجهات المساعدة والداعمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتمثلة في مركز ريادة الإعمال وحاضنات الإعمال والتي يفترض أن تعمل في ظل السياسة الاقتصادية العامة للدولة الليبية أدى بشكل كبير إلى عدم وجود استراتيجيات وأهداف محددة يسعى المشروع لتحقيقها.
3. وجود قصور في عمل المؤسسات الراعية للمشروعات الصغيرة وما يترتب عنه من ارتفاع درجة المخاطرة الناجمة عن عدم وضوح الرؤيا لدى أصحاب المشروعات وغياب المعرفة التسويقية والمبادئ الاقتصادية في إدارة المشروعات.
4. وجود ضعف في الكفاءات الإدارية وقلة التوعية بأهمية المشروعات وارتفاع تكاليف الإنتاج وعدم وجود استقرار امني وسياسي، وضعف البنية التحتية كل ذلك يعتبر من أهم المعوقات والمشاكل التي تعاني منها هذه المشروعات.
5. ضعف التمويل شكل أكبر عائق أما المشروعات بالإضافة الى أن أغلب دراسات الجدوى الاقتصادية لم تكن في المستوى المطلوب ولا تعكس الواقع الفعلي.
6. ضعف دور السوق المالي في توجيه المستثمرين الى المشروعات التي تتميز بالقدرة على الاستمرار وتحقيق الأرباح.

ثانياً: التوصيات:

1. توفير مناخ صحي وسليم لنمو وتطور المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، حتى يحقق لها كل متطلبات النجاح منذ فترة ما قبل التأسيس وعند مرحلة التشغيل والتسويق.
2. العمل علي إنشاء المزيد من مراكز الأعمال ومسرعات وحاضنات الاعمال ودعمها من قبل الدولة.
3. توفير المعلومات والبيانات عن المشرعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة وتقديم الدعم ألازم لها
4. تقديم التمويل الكافي من خلال البرامج والصناديق الداعمة وتحفيز البنوك الإسلامية على تقديم التمويل المالي لهذه المشروعات بصيغة المضاربة والمشاركة.
5. أن تقوم الحكومة الليبية بتقديم الحوافز والمزايا لأصحاب المنشآت والمشاريع، وجعل الحصول على هذه الحوافز والمزايا مشروطاً بتوفير فرص عمل للشباب المؤهل والمعد لسوق العمل.
6. إيجاد روابط بين المشروعات ذات الأحجام المختلفة بعضها البعض بما يحسن من القدرة التسويقية لهذه المشروعات ويوفر لها إمكانات تسويق منتجاتنا من المدخلات إلى المشروعات الكبيرة.
7. من الضروري التأكيد على أن تدريب أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة على أنشطة المشروعات الخاصة ومتطلباتها يجب أن يتم في نفس المشروعات ومجالاتها. وذلك بالتنسيق والتعاون بين الهيئات والمنظمات الحكومية وهذه المشروعات.

المراجع

- أوصيلة، سميرة- الطوير، إسماعيل (2019). واقع المشروعات الصغيرة ومقومات نجاحها في ليبيا، مؤتمر بعنوان دور ريادة الإعمال في تطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الليبي، ليبيا، مصراتة، ص ص 76-77
- بوكابوس، مريم (2012). دور أموال الزكاة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، العدد6، الجزائر، ص5.
- الترهوني، عبدا لسلام (2010). التجربة الليبية في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مجلة جامعة سبها للعلوم الإنسانية، مجلد9، العدد2، سبها، ليبيا، ص ص 97-99.
- ألثابتي، الحبيب (2017). تفعيل صندوق الزكاة باستخدام حاضنات الأعمال، بحوث وأوراق المؤتمر العلمي الدولي: الإبداع والتميز في الاقتصاد والتمويل الإسلامي، مجلد 1، العفرون، الجزائر، ص ص 212-215.
- الجيلاني، محمد (2014). تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الأردن عن طريق رأس المال المخاطر، مجلة الاقتصاد والتنمية الاقتصادية، العدد9،الجزائر، ص9.
- حسن، منى (2020). المشروعات الصغيرة والمتوسطة: الخصائص والمميزات والتحديات، المجلة العلمية لكلية الآداب، العدد76. الخرجة، مصر، ص ص 270-272.
- الشويرف، محمد، وآخرون (2019). مرجع سابق، ص310.
- العزاوي، عبدا لرحمن (2016). أهمية المصارف الإسلامية في دعم المشروعات الصغيرة وتعزيز دورها في الاقتصاد الوطني، مجلة بيت المشورة، العدد5، قطر، ص228.

- العطا، أماني (2020). أثر حاضنات الأعمال في تعزيز المشروعات الريادية، المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، العدد 14، يوليو 2020، الخرطوم ، السودان، ص 21.
- العطا، أماني (2020). أثر حاضنات الأعمال في تعزيز المشروعات الريادية، المرجع السابق، ص16.
- علي، أمل (2020). حاضنات الأعمال ودورها في دعم رواد الأعمال ودعم التنمية الاقتصادية، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، مجلد11، العدد1، الاسماعلية، مصر، ص ص 259-260
- القانون التجاري الليبي، (2010). ص99.
- قانون رقم (11) لسنة 1378 و.ر(2010 مسيحي) بشأن سوق المال المادة (47) صفحة 22.
- قرار اللجنة الشعبية (سابقاً) رقم (107) لسنة (2009م) بشأن إنشاء الصندوق الليبي للاستثمار والتنمية، المادة رقم (4)، ص3.
- قرار اللجنة الشعبية العامة سابقاً رقم 499 لسنة (2010) بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم (9) لسنة 2010 بشأن تشجيع الاستثمار.
- قرار المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني رقم (205) لسنة (2019) بشأن إعادة تنظيم صندوق ضمان الإقراض لأغراض التشغيل وتقرير بعض الإحكام
- قرار المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني رقم (205) لسنة (2019) بشأن إعادة تنظيم صندوق ضمان الإقراض لأغراض التشغيل وقرير بعض الإحكام
- القواسمة، ميسون (2010). واقع حاضنات الأعمال ودورها في دعم المشاريع الصغيرة في الضفة الغربية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الخليل، الخليل، فلسطين، ص ص 44-55.

- كمبة، إبراهيم (2019). المجالس البلدية ودورها في دعم مشاريع ريادة الأعمال في ظل قانون الإدارة المحلية، مؤتمر دور ريادة الأعمال في تطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الليبي، مصراتة، ص ص 227-228.
- كنجو، كنجو، وآخرون (2019، تعظيم أرباح المشروعات الصغيرة والمتوسطة باستخدام البرمجة الخطية دراسة حالة لمنشأة أليسار الفردية، مجلة جامعة حماة، العدد4، سوريا، ص45.
- المرجع السابق ذكره، ص272.
- وزارة الصناعة والتجارة، مصر، قرار رقم 1081 لسنة 2017.

المواقع على الانترنت:

- http://alwasat.ly/news/libya/206510
- https://sme.ly
- https://www.nationalfund.gov.kw/ar/about-us/vision-and-mission
- https://www.msme.eg/ar/msmeda/Pages/default.as https://issfjo.com
- https://www.mof.gov.sa/psf/Pages/about.aspx
- https://www.albawabhnews.com/2553411
- https://www.aam-web.com/ar/create_pdf/accounting/115
- https://gadwahub.com
- https://www.stmll.com
- https://sada.ly/2020/11/
- http://www.siironline.org/alabwab/edare-

المناطق الحرة ودورها في النهوض بالمشروعات الصغرى والمتوسطة حالة: المنطقة الحرة بمصراتة

محمد مصطفى السويح

Abstract

This research is trying to clarify the concept of free zones and their historical development، the elements of their establishment and success، as well as the reasons could lead to a non-successful story، in addition، the advantages and exemptions for free zones that granted its privacy where this privilege has affected many economies positively as a tool for those countries by impacting other sectors and fields associated with the activities of free zones. The free zones now being a real source of country's income and hard currency، also it has a very significant contribution to reducing unemployment rates and creating direct and indirect jobs. All those facilities and features have enabled the free zones to be an attractive environment and encouraged a lot of investors to invest in this field. Misurata Free Zone (MFZ) as a model among those free zones، has benefited from the regulations that organize its activities where there are many advantages and facilities taking into account the geographical location and the ownership of the main seaport on the Libyan coast. MFZ has conducted number of economic studies through international expert houses، which showed encouraging results towards the big demand for its lands and investment projects .This research concluded with a number of results and recommendations that can be relied upon in giving the free zones in general and Misurata Free Zone in particular the role and importance based on the current success factors and the achievement of as an attractive environment for investment.

الملخص

يتناول هذا البحث مفهوم المناطق الحرة وتطورها التاريخي، ومقومات تأسيسها ونجاحها و كذلك أسباب إخفاقها، مع توضيح ما تتمتع به من مزايا وإعفاءات منحتها خصوصية أثرت في عديد الاقتصاديات كأداة لجأت إليها دول العالم لتحسين وضعها الاقتصادي وإحداث تنمية طالت عديد المجالات الأخرى المصاحبة لنشاط المناطق الحرة، فضلا عن أنها مصدر حقيقي للدخل وتوفير النقد الأجنبي ومساهمتها في خفض نسب البطالة وخلق فرص العمل المباشرة وغير المباشرة، مما جعلت منها بيئة جاذبة وحاضنة للعديد من المشروعات في كافة المجالات، وأصبحت موطن يلجأ إليه المستثمرين لتحقيق جملة من الأهداف والفوائد.

المنطقة الحرة بمصراتة كنمط من أنماط هذه المناطق، مكنتها التشريعات المنظمة لعملها من توفر العديد من المزايا والتسهيلات، إضافة إلى المزايا النسبية التي تجعل منها مقصدا لجذب المستثمر المحلي والأجنبي وتوطين المشروعات والتي على رأسها الموقع الجغرافي واحتوائها على ميناء بحري يعتبر الميناء الرئيس على الساحل الليبي.

أعدت هذه المنطقة عدد من الدراسات الاقتصادية من خلال بيوت خبرة عالمية، أظهرت نتائج مشجعة تبين حجم الطلب على أراضيها ومشروعاتها الاستثمارية.

خلص هذا البحث الى جملة من النتائج والتوصيات التي بالإمكان الركون إليها في إعطاء المناطق الحرة بشكل عام والمنطقة الحرة بمصراتة بشكل خاص الأهمية ولعب دورها التي تستحقها استنادا على عوامل النجاح المتاحة ونتائج الدراسات التي أعدت بالخصوص وذلك كبيئة جاذبة للاستثمار.

الكلمات الافتتاحية: المناطق الحرة، المشروعات الصغرى والمتوسطة، المنطقة الحرة مصراتة

مقدمة:

تؤكد تجارب التنمية في العديد من البلدان خاصة النامية، أن الاعتماد على مصدر وحيد للدخل أمر محفوف بالمخاطر، ولا يمكن له استيعاب المتغيرات المحلية والدولية أو الاستئناس به كسد منيع لأي اختلال في اقتصاديات الدول بل أصبح عائق في تنميتها، ومن هذا المنطلق برزت أهمية المناطق الحرة كإحدى الأدوات الفاعلة في هيكل اقتصاد العديد من الدول لما لها من القدرة على التأقلم واستيعاب الكثير من المتغيرات المحيطة محليا ودوليا فضلا عن أنها مصدر حقيقي مباشر للدخل بما يوفره مناخها الاستثماري من بيئة جاذبة لتوطين العديد من المشروعات.

كل ذلك نابع من خصوصيتها وتشريعاتها الخاصة، الأمر الذي جعلها تتربع على قائمة الأنماط الاقتصادية الأكثر تأثيرا في تحقيق النمو والاستقرار وإسهاما في الناتج المحلي الإجمالي للدول المضيفة من خلال احتضانها لعديد المشروعات الاقتصادية باختلاف أنواعها وإحجامها.

لا شك إن لهذه الخصوصية ما يميزها عن غيرها من الأنماط الاقتصادية الموجودة، حيث بالإمكان الاستفادة منها كحاضنة لقيام العديد من المشروعات الصغرى والمتوسطة وتتمثل هذه الخصوصية فيما يتاح للمناطق الحرة من أُطر تشريعية وتنظيمية تجعل منها بيئة جاذبة للاستثمار المباشر لتحررها من كافة القيود الضريبية والجمركية وغيرها من القيود التي تمثل ملاذا للمستثمر المحلي والأجنبي بعيدا عن التعقيدات والبيروقراطية الإدارية وأكثر انفتاحا على العالم.

وفي ضل الانفتاح الاقتصادي اليوم شهد العالم خلال العقود الأخيرة تنامي ظاهرة إنشاء المناطق الحرة كأحد الأدوات الاقتصادية الرئيسية والفاعلة في إحداث الاندماج العالمي وتحقيق مجموعة من الأهداف المنشودة للدول المضيفة، ولا شك أن نجاح هذه الظاهرة وتحقيق أهدافها يعتمد بشكل اساسي على توفر العديد من العوامل والأسس اللازمة لإنشائها ونجاحها وبما يمكنها من لعب دورها الأساسي في تحقيق الهدف من إنشاءها وإحداث التنمية الشاملة.

لعل واقع الحال الذي يشهد تعقيدات عديدة تحد من التوسع في إقامة المشروعات الصغرى والمتوسطة وبالتالي الحد من تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة التي أساسها هذه المشروعات وأهم ركائزها مما يجعل من المناطق الحرة ملاذا آمنا وأداة من الأدوات المهمة التي بالإمكان الاعتماد عليها كنقطة جذب واحتضان ونهوض لهذه المشروعات باختلاف أنواعها ويجعل من الأهمية بمكان الاهتمام بمجال المناطق الحرة وتنميتها ونشر ثقافتها.

مشكلة البحث: تكمن مشكلة البحث في عدم تفهم أهمية ودور المناطق الحرة في جذب الاستثمار وتوطين المشروعات الصغرى والمتوسطة بما توفره خصوصيتها المنبثقة من التشريعات المنظمة لعملها وتوفر العديد من المزايا والإعفاءات وسهولة الإجراءات وعدم الاستفادة من الموارد الطبيعة المتاحة في ليبيا والتي على رأسها الموقع الجغرافي لتبني هذا النمط الاقتصادي وتوفر العديد من عوامل النجاح، ومن هذا المنطلق يمكن صياغة المشكلة في التساؤل التالي:

ما هو الدور الذي تقوم به المناطق الحرة في النهوض بالمشروعات الصغرى والمتوسطة؟

أهداف البحث:

- يهدف البحث في المقام الأول الى لفت انتباه أصحاب القرار والراغبين في الاستثمار والنهوض بالمشروعات الصغرى والمتوسطة الى أهمية ودور المناطق الحرة في النهوض بالمشروعات الصغرى والمتوسطة بما يتاح للمناطق الحرة من خصوصية لا تتوفر خارجها، مما يجعل منها بيئة جذب مناسبة لتوطين هذه المشروعات لتحررها من القيود الضريبة والجمركية وغيرها والاهم تحررها من التعقيدات الإدارية والإجراءات البيروقراطية التي تعيق تدفق المشروعات ونجاحها.
- التعرف على المزايا والإعفاءات التي تتمتع بها المنطقة الحرة بمصراتة للنهوض واستقطاب المشروعات الصغرى والمتوسطة ونتائج دراسة السوق وحجم الطلب المتوقع على هذه المشروعات.

اهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من تسليط الضوء على نمط المناطق الحرة وأهميتها في تحريك عجلة الاقتصاد المحلي وتوفر عوامل نجاحها وتحقيق مصادر دخل وفرص عمل مباشرة وغير مباشرة وتبنيها للنهوض بالمشروعات الصغرى والمتوسطة وأثر ذلك على إحداث التنمية الاقتصادية التي تطال العديد من المجالات داخل الدولة.

منهجية البحث:

أتبع الباحث المنهج الوصفي لوصف واستعراض الجانب النظري للبحث للتعرف على خلفية وواقع وتطور مفهوم المناطق الحرة وعوامل نجاحها وأهميتها في استقطاب واحتضان المشروعات من خلال ما يميزها عن غيرها لخصوصيتها التي إتاحتها التشريعات المنظمة لعملها والهدف من إنشائها. وكذلك التعريف بالمنطقة الحرة بمصراتة في هذا الإطار مع إظهار واستخدام نتائج الدراسة التي أعدتها المنطقة لتقييم السوق وتقدير حجم الطلب على المشروعات الاستثمارية في المجالات الصناعية والتجارية والخدمية واستنباط حجم الطلب المتوقع على المشروعات الصغرى والمتوسطة من خلال هذه النتائج.

حدود البحث.

الحدود المكانية: المنطقة الحرة بمصراتة

الحدود الزمنية: للسنوات 2007م ــ 2021م

الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى: (مريم، فضال:2008م) المناطق الحرة ودورها في التنمية وهدفت هذه الدراسة الي محاولة التعرف على المناطق الحرة وتحديد دورها التنموي من خلال نماذج دولية متعددة، وتوصلت هذه الدراسة الى المجموعة من النتائج أهمها:

- إن المناطق الحرة بتونس حققت مجموعة من النتائج كانت مهمة ألانها لم ترقى الى مستوى تطلعات المسئولين.

- رغبة الدولة المضيفة في جذب أكبر قدر من الاستثمارات الأجنبية إليها لتتركز في هذه المناطق.
- الإعفاءات الجبائية لا تشكل سوى أحد العوامل الأساسية المحفزة للاستثمار.
- نجاح المناطق الحرة رهين بمدى تواجدها بموقع جغرافي استراتيجي وبنية تحتية متطورة بالإضافة إلى نوعية الخدمات المقدمة، والاستقرار الأمني والاقتصادي .

الدراسة الثانية: (محمد، عوض:2007م) الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمارات وهدفت هذه الدراسة الي بيان الدور الذي تلعبه المناطق الحرة في جذب الاستثمارات، وتوصلت هذه الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها:

- إن المناطق الحرة تمتد إلى زمن موغل في القدم.
- تطورت المناطق الحرة بتطور الحضارة الإنسانية وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بالتجارة الدولية وما شهده الاقتصاد العالمي من تطورات عبر حقب زمنية مختلفة.
- أسهمت المناطق الحرة محل الدراسة في تحقيق العديد من الأهداف التنموية.
- إن نجاح أي منطقة حرة في أي دولة من الدول يكون حصيلة إستراتيجية مستقرة وإرادة ثابتة.
- تواجه المناطق الحرة العديد من التحديات التي تعيق نشاطها.
- أن المناطق الحرة تسهم في تطوير جوانب مختلفة في الدول المضيفة، كإسهامها في نقل التجارب والخبرات والسلوكيات المتحضرة من خلال تعامل مشروعاتها مع أفراد من مناطق مختلفة من العالم.

الدراسة الثالثة: (منور أوسرير جامعة الجزائر 2005) دراسة نظرية عن المناطق الحرة - مشروع منطقة بلارة وهدفت هذه الدراسة بيان مفهوم المناطق الحرة و تطورها التاريخي، وكذلك -الآثار المتوقعة لمشروع المنطقة الحرة بلارة، و قد توصلت هذه الدراسة المجموعة من النتائج أهمها عدم وجود تعريف محدد للمناطق الحرة وهناك صور وإشكال

مختلفة لها ويتوقف نجاحها على توفر العوامل الحاكمة، وإن المنطقة الحرة بلارة تساهم في تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية عند إدراجها في أولويات برنامج الإنعاش الاقتصادي.

الدراسة الرابعة:(سعد.السعد ون:2005م) مقومات إنشاء وعوامل نجاح المناطق الحرة، وهدفت هذه الدراسة بيان أسس إنشاء المناطق الحرة والعوامل المؤثرة في نجاحها و معوقاتها، وتوصلت هذه الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها عوامل النجاح اللازم للمنطقة الحرة قد تتعدد إلا أن أهمية كل منها تتفاوت من منطقة حرة إلى أخرى ومن نشاط إلى آخر ومن مرحلة زمنية إلى أخرى لكنها للمنطقة ككل غير قابلة للتجزئة أو التقسيط.

تعريف المناطق الحرة:

تعددت تعاريف المناطق الحرة باختلاف الأُطر التشريعية التي تنظمها الدول المضيفة لها، ولكنها تشترك في تعاريف عامة على أنها (جزء من أراضي الدولة ضمن حدودها السياسية وتخضع لسلطتها إداريا، لها خصوصيتها وتحكمها قوانين خاصة، لا تخضع داخلها للقانون الجمركي ولا لقيود الاستيراد والتصدير أو القيود النقدية أو الضريبية بهدف إتاحة أكبر قدر من حرية وسهولة المعاملات والمبادلات بغرض جذب الاستثمارات المحلية والدولية، محاطة بحواجز طبيعية أو مصطنعة ولها مداخلها ومخارجها الخاصة). حيث عرفتها اتفاقية كيوتو "بأنها جزء من الإقليم أو الدولة تعتبر السلع المنتجة أو المخزنة فيه خارج المنطقة الجمركية وغير خاضعة للرسوم والضوابط الجمركية" كما عرفتها لجنة الإحصاء التابعة للأمم المتحدة بأنها " مجال جغرافي حدوده ثابتة ومداخله مراقبة من طرف مصلحة الجمارك، حيث يمكن للسلع القادمة من الخارج عبور الحدود الجمركية دون الخضوع للحقوق الجبائية أو الجمركية ما عدا تلك التي يمنع دخولها من طرف القانون، ثم تستطيع لاحقا الخروج متبعة في ذلك نفس إجراءات الدخول، إن السلع من مختلف الأنواع توجه إلى الخارج، باستثناء تلك التي يمنع خروجها من طرف القانون" (منور.أوسرير :2005م).

أما قانون المناطق الحرة الليبية فعرفها بالقول "هي المناطق المحررة من القيود الضريبية والجمركية والتجارية والنقدية وغيرها والمعلن عنها لجميع الراغبين في الاستثمار فيها آو في استعمالها في تحقيق إغراض المنطقة الحرة ويجوز إنشاء مناطق حرة خاصة لغرض إقامة مشروع معين أو لاستخدام جهة أو ممارسة نشاط محدد تمنح فيها كل أو بعض الميزات المقررة للمستثمرين أو المستعملين في نطاق تحقيق إغراض المنطقة الحرة ويمكن إن تحتوي المنطقة الحرة على ميناء بحري أو مطار أو منذ حدودي كليا أو جزئيا على إن تكون هذه المنطقة مهيأة لاستخدامات المنطقة الحرة" (القانون9/2000)

خصوصية المناطق الحرة:

تكمن أهمية المناطق الحرة وخصوصيتها في توفر العديد من المزايا والإعفاءات وسهولة انفتاحها على العالم الأخر وقدرتها على التصدي والتعاطي مع التحديات في بيئة عمل محيطة متغيرة، خاصة في ضل ظهور التكتلات الاقتصادية الكبيرة وذلك بوسائل مبتكرة قادرة على التطور والتفاعل مع كل هذه المتغيرات التي تشهدها ساحات الإعمال في عالم اليوم المتغير.

المفهوم الاقتصادي للمناطق الحرة:

تشـكل فلسـفة المناطق الحرة مدخلاً حديثاً باتجاه الانفتاح الاقتصـادي، واقتصـاديات السـوق وسـياسـة التحرر والتعامل مع الأسـواق والأنماط الاقتصـادية المتعددة، في إطار موائمة التطورات المتسارعة على الصعيد العالمي مع مقارباتها الداخلية الحاصلة في العالم والميل لتحرير التجارة من خلال: تداول الإنتاج، ودمج الأسواق، وإزالة الحواجز في وجه تدفق السلع ورؤوس الأموال والخدمات.

وترجع الأهمية الاقتصادية للمناطق الحرة من خلال تقديم العديد من الحوافز والخدمات للنشاط الاقتصادي فضلاً عن تجهيز المرافق والخدمات العامة والبنية التحتية اللازمة لتلبية احتياجات المستثمرين وتهيئة البيئة الاستثمارية المناسبة وبما يسهم في تحسين التنمية الاقتصادية الشاملة.

نشأة وتطور فكرة ومفهوم المناطق الحرة

المناطق الحرة لها تاريخ قديم وتطورت عبر الزمن لتتخذ أشكالا متعددة وأنواع مختلفة، معتمدة في ذلك على عدد من المقومات والتطورات التاريخية التي فرضتها الحاجة لاتساع المعرفة والتنوع في مواجهة التقلبات الاقتصادية وزيادة حدة المنافسة وكذلك متطلبات البحث عن مصادر للدخل وصنع فرص للعمل ولإحداث التنمية في عديد المجالات المصاحبة لنشاط المناطق الحرة.

ظهرت فكرة المناطق الحرة منذ زمن بعيد وتطورت من مجرد أماكن للتخزين وإعادة التصدير إلى مناطق تقدم العديد من الخدمات في مجالي التجارة والصناعة، كما تطورت من حيث المكان والمساحة، فبعد أن كانت تقام في مراكز خطوط التجارة الدولية وبمساحة صغيرة أصبحت تقام في أي مكان ومنها الأماكن النائية بغرض أعمارها وتطويرها كما أصبحت تقام على مساحات واسعة، مع زيادة في الامتيازات الممنوحة لهذه المناطق لغرض جذب أكبر قدر ممكن من رؤوس الأموال.

ترجع فكرة إنشاء المناطق الحرة تاريخياً إلى عهد الإمبراطورية الرومانية وكانت أول منطقة حرة معروفة هي DELOS وهي جزيرة يونانية في بحر إيجا ذاعت سمعتها لموقعها الإستراتيجي، ثم قامت الدول الأوروبية بإنشاء مناطق حرة صغيرة لها في المدن ذات الموانئ لتسهيل انتقال التجارة بينها وبين مستعمراتها.

وفي أواخر الخمسينات وبداية الستينات ظهور شكل جديد من أشكال المناطق الحرة التجارية، حيث بدأت المنطقة الحرة في شانون SHANONبأيرلندا عام 1959في تغيير النمط السائد للمناطق الحرة التجارية الى نمط النشاط الصناعي، وفي خلال الستينات وبداية السبعينات بدأ ظهور المناطق الحرة متعددة الإغراض الصناعية والتجارية والخدمية. (منور، أوسرير :2005م)

تطور فكرة التخصص في إنشاء المناطق الحرة

تطور مفهوم وفكرة المناطق الحرة وتخصصها تبعا للمتغيرات على الساحة الدولية وذلك من حيث الأتي:

أ. نوعية النشاط والغرض:

بعد أن كانت مجرد منطقة تمنح فيها المشروعات التجارية بعض الامتيازات بغرض تنشيط التجارة العابرة، أصبحت مناطق تمارس فيها عمليات مختلفة من التخزين والتصنيع البسيط إلى التصنيع الثقيل فضلا عن أنشطة الخدمات، كذلك من الإنشاء بغرض خدمة المصالح الأجنبية للدول الاستعمارية إلى كونها أداة من أدوات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية.

ب- الموقع:

فبعد أن كانت المناطق الحرة تتخذ مواقعها بالقرب من أو داخل الموانئ البحرية أصبحت بالإضافة تتخذ مواقعها بالقرب من الموانئ الجوية أو داخل البلاد لتعمير المناطق النائية وتنميتها.

ج- المساحة:

بعد أن كانت تقام على مساحات محدودة أصبحت تقام على مساحات شاسعة، بل أصبحت تشمل مدن أو موانئ بأكملها. (منور، أوسرير :2005م).

الأشكال الحديثة والمتطورة للمناطق الحرة

خلال الثلاث عقود الماضية ظهرت ونمت وترعرعت المناطق الحرة وتزايد أعدادها وتنوعت أشكالها وأنماطها وتصاعد دورها التنموي حتى أصبحت بنمطها الحالي، وأخذت أشكال جديدة نذكر منها الأتي:

أ) المنطقة الحرة للمقاولات:

ينحصر وجود هذه المناطق في الدول المتقدمة لحداثتها مثل أمريكا وبريطانيا و بلجيكا و فرنسا، وقد ظهر هذا النمط من المناطق الحرة سنة 1980 وتهدف في المقام الأول والأساسي الى توجيه الإنتاج نحو السوق الداخلية لإنعاشه وخلق فرص العمل بعد أن أصبحت هذه الدول تتخبط في مشكلة البطالة.

ب) المنطقة المالية الحرة:

امتد مفهوم المناطق الحرة إلى النشاط المـالي ويتعلق الأمر بالمناطق الحرة البنكية أو المالية، فبروز هذه المناطق يعود إلى بداية الستينات، وذلك على إثر الإجراءات الصارمة والتدابير التنظيمية المقيدة التي بدأ النظام المالي الدولي يخضع لها في مراقبة الصرف وحركة رؤوس الأموال ونسبة الاحتياط الإجباري وتحديد سقف الفائدة.

ت) منطقة المجتمع العلمي:

يعد هذا النمط من المناطق الحرة الأكثر حداثة وتطورا، على جميع الأشكال والظروف الضرورية للبحث العلمي بمختلف أشكاله، وهو يتطلب توفر أشخاص ومستخدمين ذوي كفاءات وخبرة علمية كبيرة، وتعتبر كل من تايوان وسنغافورة مقرات لبعض المجتمعات العلمية.

أهداف المناطق الحرة

- ✓ .تنويع مصادر الدخل وتعظيم العائد من النقد الأجنبي.
- ✓ .توظيف الموارد المحلية وتحسين وتطوير الخدمات.
- ✓ .خلق فرص العمل المباشرة وغير المباشرة.
- ✓ .نقل وتوطين التقنية والمعرفة
- ✓ .تحقيق المصلحة المشتركة بين الاقتصاد المحلي والمستثمر
- ✓ .إقامة صناعات تصديرية تعتمد على المواد والموارد المحلية

أسس ومقومات إنشاء المناطق الحرة

لا شك أن لإنشاء المناطق الحرة أسبابها ومبرراتها ولها أسسها ومقومات نجاحها، حيث تتمثل الأسباب والمبررات في الآتي:

- ✓ .التطورات الاقتصادية في أوروبا خلال القرنين الثامن والتاسع عشر.
- ✓ . الانفتاح على العالم وتسهيل حرية انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال
- ✓ .العوائد المالية خاصة تعظيم النقد الأجنبي
- ✓ . إيجاد أسواق جديدة لتصريف السلع والخدمات والتخزين لفترات طويلة.
- ✓ .الأثر التنموي على مجمل الاقتصاد المحلي.
- ✓ .تغير الأوضاع الاقتصادية العالمية والإقليمية وانتشار ظاهرة العولمة.
- ✓ .نقل وتوطين التقنية والمعرفة
- ✓ .انتشار وتزايد ظاهرة البطالة.

ومن جانب أخر فأن للمناطق الحرة مقومات لإنشائها نذكرها في الأتي:

أولا-المقومات السياسية والأمنية

وجود رؤية سياسية تراعي المصالح الاقتصادية للبلد وتعتمد على علاقتها مع الغيروبما يراعي توافق المصالح والسياسات التي تنتهجها الدولة في خلق نوع من الاستقرار والتوافق لرعاية مصالح الدول الأخرى أو عدم التعارض مع الشركات الدولية خاصة الشركات متعددة الجنسية العابرة للحدود.

ثانيا-المقومات الاقتصادية

وجود رؤية إستراتيجية واضحة المعالم تمثل الفلسفة والأهداف الكلية للاقتصاد والمجتمع والمسار التنموي الذي تنتهجه الدولة، مع وجود اقتصاد يتسم بسعر صرف يمتازبالاستقرار النسبي ومعدلات نمو جيدة، وضوابط مالية للأشراف على البنوك والمؤسسات المالية الأخرى تتبع أنظمة التدقيق والمراجعة وفقا للمعايير الدولية.

ثالثاً: المقومات البشرية

مدى توفر الأيدي العاملة الماهرة والمؤهلة للعمل في الشركات والمشروعات الاستثمارية التي تقام في المنطقة الحرة والتي غالبا ما تتميز كونها رخيصة نسبياً ولها القدرة على التحرك والتنقل من العمل داخل الدولة الى العمل داخل المشروعات الاستثمارية بالمناطق الحرة.

رابعاً: المقومات التشريعية

1. توفير الأساس القانوني لإنشاء المنطقة الحرة وإدارتها والمزايا والحوافز التي توفرها مع أهمية الثبات النسبي لهذه التشريعات.
2. وضوح وانسجام وتوافق القوانين المتعلقة بالاستثمار والتصدير والاستيراد والنقل البحري وإدارة الموانئ وغيرها من القوانين ذات العلاقة بنشاط الاقتصادي مع تشريعات وأنظمة المناطق الحرة.

3. وجود نظم قضائية مستقل وكفؤة تحمي سلطة القانون وتضمن حقوق المستثمرين وتسهم في الحد من الفساد الإداري وتعزز الانفتاح والمنافسة مع وجود نظام رقابي وتنظيمي يتسم بالعدالة والشفافية والفعالية.

خامساً: المقومات الجغرافية والبيئة

لعل من أهم المقومات التي تم سردها منذ العصور الأولى لفكرة المناطق الحرة هو الموقع الجغرافي الذي ميز هذا النمط الاقتصادي وأتاح له ميزة تنافسية، ومن أهم محددات هذه المقومات الآتي:

- قرب الموقع المراد إشهاره كمنطقة حرة من خطوط التجارة الدولية، لذا تركزت اغلب المناطق الحرة في العالم في الموانئ البحرية أو بالقرب منها آو بالقرب من المطارات أو على الحدود قريبامن الأسواق الإقليمية أو الدولية وذلك بهدف خفض تكاليف النقل.

- توفر البيئات والظروف المناخية المعتدلة نسبياً بما ييسير للمشروعات الاستثمارية إنجاز عملياتها الإنتاجية وعرض سلعها أو خدماتها وتصديرها إلى أسواق الاستهلاك الرئيسية لها إقليمياً أو عالمياً. (سعد،السعد ون:2003م)

عوامل نجاح المناطق الحرة

نجاح المناطق الحرة في تحقيق وتجسيد أهدافها المرجوة من قيامها يتوقف على عدة عوامل أساسية ومجموعة متكاملة ومتناسقة من المقومات كالتخطيط للمناطق الحرة و إجراء الدراسات التمهيدية حتى يمكن تحديد مدى ملائمة فكرة المناطق الحرة لظروف الدولة المضيفة وتوفير الاستقرار الاقتصادي والسياسي والموقع الجيد والمناسب وارتباط أهداف المشاريع المقامة داخل المناطق بالأهداف العامة للدولة وتوفير مجموعة من الحوافز والتسهيلات والضمانات الممنوحة بالإضافة إلى أنشطة التسويق والترويج للمناطق الحرة، مع إيجاد إدارة كفؤة ومتطورة وتمويل كافي. (سعد،السعد ون:2003م)

معوقات المناطق الحرة

تتركز المعوقات التي تواجه المناطق الحرة في عدم وضوح وانسجام وتوافق القوانين والإجراءات المتعلقة بالاستثمار والتصدير والاستيراد والنقل البحري وإدارة الموانئ مع تشريعات وأنظمة المناطق الحرة إضافة الى تعددها وعدم ثباتها وتقلبها وأحيانا القيود المفروضة على إصدارها أو تعديلها.

يندرج كذلك ضمن المعوقات ما يتعلق بالجوانب الاقتصادية والمالية للدولة متمثلة في:

أ - عدم وضوح أو استقرار سياسة وإستراتيجية الدولة المضيفة في تعاملها مع المنطقة \ الحرة.

ب - عدم استقرار أداء الاقتصاد الكلي في الدولة متمثلا في (عجز الموازنة العامة للدولة - ارتفاع وعدم ثبات سعر الصرف - السياسات المالية المتقلبة - عدم توفر المواد الخام والصناعات الوسيطة - عدم قدرة المؤسسات المالية على الإقراض - ضعف السياسات التسويقية والترويجية لجذب الاستثمار - انضمام الدولة لتكتلات اقتصادية إقليمية).

كذلك يمثل افتقاد المناطق الحرة والدولة المضيفة للبنية التحتية المادية والمعلوماتية التي تتوافق ومتطلبات توطين الاستثمار أو عدم كفاءتها من شأنه عدم قدرة المناطق الحرة على المنافسة و التطور بل وإمكانية فشلها.

وفي ذات السياق فأن الفشل في تهيئة بيئة إدارية محابية للاستثمار في المناطق الحرة من شأنه تعثر نشاطها ونجاحها وذلك لعدم فهم فلسفة وخصوصية المناطق الحرة من قبل الجهات ذات العلاقة المرتبطة بعمل المنطقة وكذلك تداخل وتعدد الجهات الراعية والمشرفة على توطين الاستثمار في الدولة..

أنواع المناطق الحرة:

تقسيم المناطق الحرة من حيث النوع:

1. **المناطق الحرة العامة** وتضم مجموعة من المشروعات الاستثمارية وفي مجالات مختلفة كالتالي:

أ) المناطق الحرة التي تنشأ داخل الدوائر الجمركية في الموانئ البحرية والجوية والمنافذ البرية.

ب) المناطق الحرة ذات الموانئ الخاصة بها.

ت) المناطق الحرة التي تقام داخل الدولة.

2. **المناطق الحرة الخاصة**: تقتصر على مشروع واحد فقط ويتمتع المشروع بنفس المزايا والحوافز والضمانات التي تتمتع بها المشروعات المقامة داخل المناطق العامة، ويمكن لأي مشروع أن يتحول للعمل بنظام المناطق الحرة الخاصة.

3 - **المناطق الحرة ذات الطبيعة الخاصة**: تقام هذه المناطق بغرض إقامة مشروعات زراعية وصناعية وخدمية وتنمية مكانية وربما تضم مدينة أو إقليم بالكامل، ويجوز أن يلحق بهذه المنطقة ميناء خاص سواء أكان بحرياً أو جوياً أو جافاً.

تقسيم المناطق الحرة من حيث طبيعة نشاطاتها:

1. المناطق الحرة التجارية.

تعد هذه المنطقة الأكثر انتشارا والمعروفة تقليديا وهي في غالب الأحيان عبارة عن حيز جغرافي محدد يقع قرب ميناء وفي بعض الأحيان يقع بداخل الميناء، وتنشأ هذه المناطق للقيام بأنشطة تجارية محدودة ومسموح بها مع باقي العالم.

2. المناطق الحرة الصناعية.

عبارة عن مجمعات صناعية تتواجد داخل مساحات محددة تنعدم أو تتقلص فيها القيود التي تعرقل النشاط الصناعي بهذه المناطق.

3. المناطق الحرة المشتركة (الصناعية والتجارية والخدمية).

وهي المناطق التي تحتوي على الأنشطة التجارية والصناعية والخدمية وربما غيرها من المناشط والمجالات الأخرى. (مقرر دراسي، الباحث: 2005م)

المزايا والحوافز والإعفاءات للمناطق الحرة:

تشتمل المناطق الحرة على عديد المزايا والحوافز والإعفاءات بحكم التشريعات المنظمة لعملها وبهدف استقطاب الاستثمار وتوفير مزايا نسبة تجعل منها محل أنظار ووجهة رؤوس الأموال المستثمرة، وقد تختلف هذه المزايا من منطقة الى أخرى ومن دولة إلى أخرى، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر الأتي:

1- حرية اختيار مجال الاستثمار.

2- عدم وجود قيود على جنسية وحدود رأس المال.

3- حرية اختيار الشكل القانوني للمشروع.

4- حرية تحويل الأرباح والمال المستثمر وإعادة تصديره.

5- رفع القيود الضريبية والجمركية وغيرها على واردات المشاريع الاستثمارية وعدم خضوعها للقواعد الاستيرادية العادية المعمول بها داخل البلاد.

6- حرية تحديد أسعار المنتجات وتحديد نسبة الأرباح.

7- يمنح المستثمرون الأجانب تسهيلات في الإقامة كما يمنح العاملون الأجانب تصاريح إقامة بناء على طلب المشروع.

8- السماح بتحويل رأس مال المستثمر في المنطقة الحرة والأرباح الناشئة عنه إلى الخارج كلياً أو جزئياً دون قيدٍ أو شرط.

إيجابيات وأثر المناطق الحرة التنموي على الاقتصاد المحلي للدولة:

1. جذب الاستثمار الأجنبي.
2. تنامي وازدهار قيمة التجارة الخارجية وعمليات الإصلاح الاقتصادي.
3. صناعة أكبر عدد ممكن من فرص العمل.
4. تنمية الموارد البشرية الذي يعد عنصرا أساسيا لتحسين الظروف الاجتماعية.
5. إيجاد احتياطي مهم من العملة الصعبة الأجنبية وتطوير صادرات البلد.
6. تحقيق الرفاهية الاقتصادية بما يحققه الاقتصاد من معدلات نمو في كافة قطاعاته الإنتاجية والخدمية.
7. نافذة تطل بها اقتصاديات الدول النامية على تجارب وقدرات مجتمعات أخرى متقدمة.
8. تنمية مهارات الموارد البشرية.

المناطق الحرة حول العالم وعدد مشروعاتها وفرص العمل بها

عدد المناطق الحرة	عدد المشروعات الاستثمارية	إجمالي فرص العمل
5174	514539	42009058

(المصدر: منظمة العمل الدولية: 2004م)

ماهية المشروعات الصغرى والمتوسطة:

يعرف المشروع على أنه "نشاط تستخدم فيه موارد معينة وتنفق من أجله الأموال للحصول على منافع متوقعة خلال فترة زمنية معينة".

مفهوم المشروعات الصغرى والمتوسطة:

لا يوجد تعريف جامع شامل للمشروعات الصغرى والمتوسطة واختلفت النظرة العلمية والعملية في ذلك لاعتماده على عدة عوامل منها:

- نوع المشروع
- الحد الأدنى والأعلى لعمالة المشروع
- الحد الأدنى والأقصى لحجم الاستثمار
- جودة منتجات المشروع وتوزيعها
- شكل الإدارة والتنظيم للمشروع
- مستوى التقنية المستخدمة في المشروع
- شكل المشروع من الناحية القانونية

أنواع المشروعات:

تتعدد أنواع المشروعات الصغرى والمتوسطة طبقا لمجالها وأهدافها ونظم إنتاجها وشكلها القانوني وفقا للآتي:

المجال: صناعي _ تجاري _ خدمي

الهدف: تحقيق الربح _ إشباع احتياجات _ إيجاد فرص عمل

نظم الإنتاج: إنتاجي عملي _ صناعي عائلي _ حرفي يدوي _ ورش

الشكل القانوني: ملكية فردية _ تشاركيه جماعية _ شركة فردية _ شركة مساهمة

مصادر أفكار المشروعات الصغرى والمتوسطة

تعتبر الفكرة هي الشرارة الأولى لأي مشروع، وقد يكون لدى كل منا العديد من الأفكار التي يمكن ان تؤدي في حالة دراستها جيدا الى مشروعات ناجحة. والفكرة الجيدة تمثل أول خطوة ناجحة لتنفيذ مشروع ما، ورغم أنها أسهل خطوة إلا أن هناك اعتبارات

يجب أخذها في الاعتبار في مقدمتها توفر الإمكانيات المالية اللازمة للمشروع. وللوصل الى فكرة ناجحة يجب الإجابة على الأسئلة التالية:

- ماهي مهارتك واهتماماتك، أعمالك وهواياتك؟
- ماهي السلع أو الخدمات التي تعتقد أن البيئة المحيطة في حاجة لها؟
- هل لديك أفكار لتطوير سلعة أو خدمة ما؟
- هل اهتمامك تغيير في الاتجاهات أو الرغبات لأفراد المجتمع المحيط بك؟
- هل توجد احتياجات غير متوفرة محليا يسافر إليها الناس؟
- هل تتوفر لديك علاقات ببعض المنتجين والمستهلكين لمنتج معين؟
- هل هناك طلب واحتياجات غير مشبعة والمطلوب إنتاجها لتلبية الطلب عليها؟
- هل يوجد موارد مادية وبشرية غير مستخدمة وهناك فرص وإمكانيات لاستخدامها؟
- هل هناك مشاكل تعترض عمليات التنمية بالإمكان توليد أفكار من خلالها؟
- هل هناك نقص في التسهيلات التسويقية للسلع من الممكن أن توحي بأفكار لمشروعات؟
- هل المشكلات التي تعترض مشروعات أخرى توحي لك بأفكار لمشروعات جديدة؟

هذا يوصلنا الى تحديد فكرة المشروع المستهدف ومن بعدها يأتي دور التقييم لهذه الفكرة من خلال المعلومات المتاحة. بعد ذلك تأتي مرحلة إعداد دراسة الجدوى المبدئية للمشروع.

في حالة ظهور مؤشرات مشجعة يتم الانطلاق نحو مراحل التخطيط لتنفيذ المشروع.

التجربة الليبية في مجال المناطق الحرة

برزت فكرة المناطق الحرة في ليبيا في وقت مبكر منذ العام 1959م وهذا يدلل على وجود عوامل تشجع تبني هذا النمط الاقتصادي معتمدة في ذلك على المزايا النسبية والتي على رأسها الموقع الجغرافي المميز الذي كما أسلفنا يعتبر المحدد الأول لبروز المناطق الحرة عبر التاريخ، وهنا نستعرض بإيجاز الخلفية التشريعية التي تنظم عمل المناطق الحرة على وجه العموم:

- القانون رقم 10 لسنة 1959م بشأن المناطق الحرة وتجارى العبور.
- القانون رقم 9 لسنة 2000م بشأن المناطق الحرة وتجارة العبور.
- اللائحة التنفيذية للقانون رقم 9 لسنة 2000م بتنظيم تجارة العبور والمناطق الحرة.

البعد المكاني والجغرافي للمناطق الحرة في ليبيا.

منذ البروز الأول للمناطق الحرة عبر التاريخ في أول ظهورا لها في جزيرة ديلوس اليونانية في عهد الإمبراطورية الرومانية، شكل الموقع الجغرافي الميزة التنافسية الأبرز في البعد المكاني والجغرافي للمناطق الحرة، ونجاح المناطق الحرة عموماً يعتمد على عدد من العوامل سواءً الطبيعية أو غيرها والتي تمنحها وضعاً تنافسياً جيداً، إلا أن الموقع المميز يبقى العامل الأبرز في أخذ دورها على خارطة الاقتصاد العالمي.

يتميز الساحل الليبي بإطلالته على حوض البحر المتوسط ويعد موقع الدولة الليبية حلقة وصلاً مهمة في منظومة التجارة الدولية وأحد أهم المواقع المناسبة لتأسيس المناطق الحرة. وإحساساً بهذه الأهمية فقد تأسست أول منطقة حرة بليبيا هي المنطقة الحرة بمصراتة.

التعريف بالمنطقة الحرة بمصراتة

تمتد المنطقة الحرة بمصراتة على مساحة (3239) هكتار مقسمة الى موقعين، الموقع الأول(أ) بمساحة (539) هكتار ويشمل الميناء والموقع الثاني (ب) على مسافة 20 كم جنوبا من الموقع الأول وبمساحة (2700) هكتار.

قامت المنطقة الحرة بمصراتة بتجهيزوتنفيذ مشروعات البنية التحتية بالمرافق العامة والخدمات لمواجهة الطلب المتوقع للأنشطة الاستثمارية في كافة المجالات الصناعية والتجارية والخدمية، حيث وصلت نسبة الإنجاز حتى الآن (98.5%) ويتوقع الانتهاء من كامل تنفيذها نهاية نوفمبر من العام 2021م.

تمارس المنطقة نشاطها باستقبال وتوطين المشروعات في المجالات (الصناعية والتجارية والخدمية) تحت مضلة القانون رقم 9 لسنة 2000 بشأن تجارة العبور والمناطق الحرة ولائحته التنفيذية وكذلك مجموعة من التشريعات واللوائح الأخرى المنظمة لعملها والتي أهمها لائحة تأسيس الشركات وفتح الفروع.

يعتبر الموقع الجغرافي للمنطقة الحرة بمصراتة واحتوائها على الميناء البحري بمساحة 190 هكتار وأرصفة طولها 4000 متر طولي وعمق 13 متر وبمواصفاته المميزة وقابليته للتطوير باستمرار أهم الروافد الرئيسية والميزة التنافسية للمنطقة، حيث عرف هذا الميناء منذ العهد الفينيقي كمرفأ طبيعي وبوابة عبور للقوافل التجارية عبر الأراضي الليبية خاصة اتجاه إفريقيا.

منذ أن آل هذا الميناء لإدارة المنطقة الحرة بمصراتة العام 2006م شهد تطورا كبيرا وإقبال عالي على خدماته حتى أصبح الميناء الرئيسي للتجارة المحلية للدولة الليبية، حيث يستحوذ على ما نسبته من 50-55% من حجم التجارة المحلية استيرادا وتصديرا.

المزايا والإعفاءات والتسهيلات الممنوحة للمستثمرين بالمنطقة الحرة بمصراتة.

1. حرية تملك المشروع بالكامل وتحويل الأموال إلى خارج المنطقة الحرة.
2. إعفاءات من كافة الرسوم الجمركية والضريبية وغيرها طول فترة عمر المشروع.
3. إعفاءات جمركية على الاستيراد والتصدير وعلى استيراد المواد الخام التي تدخل في التصنيع.
4. تسهيل الإجراءات الإدارية.
5. لا توجد قيود على توظيف العمالة
6. قرب مصادر الطاقة وبالأسعار المحلية
7. إمكانية نقل ملكية المشروع جزئيًا أو كلياً من مستثمر لآخر.
8. لا تخضع المشاريع ولا المستثمرون لمتطلبات التسجيل في سجلات الموردين والمصدرين والسجل التجاري.
9. مدة الإيجار تصل إلى (30) عاماً قابلة للتجديد.(تقارير، المنطقة، الحرة، بمصراتة).

مقومات وفرص توطين المشروعات الصغرى والمتوسطة بالمنطقة الحرة بمصراتة.

شأنها شأن المناطق الحرة الأخرى في العالم، تتمتع المنطقة الحرة بمصراتة بمزايا وإعفاءات كفلتها لها التشريعات واللوائح المنظمة لعملها بالإضافة الى موقعها الجغرافي المميز الذي يتوسط العديد من الفضاءات الاقتصادية ويعمل كحلقة وصل مهمة على خارطة التجارة الدولية و كذلك احتوائها على ميناء بحري بمواصفات عالمية كما ذكر آنفا والاهم من ذلك توفر التسهيلات الاجرائية غير المتبعة في تأسيس الأنشطة داخل الدولة والتي عادة ما تمثل قلق للراغبين في الاستثمار بسبب البيروقراطية المتبعة في هذا الشأن، حيث أن كافة الاجراءات ذات العلاقة بتأسيس واصدار التراخيص وانطلاق المشروع

الاستثماري تتم داخل اطار واختصاص وبمعرفة إدارة المنطقة الحرة بمصراتة مما يعطي ذلك دافعا قويا لاستقطاب المستثمر المحلي والأجنبي، اضافة الى المرونة في التعامل والتعاطي مع أي مستجدات أو متغيرات تخص بيئة العمل المحلية على وجه الخصوص و التي من شأنها تسهيل الاجراءات وتوطين الاستثمارات وتحقيق المصلحة المشتركة ما بين المستثمر والمنطقة، وفيما يلي عرض لنتائج الدراسات التي تمت لتقييم السوق وتقدير حجم الطلب المتوقع على المشروعات داخل المنطقة الحرة بمصراتة.

دراسات السوق وحجم الطلب على الأراضي والمشروعات وفرص العمل بالمنطقة الحرة بمصراتة.

- قامت المنطقة الحرة بجبل على (JAFZA) بالتعاون مع المكتب الاستشاري الأمريكي المساند (AECOM) بإعداد دراسة جدوى للمنطقة الحرة، تركزت على تقدير حجم الطلب على الأرضي والمشروعات وكذلك فرص العمل وتحديد نوع التطوير والمرافق والاحتياجات المطلوبة لتوطين هذه المشروعات وترجمتها على شكل مخطط رئيسي شامل.
- خلصت دراسة السوق إلى تنامي حجم الطلب على العديد من الأنشطة والقطاعات الاقتصادية بمختلف أحجامها (**الثقيلة والمتوسطة والصغرى**) خلال العشرين سنة من الانطلاق الفعلي لمشروعات المنطقة الحرة باستكمال البنية التحتية المنجز منها حاليا 98.5% والمتوقع الانتهاء منها أواخر هذا العام 2021م، والجداول التالية توضح نتائج هذه الدراسة:

1 حجم الطلب على الأراضي خلال (20) سنة

السنوات	السنة الخامسة	السنة العاشرة	السنة الخامسة عشر	السنة العشرون
حجم الطلب(هكتار)	864	1345	1778	2317

2 عدد الشركات (المشروعات) المستهدف توطينها خلال (20) سنة

السنوات	السنة الخامسة	السنة العاشرة	السنة الخامسة عشر	السنة العشرون
عدد المشروعات	336	494	713	1009

3 فرص العمل المباشرة

السنوات	السنة الخامسة	السنة العاشرة	السنة الخامسة عشر	السنة العشرون
فرص العمل المباشرة	30870	44607	60146	79122

المصدر:(دراسة، Jafza/ AECOM:2008م)

المشروعات الصغرى والمتوسطة التي أوصت الدراسة بتوطينها:

- حددت الدراسة عديد الأنواع من الأنشطة أوصت بتوطينها في المجالات الصناعية والتجارية والخدمية وفقا لنسب محددة للمشروعات الصغرى والمتوسطة معتمدة في ذلك على عديد المعايير التي من بينها معياري الأراضي والعمالة ودراسة السوق المحلي والطلب العالمي، حيث خلصت الدراسة للنتائج التالية:

نسب المشروعات الصغرى والمتوسطة للإجمالي الكلي للمشروعات المستهدف توطينها بالمنطقة:

نوع النشاط	صغيرة + متوسطة	مشروعات كبيرة
الخدمات الإنشائية	20%	80%
الصناعات الغذائية	75%	25%
الصناعات الكيماوية	20%	80%
الصناعات البلاستيكية	90%	10%
صناعة مواد البناء	30%	70%
الصناعات المعدنية	95%	5%
الخدمات اللوجستية، التخزين	70%	30%
الخدمات المالية والمصرفية	100%	0%
خدمات النفط والغاز	50%	50%

من خلال هذه النتائج تم احتساب عدد المشروعات الصغرى والمتوسطة المستهدف توطينها بالمنطقة الحرة بمصراتة من حيث مجالاتها وإعدادها خلال العشرين سنة من الانطلاق الفعلي لمشروعات المنطقة الحرة وفقا للآتي:

نوع النشاط	السنة الخامسة	السنة العاشرة	السنة الخامسة عشر	السنة العشرين
الخدمات الإنشائية	13	18	25	33
الصناعات الغذائية	19	25	32	42
الصناعات الكيماوية	3	3	5	6
الصناعات البلاستيكية	1	1	1	1
صناعة مواد البناء	5	7	10	14
الصناعات المعدنية	8	10	14	19
الخدمات اللوجستية، التخزين	78	124	195	302
الخدمات المالية والمصرفية	14	19	25	32
خدمات النفط والغاز	21	29	39	51

أسس ومعايير تحديد واختيار عدد وحجم الطلب على المشروعات الصغرى والمتوسطة من خلال معياري العمالة ومساحة الأرض

نوع النشاط	عدد العمالة لكل مشروع	المساحة لكل مشروع "هكتار"
الخدمات الإنشائية	20	1
الصناعات الغذائية	50	1
الصناعات الكيماوية	50	1
الصناعات البلاستيكية	50	1
صناعة مواد البناء	100	1
الصناعات المعدنية	200	3
الخدمات اللوجستية، التخزين	11	1
الخدمات المالية والمصرفية	18	1
خدمات النفط والغاز	7	1

فرص العمل وحجم الطلب على الأراضي للمشروعات الصغرى والمتوسطة خلال العشرين سنة

نوع النشاط	فرص العمل /السنوات				الطلب على المساحة "هكتار" /السنوات			
	5	10	15	20	5	10	15	20
الخدمات الإنشائية	1136	1558	2157	2921	27	37	51	69
الصناعات الغذائية	2114	2816	3710	4853	37	49	65	85
الصناعات الكيماوية	790	1086	1482	1991	11	15	20	27
الصناعات البلاستيكية	40	54	74	99	1	1	1	2
صناعة مواد البناء	1702	2334	3231	4376	20	27	38	51
الصناعات المعدنية	3532	4752	6396	8495	53	71	96	127
الخدمات اللوجستية، التخزين	1473	2353	3721	5749	124	197	313	483
الخدمات المالية والمصرفية	12	16	21	27	0	0	1	1
خدمات النفط والغاز	369	510	687	893	12	16	22	28
الإجمالي	**11،168**	**15،478**	**21،480**	**29،405**	**284**	**413**	**605**	**873**

تجارة العبور ومرتكزا تها في ليبيا:

تعتبر تجارة العبور من الأنشـطة الواعدة التي بالإمكان الاعتماد عليها في خلق فرص للنهوض بالمشروعات الصغرى والمتوسطة من خلال إقامة العديد من المشروعات سـواء التي تتعلق بالنقل أو تقديم الخدمات عبر محطات وطرق العبور. ومما يشـجع على تبني هذا النشـاط توفر العوامل الطبيعية وغير الطبيعية لخوض غمار هذا النشـاط وكذلك نمو حجم تجارة الحاويات العابرة حيث أظهرت مؤشـرات السـوق للحاويات أن ممر البحر المتوسـط يعتبر احد أهم الممرات الملاحية في العالم ويمر من خلاله حوالي ثلث حجم التبادل التجاري العالمي كذلك بلغ حجم مناولة الحاويات في 98 ميناء بحوض البحر المتوسـط 51 مليون تيوز في 2012، وتمثل الحاويات العابرة نسـبة 50% من إجمالي الحاويات ويتوقع إن تصـل الى 83 مليون حاوية في العام 2021 وبمعدل نمو 61%.(تقرير،المنطقة الحرة بمصراتة:2009م)

وبالنظر الى توفر المرتكزات الرئيسية التي يتطلبها ممارسة نشاط تجارة العبور التي بالإمكان الاعتماد عليها وتطويرها والتأسيس عليها للفوز بحصة من حجم تجارة العبور التي تجوب البحار وتشهد نموا كبيرا خاصة نحو الدول الأفريقية المغلقة التي لا تمتلك موانى والمحاذية للجنوب الليبي وهذه المرتكزات هي:

1. الموانئ والمناطق الحرة والمتمثلة في المنطقة الحرة بمصراتة وميناءها البحري.
2. الطرق البرية الموجودة حاليا أو التي بالإمكان استكمالها وتنفيذها.
3. نقاط ومحطات العبور بالجنوب الليبي على طول ممر العبور للدول المغلقة.
4. الأسواق المستهدفة للدول المغلقة التي لا تملك موانى وتعتبر سوق استهلاكي بامتياز.

الآثار الإيجابية للمشروعات الاستثمارية داخل المنطقة الحرة بمصراتة

- ✓ مصدر بديل للنفط وتحقيق وفر من النقد الأجنبي .
- ✓ خفض البطالة وفتح فرص العمل والتدريب.
- ✓ تنشيط وتطوير القطاعات الأخرى المصاحبة لنشاط المناطق الحرة كالأنشطة الخدمية وغيرها.
- ✓ نقل التقنية والمعرفة.
- ✓ ارتفاع حجم الصادرات غير النفطية والدفع بالتصنيع.
- ✓ استغلال وتوظيف الموارد المحلية.
- ✓ خلق التنمية المكانية وتوسعها.

المعوقات والتحديات:

- عدم تفهم فلسفة المناطق الحرة.
- الإرث التاريخي لنمط الاقتصاد الليبي وعدم وضوح هويته مع تأخر النظام الإداري في مواكبة التطورات العالمية في مجال الإعمال.
- تأخر المنظومة المصرفية والجمركية في عدم قدرتها على مجاراة ومواكبة هذا المجال.
- عدم الاستقرار السياسي والوضع الأمني للدولة.

النتائج:

- تمتع أنظمة وآلية عمل المناطق الحرة بالمرونة الكافية والتسهيلات المطلوبة يجعل منها بيئة جاذبة لاستيعاب وتوطين واستقطاب العديد من المشروعات الصغرى والمتوسطة في كافة المجالات.
- توفر الظروف وعوامل النجاح والمزايا الطبيعة التي من شانها التوسع في دعم وتشجيع المناطق الحرة في ليبيا للعب دورها في النهوض بالمشروعات الصغرى والمتوسطة.
- تمتع المنطقة الحرة بمصراتة بالمزايا والإعفاءات والحوافز التي كفلتها التشريعات واللوائح المنظمة لعملها لتوطين المشروعات الصغرى والمتوسطة من خلال بيئة عمل مشجعة بعيدة عن التعقيدات والبيروقراطية الإدارية.
- توفر مرتكزات ومؤشرات بالإمكان التأسيس عليها لتنشيط ممارسة نشاط العبور خاصة اتجاه الدول الأفريقية المغلقة مرورا مناطق ومدن الجنوب الليبي لتحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والتنموية في هذه المناطق اعتمادا على موقع ميناء المنطقة الحرة بمصراتة وحجم تجارة العبور المتنامي.
- نتائج دراسات السوق المُعدة من قبل بيوت الخبرة العالمية تبين حجم الطلب الكبير على توطين المشروعات الصغرى والمتوسطة بالمنطقة الحرة بمصراتة.

التوصيات:

- أهمية تفهم القطاعات والمؤسسات ذات العلاقة لنشاط المناطق الحرة ودورها وأهميتها.
- تطوير الأنظمة واللوائح المحابية لنجاح عمل المناطق الحرة.
- التركيز على الأنشطة ذات الكثافة العمالية والأوفر حضاً لنقل التقنية (الأنشطة الصناعية).
- الاستمرار في تطوير ميناء المنطقة الحرة بمصراتة وفقا للمواصفات العالمية.
- الاهتمام بالعنصر البشري وتطويره بما يواكب عمليات الإدارة والتشغيل الحديثة وآليات الترويج والتواصل المتطورة مع المستثمرين.

- الاهتمام بالتطوير المؤسسي للمنطقة الحرة بمصراتة لإنجاز الأعمال بكفاءة وجودة عالية.
- أمكانية الدخول في شراكات لإدارة وتشغيل وتطوير المنطقة بما يتيح تطوير الأداء.

المراجع:

- مادة تجميعية لمقرر اقتصاديات المناطق الحرة ـ الباحث: محمد مصطفى السويح ـ عضو هيئة تدريس متعاون بجامعة مصراتة (2015م)
- الدراسات والتقارير والأنشطة بالمنطقة الحرة بمصراتة.
- القانون رقم 9 لسنة 2000 م بشأن تجارة العبور والمناطق الحرة ولائحته التنفيذية.
- Jafaza International/AECOM – support to the Misurata MFZ- 2008،MARKET Assessment&Demand Projections Report
- شبكة المعلومات الدولية.
- دراسة مقدمة من شركة بيكيت رانكين للمنطقة الحرة بمصراتة
- دراسة العوامل اللوجستية والاقتصادية لتنفيذ ممر تجاري من المنطقة الحرة بمصراتة الى الدول الأفريقية-شركة SDV الفرنسية: 2008).
- مقومات إنشاء وعوامل نجاح المناطق الحرة، د. أسعد حمود سلطان السعدون: ملتقى الاستثمار في المناطق الحرة، جامعة الدول العربية: 2005م)
- إدارة الإعمال بالفطرة – سبل إنشاء مشروع صغيروإدارته وتنميته – كينبلنشارد – ترجمة مكتبة جرير
- المناطق الحرة أداة لرفع الكفاءة، الملتقى العربي الأول حول الأساليب الحديثة في تنظيم وإدارة المناطق الحرة (عائشة سالم ألحاجي: 2005م)
- عرض تقديمي حول ترويج المناطق الحرة ـ مؤسسة المناطق الحرة الأردنية.
- الدروس المستخلصة من تجربة المناطق الحرة في سوريا، علي محمود فارس
- المناطق الحرة في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية ـ دراسة نظرية تحليلية، جامعة الجزائر (منور أوريس: 2005م).
- دراسة نظرية عن المناطق الحرة ـ مشروع منطقة بلارة (منور أوسرير ـ جامعة بومرداس: 2003م).

دور الصناعات التكميلية
في دعم المشروعات الصغرى والمتوسطة
(دراسة ميدانية)

م.إسماعيل هب الريح ا. سعد احمد الأعوج

Summary

This study presented a picture of the reality of small and medium industries that depend for their inputs from raw materials on the products of the Libyan Iron and Steel Company، which effectively contributed to completing the role of this company in providing final products to the consumer. The difficulties faced by many of them due to the factors of competition with imported products and due to the weakness of financing and protection mechanisms. The study reached through holding many interviews and field visits to several sites Productivity and marketing in the local market to identify some projects or products that could represent a good investment opportunity for the local investor، leading to proposals that contribute to improving the reality and future of complementary industries. This is in addition to the weakness in the protection legislation for local products، and the lack of industrial infrastructure such as natural gas connections and the appropriate connections of electric power.

الملخص

قدمت هذه الدراسة صورة عن واقع الصناعات الصغرى والمتوسطة التي تعتمد في مدخلاتها من المواد الأولية على منتجات الشركة الليبية للحديد والصلب والتي ساهمت بشكل فعال في استكمال دور هذه الشركة في تقديم منتجات نهائية للمستهلك،

حيث تعرضت الدراسة لأهم المنتجات المصنعة محلياً والى المناخ الاستثماري لهذه الصناعات ومدى الصعوبات التي تواجه العديد منها بفعل عوامل المنافسة مع المنتجات المستوردة وبفعل ضعف آليات التمويل والحماية، وقد توصلت الدراسة من خلال عقد عديد المقابلات والزيارة الميدانية لعدة مواقع إنتاجية وتسويقية في السوق المحلي الى تحديد بعض المشاريع أو المنتجات التي يمكن أن تمثل فرصة استثمارية جيدة للمستثمر المحلي وصولاً إلى مقترحات تساهم في تحسين واقع ومستقبل الصناعات التكميلية. هذا بالإضافة الى وجود ضعف في تشريعات الحماية للمنتجات المحلية، وعدم وجود البنية التحتية الصناعية كتوصيلات الغاز الطبيعي والتوصيلات المناسبة من الطاقة الكهربائية.

1- مقدمة:

تمثل الصناعات التكميلية إحدى المشروعات الاقتصادية الهامة في عملية التنمية، كما أنها تمثل أحد المصادر الفاعلة في زيادة الناتج المحلي وبالتالي التقليل من معدلات البطالة، وتشجيع مثل هذه المشاريع التي تعتمد عليها الصناعات الاستراتيجية القائمة يسهم بشكل كبير في تنويع الإنتاج إذا ما تم تأسيسه بشكل صحيح بحيث يضيف قدرا كبيرا من التنوع إلى الهيكل الصناعي، وتكون قاعدة لمشاريع عملاقة فتشكل بذلك العصب الأساسي في النجاح الاقتصادي.

وتوجه الدولة نحو الاهتمام بمثل هذه المشاريع وكذلك وضع البرامج لها وذلك بوضع مجموعة من الآليات التنظيمية التي من شأنها دعم هذه المؤسسات، بهدف خلق مصادر متعددة للدخل، والمساهمة الفعالة في رفع الكفاءة الإنتاجية والقدرة التنافسية لهذه المؤسسات.

2- مشكلة الدراسة

من خلال المتابعة الدورية التي تقوم بها إدارة البحث والتطوير بالشركة الليبية للحديد والصلب للصناعات القائمة على منتجاتها (التكميلية) لوحظ إن هناك بعض المعوقات والتحديات التي تواجه هذا النوع من المشروعات الأمر الذي سبب في توقف

بعضها وعدم وجود تطور بها، وكنتيجة لذلك جاءت هذه الدراسة للإجابة عن التساؤل التالي:

ما هي المعوقات التي تؤثر على الصناعات التكميلية في دعم الصناعات الصغرى والمتوسطة؟

3- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- التعرف على الصناعات الصغرى والمتوسطة التي تعتمد بشكل مباشر على منتجات الشركة الليبية للحديد والصلب.
- معرفة واقع هذه الصناعات وكذلك التحديات والمعوقات التي تتعرض لها.

4- اسئلة الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة تم صياغة السؤال الآتي:

- ما هي الصناعات الصغرى والمتوسطة التي تعتمد بشكل مباشر على منتجات الشركة الليبية للحديد والصلب؟
- ما هي التحديات والمعوقات التي تواجهها المشروعات الصغرى والمتوسطة؟

5- أهمية الدراسة:

أصبحت الصناعات الصغرى والمتوسطة محل تركيز واهتمام اغلب الدول النامية نظرا للدور الكبير الذي تلعبه في زيادة الإنتاج وتوفير فرص العمل إضافة إلى مساهمتها الكبيرة والفاعلة في زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وتأتي أهمية الدراسة في التعرف على واقع المشروعات الصغرى والمتوسطة التي تعمل في مجال الصناعات التكميلية التي تعتمد بشكل مباشر على منتجات الشركة الليبية للحديد والصلب، من

أجل توضيح الصورة لمتخذ القرار لاتخاذ القرارات التي من شأنها أن تساهم في تطور هذا النوع من الأنشطة.

6- منهج الدراسة :

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، كم اعتمدت على البيانات الأولية التي تمثلت في إجراء مقابلات شخصية مع (مدراء شركات ومصانع إنتاجية وتجارية) والتي كان عددها (8)، كما تم استخدام البيانات الثانوية والتي اشتملت على التقارير والنشرات الصادرة عن الشركة الليبية للحديد والصلب والجهات التنظيمية لقطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

7- حدود الدراسة:

الحدود المكانية: الشركة الليبية للحديد والصلب

الحدود الزمنية: تقرير الشركة للسنوات (2019، 2020، 2021).

8- الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات في البيئة الليبية التي تناولت الصناعات الصغيرة والمتوسطة، حيث تطرقت غالبيتها لسبل التمويل والمعوقات التي تعانيها هذه المشروعات وقد تم الاطلاع على مجموعة من هذه الدراسات التي ناقشت الموضوع من حيث المعوقات الاقتصادية والإدارية والتمويلية.

دراسة بن غربية (2006)

توصلت هذه الدراسة إلى أن هناك العديد من مصادر التمويل المتاحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وأن المشكلة ترجع إلى عدم الاقتناع بالضمانات المقدمة للمصارف وعدم تقديم دراسات جدوى اقتصادية مقنعة من قبل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

دراسة بن حليم (2006)

حيث استهدفت الدراسة التعرف على واقع المشروعات الصغيرة في ليبيا، ومعرفة الصعوبات والتحديات والمخاطر التي تواجهها، وقد توصلت لمجموعة من النتائج أهمها :أن جميع هذه المشروعات تم تكوينها بفكرة من أصحابها، وعدم وجود حاضنة أو ا رعية لهذه المشروعات، كذلك عدم وجود متابعة من الجهات الممولة لها، ووجود عدة صعوبات وتحديات تواجه هذه المشروعات أهمها قلة التدريب ونقص الصيانة وعدم استخدام التقنية والإدارة العلمية.

دراسة نوبة (2009)

هذه الدراسة عرفت حاضنات الأعمال ووضحت أهميتها ومدى حاجة المجتمعات إليها، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج من أهمها :

- قلة اهتمام الجهات المسؤولة بالمشروعات الصغيرة.
- هذه المشروعات تعاني من مشاكل التمويل والتسويق.
- هذه المشروعات بحاجة ماسة إلى كافة أنواع الدعم والمساندة، كما أن أصحاب هذه المشروعات ليس لديهم دراية وعلم بطبيعة حاضنات الأعمال.

دراسة الخمشي (2010)

حيث حاولت الوصول إلى دور المشروعات الصغيرة في تشغيل الشباب، والحد من مشكلة البطالة وأوضحت الدراسة في نتائجها أن هذا النمط من المشروعات وفر فرص عمل لأفراد العينة، وقد تخلصوا من مشكلة البطالة ولن ينظروا بعد الآن إلى القطاع الحكومي أو الخاص لأجل توظيفهم.

ويتضح من هذه الدراسات أن هناك مشاكل تمويلية وادارية وفنية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتم التطرق إلى هذه المشاكل في بعض الدراسات التي أجريت في ليبيا من وجهات نظر مختلفة، وبالتالي فإن هذه

الدراسة تحاول تسليط الضوء على نوع معين من الصناعات الصغرى والمتوسطة والمتمثلة في الصناعات التكميلية التي تنشأ وتتكون مدخلاتها من منتجات الشركة الليبية للحديد والصلب لتحديد المعوقات ومقترحات علاجها.

المحور الأول الجانب النظري

أولا: مفهوم المشروعات الصغرى والمتوسطة

عرفت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية" يونيدو "المشروعات الصغيرة على أنها "تلك المشروعات التي يديرها مالك واحد، ويتكفل بكامل المسؤولية بأبعادها الطويلة الأجل(الاستراتيجية) والقصيرة الأجل (التكتيكية)، كما يتراوح عدد العاملين فيها ما بين 10 – 50 عاملا" (ا.د ألعبادي 2015 ص 17).

يتوقف تعريف وتصنيف المشروعات الصغرى والمتوسطة على عدة معايير فهناك من يستند إلي عدد العمال أو رأس المال المستثمر أو مستوى التقدم التكنولوجي، وهذا راجع إلي التباين بين الدول من حيث طبيعة هياكلها الاقتصادية والاجتماعية ومراحل النمو التي بلغتها، فالمشروعات التي تعتبر صغيرة أو متوسطة الحجم في دولة صناعية قد تعتبر مشروعات كبيرة الحجم في دولة نامية (خليل، نغموش، 2012).

ولقد صنف البنك الدولي المشروعات كالتالي (خليل، نغموش،2012):

المشروعات التي يعمل فيها أقل من 10 عمال بالمشروعات متناهية الصغر.

المشروعات التي يعمل فيها بين 10 و 50عاملا بالمشروعات الصغيرة.

المشروعات التي يعمل فيها بين 50 و 100عامل بالمشروعات المتوسطة.

أما تعريف صندوق التشغيل للصناعات الصغيرة والمتوسطة الليبي طبقا لمعيار عدد العمال بعد قرار اللجنة الشعبية سابقا رقم (109) لعام 2006 كالآتي:

جدول رقم (1)

يبين أنواع المشروعات وفق معيار عدد العمال

حجم المشروع	عدد العمال
صغيرة	من 1 إلى 25
متوسطة	من 26 إلى 50

المصدر: (عبيدة، 2015)

جدول رقم (2)

يظهر تصنيف مجموعة من الدول للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وفقاً لعدد العمالة

الدولة	التصنيف
الهند	عدم تجاوز عدد العمال خمسين عاملاً في حالة استخدام الطاقة، ومائة عامل في حالة عدم استخدام الطاقة.
اليابان وكوريا	حدد عدد العاملين بثلاثين عاملاً.
السودان	حدد عدد العاملين بـ 25 عاملاً فأقل.
السعودية	حدد عدد العاملين في المنشآت الصغيرة بأقل من 25 عاملاً، وأقل من 125 في المنشآت المتوسطة.
الأردن	حدد عدد العاملين بين 5-25 عاملا

المصدر (جبريل، 2002)

ثانياً: أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتأثيرها على الاقتصاد:

لها دور في عملية التنمية الصناعية حيث تشكل نواة للمشروعات الكبيرة وتعمل علي تطوير الاقتصاد وبالتالي التعظيم في العائد، واثارها الاقتصادية تتمثل في الآتي (درديرة، 2005):

- الاكتفاء الذاتي في بعض السلع والخدمات والتقليل من الاستيراد مع تحسين للصادرات.
- توفر فرص عمل بتكاليف رأسمالية منخفضة.
- الحد من مشكلة البطالة وتنمية المناطق الريفية.
- استخدام الموارد المحلية.
- الزيادة في متوسط دخل الفرد.

ثالثا: أهمية ودور الصناعات الصغيرة والمتوسطة (التكميلية) في تحقيق التنمية الصناعية:

تختلف أهمية هذه الصناعات من دولة إلى أخرى ومن فترة إلى أخرى، تبعا لمستوى التطور الذي وصلت إليه كل دولة، وتبعا للظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة فيها وموقف كل دولة من هذه الصناعات، حيث تختلف اختلافا كبيرا بين الدول الصناعية المتقدمة والدول الأقل تقدما فأهمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة أصبح أمرا مهما من خلال الدور الذي تؤديه في حل مشكل البطالة ومساهمتها في الناتج المحلي (خليل، نغموش،2012).

المحور الثاني /الجانب العملي:

أولا : واقع التمويل الحكومي للمشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا:

تعد تجربة ليبيا في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة من التجارب الحديثة في المنطقة العربية وبداية كانت مع تأسيس برنامج الحاضنات والابتكار التقني في العام 2006.

وفي العام 2007 تم تأسيس إدارة المشروعات الصغرى والمتوسطة الذي يتبع مجلس التطوير الاقتصادي ومنذ عام 2010 م أصبح هذا البرنامج يتبع وزارة الاقتصاد والتجارة (الشويرف البيباص، بدون).

اما فيما يتعلق بالتمويل من خلال المصارف المتخصصة كمصرف التنمية من خلال منح قروض وتسهيلات للأفراد والشركات الاهلية فإن القيمة الممنوحة لم تتجاوز عتبة (222) مليون دينار.

جدول (3)

القروض الممنوحة من مصرف التنمية لمختلف الانشطة خلال الفترة (2007 - 2013)

ر.م	الأنشطة	العدد	القيمة بالدينار الليبي	عدد المستفيدين
1	البناء والتشييد	48	129.949.235.000	2745
2	وسائل النقل	512	36.829.329.470	1008
3	صناعات غذائية	57	29.173.248.500	519
4	بلاستيكية كيماوية	16	7.843.420.000	174
5	أنشطة خدمية	53	6.858.259.000	184
6	معدنية وهندسية	28	5.969.925.000	102
7	خدمات طبية	6	2.951.350.000	64
8	خدمات سياحية	12	1.705.150.000	70
9	نسيجية وجلدية	3	490.000.000	13
10	خشبية وورقية	2	170.000.000	10
	الإجمالي	738	221.939.916.972	4889

المصدر (ابوخريص، 2015).

نلاحظ من الجدول رقم (3) فيما يخص الانشطة المعدنية والهندسية ان عدد الانشطة التي تحصلت علي قروض بلغت 28 قرض خلال فترة (6) سنوات وبالمقارنة مع الانشطة الأخرى خلال نفس الفترة تعتبر نسبة ضئيلة جدا ولا تمثل شئ من قيمة الاستثمارات الحقيقية القائمة حالياً في هذا المجال الأمر الذي يعكس اهتمام القطاع الخاص وتوظيفه لقدر كبير من مدخراته في هذا المجال.

ثانياً: الصناعات التكميلية التي تعتمد على منتجات الشركة:

تعبر الصناعات التكميلية القائمة على منتجات الشركة الليبية للحديد والصلب عن تلك الأنشطة الصناعية التي يتولى القطاع الخاص أو الأهلي تأسيسها

وتمويلها وإدارتها في السوق المحلي، وهي تعتمد على منتجات الشركة بشكل أساسي في الحصول على احتياجاتها من المواد الأولية، وقد شهدت هذه الصناعات خلال الفترة من سنة (1995 - 2013) تطور ملفت للنظر كما أن حصتها التسويقية من إجمالي مبيعات الشركة من المنتجات المسطحة تجاوزت 80% سنة 2020، الأمر الذي يجعل من الدراسات المتعلقة بهذه الصناعات ومحاولة إيجاد حلول عملية للمختنقات التي تواجهها من الاولويات سيمًا ان الواقع الحالي للسوق المحلي يفرض ظروف منافسة شرسة في خضم بحث الشركات العالمية عن فتح أسواق جديدة لمنتجاتها وبعد إزالة جميع القيود عن الواردات إلى السوق المحلي الليبي، وبالتالي فمن الضروري الاهتمام بهذه الانشطة واستشراف مستقبلها بغية تلبية احتياجاتها المستقبلية.

إن غياب خطة أو مشروع حكومي يستهدف حماية المنتجات المحلية ولو بشكل جزئي من خلال فرض ضرائب جمركية أو ضرائب استهلاك على المنتجات المماثلة الموردة من الخارج، كذلك فتح المجال لاستيراد هذه المنتجات من جميع دول العالم دون استثناء، أدى إلى وضع هذه الصناعات في منافسة شرسة وغير عادلة مع منتجات دول تدعم الصادرات بشكل غير معقول كالصين والهند وتركيا الأمر الذي يمثل تهديد وجود حقيقي حيث تتوفر منتجات هذه الدول وغيرها في السوق المحلي وكل ذلك يحدث في ظل أزمات محلية خانقة ومؤثرة على عمليات الإنتاج كانقطاعات الكهرباء والغاز المتكررة، وبالتالي فإن تسليط الضوء على واقع هذه الصناعات للجهات المعنية بالدولة والتواصل معها يهدف إلى إقرار برنامج حكومي مدروس ومحدد يتيح من جهة تهيئة المناخ الاستثماري لهذه الصناعات، ومن جهة اخرى معالجة مشكلة البطالة وتنويع مصادر الدخل.

ثالثاً : التحديات التي تواجه الصناعات التكميلية:

من خلال تنفيذ زيارات ميدانية لعدد (6) وإجراء مقابلات شخصية الملاك والعاملين بها بالمصانع والشركات الأهلية العاملة في مجال الصناعات التكميلية القائمة على منتجات الشركة في مجال المفرغات الحديدية وصناعة الأنابيب وعمليات التشكيل على البارد أو الشركات التي يمكن اعتبارها أقرب إلى تقديم خدمات للمصانع والورش

الأخرى كعمليات القطع المختلفة وعمليات التشكيل على البارد وكذلك وحدات تشغيل المعادن والورش وأعمال المقاولات كصناعة الأبواب والنوافذ وأعمال تصنيع صناديق وقواعد الشاحنات والعربات الزراعية واليدوية، كل هذه الأنشطة جزء من المشهد الصناعي الليبي، ومن خلال تحليل البيانات التي تم الحصول علها من المقابلات الشخصية تبين ـم هذه المشروعات حالياَ تعاني حالة من الجمود وعدم وجود معدلات للتطوير أو زيادة في عدد الأنشطة وذلك لعدة أسباب كما أوردها القائمين على هذه الأنشطة وأهم هذه الأسباب ما يلي:

- انخفاض معدلات الإنتاج في عديد المصانع القائمة وتوقف بعضها جزئياً بسبب محدودية الطلب على منتجاتها كصناعة المربع الفارغ وأعمدة الإنارة وعوارض الطرق وغيرها بسبب تراجع مشاريع البنية التحتية والإنشاءات وأيضا بسبب شدة المنافسة مع الأنواع المستوردة وبالتالي استبعاد هؤلاء فكرة توريد خطوط جديدة للإنتاج خلال الفترة القريبة القادمة.
- ارتفاع سعر الصرف وعدم وجود تسهيلات مالية تمنح للمستثمرين المحليين تجعل عملية توريد خطوط أو مصانع جديدة تتطلب إنفاق أموال ضخمة.
- تحول عديد المستثمرين في هذا المجال الى توريد منتجات جاهزة من الخارج باعتباره خيار اقل مخاطرة وأقل تكلفة من تأسيس مصانع محلية.
- عدم وجود فكرة المشاركة الواسعة من خلال تأسيس شركات مساهمة تعمل في هذا المجال وبالتالي فإن عملية تطوير وزيادة حجم الصناعات التكميلية تعتمد على عدد قليل من الأفراد الذين يملكون الأموال الكافية ، كما أن التوجه العام السائد للقطاع الخاص سواء في الصناعات التي تعتمد على منتجات الشركة أو غيرها هو التوريد من الخارج باعتباره أقل مخاطرة وأقل تكلفة.

رابعاً : مؤشرات كمية لواقع الصناعات التكميلية:

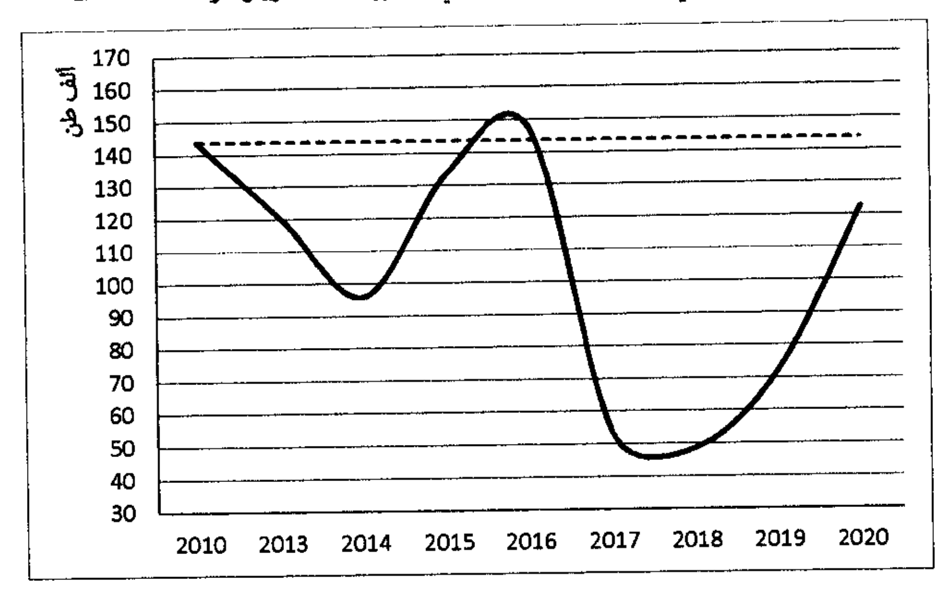
يمكن تحديد حجم الصناعات التكميلية القائمة بشكل كمي من خلال احتساب كمية المبيعات من المدرفلات على الساخن المدرفلات على البارد وجميعها تعتبر مواد اولية لمختلف الصناعات التكميلية القائمة في السوق المحلي، حيث تستهلك هذه المنتجات في الصناعات المحلية المختلفة ولا تعد منتجات نهائية يمكن اقتناءها مباشرة من المستهلكين للاستخدام النهائي، ويتوفر في السوق المحلي اضافة إلى منتجات الشركة عديد

الأنواع الموردة من مختلف دول العالم وخاصة من تركيا والصين وجميعها تستخدم كمدخلات للصناعات المحلية القائمة، والجدول رقم (4) يبين حجم مبيعات الشركة من المدرفلات على الساخن والبارد خلال السنوات من (2013 ـ 2020) ونسبة التغير في الكميات المباعة في كل سنة قياساً إلى مبيعات سنة 2010، حيث بلغ معدل التغيير السلبي خلال الفترة نحو 31 % للمدرفلات على الساخن ونحو 57 % للمدرفلات على البارد، وهي نسبة انخفاض عالية جداً تعكس واقع الصناعات التكميلية خلال الفترة وتؤكد المعلومات الميدانية التي أوردتها هذه الدراسة.

جدول رقم (4)

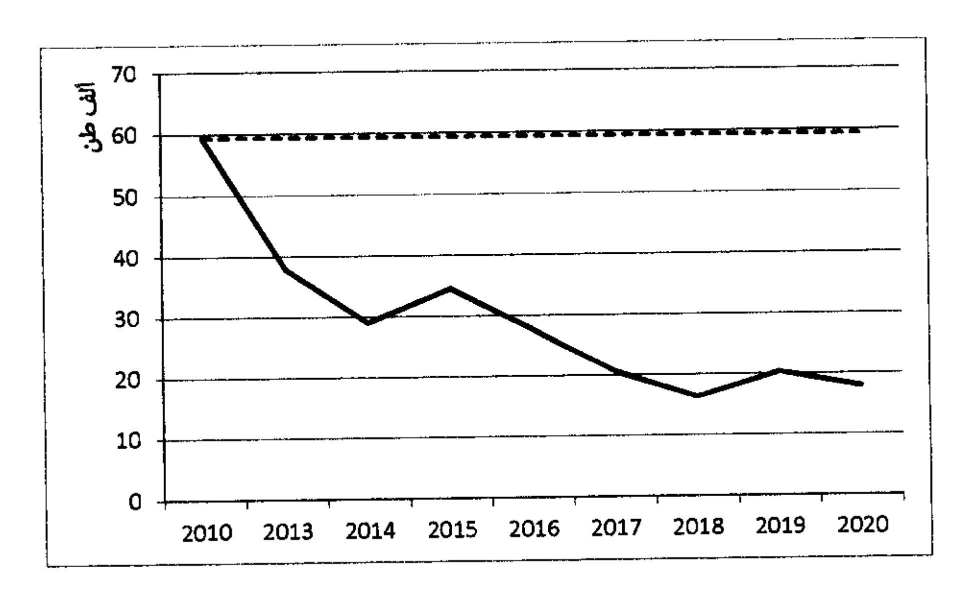
نسبة تغير مبيعات الشركة خلال السنوات من (2013 ـ 2020)

السنة	الوحدة	مدرفلات على الساخن	نسبة التغيير %	مدرفلات على البارد	نسبة التغيير %
2010	بالطن	670،143	---------	396،59	----------
2013	بالطن	255،120	-16	861،37	-36
2014	بالطن	957،95	-33	134،29	-51
2015	بالطن	480،133	-7	583،34	-42
2016	بالطن	738،147	3	769،27	-53
2017	بالطن	933،52	-63	585،20	-65
2018	بالطن	813،48	-66	365،16	-72
2019	بالطن	562،72	-49	345،20	-66
2020	بالطن	402،122	-15	965،17	-70
معدل التغيير خلال الفترة			-31		-57



الشكل رقم (1) يوضح كمية المبيعات من المدرفلات على الساخن بالمقارنة

مع حجمها في سنة 2010



الشكل رقم (2) يبين كمية المبيعات من المدرفلات على البارد بالمقارنة

مع حجمها في سنة 2010

حيث يمثل الفراغ الواقع بين الخط الافقي باللون الازرق ومنحى الرسم الطاقات الانتاجية المفقودة للصناعات المحلية القائمة على منتجات الشركة خلال السنوات بعد سنة 2010 وهي كميات كبيرة تعكس واقع الصناعات التكميلية الحالي، ولم تتجاوز الكميات المستهلكة من منتجات الشركة حاجز المبيعات المسجلة سنة 2010 الا في سنة 2016 وذلك بسبب قيام بعض الصناعات التكميلية بتصدير منتجاتهم للخارج للاستفادة من ارتفاع سعر الصرف في السوق الموازي أما المبيعات المحلية فقد تراجعت بسبب عوامل انخفاض الطلب وشدة المنافسة مع الأنواع المستوردة، وتؤكد ارقام المبيعات المسجلة من دفاتر الشركة الليبية للحديد والصلب واقع الصناعات التكميلية القائمة على منتجاتها وتؤكد ايضاً نتائج الزيارات الميدانية التي اوردت عدة أسباب لانكماش هذه الصناعة وتوقف تطور انواعها وطاقاتها الإنتاجية.

خامساً : المنتجات المحلية التي تعتمد على منتجات الشركة:

هناك العديد من الصناعات المتوفرة في السوق المحلي الليبي وهي تعتمد بشكل مباشر على منتجات الشركة الليبية للحديد والصلب ومن هذه الصناعات (المربع الفارغ - انابيب - مربع مصمت - صناديق كهرباء - صاج مضلع عادي وسندوتش - خزانات مياه ووقود - صناديق شاحنات - اسلاك معدنية - ابواب وشبابيك - اعمدة انارة - وغيرها ..).

سادساً : الصعوبات التي واجهت البرنامج الوطني للصناعات الصغرى والمتوسطة:

من خلال مساهمة البرنامج في تمويل عديد المشاريع ودخول بعضها فعلياً إلى مرحلة التشغيل الفعلي ظهرت بعض الصعوبات أهمها:

- محدودية المبالغ المخصصة بالميزانية العامة لتمويل الصناعات الصغرى والمتوسطة وعدم اهتمام مؤسسات الاستثمار الليبية بالاستثمار في هذه المشاريع.

- عدم التزام المستفيدين من البرنامج بسداد الاقساط المستحقة في وقتها لإتاحة الفرصة لتمويل مشاريع جديدة وضعف تواصل بعض المستفيدين مع البرنامج الوطني للصناعات الصغرى والمتوسطة بمجرد الحصول على القرض وفي هذا الإطار ينبغي اعادة النظر في التشريعات المنظمة للإقراض وذلك لضمان حصول جهات التمويل على حقوقها
- بسبب عدم توفر مخصصات لتمويل المشاريع ، يكتفي البرنامج حالياً بتقديم خدمات التدريب والاستشارة الفنية للجهات المستفيدة وكذلك محاولة التواصل مع مؤسسات الدولة الاستثمارية والانتاجية لإمكانية تبني تمويل أو المشاركة في مثل هذه المشاريع وفي هذا الاطار تم توقيع محضر اتفاق مع المؤسسة الوطنية للنفط بغية تمويل بعض المشاريع الصغرى في المناطق المحيطة بحقول انتاج النفط .

سابعاً : مستقبل الصناعات التكميلية:

على الرغم من المناخ الاقتصادي الصعب الذي تعيشه الصناعات التكميلية القائمة حالياً بفعل احتدام شدة المنافسة مع المنتجات المماثلة المستوردة وكذلك بسبب تراجع حجم السوق المحلي بفعل صعوبة النقل الى المنطقة الشرقية والجنوبية وتقلص مشاريع البناء وامتناع الدولة عن فرض أي نوع من الحماية على المنتجات المحلية، الا أنه يمكن لبعض الصناعات التكميلية المنافسة تحقيق عوائد جيدة في المدى القصير والمتوسط واهمها ما يلي:

- معدات وادوات للبناء التي تصنع من منتجات الحديد والصلب وهي حاليا تورد من الخارج.

  معدات وادوات يمكن تصنيعها محلياً وتتميز بحجم استثمار صغير وإقبال واسع في السوق المحلي يمكن انتاجها من خلال منتجات الشركة الليبية للحديد والصلب من المدرفلات على الساخن والبارد مثل (المدات اليدوية الزراعية بجميع انواعها – المعدات اليدوية التي تستخدم في اعمال المباني – العربات اليدوية).
- منتجات تنتج بالتشكيل بدون قطع: وتتنوع من ادوات بسيطة تنتج بالسباكة كالفؤوس والمطارق وادوات الزراعة واغطية الصرف الصحي المختلفة الى القطاعات كالزوايا والكمر والمجاري وهي تنتج بالدرفلة على الساخن ويمكن انتاج احجام

صغيرة تستخدم بشكل واسع في ورش الحدادة وصناعة البيوت الجاهزة وغيرها وهي تورد حاليا من الخارج.

- صناعة التجميع: وهو مجال واسع ومتنوع حيث يتم تصنيع جزء من المنتج محلياً بينما تورد الأجزاء الأخرى من مصانع أخرى سواء من الداخل أو الخارج، وهذا المجال يمتاز بتحقيقه هامش ربح جيد ومردوده الاقتصادي الكبير، وتوجد صناعات قليلة في السوق المحلي يمكن اعتبارها صناعة تجميع وبطاقات إنتاجية قليلة ومن أهم أمثلتها صناعة المقطورات ومكائن طحن وخلط الأعلاف ومكائن إنتاج النشارة والعربات الزراعية كذلك صناعة الأثاث المدرسي وغيرها.

نتائج الدراسة:

- تمثل الصناعات التكميلية القائمة على منتجات الشركة عامل مهم لتعزيز قدرة منتجات الشركة على منافسة الانواع المستوردة التي تتوفر بشكل كبير في السوق المحلي وبالتالي فإن استمرار هذه الصناعات وتطورها سيؤدي لتعزيز قدرتها على المنافسة.
- تعاني الصناعات التكميلية في السنوات الاخيرة من صعوبات كبيرة اهمها تكدس المنتجات المماثلة لمخرجاتها في السوق المحلي دون وجود أي شكل من اشكال الحماية للمنتجات المحلية، كما أن هذه السنوات لم تشهد انشاء مصانع جديدة بسبب ارتفاع الاستثمار التأسيسي في ظل ارتفاع اسعار صرف العملة الاجنبية وارتفاع اسعار الاراضي.
- عدم وجود بنية تحتية صناعية كتوصيلات الغاز الطبيعي والغازات الصناعية والتوصيلات المناسبة من الطاقة الكهربائية وإمدادات المياه علاوة على معامل التحليل والاختبارات للصناعات المعدنية والتحويلية كل هذه العوامل تمثل صعوبات جسيمة لاستقطاب استثمارات جديدة في مجال الصناعات المعدنية والتحويلة وتشكل عبء اضافي على المستثمرين.
- يمثل البرنامج الوطني للصناعات الصغرى والمتوسطة خطة طموحة وعصرية لتنويع مصادر الدخل وتوفير فرص عمل للشباب إلا أن محدودية الموارد وضعف التشريعات المتعلقة بإيفاء المقترض بالتزاماته علاوة على عدم توفر مناطق صناعية في البلاد كل هذه العوامل تضعف من اداء البرنامج.
- تمثل أنواع عديدة من الصناعات التكميلية التي تعتمد على منتجات الشركة فرصة حقيقية للاستثمار وتحقيق عائد جيد وقد تطرقت هذه الدراسة الى بعضها، حيث

يمكن لهذه الانواع منافسة المستورد بفعل عامل التكلفة كما يمكنها تحقيق ارباح جيدة للمستثمر وتوفير فرص عمل.

- يمكن للشركة انشاء منطقة صناعية بالتنسيق مع الهيئة العامة للمناطق الصناعية، وذلك من خلال تسوية الارض وتخطيطها وترقيمها وتوصيل البنية التحتية الصناعية لها ووفقاً لأحكام اللائحة التنفيذية للمناطق الصناعية المعتمدة بموجب قرار اللجنة الشعبية العامة (سابقاً) رقم 407 لسنة 2010.
- يمكن التنسيق مع البرنامج الوطني للصناعات الصغرى والمتوسطة ووزارة الصناعة لإعطاء اولوية الاقراض للصناعات التكميلية المعتمدة على منتجات الشركة سيّما إذا تم انشاء منطقة صناعية.

التوصيات:

- الاهتمام بالصناعات التكميلية القائمة على منتجات الشركة من خلال التواصل مع كبار المصنعين المحليين وشركات البيع بالجملة واهم الشركات المحلية التي تعمل على إعادة تصدير منتجات الشركة، وذلك لوضع خطة عمل سنوية للتسويق ونظام الأسعار تضمن تحقيق مصالح جميع الأطراف وتجاوز أي صعوبات.
- دعم البرنامج الوطني لهذا النوع من الصناعات والمساعدة في حل مشاكل المصنعين المحليين لتخفيف حدة المنافسة في السوق المحلي.
- الاهتمام بتكوين قاعدة بيانات تهتم بالإحصائيات المتعلقة بالمشروعات الصغيرة، حيث نلاحظ صعوبة في الحصول على بيانات تتعلق بهذه المشروعات مثل عدد المشاريع، عدد العاملين، كميات الإنتاج، الإيرادات وغيرها من البيانات التي تهم الدارسين والباحثين في هذا المجال.
- حث الأفراد على الاستثمار في المشروعات الصغيرة وتوفير التمويل اللازم لإنشائها وتشغيلها، إضافة إلى تسهيل إجراءات إنشاء تلك المشروعات وتوفير الحوافز التشجيعية لقيامها وتسهيل حصولها على مستلزمات الإنتاج.
- الاهتمام بدراسات الجدوى الاقتصادية، وتقديم المشورة الفنية والإدارية والمالية.
- تامين وضمان مخاطر الائتمان في المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

المراجع:

- دراسات إدارة البحث والتطوير بالشركة الليبية للحديد والصلب للسنوات (2019-2020- 2021).
- تقارير مبيعات الشركة عن السنوات (1995 - 2020).
- حسان خضر، تنمية المشاريع الصغيرة، مجلة "جسر التنمية"، المعهد العربي للتخطيط، 2002، الكويت
- صالح يوسف درديرة، دور اتحاد عام غرف التجارة والصناعة في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ورقة بحثيه مقدمة لندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، طرابلس(ليبيا، 2005).
- بن حليم، عبد الرزاق فرج(2006) المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا: الفرص والتحديات .رسالة ماجستير، أكاديمية الدراسات العليا. طرابلس، ليبيا.
- بن غربية، سالم محمد(2006)، "تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة: هل هناك مشكلة تمويل،ورقة بحثية مقدمة لندوة تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا، بنغازي، مركز بحوث العلوم الاقتصادية.
- نوبة، أحمد رمضان إبراهيم(2009) أثر غياب حاضنات الأعمال على نمو وتطوير المشروعات الصغيرة .رسالة ماجستير، أكاديمية الدراسات العليا. طرابلس، ليبيا.
- الخمشي، سارة صالح (2010) دور المشروعات الصغيرة في الحد من مشكلة البطالة لدى الشباب: دراسة تطبيقية على بعض مناطق المملكة العربية السعودية .المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب.
- عبدالرزاق خليل عادل نغموش (دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية) جامعة الاغواط 2011 .
- عبيدة، صالح رجب (2015) تفعيل الدور التنموي للصناعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا، مجلة آفاق اقتصادية)، كلية الاقتصاد والتجارة، جامعة المرقب، ليبيا.

- أبو خريص، حسن مصطفى المنير (2015) أثر سياسات التمويل للمصارف المتخصصة في نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة بليبيا .كلية العلوم الاقتصادية والتصرف، جامعة صفاقس، تونس.
- ا.د سمير العبادى (2015) المشروعات الصغيرة المولة وأثرها التنموي، مركز الكتاب الأكاديمي).
- الشويرف، محمد عمر؛ نجاح الطاهر البيباص (2017)المشروعات الصغيرة ودورها في تشغيل العمالة في ليبيا .وقائع المؤتمر العلمي الأول "المشروعات الصغيرة في ليبيا رؤية جديدة لتنمية مصادر الدخل."جامعة عمر المختار، البيضاء، ليبيا.



مطبوعات البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة

2022 م